


۵۳۲۳ شماره و انتظار

بازدید شد
۱۳۸۲

۱۴ - ۱۵
کتابخانه ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: اشباح و الظار		
مؤلف:	شماره ثبت کتاب: ۱۱۲۷	
موضوع:	شماره قفسه: ۸۰۷۱	۹۱۴۵۵
		+



تغییر فرست شد

۸۰۷۱

الحمد لله
والصلاة على
المرسلين

از جمله بیت هر جمله کتاب ارباب مرجع منور قدس جانیده است در بحال شریف از ویکی از بزرگواران و در حدیث
تجربه منتقل شده و در حدیث قدس از وی یکی از بزرگواران است و در حدیث قدس از وی یکی از بزرگواران است
سهم از بزرگواران و در حدیث قدس از وی یکی از بزرگواران است و در حدیث قدس از وی یکی از بزرگواران است
قد استقل به زنده الکتب اولیای الصالحین
المنتهی به عشره قریب الی الله
و دست بادت

تفصیل الکتب

تذکره الاولیاء	صلوات علی من	طهاریات	معجم بیان	اصحاب قاضی	مقامات
جمله	جمله	جمله	جمله	جمله	جمله
شرح زیارات	شرح عترت	شرح احوال	شرح ذایر	تفسیر احوال	مبدا و معاد
جمله	جمله	جمله	جمله	جمله	جمله
حاشیه شرح	الوقوف	کتاب اللغات	کتاب اللغات	احیاءات	کتاب اللغات
جمله	جمله	جمله	جمله	جمله	جمله

الحمد لله
والصلاة على
المرسلين
والصلاة على
المرسلين

مراد

قد استقل بالاصحاح
فما عاين من ان لا
... نقل



ثم استقل بالاصحاح
ان اول الاولاد
...



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى وسلاماً على عباده الذين اصطفى فلما تيسر لادب الله تعاليم الاشياء والنظر في
على مذهب مختصة لم يشتمل على سبعة انواع اردت ان افرسه في اوله ليعمل التفسير
في القواعد العامة الاولى
وبين وتحويلها في العبادات والمعاملات والخصومات والمعاملات والمساكن والمساكن
القاعدة الثانية الامور بقصد ما فيها بيان ان اشئ الواحدة تصف بالان
يعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في التفسير في خمسة مواضع الاول في بيان
الثاني فيما شرعت لاجله الثالث في تعيين المنوي وعدمه الرابع في بيان
الصفة المنوي من القضية والنافعة واللاذية والقطعية والاحتمالية في بيان الاطلاق
في بيان البيع بين عبادتين مبتدئة واحدة التام في وقتها الثامن في بيان عدم
استمرارها وفي حكمها في كل دكن التاسع في محله العاشر في شرطها وفي بيان ما
وعادة في الميراث وهي تخصيص العام بالثمة وبيان اثنيتة مدخل الثمة والاف
ان الميراث على ثمة مخالف او مستخلف وبيان ان الايمان ان صحيح مبتدئة على
دون الاغراض وفيها فرغ في الطلاق وبيان دخول الثمانية في الثمة وبيان
بذه القاعدة تجري في علم العربية الفنا وبيان ما يتعلق بالكلام نحوها وفيها
سماع آية سجدة ممن كالحق ان لم يقصد لا وبيان ان هذه تجري في العود
القاعدة الثالثة الثمانية الثمانية لانزول بالشك وفيها قواعد عظم الاولى

ما كان على ما كان وبيان ما يقع عليه من العبادات والطهارات والطلاق والنكاح للمرأة
وصول النقطة إليها واختلف الزوجين في التمسك من الرطب والسكر والرد
في العدة وبعدها واختلف المسامحة في الطوع ودعوى المطلقة **الحال الثانية** للاصل
الزمن وفيها بيان الاختلاف في القيمة والحرب عما اورد عليها **الثالثة** من حيث فعل
لانا للاصل عدمه ويدخل فيها من يتحقق الفعل وشك في القليل والكثير وبيان ان ما ثبت
لايزول الا باليقين وبيان الشك في العضو والصلوات هل تملأ ما اورد الا والشك في تعيين
المزوك وبيان ما اذا اجبر عدل بركت منها والاختلاف بين الامام والقوم في
الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي اخرج من ذكره وفي قدر الدين وما يقع عليه
في الذكوة والصوم والمنذور وفي الدين من كونها بالمرح او بطلاق او بعتاق **الرابعة** للاصل
وفيها بيان الاختلاف في وصول العتاق وفي ربح الشريك والمضارب وفي ان المال
قرض او مضاربة وفي قدم العيب واستراط الخبار وفي الرخصة في بيان الشك في
اللقين الى جهوف الرضخ بعد ما دخلت فيهما في قوله في آخرها النسبة على تعيد القاعدة
ما خرج عنها **الخامسة** للاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقات وبيان وجود الحائض
والفاضة في البيرو وبيان ما اذا اقرن في عاب العبد في ملك البائع وكذب المشتري وفي ذلك
الورث من المرأة في ما بينهما في المرض او الصحة وفي اختلافهم في كونه في البعض في الصحة
المرض وفيما اختلفوا في اسلامها بعد موت الزوج اذ قبله وفي الاختلاف بين
المعزول وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة **السادسة** بل للاصل في الكسب والاحكام

او يخطوا او يوفى وبيان ثمرة الاختلاف **السابعة** للاصل في الاجتماع التحريم وفيها
مسائل التحريم في الفروج وبيان الطلاق المبهم والمنسي وبيان ما خرج عنها وفيها
وطى السرارى واللاقى ويجلبين الا ان من الروم والهند ومن احكامها احتمال
الفروج الا في مسلمة وفيها فاعادة الاصل في الكلام بحقيقة وبيان ما خرج عليها
ما يشمل الصحيح والفاضة وما يخص الصحيح وبيان ما اورد عليه ما خرج عنها
فيها فوايد **الاولى** تنهى من قولهم يقين لا يزول بان كانت مسائل **الثانية** في
الكسب والوهم والظن وغالب الظن واكرار اى **الثالثة** في بيان حد الاستحباب
وما خرج عليه **القاعدة الرابعة** المشقة تجلب التيسير وبيان اسباب تخفيف سبعة اسباب
والاكرام والنسيان والجبل والعسر وعجم البهائم والنقص وفيها بيان ما يخرج
الرجل في العبادات وغيرها على هذه الامة وما وسع فيه الامة **الرابعة** وختمنا
بغوايد مهمة **الاولى** الشك في علي قسمين وفيها النسبة في الفرق بين مرض الزوج
ومرضها وموضعها **الثانية** ان تخفيفات اشترع الرفع **الثالثة** ان تخفيف
انما يعتبر ان عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذ اضاف الى الامراته واذا اخرج
وبيان ما جمع بينهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزال وبيان ما البقي عليها من البواب
ويعلق بها قواعد **الاولى** الضرورات تبيح المحظورات **الثانية** ما يخرج
يتقدر بقدر ما يقرب منها ما جاز لغيره مطلق بمرأله **الثالثة** الضرر لا يزال
بالضرر وبيان انها مقيدة لما قبلها وفيها بيان ما يحمل فيها الضرر خاص بالضرر

عامة وبيان ما خرج عليها وفي بيان ما اذا تعارض ضرر ان او غشيان وبيان الحكم من
 ابتلى بلباسين وبيان قوله من جلب الصالح وتفرغ عليها **القاعدة الثانية**
 من انما سمى بها جهة تتركل من ضرورة عامة كانت او خاصة القاعد الساسية وسنخرج
 العادة محكمة وبيان ما خرج عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والحيض والنفاس والحمل
 للصلاة وكون الشئ بكلام او موزنا وصوم يوم السبت ويومين قبل رمضان وقبل الهديتين
 وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير ذن صريح وبيان الايمان والندور والوصايا والآداب
 عليها وبيان ما ثبتت العادة به وبيان انها انما تعتبر في الطرد او غلبت لان تعدد
 بيان حكم البطالة في الموارس وفي بيان ساحة الامام في كل شئ اسبقها الاستراخ
 اهله وفي بيان تعارض العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج من قوله
 مبيته على العرف وبيان ان العادة المطردة تتركل بشرط وما تفرع عليه من القواعد
 للجهرة بلا شرط اذا جرت العادة بانه يعمل بالجهرة وفي بيان ان العارية اذا شرط فيها
 على الصبح او الا وبيان جهار البينات والاسباب السوال عند الشراء من الاسواق
 ان العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المتعارف للمعاينة ولا يعتبر في التعاليف
 والافاري وفي بيان ان الواقف اذا شرط النظر بحاكم المسلمين وكان في رتبته فنيا
 ثم صار لان خنقيا بل يكون له اولاد وبيان ان شرط النظر للقائف بل يكون للقائف
 او لموقوف عليه وفي بيان ان العبرة للعرف العام لا الخاص وهذا اخر القواعد الكلية
 التي في قواعد كلياته يخرج عليها ما لا يخصص من الصور الجزئية **الاولى** الاجمالية والافاض

وفي بيان ان القاض اذا اراد شئ من قبيل لغوه قبلها الا في الرجوع وانما الحكم بشئ فتم
 تغير اجباده وبيان ما خرج عنها وبيان ما استثناءه اجماعا من قوله واذ ارفع اليك
 حاكم امضاه وبيان قوله من حكمهم بوجوبه وبيان قول المؤلفين سنة في اشرار الطه انهم عند
 شمس الائمة الحاوية مع قاض غيبته وبيان عدم الفرق بين الحكم بالحق والحكم بالاجب
 بيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهب او برأيه مخرج عنها او خالف مذهبها
 وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواقف كالتقصاء بخلاف انقض وبيان ان فعل
 وامره انما يقف اذا وافي الشرع والآداب **الثانية** اذا اجمع المال والحكماء
 احرام الحلال وبيان ما تفرع عليها من اشتباه محرمات باجنيبات وما اذا كان احد الوقي
 كولا ولا اخر غير ما اكل وما اذا شاء ان ياكل الطعام غيره او ياكل المسلم غيره
 وضع الحجر يسيده على يد المسلم الذابح وما اذا اخرج المسلم عن يد قومه فاعاد الحجر
 ووطئ الجارية لم يشركه وما اذا كان لبعض الشجرة او الصيد في الحلال وبعضها في الحرم
 لو اختلفت المذكورة بالميتة وما اذا اختلفت في الميتة بالذبيحة وما اذا اختلفت
 بغير ما وفيه بيان ما اذا اسلم وتحنن خمس وما اذا صيد اوقع في ماء او سطح ثم نزل
 الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي اخرها تتمتع بها اذا اجمع بين حلال
 وحرام في عقد او نية وبيان دخوله في البواب النكاح والمهر والبيع والاربا
 والكفالة والابراء والعتبة والهنثمة والوصية والافراد والشهادة والقضاء
 والطلاق والعتاق وعامة التزين والوقوف وفي اخره مقبضية على ما اذا اجمع

جانب كحضر وجانب لصوفى فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمفقط فانه يقدم المانع
اللاتى سأل **القاعدة الثانية** على كونه الاشارة بالقرب **القاعدة الرابعة** التابع
ويصل فيها قواعد **الاولى** انه لا يفر ويحكم فيها بيان محل الجارية والشرب والطلاق
عنها مسائل **الثانية** التابع يسقط بسقوط المبتوع ولو قرب منها قوله بسقط
بسقوط اصل **الثالثة** يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها فيها بيان ما لا يغتفر فيها
القاعدة الخامسة تعرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما
اذا وافق لشرع وفي آخره تنبيه على تعريف القاضي في اموال البناني واللاوتاني
بان احدا لا يوظف بغير شرط الوراق وتقدره في الزيات في الاوقاف
السادسة الحدود وتدرج بالشهاد وفيها بيان ان القصاص كالحدود الاتى خمس
وبان مخالفة القدر لهما **القاعدة السابعة** للولاية على اليد وفيها بيان ما يخرج
القاعدة الثامنة اذا اجمع امران من خمس واحد ولم يخالف مقصود بهما
احدهما في الاخر فالبا وبيان ما تقع عليها من اجتماع الخدين وما يلزم الجواب على
وبان ما يجزى من تحية المسجد وكفى الطواف واللوثة آية السجدة وبيان تعدد
في القسوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر الحج وما اذا زنى مرارا او شرع
قدف مرارا او جماعه وما اذا وطئ في رمضان مرارا او تعدد خيانة المحرم والوطئ
ليشهاده وما اذا زنى بامر فقتلها او حره كذا كذا وما اذا تعددت سجناته على
وما اذا وطئت المتعددة فشيهاته **القاعدة التاسعة** اعمال الكلام اول من

من اسكن ولا اهل ولا يمان تحقيقه اذا تعذر او جرت شرعا او زنا ما
تعد التحقيق وكما في بيان ما اذا اجمع بين امرين في الطلاق وفيها بعض
الوقف والقول بفيض القسمة وما ذكره السبكي والخصاف وفيها تنبيه الكاسر
الناكدة وبيان ما تقع عليها من اذ لو كرر الطلاق او العيدين بالطلاق او سجنه او مطلقا
القاعدة العاشرة الخراج بالضممان وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها
الحادية عشر السؤل سادق في جواب وبيان كلمة نعم وبلى **القاعدة الثانية** لا يثبت
ساكنة قول وبيان ما تقع عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة** الفضل افضل من
اللاتى سأل **القاعدة الرابعة** ما حرم اخذ حرم اعطاه الاتى سأل وفيها تنبيه
فحرم طلب الاتى مسلمتين **القاعدة الخامسة عشر** من سئل قبل اذ عوقب بحكم
بان ما تقع عليها وما خرج عنها وفي آخره لطيفة في العربية **القاعدة السادسة عشر**
من حرمه اقوى من الولاية العائمة وفيها بيان مراتب الولايات **القاعدة السابعة عشر**
لاجرة بالحق البين خطاؤه **القاعدة الثامنة عشر** ذكره بعض بالاجزى كذا كذا
ما خرج عنها **القاعدة التاسعة عشر** اذا اجمع المباشرة والمقتبب انصف الحكم
المباشرة وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت القواعد خمس وعشرين **الفصل**
فمن القواعد من الظهارة الى الفرائض على ترتيب الكثرة **الثالث** فن الجمع والفرق
من الاشياء او نظائره وفي اوله بيان احكام بكثرة دورها ويقع بالفقيه جهتها
احكام الكسب والجاهل والكفرة واحكام الضمان واحكام العبد والكاسر

والجواب ان الاحكام الاربعه لا تقتصر ولا تستند والالتفات وحكم القود
ما يتعين وما لا يتعين وما يجري فيه احدهما مكان الآخر وما لا يتبين الساقط من المعنى
وان الناسب يملك ما لا يملك الاصل وما يقبل الاستفاضة من يحقق وما لا يقبل
ان التدرج اهم الزون كالجاذب في بعض المسائل دون بعض واحكام النيام والمجون
والمعتوه وما يجبر فيه المعنى ودون اللفظ وعكس واحكام اللثخ والخنثى والذوى
والحارم وغيره المحشفة وما فارق فيه الدبر القبل واحكام العقود والفسخ
والدين وضمن المثل واجرت المثل ومهر المثل وشرط التعليق في سفوف المسمى للحرم
ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع والافراق في بعض المسائل وفي آخرها خاتمة شملت
بعض القواعد وقواعد شتى **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه مل يقع الكل وجها
للقاعدة في اسم العلوم وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه وبأوجز ما
عن الامام الخجيري فيما يتبع الطالب العلم وما لا يتبع **قاعدة** في عقاد الانسان في
مذهب غيره **قاعدة** المولى المضاف يعرف في اخرى **قاعدة** العلوم شتى **قاعدة** ثلاث
قاعدة ليس في الخير ان من يصلح لاجتهت **قاعدة** المومن يعطو حصة **قاعدة**
في الدعاء يرفع الطاعون **قاعدة** في الكسائر واهدم واجرة منها مل تعاوم **قاعدة**
الفسق مل يمنة اليه لشهادة والقضا والامرة وغير ذلك ام لاق الصدقة **قاعدة**
على ملية موضع على وكان مل كره **قاعدة** في الفرق بين علم القضاء وقصد
القضا **قاعدة** في شروط الامانة المتفق عليها وتختلف فيها **قاعدة** كل انسان غير

الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبالله العقباء **قاعدة** اذا اتى السلطان ترس
باب مل نصح تولية اولاد **قاعدة** ثلثة لا يجاز عا فيهم **قاعدة** كل شئ من
عند العبد يوم القيمة الا العلم **قاعدة** مل يجوز وضع خزانة في المسجد لاجل حفظ
وسجلات اولاد **قاعدة** ما منع قول العلماء والكاتب **قاعدة** اذا بطل شئ بطل
ضمه الا في مسائل **قاعدة** المبني على الفاسد فاسد الا في مسألة **قاعدة** اذا
لتحان ما يقدم منها **الفن الرابع** فن الاعاير **الخامس** فن تسجيل **السادس**
فن الفرق من الاشباه والنظائر **السابع** فن احكامات وفيه
وصية الامام الاعظم الامام الثاني رحمه الله **بسم الله الرحمن الرحيم**
الحمد لله على ما انعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم **وبعد** فان الفقه اشرف العلوم قدرا
واعظمها اجراء واتمها غاية واعملها فائدة واعلاها مرتبة واسماها منجية
العيون لوراء والعلوب سرورا والصدور انشراحا ولقيد الامور تساعدا
والنقاها بذلان ما بالناقص والعام من الاستقرار على سبيل النظام والالتزام
على ديرة الاجتهاد والالتزام انما هو مجردة للال والحرام والتمييز بين الجائز والمندوب
في وجود الاحكام بخود زاهرة ورياضة ماضية ونجومه واهله واصول
لا ينفك كثرة الاتفاق كثره ولا يلبس على ملول الزمان غره واتي لا يستطيع كنه
ولوران اعضائي جميعا الحكم اهل قوائم الدين وقوامه وبهم اشلاف وانظمة
للعرف في الدنيا والآخرة والمجمع والتدريس والقوى خصوصاً ان اصحابنا

خصصت السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه عيال أبي حنيفة رضي الله
 ولقد انصف الامام الشافعي به حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليطلب الى كتبنا
 كما نقل ابن وهبان عن حماد بن محمد الصديقي رضي الله عنه ورواه عن دون في الفقه
 وخرج الحكم على اصوله الى يوم القيمة وان الشايخ الكرام قد الغوا ما بين مختصر وطول
 من متون وشروح وقناوي واجتهاد في المذهب والقنوي وحروا ونحوه في
 سعيهم الا ان لم ار لهم كتابا يحكي كتاب شيخنا في الدين بن اسبكي الشافعي مثله على
 الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكتراني لبييض بالبحر فاعاد الفقه كذا
 في الفقه والبطول والاستثناءات منها سمية القول الذي ثبت في الفقه تحقيقه وصل الى
 فالهمت ان اضع كتابا على النمط الذي ثبت على سبعه قرون يكون هذا المؤلف الذي
 منها **الاول** معرفة القواعد التي يراد بها وفروعها الاحكام عليها وهي اصول الفقه
 استحقة وبراءة في الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى والكفر وعما طوت به
 غريبة او نشرت بنى غير مقلد الا ان سجد الله وقوته لا نقل الا الصحيح المعتبر في المذهب
 وان كان مغرى على قول ضعيف او رواه ضعيف نهت على ذلك غالبا وان كان
 باطلا هو الواجب جمع قواعد مذهب أبي حنيفة سبع عشرة قاعدة ورده اليها ولا يحكم
 في سعيه الهدي الشافعي فانما لا ينفذ ذلك سوا اليه وكان البوطي يفرير الكرام
 تلك القواعد بسجده بعد ان يخرج الناس منه فالتفت الهدي بسجده فخرج الناس
 البوطي المسجود مسجود منها سبعة فحصلت للهدي سبعة فاحس به البوطي ففرير

من لم يسمي ثم لم يكره عليه بعد ذلك فجع الهدي الى اصحابه بولاهما عليهم **الثاني** الفقه
 وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الاقسام للمدرس والقاض والمفتي فان بعض المسائل
 ضابطا يستثنى منه شيئا فادكر في اني زدت شيئا اخر من لم يطالع على المذهب في الدخول
 كما سواه ولهذا وقع مرعا حنا عند اهل الاضاف وابعه من مرادى الابواب **الثالث**
 والفرق **الرابع** الاشارة **خامس** بحمل **السادس** الاشياء والنظائر **السابع**
 للاعظم وصاحبها في الشايخ المتفادين والمتأخرين من المكاتب والمطارات
 لغويات وارجو من كرم القاص ان يذا الكتاب اذا تم بحاله وقوته يصير امانة للتأخرين
 وعلما للمحققين وسعدا للقضاة والمقيمين في فضيلة المصنفين وكشفنا كبر الملهوفين هذا
 الفقه اول فزني طاملا اسررت في عيون وادخلت في اعمال المجتهدين بصري ومدى
 ولم ازل من زمن الطلب اعنت بكتبه قديما وحديثا وبعث في تحصيل ما يجر من اسعيا حينا الى
 وفقت من اهل العلم الغفيرة واخطت لعل المبحر في هذا القاهر مطا القدر ما لا يحصى
 منها الا النذر اليسير كما ستره عند سر دمع ختم الاشتغال والمطالعة لكتب الاصول
 ابتداء امرى للكتاب ابرو دق والامام السرخسي والفقيه الامام زيد الدين بن النقيش
 شرحه وحوادثه وشرح البرزوي من الكشف الكبير والنقيب حتى اختصرته في شرح
 الهام وسيتم لهب الاصول ثم شرحته في السار شرحا جاحدا بحول الله تعالى وقوته فاقا
 نوعه فشرع الان ان شا الله سبحانه وقوته فيما قصدناه من هذا التأليف ليكون
 والنظائر سبعة راسم بعض فزني سائل من الله تعالى القبول وان ينفع به من الله

نظرة في خبر ما مولد وان يدعى بحريه كبحر اسدين واقرأ المتعصبين والعوي ان هذا
الفن لا يدرك بالفقه ولا بالبدن ولعل ولواني ولا ياله الا من كشف عن ساعد بحريه
اغسل امله وشده البهرز وخاض البحار وحاط العجاج يذرب في الكركر المطالع في
ويصنف نفسه للثاني في الخيري ما وقيل ليس له بهمة الا مفصلة سجاها او مستصبة بحريه
فريق اليها ويجعلها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو فضل الله لونه من شيا
انا اذكر الكتب التي نقلت منها ما وافق الفقهية التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان
وستين وثمانين فتمت **شرح الهداية** النهاية وغاية البيان والعبارة وموجع الدراية
وفتح القدير **شرح الكفر** الزمعي والغيث مسكين **شرح القدوري** في
وبحيرة وجهته والافطع **شرح الجمع** المصنف وابن الملك ورايت شرحا في
وشرح منية المصطفى ابن امير حجاج وشرح الوافي الكافي وشرح الوفاية والنفاية
الايضاح وشرح لمجيب الجامع الكبير للعلامة الفارسي ومجيب الجامع للصديقي
الكاشاني شرح الخفة والمبسوط شرح الكافي وكافي سماكم شهيد وشرح الدرر والفي
والهداية وشرح الجامع الصغير لغاف خان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار ومن
اخايشه وسخايشه والبرازية والطبرية ولو لول الجنية والعمارة والعدة والصوفي
لحم شهيد والتبني والغنية والبغية وبالفتاوى والفتاوى للمجيب في التهذيب
للعلامة وقترى فاري الهداية والقاسمية والعمارة وجامع الفصول
لابي يوسف وادواق المحضات والامعاف والحادي القدسي والتمتة والحظ

والخيرة وشرح منظومة السفي وشرح منظومة ابن دهبان له ولابن الشحنة الصغرى
وشرحه الفتاوى وبعض فرائده الاكمل وبعض السيرة حسنة والارباب خاتمة التحسين
الفقه وجره الفقهاء ومناف الكروى وطبقات عبد القادر **الفن الاول** في العو
الكلمة **الاول** لا ثواب الا بالنية يخرج به المشايخ في مواضع في الفقه وله في الفقه
فلا انها شرط الصحة كما في الصلوة والكسوة والصوم والحج او لا كما في الرضوخ والعبادة
هذا ذكر واحد من اتم الاعمال بالنيات من باب المقتضى اذا لم يتجبدون تفكر
وجود الاعمال بدون ما تقتضيه واما فاني حكم الاعمال وهو لو كان اخره في
والاستحقاق في العقاب ودينه وهو الصحة والفساد وقد اريد الاخرى بالاصح
الاجماع على ان لا ثواب الا بالنية فان شغل الاخر ان يكون مراد اما لا
ولا عموم له او لا تدفع الضرورة من الصحة الكلام به فلا حاجته الى الاخر وانما
لان الاول لا يثبت انهم لانه قائل بمعوم لم يشرك في تبيينه لا يدل على اشتراطها في
للصحة والافق المقاصد ايضا وفي بعض الكتب ان الرضوخ الذي ليس بمنوي ليس
مورد ولكنه مفتاح للصلوة وانما اشترطت في العبادات بالاجماع او بآية وبما
الا بعدد الله مخلصين لا الدين والاول اوجب لان العبادات فيها معنى التوجه
عطف الصلوة والكسوة فلا تشترط في الرضوخ والغسل وسج خطين واذا لم
المحققين الثوب والبدن والمكان والاول في الصحة واما اشتراطها في التعميم
آية عليها لانه القصد واما غسل البيت فقالوا لا تشترط الصحة الصلوة عليه

فقد روي انما هي شرط لاصحاف الفضل عن الزمة كما فيمن وقع عليه ان الغرض ليس
معيّن وان لم ينفردا وحينئذ يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات
ففيها الا لا سلام فانه يعجز بدون ما يدل على ان السلام كله صحيح ولا يكون سلاما صحيحا
بخلاف الكفر كما يستبين في بحث الزكوة واما الكفر فثبت في قوله لغيرهم ان كفر الكافر صحيح
انما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر لا الكفر انما هو باعتبار ان معناه كفر كما علم في الاصول
المنزل فلا صلوة علقها ولو صلوة اجازة الا بها فصار او اجازة او سنة او تعلقا
بعضهم بالجمعة والعيدين ولا يصح اقتداء بالامام الا بالنسبة وتصح الامامة بدون غيرهما
والى خصص الكبير كما في النسيان الا اذا اصابته حلقه النساء فان اقتداء بهن ببلدته لا
صحيح واذا روي قطعا لا يخرج عنهما الائتماف ولو روي الانتقال منها الى غيرهما فان
ان يغير الاولى وشرح بالكبر صا مستقلا ولا فلا ولو حلف ان لا يؤتم احداهما قد علم
صح الاقتداء وحل يحث قال في حاشية سحنت قضا لا ديانة الا اذا شهد قبل الشرع
فلا حث قضا او كذا الوام الناس هذا الحاشية صلوة الجمعة حث قضا
ولا يحث الصلاة اذا اتمهم في صلوة مسجدة وسجدة الصلاة ولو حلف ان لا يؤتم
ناتام الناس او بان لا يؤتم في يوم غيره فاقدم به فلان حيث وان لم يعلم
ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود الصلاة وكذا سجدة التوبة على كل
من يراكم من عتد والمعمدان في خلاف في نيتها لا في سجودها وكذا سجدة التوبة
تقره بنية عدم وقت لسلام واما النية في خطبة الجمعة فشرط صحتها حتى لو عطل

المية فقال الحمد لله اعطاس غير قادرا على التمتع كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد
كذلك لقوله لم يشترط لها ما يشترط لخطبة الجمعة في تقديم خطبة واما الاذان فلا شرط
لصحها انما هي شرط للتوارب عليه واما استقبال القبلة فشرط الجاهل في الصحة النية والصحة
كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يقبل في الصحراء وانما على ما اذا كان
الى محراب كذا في البناء واما سنة العودة فلا تشترط لصحة ولم يرض خلافا ولا يشترط للتوارب
العبادة بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير عمد كما لو صلى على نية ظهر ربه في
تحقيقه واما الزكوة فلا يصح ادائها الا بالنسبة وعلى هذا فان ذكره القاضي الالبجاني ان من
من ادائها اخذت الامام كرها ووضعا في اهلها وتجزئة لان الامام ولا يراخذها فقام
مقامه ورفع المالك باختياره ضعيفا والمعتمد في الذهب علم الاخذة كما قال في الحديث
امتنع عن اداء الزكوة فامس على لا ياخذ منكم كرها ولو اخذ لا يقع عن الزكوة لكونها لا
ولكن يجزى بالحبس ليدري نفسه متى وخرج عن كسر اطمها لها ما اذا اصدق بجميع النصاب
بلا نية فان الغرض يسقط عنه واختل في سقوط البعض او الصدق به قال في شرح
التجارة في العروض ولا بد ان يكون مقارنته التجارة فلو اشترى شيئا للثمن او
ان جدر سجابا محلا لذكوة عليه ولو روي التجارة فيما خرج من ارضه العشرة او الحزبية
لمستحقة او المستعارة لادكوة عليه ولو قارنت باليس بدل مال بمال كالمهر
والخلع والمهر والوصية لا تقع على الصحيح وفي السائمة لا بد من قصد اساتها
والنسل كالحمل فان قصد به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت بالزكاة

نصده العمل او تركه او الاكل فلا يكون اصله في الصوم شرط صحة لكل يوم ولو علمها
بالشبهة صححت لانها اما الظل الاقوال والتبعية لم يثبت منها الغرض والنية والتفعل في
سواها وانما الحج في شرط صحة النجاسة كان او لفضل العبرة كذا الكون والاستحباب
كالغرض ولو نذر حجة الاسلام لا يفرق الا حجة الاسلام كما لو نذر الا لصحة القضاء
كالاداء من حجة اصل النية واما الاعتكاف في شرط صحة واجبا كان او مستحبا او لفضل واما
فالنية شرط صحة عتقا او صبا ما او طعنا ما واما النجاسة فلا بد فيها من النية لكن عند
لا عند الدخول ونوع عليه انه لا يشترط انية الا حجة فلهذا يجوز بلا اذن فان احدهما قد كثر
بضمه اجزاء وان ضمنه لا يجزئ كافي في صحة الذخيرة وهذا اذا جازها من نفسها او جازها من مالها
عليه يدل تنقيب الا حجة قالوا ان كان فقرا او قد اشترط ما بينهما فثبت لم يبرأ منهما وان كان
لم يتعين برأيهما تنقيب مطلقا فيصدق به الشيء ببراءة ما بينهما لكن ان يقع فيهما
كحاف في البذر العرس الا حجة فالرأى الهدى كالحضار اما العتق فعند البس بعبادة ونسب
صحة من الكافور والعبادة ان نوى وجب الله كان عبادة منها ما عليه فان اعتق بعبادة صح
ثوابه اذا كان محررا واما الكفاية فلا بد لها من النية وان استحق الضم او الشيطان صح
وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب ولا شتم ينبغي ان يخصص الاعتق في
ما اذا كان المعتق كافرا واما المسلم اذا اعتق برأيهما فلهذا كفايته ان يكون الا حجة
لمخلوق كبره او التدبير والكتابة كاعتق واما الجوارح اعظم العبادات فلا بد من
النية واما لو صحت كاعتق ان قصد التقرب فلو الثواب فلا واما الشكاح فقالوا

اقبل

اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي عنها وهو عند الاعتقاد
سنة مذكورة على الصحيح فحاج الى النية ليحصل الثواب وهو ان يقصد اعطاف نفسه
وحصول دفعة الاعتدال في الشرح الكثير شرح الكفر ولم يكن فيه شرط صحة فالواقع الشك
الذي لكن قالوا لو عتق بلفظ لا يعرف معناه فغير اختلاف والقوى على صحة علم نفسه
كحاف في البرزخ وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية في توفيق حصول الثواب على
التقرب بها الى الله تعالى من غير العلم بعلما وادعاء وتضييقا واما القضاء فقالوا ان من
قال للثواب عليه يتوقف عليها وكذا اقامة محامدة والتعازير وكل يتعاملها ككلامه والولاية
وكذا تحمل الشهادات واداء الواجبات واللباسات فانها تختلف صنعتها باعتبار ما قصد
فان قصد بها القوي على الطاعات او التوصل اليها كان عبادة كالاكل والنوم وما
المال والوطى واما المعاملات فمما يقع البيع لا يتوقف عليها وكذا الا قاله ولا
لكن قالوا ان حقه بمضارع لم يصلح بسوف والسيان توفيق على النية فان نوى
بجانب الحال كان عبادة ولا اختلاف بصحة المصداق ان البيع لا يتوقف على النية واما
المستقبل الاستقبال فهو كالامر بالبيع بعبادة النية وقد اوضحناه في شرح الكفر فقالوا
مع القول بعدم الرضا بكماله واما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو روي بمراسم
كحاف في البرزخ وكذا لو ليقن الهبة لم يبرها لم يقع الا لاجل ان النية شرطها واما
شرطها وهو الرضا ولذا لو اكره عليها لم يقع بمكاف الطلاق والعناق فانها ما
من لا يبرها لان الرضا ليس بمراسم ولذا لو اكره عليها يقعان واما الطلاق

فانما يشترط في العتق

لغيره ان يكون للغيره لا يكون للغيره حتى يعلم ان التجاره على ما تنتم بحجور الزينة المذمومة للتجارة
 فتم بها كما لو نظره للمعقود والعاين من المأذون والعلو في السان حيث لا يكون مسا في الافرار
 مسلما ولا سائما بحجور الزينة ويكون مقبولا ومسا في ما كانا بالنية لانها تركت العمل كما ذكره الربيع
 وحماقة زناه في المباحات وما ساءه من الشايع من ان يضع قاعدة للفقه في الزينة
بقاعدة كما علمت في التوكيد وذكرنا في خان في قنا ولان بيع العيص من نتيجه و
 ان قصد به التجارة فلا يجوز ان قصد به الاجل التحريم وكذا انكرس الكرم على هذا انتهى
 العيص العنب بقصد اخلاصه للخدمة والجهنم في ثلث ربيع القصد فان قصد به
 حرم والا لاداء المرأة على البيت غير ذبحا فوق ثلث ربيع القصد فان قصد
 الزينة والتطبيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا ولا كذا قوله ان المصلي اذا قرأ آية من
 جوامع الكلام عظم صلواته كذا اذا اخبر المصلي بالنية وقال الحمد لله فاحمد الله بقلبه
 بسوءه فقال لا حول ولا قوة الا بالله فبمرت لبان فقال انا لله وانا اليه راجعون
 لا اطلت وكذا قوله بكفره اذا قرأ القرآن في حرفة الكلام الناس كما اذا اجتمعوا
 فجاءهم جميعا وكذا اذا قرأ وكاسا وكافا به عند رؤيته كاس ولا نظار كثيرة كلها ترجع الى
 قصد الاحتجاج وقال قاضي خان الفقاعي اذا قال عند فتح المصاحف للخدمة على الله
 على حق قائل ان يكون آمنا وكذا ان قرأ اذا قال في الصلاة لا اله الا الله فبما جعلها كلام
 بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوات على النبي فانه يشاب على ذلك
 وكذا الفقاعي اذا قال اكره والآن الحارس والفقاعي يذان بذلك من اجل
 كذا

لا يزال

بزر زينة من سدا بانما فتح المساح قال سبحان الله وقال اللهم صل على محمد وان اراد بك
 اعلام الشئ من جوده شايه من سكره انتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم اللهم ارحم
 فقال قالوا ان نرى فعله ان يطيل بقا فاعل ان يسلم او يودي الزينة من قبل وصغار
 لان هذا دعا الى الاسلام والشفقة المسلمين انتهى ثم قال اسكت المصنف في الزينة
 بقوله في قوله ان نرى ان الضعفة يشقون بالفسق وانما انقل بالنسج فهو افضل
 وان سيج في السج واما ان الناس يشتغلون بسوء زينا وانما اسج الدلالة في يد
 فهو افضل من ان يسج وحده في غير السج وان سيج على وجه الاعتبار يوجب على
 وان سيج على ان الفاسق يعمل الفسق كان ناعما ثم قال ان سيج للسلطان فان كان
 العظيم والخيعة دون الصلوة ولا يكفر اصل امر الملائكة بالسج ولا دم وسجوا في
 عليهم السلام وكذا كره على سجد الملك بالانقل فان امر به بر على وجه العبادة فلا تفكر
 كمن كره على الكفر وان كان النجاة لا فضل السج وانما وقالوا الاكل فوق الشج
 بقصد الشهادة وان قصد به التقوى على الصوم والاكل الضيق فمستحب وقالوا الكفا
 حرم من مسلم فان رماه مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا والامر
 الاطالة لا روى فروع كثيرة شاذة لما استثناه من العامة وهي الامور بما عرفت
 قالوا في باب القسط اذا اخذ ثوبا من ثوبه فباعه وان اخذ ثوبا من ثوبه فباعه
 انما في انما في ثوبتين من الخطر ولا باحت اذا اتى سدا لكساب فان قصد الاحتجاج

هذا هو
 وانما هو بحسب القس

هذا هو
 وانما هو بحسب القس

والأكبره وان غرس في المسجد كان قصدا للكل لا أكبره وان قصد منفعه كرهه وكذا بهم
 مع على الدراهم ان كانت لقصد العلامة لا أكبره وللتهاون كرهه ولا يجوز على جوارحه
 ان قصد حفظ لا أكبره ولا أكبره ثم اعلم ان ثابتهن القاعدتين يثبتهما الكلام على النية
الاول في بيان حقيقتها **الثاني** في بيان ما شرعت الاجل **الثالث** في بيان تعيين المسمى
 تعيينه **الرابع** في بيان التعرض لصنوع المسمى من العزيمة والنية والاداء والقضاء
 في بيان الاطلاق فيها **الخامس** في بيان الجمع بين عبادتين نية واحدة **السادس** في
 وقها **السابع** في بيان عدم اشتراط استمراره في كل مكان في كل وقت من الاداء كان
 في محلها **الثامن** في شروطها **الاول** في مغلقة كما في القاموس في معنى من غير الحفظ
 قصده انتهى وفي الشرع كما في الترخيص قصد الطاعة والتقرب الى الله في الاجراء
 انتهى ولا بد عليه النية التروك لانه كما قد نسا لا يتعرب بها الا اذا اصابت كلفا
 وهو فعل وهو كلف في النهي لا التروك بمعنى العدم لانه ليس داخل تحت العقار
 كما في الخبر وهو فيها القاضى البيضاء وبانها شرعا الارادة المستوجبة نحو الفعل
 لوجه الله لعل واستناب الحكم ونحوه نجات القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب
 نفع او دفع ضرر **الاول** **الثاني** في بيان ما شرعت الاجل قالوا المقصود منها
 العبادات من العادات وتبين بعض العبادات عن بعض كما في النية وقبح
 كالاساك عن لغزات فليكون جهة او نداء او العدم بحاجته ويجوز
 فليكون الاستمرارية ودفع المال فليكون جهة او الغرض ونحوه وقد يكون

كلام النية

ذكرة

ذكرة وصدة والذبح فليكون للكل فليكون مباحا او مندوبا او لا فيكون عبادا
 او الغدوم امير فيكون حراما او كفو اعلى قول ثم التقرب الى الله يكون عادة او لا فيكون
 لا فيكون كالايمان بالله لعل كما قد نسا والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة
 والاداء لانهما متميزة لا يلتصق بغيرها وماعدا الايمان لانه حرجيا ولكنه يجمع على الايمان
 به ثم رأيت ابن وهبان في شرح المنطوقه قال ان ما لا يكون الا عبادة لا يستجرح الى
 وذكر ايضا ان النية لا يستجرح الى نية وفعل العينة في الشرح النجاشي الا جماع على ان اللزوم
 ذكره ولا ذلك لا يستجرح الى نية **الثاني** في بيان تعيين المسمى **عدمه** للاصل عندنا ان
 اما ان يكون من العبادات او لا فان كان عبادة فان كان وقته طرفة لا يردى في
 وقته فلا بد من التعيين كالصلوة كان نوى الظهر فان قرأه اليوم فقرأه اليوم
 خرج الوقت او الوقت لم يكن يخرج الوقت فان خرج ونسب لا يجزى في الصبح وخرج في
 كلفه الوقت الاتي الجوز فاما تبادل الاصل الا ان يكون اعتقاده انها وقت الوقت
 نوى الظهر لا غير اختلف فيه والاصح الجوز فاما لو او علامة التعيين الصلوة ان يكون
 لم يسل ان صلوة يصح يمكنه ان يجيب بلا تأمل وان كان الصائم صحيحا مقبلا
 بمطلق النية ونيتا لفعل وجوب الآفة لان التعيين في المعنيين فهو وان كان
 روايتان والصحيح وهو من رمضان سواء نوى واجبا آخر او اعتلا واما لما فرغ
 عن واجب آخر وقعه عا نواه لامن رمضان وفي التعلل روايتان والاصح وهو
 وان كان وقته مسكلا كوقت الحج شيعة المعيار باعتبار انه لا يقع في السنة الا

النية على ان لا يكون

ان كان

واحدة والطرف باعتبار ان افعال الشقوق وقد نصا بطلان النية النظر الى المعيار في
نوى الصلوة في غير النية لا يبيح التعيين في الصلوة ايضا الوقت لان
فيه معنى لا يشرع منه لا يقع وان كان حراما ولا يبيح اجزاء الوقت بتعيين العبد في الصلاة
فانما يشترط اليقين لا التعيين واحدا من جنس الكفارة لا في نفس فعله في الاداء وانما في
تدبير التعيين صلوة او صوما او حجرا اما ان كثرت الغورات فاختار في استمرارية التعيين
فروض المتخارة مع جنس واحد ولا يصح ان كان عليه قضا من جنس واحد فصار يوما
نابوا عنه وكان لم يعين ان يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز من رمضان ما لم يعين احصا
ستكذبا او اما قضا الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة وهو ما بان ان يعين يوم كذا ولو كان
ظهوره او اخره عليه كذا هذا هو الخاص لمن لم يعرف الاوقات الفائية او شتبت عليه وادار
على نفسه وذكره المحققان نية التعيين في الصلوة لم تستطع باعتبار ان الواجب مختلف متغير
باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعات الترتيب الا بنية التعيين حتى
الترتيب كثر الزمان لم يفرق الظاهر ولا شك وما ذكره اصحاب الكفاية وغيره خلافه وهو المتبع كذا
التبيين وما لم يفرق في الترتيب بين الحدث والجماعة حتى لو تم تحريمه بغيره الوضوء جاز
للمصالح كذا يقع لها على صفة واحدة فتمت النية كالصلوة المؤقتة فالواضح ان
الياسمين طهارة صارا ان يردى بها شاة لان الشروط يداني وجوبها لا غير الاولى لو
تيمم للصلاة بان يصلي بغيره **في هذا الموضع** التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
الواحد لفوق العام الغائبة والتعرف اذا لم يضاف محلا كان لغوا ويعرف اختلاف الجنس

مختلف

باعتلاف السبب والصلوة كلها المتماثلة في الظاهر من يومين او العشر من يومين
ايام رمضان فانه يجوز استمرارية الشقوق على ذلك ان كان عليه قضا يوم بعد قضا
بنته يوم آخر او كان عليه قضا يومين او اكثر فصار يوما من قضا يومين جاز بخلاف ما اذا
الظهور يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا الدار الكفارة لا يستباح فيها التعيين
واحد ولو عين لغو في الاجناس لا تؤمنه كحاشقنا وفي الظاهر من شرح الكفر والماضي
فقالوا الرجل خمس سوا من باقي درهم سود فذلك السود قبل يحول وعنده نصارى
المجل من الباقي وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضا يومين من رمضان واحدا
ان يقرأ اول يوم وجب عليه قضا يومين من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من
على المتخارة حتى لو نوى القضا لا يخرجها ولو جازت عليه كفاية فطر فصار ام احدي وسين
القضا والكفارة ولم يعين يوم القضا جاز في الثانية لو قبل الاولى من احد الالين فاستحب
عند قبل العمل لم يكن العمل من الباقي وكذا لو استحب العمل لان في الاستحقاق عمل عمل
فقط العمل استحب فيها البقاء لو كان خمس من الابل يحول الى خمسة محب الى ثمانية عشر
عنا في بطوننا ثم تحب حسا قبل يحول اجزاء مما عمل وان عمل مما احتمل في السنة الثانية
بجوزها على الفواض والواجبات كالسندور والتر على قول الامام رضا والعلويين
وركني الطواف على المتخارة ويؤى الزمر الواجب الاختلاف فيه في صلوة الجماعة
الصلوة تعد الدعا والنية ولا يلزم التعيين في سجود السلاوة لاني ملادة سجدة
كحاشقنا في السنة واما السنو اقلنا تقع اصحابنا انما تصح بطلان النية واما السنو الزمر

خاتمة حجة الظهور والى ان هذا ظهر يوم الثلاثاء فبين ان من يوم من يومه لم يبارك بغيره
والاعطى نصيبين الوقت لا يفرق بيني ومثل في الصوم والى يوم الخميس فاذا سئل عن
الوئى قضاء ما عليه من الصوم وهو يوم الجمعة وهو يوم الجمعة جاز ولو كان يوم الجمعة
الاقتداء بهد الامام الذي هو زيد فاذا اختلف جاز لا يفرق بالاشارة فلفت النبوة
لو كان آخر المصنفون ليرى شخصه في الاقداء بالامام القائم في الحراب الذي هو زيد
هو غيره جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطا في التعيين الميت فكذا في الميت الذي
يصل الامام كذا في فتح القدير وفي عمدة الفتوى لو قال اقدت بهذا الشاب فاذا
شيخ لم يفتح ولو قال اقدت بهذا الشيخ فاذا ابرهنا شيخ لان الشاب يعني شيخا اعلم
عكس انتهى والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام فانها هي اشارة
فما مل وعلى هذا الوئى الصلوة على الميت المذكور فلان انتهى او عكس لم يفتح ولم يحكم
عين العدد الموقفي عشرة فبان انهم اكثر او اقل ويتبع ان لا يفرق الا اذا بان انهم اكثر
فيهم من يوم الصلوة عليه وهو الابد **مسألة** ليس ثامن ينوي خلاف ما يودى الا
قول محمد بن الجهم فان ادرك الامام في التشهد او في سجود السجود او في سجود السجود
ظهور اعتباره والمذهب انه يصلح بها جمع فلا يستثنى او اما اذا لم يكن المنوي من اية
المقصودة وانما هو من الرسائل كالوضوء والغسل والتميم فالوجه ان الوئى لا
ليس عبادة واعتدش الشارع الربط على الكثرة قوله ونية بناء على عموم الضمير الى الوئى
وكذا الوجه على القدر في قوله ينوي العبادة والمذهب ان ينوي ما لا يفتح

الظاهر

بالعبادة من العبادة ورفع الحارث وعند البعض نية كفي ولما في التيمم فقالوا ان ينوي
عبادة مقصودة ولا يفتح الا بالعبادة مثل سجدة الصلاة وصلوة الطهارة والاولى
لدخول المسجد والاولى ان اول القامة لا يودى به الصلوة لانه ليس بالعبادة
وانما هي اتباع غير ما وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان فكذا العامة لا يجوز كفا في سجدة
محمول على ما اذا كان محمدا لما اذا كان جنباً فتيتم لها سائر ان يعطى به كفا في البتة
وقد اوضحناه في شرح الكثرة **الرابع في صحة النوى من الوئى والاشارة والاداء** و
اما الصلوة فقال في البناء انه ينوي الوئى في الفرض فقال مغرا الى الجبهة لا بد من
نية التعيين حتى لو نوى الفرض بغيره انتهى والواجبات كالقروض كفا في التام
واما نافلة السنة الاربعة فقد مضى انها تصح بطلان النية ونية مياين وتفرغ على
نية الفرضية انه لو لم يوق اعراض المجلس الا انه يصلحها في اوقاتها لا يجوز وكذا الوئى
مباذرها وتلاوة بغيره ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو نوى الكل فمباذرها
لم يفتح في ذلك بكل صلوة صلا ياتع الامام جاز ان نوى صلوة الامام كذا في فتح القدير
القنية الصلوات مستثنى من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق
بعدد العقاب تركه السنة ما يستحق العقاب بغيرها ولا يعاقب على تركها في نية
والغير اجزائه واخذت نية الظاهر من نية الفرض **الثاني** في من يعلم ذلك في نية
فرضا كان ما يعلم ما فيه من القرض والسنن بغيره الثالث ينوي الفرض ولا
معناه لا يسجد الا ان يعلم ان فيما يصلي الناس وايضا في نوافل فصيلها كفا في

الناس لا يميزون بين النوافل والنجس لان تعيين النية شرط وقيل سيجزى ما يقع في الجاهل
 نوى صلوته لا ما لم يقع من اعتقاده ان الكلي فرض جازت صلوته وانما كسر لا يعلم ان الكلي
 عبادة صلوته مفروضة ولكن كان يصليها لا وقتها لم يتجزأ انتهى وانما في الصوم فصار علمت
 يقع نية مبانيته وبطلان النية فلا يشترط الصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا الزكاة
 اشككت الصوم ثم شرع بان شرط لصوم انه اول رمضان اجزاء وانما الزكاة فيشرط لها ان
 لان الصدقة مستوفى ولم يحكم نية الزكاة المعجزة وظاهر كلامهم ان لا يوس نية الفرض لا يوجب
 اصل الوجوب لان سببه هو الضارب النامي وقد وجد بخلاف كحل فانه شرط لوجوب الاداء
 تعجل الصلوة على وقتها فانه يجزى ان يكون وقتها سببا للوجوب بشرط ان يقع الاداء
 التي قد انما يقع بطلان النية بطلان النية بطلان النية في نفس الامر الفريضة قالوا لا
 المتناق كثره الا لاجل الفرض فاستنبط منه التحقيق ابن الهمام انه لو كان الواقع انه لم يشر
 لم يتجزأ لان نوى الفرض صلا على علمه بالظاهر وهو جرحه جدا فلا بد من نية الوقت لا
 الفعل قبله عليه جرح الاسلام كان نفعه لا بد من نية الفرض في الكفارة راسد لانه لو كان
 كفارات دفعا ورضاء سيجزى الى تعيين النية من الليل لان الوقت صالح للصوم
 وانما الوضوء والغسل فلا يدخلهما في هذا البحث عدم شرط النية فيها وانما يتم
 شرط نية الفريضة لان من الراس الى وقد من ان يشترط رفع الحدث كافي وعلى هذا
 الشرط كلما لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم انما يراعى حصولها لا استحبابها وكذا شرط
 يشترط لها نية الفريضة وان شرطها لها نية لا لا يتقبل بها وينبغي ان تكون صلوته

كما لا يشترط ان يكون ذلك وقتها كما هو خرابه والذات لا تعادلفعل اوله منكم صلوته الفريضة في النية الوقت
 وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقه كما ينبغي ان ينوى صلوته كذا التي فرضها الله على
 المكلف في هذا الوقت علم ان البنية حكم نية الفرض العيين في الفرض العيين وفرض الكفارة
 الظاهر عدم الاشتراط انما الصلوة المعادة لا ان كتاب مكره او ترك واجب فلا شك
 جازية لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاولى فلهذا ينوى كونها جازية لتقص الفرض
 انما نقل حقيقة ادعاء على القول بان الفرض يسقط بها فلا حاشا في شرط نية الفريضة
 نية الاداء والقضاء ففي النية اذا عين الصلوة التي يؤدى بها نوى الاداء والقضاء
 وقال في الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما لا يعمل
 الاخر حتى يجزى الاداء بنية القضاء وبالعكس ويبان ان ما لا يوصف بهما لا يشترط
 العبادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والمزاج وكفارات
 ما يوصف بالقضاء وكصلوة الجمعة والعباس لانها اذا كانت مع الامام بقية الظهور وانما يوصف
 كالصلوة الجمعة فالوا لا يشترط فيها قال في الفقه القدير نوى الاداء على غير وقتها
 عز وجل اجزاءه وقد عكس في البناء لنوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجزى
 شك في فرضه ففرض الوقت جاز وفي الجمعة نوى لا ينوى فرض الوقت الاختلاف في
 وفي النية انما يشك في وقت شك في فرضه ففرض ظهر الوقت مثلا فاذا لم يخرج الخبر
 واختلفوا في وقتية سجدة القضاء او الحجة لا يجوز ان كان في قلبه فرض الوقت والقضاء
 بنية الاداء هو الخبر وذكر في كشف الاسرار شرح الاصول في الاسلام ان الاداء

بينة القضا حقيقة كنية من لوى اواظهر اليوم بعد خروج الوقت على ان الوقت بانى وكنية الاربع
اشبه عليه شهر رمضان فخرى شهر رمضان بنية الاداء فخرج صوم شهر رمضان وحكمه كنية من قضا
الظهر على ان الوقت قد خرج ولم يخرج ليله وكنية الاسير الذي صام رمضان غيبة القضا على
انه قد خرج والصحة في اعتبار ان الى باصل البينة وكنية اخلا في غن وكخلا في كنية من قضا
التي ينبغي ان لا تشترط في بنية التميز بين الاداء القضا **والاسير في حال الاخلاص** خرج الزنى
الصلح سيجاج الى البينة للاخلاص فيها ولم يرد من اوصى كنية خرج في اخلاصه بانه لا في الزنى
الزاد في شرح في صفة الاداء انحصار لا تغيب بل البينة لوجه الله تعالى فان كان خصمه لا يعرف
من حسناته يوم القيمة في بعض الكتب لا يرضى له ان يشوب بها صفة بالحق فلهذا
في البينة ان كان مضافا فلا يرضى بها في العادة من استحق وقد افاد الزاقي بقوله في حقه
ان القرائن صحيحة بسقطه الواجب ولكن ذكره كتاب الضحى بان البينة تجزى من سبعة
الكل من بين القوية وان اختلف جهاتهما من اربعة وقرآن وسنة فالراى ان كان احدهم
لحا لا يهل ان كان اربعة لم يجز من واحد منهم وعلموا ان البعض اذا لم يخرج فخرج
عن ان يكون قربة لان الاداة لا تجزى فبعضه الزنى سجما ارضى الله ورضاه
لاول وسبق ان سخر وصرح في الزانية من الفاظ الكفران الذي لا يرد من قضا
امير او غيره بحمل المذبح شيئا واختلفوا في كونه الذبح فالتجسست في وجهه
في الحديث والنسقي والحاكم على انه يكون الفضلي واسماعيل الزاهد على انه لا
استحقاق في انما حاشيته لو افسح الصا له لم يخرج ثم دخل في قلبه الراء فهو على ما افسح

والراء

والراء ان يولي عن الناس البقاء ويكون مع الناس يصيبه فالراى ان مع الناس يحبه بالراء
وحده لا يجزى في ثواب اهل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل الراء في الصوم وفي القضا
قال ابراهيم بن يوسف لو صبر الراء فلا امر عليه الزنى وقال بعضهم كونه وقال بعضهم لا امر
ولا امر عليه وهو كان لم يصل وفي الروايات وفيه اذا اراد ان يصلي اوله في القرآن فجا
يدخل عليه الراء فلا ينبغي ان يترك لانه امره يوم انتهى وقصص في كتاب التبريد
للهم لانه عند الحاجة لم يقصد الا التجارة لا عزار الدين دار باب العبد وان قال
استحقه لا تغرب بالمقاتلة ان قصده القتال في التجارة فيجوز فلا نفقة كالجاء اذا اخرج
لج لا ينقص امره ذكره الزاقي وظهره انما ساج اذ اخرج ما جاز لا امره وصرح بان لا
طالبه غير لا يجزى ولو وقف بوقفه طابعا غيرا اجزاه والفرق بظاهره والراى ان لا يرضى له
بطلب صلوة لفصل التعليم رايه في بعض كتب الشافعية كما روى فبين قال لا ينسأ
صل الظهر وكذا ينسأ فبصل بانه البينة انه تجزى صلوة ولا يستحق الدنيا انتهى ولم يرضى له
على قولنا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قد سنا ان الراء لا يدخل الفرائض في حق سخر
الواجب وما عداهم احتجوا في الدنيا فلان اداء الفرض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى
قولهم لو سنا لاسباب الجدة لا امره ذكره في الزانية لان الجدة عليه واجبة في الفرض
بان العبادات لا تقع الاجارة عليها كالامارة والازان وتعليم القرآن والفقه كونه
ماقتبه المتأخرون من يجوز قد سنا ان الزنى الاعلى ليس له ان سنا حاكم
ما اذا روى الصوم والية وثبت عليها اذا لم يترك بين عبادة وغيره فبصل بفتح العبادة

وقد كثر في باب الصلاة من شرح أكثر فقهاء من المذهب **الشافعي** وقد اختلفوا في وقتها الاول
 العبادات كمن الاول حقيقى وحكى فقالوا في الصلاة لو لم يأت قبل الشروع فمن جازم لم يركع
 عند الرضوء ان يصلي الظهر او العصر مع اللامام ولم يفتغل بها ليس من جنس الصلاة فلا
 انتهى الى مكان الصلاة لم يتحركه التي جازت صلوة بذلك التنية ويكفي ان يركع من احدى جهتيه
 يوسف كذا في خلاصة وفي تجيب اذا التوضا في منبر الصلي الظهر ثم حضر المسجد وفتح
 بتلك التنية فان لم يفتغل بها لم يركع الا كمن يركع في الرقبات لان التنية المتقدمة
 الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يركعها في وقتها انتهى ومن محمد بن مسلم ان كان
 سجدة لم يستل بتسلية سجدة على السجدة من غير ركعة في تنية ثالثة ولو احتسج الى
 لا يجوز في فتح القدير فقد شرط عدم ما ليس من جنس الصلاة بقوله تلك التنية مع تكرارها
 صحيح مع العلم بخلافها وليس له خروج المشي المعام الصلاة وهو ليس من جنس الصلاة
 من كون المراد باليس من جنس ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو استغل بكلام او كل
 عند المشي اليها من افعالها غير قاطبة للتنية وفي خلاصة ما صح اصحابنا ان الافضل ان يكون
 مقارنته للشروع ولا يكون شاملا ماخرة لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم التنية فكذا التنية
 الجزئية وتغل بس وجبان خلافا بين المشايخ صاحب المذهب موافقا لما نقل
 من الجوز الساجد عن التوجيه فيقول الى التنية وقيل الى الركوع وقيل الى الركعة
 متوقف على التنية لا بد من القرآن حقيقا وحكما وفي جملة الامور لقول الكشي واما
 في الرضوء فقال في الجملة ان محلهما عند غسل الرجلين فيكون في اول الشروع

العبدان الذين ينال ثواب السن المتقدمة على غسل الوجه والاولى غسل اليدين في السن
 وفي التيمم من عند الوضع على الصلابة ولم يركع تنية اللامام والشواهد في ان يكون
 اقتداء واحدا فلا يكفى كما انه ينبغي ان يكون وقت تنية الجاهل اول الصلاة للامام وان كان
 صلاة اللامام غير المتأخرين اما لصحة الاقتداء باللامام فقال في فتح القدير وهو الافضل ان
 الاقتداء عند اقتناع اللامام فان لم يركع حين وقفت على الصلاة لم يركع معاه وان لم يركع
 على ثلث انما شرع ولم يركع في كل لا يجوز انتهى واما تنية التيمم لصورة الامم فلا
 عند المتأخرين واما وقتها في الركوة فقال في حديثه ولا يجوز اداء الركوة الثانية مع تأخر الاداء
 لقول بغداديا وجوب ذلك الركوة عبادة فكان من شرطها التنية والاصل فيها الاقران الا ان
 يتفرق فاكفى بوجوده حال القول او قبل تجزئته متأخرة عن الاداء فقال في شرح المجمع
 بلائيه ثم نوى بعده فان كان المتأخر ياتي بالحق فجاز له الاداء انتهى واما صدقة الفطر فكان
 تيمم ومصرفا فالاول الذي فاته مصرف للفطر دون الركوة واما الصوم فلا يخرج لما ان يكون
 او فاعلان كان وضعا فلا يخرج اما ان يكون اداء وضعا او غيره فان كان اداء وضعا
 متقدمة من غير النسي وبمقارنة وهو الاصل وينتأخرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار
 ليس على الصائمين وان كان غدا وضعا من قضاء او تيمم ركعة فيجوز تيمم ركعة
 عز وجل الشمس الى طلوع الفجر وسجدة تيمم معاذة لطلوع الفجر لان الاصل القرآن محاق فتاوى
 حان وان كان تيمم ركعة وضعا اداء او ما لا يلج التنية فيه سابق على الاداء عند الاداء
 وهو التنية مع التيمم او ما يقوم مقامها من سوف الهدي فلا يكفى في القرآن والظاهر

لا يصح فعله الا اذا تقدم الاحرام وهي ركس فله شرط على قولين **فائدة** ما يقع فيه عيبه
وهو في عبادة اخرى قال في القنية لوني في صلوة مكتوبة او اقل الصوم تصح فيه ولا يفعله
انتى **الخاص في بيان عدم صحة البقاء** وحكمه **كل ركس** قالوا في صلوة لا يشترط
في البقاء **الخرج** كذا في البناء كذا البقية العبادات وفي القنية لا تكرم فيه العبادة في كل جزء
تكرر في جملة ما يفعل في كل حال انتهى في البناء افصح المكتوبة ثم غرض انما يطرح ما تم على فيه
اخره من المكتوب ومن الغريب ما في الحديث ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والافتقار
الى الخلق ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله منه ونية ذم وهي طلب الثواب بالمشققة
ويجوز ان يفعلها مصلو له في دينه ان يكون اقرب عقلا الى ما وجب عقلا من العمل
الامانة والبرهانه على من الظلم وكذا في النية ثم هذه النية من اول الصلوة الى اخرها
عند الانتقال من ركس الى ركس فلا بد من نية العبادة في كل ركس والفضل كما لو فرض فيها الا
وهو ان ينوي في التواذل انها لطف في الواجب وتسهيل لها انتهى والاصل ان العمل
ان العبادات ذات الافعال يكتفي بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل كذا في البناء
الا اذا نوى بعض الافعال جريا وضع لئلا لو اطلق عليها لزم لا يجوز ولو وقف كذا في البناء
وقد مضاهى الفرق ان الطواف عهده من متفرقات يختلف الوقوف ووقوف الزم في بعضها فرق
وهو ان النية عند الاحرام تقتضي جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية
في كل فعل في الاحرام من وجها شرطه في اصل النية لا تعيين الجزئية والرافعة في
في ايام الخروج من الفرض لمختلف لبدء ما حصل الشوق لوني الطلوع افراده من العمل

في الخبر

فتح القدر وهو من على ان نية العبادة تسحب على الكاهن واستفاد من ان نية الطلوع في بعض الاحوال
لا تجل في القنية وان لم تكن ان لا ينوي العبادة سيفض ما يفعل من صلوة لا يتجلى التكرار
ان كان ذلك فعلا لا يتم العبادة بدون فسوس والافلا وقد اساء انتهى **في بيان**
محتملها القنية في كل موضع وقد مضى حقيقة ما فيها الصلوات **الاول** لا يكتفي بالنية باللسان
من القنية والحج ومن لا يفكر ان يحضر قلبه لوني بقوله والشك في النية كفي الحكم لمسا
بكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيها ولا يكره اليه حال سهوه لان ما يفعل من
فيما يسهو وسهوه وصلوة تجزئ وان لم يستحي بها فوالا انتهى ومن خروج بعد الاصل
لو اختلف والقلب على العبادات في القلب ومن هذا الاصل الذين يلو سيق لسان اللفظ الجاهل
النفوس الكفارة او قصد يحلف على شيء فسبق لسانه الى غيره يذاني الجاهل بالله وامان
والعناق فيقضي ضما لا يذانه ومن فروع قصد يلفظ بغيره انتهى وانما قصد في كل
اذا اراد به للاق من وثاق القبول قضاء ويمين وفي احتياطاته جرح وقال قصدت بركس
لم يصدر قضاء وقد حكم في البسيط ان البعض الرعا فطلب من كذا فربى في علم يعطوه فقال
سنة طمئنتكم لئلا تكونت وجبة فيهم ولا يعلم فافقه امام محمد بن بوقع الطلاق قال لولا في
شيء انتهى قلت يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل عبدا بانه حرة وقال
ايمن عبدا او حرا ولم يبر عبده وهو من ايمن عبدا وقال رجل عبدا بانه حرة وقال لولا
او قال كل عبدي الا هذا وقال كل عبدي في الدنيا قال ابو يوسف لا يصح عبده وقال
يقول على هذا المذهب الطلاق لا يبرك الى يوسف انه يصح من يوسف ولقول محمد بن

والفتوى على قول أبي يوسف لو قال كل عبدة لم يحرر عبده في تركه او قال كل عبدة في
سجاسع حره من كل عبدة لو قال كل عبدة في هذا الماد وجبه فيها القس عليه في تركه
قال ولله ادم كلهم احرار لا تفسد عبده في قوله من فمقتضاه ان الواطع ان كان في دار
او كان في سجاسع لم يفسد على اختلاف الاول في سحره على مسله او حلف لا يكلمه بداره على
هو فهم قالوا احش وان نواهم دون ذلك لا قضا انتهى فمقتضاه ان الواطع لا يقع الطلاق
وان مسله البعدين لا فرق بين كونهم يعلمون بدارهم ولا يتفرع على هذا فروع لو قال الباطل
اسمها ولم يقصد الطلاق فالمراد لا يقع كما هو في اسمها كما في تخاينه وقرن الحربي في قوله
الطلاق فلا يقع ويمن الفتوى في حق خلاف المشهور ولو سحر الطلاق وقال اردت ان
لم يقبل قضا ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت بغيره لانه لم يقبل كذا في
قالت تزوجت على فقال كل امرأة لي طالق طلق الماخذ في شرح سجاسع لغا في حاشي
يوسف انها طلق وبها اخذ شايخنا وفي المسبوق قول أبي يوسف له افسح عندي ولو قيل له
امرأة فخر هذا المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا طلق بهذه والفرق فيها وبين مسله الكثر في
في الاول لحيته في الكثر كل مملوك لي حر من عبده القن وانما مات اولاده ومعه مروه في سحره
ولو قال اردت ان الرجال دون النساء ومن وكذا لو تولى غير التبر ولو قال بغيره لم يفسد
او مسله يدين لان الاول شخصه العام والثاني شخصه الوصف ولا علم له اللفظ فلا
نية الشخص ولو تولى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكثر ان لبيت او كالت او ضرب
معتبا لم يصدق اصله ولو ادعى او ثوبا او طعاما او شرا بدين في المحيط ولو تولى جميع اللات

لا ياكل

لا ياكل طعاما وجب عليه سواه العالم في الايشه بشارا يصدق قضا انتهى وفي الكشف الكثر
يصدق ويأمنه لا قضا وقيل قضا واليه في الكثر ولو قال لم يفسد في سحره
عند كل طلاقه وان تولى ان يقع الثلاث الساعة او عند كل شهر واحدة صحت
وفي شرحه ان طالق السنة تولى ثلثا بصله وشفوقا على الاطهار في حلفا الصالح
في نية الجوز في تخاينه ولو رجح بين مسله ورجل فقال احدا كما طالق لا يقع الطلاق
على امرأة في قول أبي حنيفة ومن أبي يوسف انه يقع ولو رجح بين امرأة واحدة
علق احدا كما طلق ادا انه ولو قال احدا كما طلق لم يفسد في سحره لان طلق امرأته
طالق ولو رجح بين امرأة واحدة واليه يحتمل الطلاق كما به في سحره والرجح بين امرأة واحدة
في قول أبي حنيفة وابي يوسف له وقال محمدا لا يفسد ولو رجح بين امرأة واحدة
احدا كما طلق لا يفسد في سحره ولا يخفى انه اذا تولى احدا في سحره لم يفسد في سحره
قال لها ما سطلق ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها
كان لها زوج طلقا قبله ان لم يفسد الا حبا طلق وان تولى به الا حبا صدق ويأمنه قضا
على الصحيح ولو تولى به التهم فقط دين **الاصول الثاني من التاسع** وهو من الايشه
الطلاق او يمين او يكره اقول اخذنا في الهمدانية الاول من سحره عزيمته في فتح العا
عن النبي صلعم واهما به اللفظ بالنية لا في صدره صحيح ولا ضعيف امر بدين سجاسع
من الايشه لا يفسد في سحره ولا يفسد في سحره الا في سحره باللسان وراه الاخر من سحره
باللسان سنة في ان يقول اللهم اني ابعده كذا ايشه في سحره ولا يفسد منها ولا يفسد في سحره

في قول أبي حنيفة وابي يوسف له وقال محمدا لا يفسد ولو رجح بين امرأة واحدة

ان عليه الشبر لم يخل الا في التحليل فثبت العبادات وقد حققناه في شرح الكزوني في الحديث
 التحليل المستحب وخرج من هذا الفصل مسائل **مسألة** الذم لا يكون في الاستحباب لا بد من
 به حرره في باب الاحتكاف **ومنها** الرقعة والوسج والاباحيس لا يفسد الا على ما ذكرنا وما اوقف
 في الصلوة والاحرام على ان لا يكون في السنة فلا تنقض بشرائط الشرع وما اطلق والعاقبة في
 بالنية بل لا بد من اللفظ الا في مسكن في قناتى فانه من رجل له امرتان حرة وزينة
 جارية حرة فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأة وان لم
 اجل لانه اخرج بجواب الكلام التي اجابت وان قال نويت زينة فوقع الطلاق على
 بجواب النية **ومنها** حديث النفس لا يؤخذ به عالم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم وما حصل
 ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على نفس الربها ليس به مؤثر بل هو غير مؤثر
 وهو مؤثر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد بل الفعل او الاثم ثم وهو حجة في
 ثم العزم وهو قوة ذلك القصد العزم به فالما حسن لا يؤخذ به اجمالا لانه ليس به فعله انما هو
 عليه لا قدره لا فيه ولا وضع والى طر الذي لو كان قادرا على دفعه يعرف الى الجحيم ان
 كان هو وما بعده من حديث النفس من فزعان بالحدوث الصحيح واذا ارتفع صدق
 ما قبل الطريق اولى وهذه الثلاثة لو كانت الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد
 فقد بين في الحديث الصحيح ان العزم بالحقية يكتب الجنة والهمم بالنية يكتب الجنة
 كتبت حسنة ان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل بعده
 واحدة وان العزم نوع واما العزم فالحققون على انه لا يؤخذ به ومنهم من جعله من الهمم لم يرفع

في الذكر

من ان يملك اجزئهم بجمعية لا يتم ان لم يجمعوا عليه وان عزم باوهم ثم العزم الاثم العمل بالحق
 الا ان يكون امران ثم يجوز العزم كما في النسيء **مسألة** في رطل النسيء **الاول** الاسلام ولا يملك
 العبادات من الكافر حروبه في باب النسيء عند قول الكافر نكحني بتمكاز ولا وضوء لان النسيء
 دون الرضوخ فصح وضوءه وخبره فاذا أسلم بعد ما صلى بها لم يكن نكاحا او انما انقطع دم
 لا قبل خمسة حبل وضوءها بجواز الانقطاع ولا يتوقف على الفعل لانها ليست من اجزاء النسيء
 وضوءها بغيره الكافر قبل اسلامه **فائدة** قال في الملتقط قال ابو حنيفة علم النسيء في النسيء
 لعلة يرضى للمعتق والمعتق وان اغتسل وحقق فلا بأس به انتهى ولم يفتح الكفارة من كافر
 بينه انهم لايمان لهم في قوله وان لا يكفروا بها منهم الى الصورة وقد كتبت في الغاية
 الكافرا لا تغير الا اسلم في الزانية ومخلا متبعي بيت ولا يرضى الى مسيرة ثلاث فبلغ النسيء
 بعض الطريق واسلم الكافر وقهر الكافر لا اعتبار بقصده لا العتق في الحق انتهى **الثاني** التبرئة
 عبادا وتحت غيرهم ولا يجهلون ومن فروع علم النسيء والمخير من خطا ولكن اعم من كون النسيء
 اولا او خفص وضوءه المهر ان لعدم ثبته وسجل صلته بالكره كما في شرح منظره ابن
الثالث العلم بالنسيء فمن جهل في نية الصلوة لم يقع منه كفا قد ضاع عن الغنية
 فانهم صحوا الا حرام المهر لان حليها به احرى بما احرى به النسيء دم صحه فان عتق
 او حرة صحه كان قبل الشرع وان خرج نية حرة **الاربع** ان لا ياتي في نكاح
 النسيء المنقى قالوا ان النسيء المسقط على التحريم جائزة بشرط ان لا ياتي بعده بمثل
 وعلى هذا تبطل العبادات بالارادة في اثباتها وتبطل صحبة النسيء ام بالارادة اذا مات عليها

بعد فان كان في جوارحه من موداة ولا في موداة فلهذا كذا في العراق ومن الشافعي في غير القطع
 فان لم يقطع الا بان صار ترك الحال ولو لم يقطع القطعة لم يقطع وكذا في سائر العبادات لا اذا
 الصلوة بنوى الدخول في الاخرى فالتكبير هو لقطع الاول لا لغيره والنية واما صوم الفرض في
 فيه بعد الفجر ثم نوى قطوعه والاستقبال الى الصوم فلهذا لا يقطع في الوقوف والوقوف والصلوة في
 لا رجوع لا احدها على الاخرى فيكون في الصوم والركعة جبر واحد وكذا في الحظوظ وفي جرائد
 كما لو افترق الصلوة نية الفرض ثم فرغ النية في الصلوة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو لم يقطع
 في الصوم لم يفرقه وكذا لو نوى قبل ساق في الصلوة لم يقطع ولو نوى صوم من الليل ثم قطع
 قبل الفجر سقط حكمه بخلاف ما اذا رجع بعد ما اسكبه بعد الفجر فانه لا يقطع الا لا كذا في
 الليل لا يقطع ولو لم يقطع اسبوا الا ما رخصه وجعلها بطلان صوم فلهذا لا يقطع في الصوم
 فانه سائر التمتع وصلاحه المرض لا فانه لم يفرغ في يومه وجعله لم يقطع وانما المرض والدية
 بالرائي فلا يقطع النية التمتع كذا في سائر الدارات واذ لو في المارة لاقاة في اثنا صلوات في
 محل فرضه الى الاربع سوا، لو اثنى في قولها او في وسطها او في قولها وسوا، كان منقورا او
 او سر كما او مبسوطا اما الاصح لا يتم فيها بعد فراغ اما لا يستلزم فرضه بفراغ اما كذا في
 ولو لم يهاجج بالجملة كان المحذور بالنية ولو كان على حكم لم يفرق كما ذكره الزبيدي
 خصوصا في الودعية فلم يهاجج بالنية لان في العتاق في الطهارة من جهات الاحرام
 اذا تعدي فمن ازال التعدي ومن نية ان يعود اليه لا يقطع التعدي انتهى في وقوفه
 القطع نية القطع في فعل الصلوة الى اخرى قد نية لا يكون الا بالشرع بالتجديد

ولا بد ان يكون النية في الاول كما لا يشترط في العتاق اقتناع النية في الاول لا في الاول
 في شرطان لا يقطع بالنية فان لم يقطع بالنية الاولى مطلقا وقد ذكرنا انما روي في
 الصلوة من شرع اكثر **فصل** ومن الشافعي في الركعة عدم الجزم في الصلوة في الشك
 فحين اشترى ما وما لم يدره وهو بنوى ان اصاب رجا بركعة عليه وقالوا لو لم يدر
 انك ان كان من ثوبان منفصلين لا فعلن رمضان صحت نية كل مائة في الصوم
 هذا ان لو كان عليه مائة فشكل في قضاء ثوبا ولا قضاء ثوبا ثم شق ثوبا كانت عليه ان لا تجزئ
 فيجبها ولو شك في دخول وقت العبادات فاق بها فان انه فعلها في الوقت لم تجزئ احد من
 فتح القدر لو شق الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فلهذا قد دخل لا يستجيب عدا انتهى في
 الاكل او كمنع في الصلوة ولا يدرى انها الكسوة او البركة بنوى الكسوة على انها
 كسوة يرفعها بين العتاق فانه هو في العتاق وحيث وان كان في الركعة قطع فلهذا انتهى في
 بالنية قد نية ان كان ما يخلق بالنيات كالصوم والصلوة لم يقطع وان كان يقطع
 كالطلاق والعتاق بطل **عقيد** والنية شرط عندنا في كل العبادات لا في الاصل لا في
 وقع الاختلاف بين من يكره الاحرام المعتمد انها شرط وقيل بركنتها **فصل في النية** في كل
 مقبول ونية لا قضاء وعنده اختصاص في صحة قضاء ايضا فلو قال كل امرأة تزوجا فصح
 ثم قال نويت من بلدة كذا ان تصح في ظاهري لغيره فلهذا اختصاص وكذا من نصب دين
 فلما حلف الخصم نوى حاشا له انما قال اختصاص به فلهذا لم يقطع ظاهري والفتوى على
 تقع في غير الظاهر واخذه بقول اختصاص فلا بأس بذلك في الاول والنية لو قال كل

منه ان كان من ثوبان منفصلين لا فعلن رمضان صحت نية كل مائة في الصوم
 هذا ان لو كان عليه مائة فشكل في قضاء ثوبا ولا قضاء ثوبا ثم شق ثوبا كانت عليه ان لا تجزئ
 فيجبها ولو شك في دخول وقت العبادات فاق بها فان انه فعلها في الوقت لم تجزئ احد من

مما ذكره في قوله تعالى عنت به الرجال دون النساء ومن خلاف القول عنت السور دون
الرجال لم يصدق وانه ايضا كقول نوبت النساء دون الرجال والفرق بينه في اللفظ
بالطلاق والعنت وانما تعميم كحاشي بالنية فلم ير لان **ما عده فيها ايضا** العيين على
الطلاق
مما قلنا ان كان مطلقا وعلى نية استحلاف ان كان خلافا كما في الخلاصة **ما عده فيها ايضا**
سببه على اللفظ لا على الاخر فلو اعتاد من النساء خلف لانه لا يشترى لشيء فاعلى
لما ذكره فيهم لم يحسن ولو حلف لا يسيو عشرة فباعه باحد عشرة او بثلثه لم يحسن
لكن لا حنث بل لفظ ولو حلف لا يشترى لعشرة فاستراه باحد عشر حنث وقام في الحنث
وشرحه للخامسة **في** لو كان اسمها مطلق او حرة فانما ان قصد الطلاق او العنت
او العتق او اطلاق فالقصد هو الذي لا يستتبع وقوعه بل هو الذي لا يستتبع وقوعه
والكل قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال لست طلق واحدة في ثمان فان نوى مع فتل من طلقها
والا فان نوى وتشتبه في ثمان كان حطبا والافواحدة حطبا فان نوى الطلاق ولو كان
والحي كذا وكذا في الاخر ولو قال انت على مثل اسمي لو كان في رجوع الى قصده فكأنه
قال اردت الكراهة فهو كما قال لان التكرير بالنية فاشرف الكلام وان قال اردت العتق
فلم لا يشبه بغيره وان قال اردت الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن حنثا فليس
وقال محمد بن عيسى بن عمار ان عنت بالتحريم لا غير قصد في يوسف البلاء وحده حتى طهر ولو
النية على حرام كافي ونوى طهرا وطلاق فهو على ما نرى وان لم ينز على قول في طهرا
قول محمد بن عيسى بن عمار ان عنت بالتحريم لا غير قصد في يوسف البلاء وحده حتى طهر ولو

العاقبة

العاقبة في صلوة على سجدة ان قصد الشاء او الدعا ولم يكره وقصد الدعا ولم يكره
فقال احمد انه ان قصد سجدة خطية صح وان قصد الحمد للعطاس نصح ونصح فوطس فقال
كذا لك فله المصطلح انما ذكره ان قصد سجدة بالمكتم فندت والا فلا **كجمل** في النية في النية
في تحريم الغيبة يرضى بغيره فانه على المريض دون البصير في الكثرة قالوا العترة الموكلة قالوا
فدفع الكيل بلانية بغيره كما ذكرنا في الشرح في الجمع بين الاعتراف لنية المارة وليس هو
فيها لان الافعال انما صدرت من المارة بالنية **في** اشتد قاعدته الامر بمقاصد على
كما تبين لك وقد انما على غير ما ذهبوا الى انفسهم الا انهم قد ذهبوا الى انهم قد ذهبوا
بقاصد في علم العترة ايضا فاول ما اعتبره ان كان في الكلام فقال يبيد الجور بالنية
ليس كلاما مطلقا بل بالنية والساين وما سجد سجرات العترة والفتنة فممن شرطه
كلاما واختاره ابو حنيفة ووقع على ذلك من الفقهاء اذا حلف بالنية **في** ما سجد سجرات
وفي بعض روايات البسوط شرط ان يوقط عليه مشايخه الا ان النية كان كما اذا اناه من بعد
بحيث لا يسجد في الابدانية والحاصل انه قد اختلف في صحة فيها كما قبلناه في الشرح
لان حكمها اذا حلف عليه او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد او سجد
العاقبة بخلاف ما اذا سمع من جنب او حلف من الجنب لا بوجبه على التحريم
سمعا من سكران ومن ذلك المنهاى الكراهة ان قصدناه او احد بعينه تعرف وجوب
على الضم والالتزام تعرف والاعراب بالنصب ومن ذلك العلم المفقول من ضيقه
المفقول منها دخل فيها ان والا فلا ووقع ذلك في شرحه في هذه القاعدة في العرف فان

في

عند اهل الكلام موزون معصوم بذلك اما ما يقع من زوال اتفاق لامن تصدق من الحكم فانه
لا يرتفع شواهد على ذلك خرج ما وقع في كلام الله من نالوا الحق لمفقوا مما سجدوا او سجدوا
كقولهم على انت الا اجمع ديت وفي سبيل الله ما لقيت **الفائدة الثالثة اليقين** لا يركب
بالك وادلهها ما رواه مسلم من ان جريرة بن عبد الله اذا وجداه وكم في الجدة فاما ما
افرح من غنى ام لا فلا يخفى من المساجد حتى يسبح صورا او يجرد رجلا في فتح القدرين **باب**
ما يخرج من سوق عبادة تمامها في الطهر والتجاسة راجع مفيد بالامكان **الفائدة**
لنفا حضور المحل المصاب مع العلم بغير الشرب قبل الواجب في طهره فان غلبه جرد
طهره ذكر الوجوبين ان لا اثر لخرى وهو ان يغسل بعضه ان الاصل طهارة الشرب وخرج
في قيام التجاسة لا استعمال كونه المفسول محلها فلا يقضي بالتجاسة اشك كذا الورود **باب**
في شرب ساجع الكير والاسموت الامام تاج الدين احمد بن عبد الوهاب في قوله **باب**
الكير والاسموت اذا فحنا حصنا وفيه لا يعرف ويشين لا يجوز قتلهم لقيام المانع يقين فلو قتل
او اخرج محل قتل الباقي لا يسكت في قيام المحرم كذا اهدا في خلاصة بعد ما ذكره مجرودا من التعليق
مكرونا من مصلوات ثم ظهرت التجاسة في طرف كذا سجد اعاده ما قلنا انتهى وفي **باب**
الشرب فيه تجاسة لا يدرى مكانها يغسل الشرب كل انش وهو الاحتياط وذكر التعليق
عندى فان غسل طرف يوجب اشك في طهر الشرب بعد اليقين بجاسة قبل وجعلوا
في الله لا يبدت يقين في قيام التجاسة واشك لا يرتفع اليقين قبله الحق ان ثبت ان كونه
الطرف المفسول والرجل الخارج هو مكان التجاسة والمفسوم الدم يوجب الشرب في **باب**
والبصيرة **باب** اليقين ومن ضرورة صدور شكوكا في ارتقاء اليقين عن نجاسة مفسومة

صادق كافي

وذا صار شكوكا في نجاسة جازت استملوة مولا ان هذا من شيع لم يبق ككلمة الحق عليها
قوله اليقين لا يرتفع بانك من مائة مائة لا يتصور ان يثبت شك في محال ثبت اليقين
ثبتت شكك في ارتقاء ذلك اليقين فعلى هذا لا يتحقق بعض المحققين ان الزوال لا يرتفع
اليقين وعلى هذا التحديد يتخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت شكك في طهر
الباقي وجاسة لكن لا يرتفع حكم اليقين السابق بجاسة وعدم جواز الصلوة **باب**
بداخل الطرف لان اشك الطاهر لا يرتفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه يسهل الزوال
اليقين لا يرتفع بانك تغسل الباقي والحكم بطهارة الباقي شكك بالانكشاف اعلم ونظر في
من لم يطرأت به لا تخفى بعض الاشتم قسم طهره في شكك في كل جزء على ما هو في الأصل
في هذه القاعدة قواعد **باب** قوله لا اصل بقا ما كان على ما كان وبتفريع عليها
باب من يتيقن بالطهارة وشك في الحدث فهو مستلزم من يتيقن الحدث وشك في
فقد حدث كما في السراية وبغيره لكن ذكره محمد اذا دخل بيت الخلا وجلس الاستسنة
على من منه اول كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك على لوصاه اول كان مستنظا
علا بالانكشاف في خزنة الاشكال يستيقن باليتم وشك في الحدث فهو على يتم وكذا
بالحدث وشك في التيمم اخذ اليقين كما في الوضوء ولو يتيقن الطهارة والحدث وشك في
الساق وفي الزاوية يعلم انه لم يغسل عضو الكف لا يعلم يغسل جمل اليد **باب**
راى البلاء بعد الوضوء ساسا لاسن ذكره بعد وان كان يعرف كثيرا ولا يعلم انه ابل
لا يتحقق اليقين في طهره بالمالا قطعاً للوضوء واذا بعد عنه من الوضوء او لم

بول الاستقوال الى استحقاق من فروع ذلك لو كان لم يرد على جرم الفقه مثلاً في من عجز على
الاداء او الابرار فربما يرد على التمسك عليه لما لم يقبل حتى يتبين انها حادثة بعد
او الابرار شكت في وجود المحسن في الاصل بقاها الطاهرية ولذا قال الامام محمد بن الحسن
منه الضعفاء والصليان بالابدي الدنسة والجوار الوسخة يجوز الرضوخ من ما لم يعلم
بجائزته وكذا افترضا بطهارة طين الطوائف في المنقط فانية في كونه لا يدري انها كانت في
الجرة لا يفتق بفساد الجرة بالشك في حرارة الاكل رآى في ثوب قد راو قد صاب فيه ولا يدري
اسابغ بعد ثامن آخر حدث احدته والمخ من آخر فقهه انتهى بغير احتياط وعلمنا بان
آخر التمسك والشك في طهره في غير صور لان الاصل بقاها الليل وكذا في الوقوف في الفصل
لا ياكل مع الشك من الحيض فقهه انه ميتة بالاكل مع الشك اذا كان سبعة عليه
الليلة فقرة او متغيرا وكان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طهره لا ياكل
فان اكل فان لم يستبين له شئ لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو لم ياكل بعد قضاء
كفارة ولو شكت العروب لم ياكل لان الاصل بقاها النهار فان لم يستبين له شئ
وفي الكفارة روايتان تمامية الشرح من الصوم ادعت المرأة عدم نوصول
واكسوة المقرين في عدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاها بها في ذمتها كانه ذلك
انكروا في حقها الدين وانكروا الدين ولو اختلف الزوجان في الحملين من الوطئ فان
لم يكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكر والرد فالقول لها لان الاصل
الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجوع فيها فالقول لها لان الاصل عدمه ولو اختلفا

فأورد فالقول له لانه يملك الاشياء فملك الاختيار ولم يترك المبدأ ان في
فالقول لمن يرد جرمه فلا يصل وان يردنا في شئ من الاشياء او في عدل العنوى كما في الزنا
ولو ادعى المشتري ان اللحم لم يمتدوا وبيع بحجته وانكروا البائع لم يرد لان فقهه
الحمل الظاهر ان يكون منكر الاصل البع ان يقبل قول المشتري واعتبار ان الشاة في
حسابها محرمة بالشك في ملكه باصل التحريم لان يتحقق ردوا او عت المطلق
الظاهر عدم القضاء العدة صراحة لها النفقة لان الاصل بقاها ولا اذا ادعت
فان لها النفقة في شئ فان مضى ثم تبين ان الاصل فلا يرجع عليها كما في فتح
قاعدة الاصل براءة الذمة واذا لم يقبل في شغلها شاة به واحد واذا كان القول قول
عليه لموافقة الاصل والتمسك على الذي لم يرد ما خالف للاصل فاذا اختلفا في قيمة
والمقصود في القول قول العادم لان الاصل البراءة عما زاد ولو اقر في حق قبل
بما له قيمة فالقول للمقر مع يمينه لا يرد عليه ما لو اقر به فانه لم يرد عليه شاة وراهم
لان اقل الجمع مع ان فيه اختلافاً فاقبل اقله ان كان ينبغي ان يحكم عليه لان الاصل
لانما انقول المشتري من خلافه وعليه يجب الاقرار فاعده من شك في فعله شاة او لا
انه لم يقبل ويضل فيها قاعدة اخرى من يتقرب الفعل ويكفي القليل او الكثير مع
لانما المتيقن ان الشاة على الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء
الى قاعدة الشاة وهي ما ثبتت بيمينين للزوج الا بيمينين والمراد بالقالب التقين ولذا
في المنقط ولم يرد من الصدقات شاة واجب ان يقض مملوكة عمره ونداء

بشرط ان كان اكثر من ثلث او سبب الطهارة او ترك شرطه فيبقى ما عليه
وما زاد عليه كبره لورود الذي عنه انتهى شك في صلوة بهل صلاها اعادة في الوقت
ركوع او سجود وهو فيها اعادة وان كان بعد فلا وان شك انه لم يصلي فان كان
اول مرة استأنف وان كرر سجودا والاخذ بالاقول ومعا اذا شك فيها قبل الفراغ فان
كان بعده فلا شيء عليه الا اذا ذكر بعد الفراغ انه ترك فضا وشك في تعيينه فالتكليف
واحدة ثم بعد ثم يقوم ثم يصلي ركعة بغير بين ثم بعد ثم يسجد ثم يسجد في ركعة
والوجه عدل بعد استلام المكتبات الظاهر بها وشك في صدقه وكذبه فانه يلزم احتياط الا ان
في صدقه شك في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقدم فان كان الامام على
الاجرة والا اعادة بغير ركعة في صلاة واحدة ولو صدق ركعة بنية الركعة ثم شك في الثانية في
شك في الثانية انه في السطر في الركعة انه في الظاهر فالركعة في الظاهر وشك في الركعة
تذكر صفة الوضوء ترك سجدة ولا يبدى بهل تركها من الوضوء الذي هو فيها تحري
لم يفتح سجدة على شيء ثم يصلي ركعة واحدة ثم بعد الظاهر احتياطاً ثم بعد الوضوء فان
فلا شيء عليه في التحية ومن شك في كبره الافتتاح او لا اذ بهل احدث او لا اقبل الصلاة
ثوبه او لا اوسجدها او لا استقبل القبلة ان كان اول مرة فلا انشئ ولو شك
بكبره الافتتاح او القنوت لم يضر شأنا وما في المشرع من امر سجود الشهور
في اركان الحج ذكر محصل ان سجدة في الصلوة وعال عاتية منها سجدة في ثانياً لان
تكرار الركعة والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تعدد الصلوة فكان النوى في

الصلوة

اصول كذا في المحيط وفي السبل على الحج ينبغى على الاقل في ظاهر الرواية وفي الزيادة في
القيام في الفجر انما الاولى او الثانية ركعة وقد قدر الشاهد في ركعتين بغير تحية
صورة ثم اتم ركعة سجدة فان شك في سجدة انما عن الاولى ام الثانية فيجب فيها
في سجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع راسه من سجدة الثانية
فقد اتم قيام وصلى ركعة واتم سجدة استهوى وان شك في سجدة انه صلى الجهر كونه
ان كان في سجدة الثانية سجدت صلوة وان في سجدة الاولى يمكن اصلاحاً في سجدة
لان تمام الثانية بالرفع عنده فترفع سجدة بالرفض او لا فاعلمها بالحدس فيجب
في سجدة الاولى ان قال نزع من تذكر انه ترك ركعتاً وكذا سجدت صلوة وان
على ترك الركعة في سجدة ثم بعد ثم يقوم بنية ركعة بغير بين صلا صلاة يوم وليلة ثم تذكر
ركعة ركعتين فكذا لك وان تذكر الركعة في الاربعة فذوات الاربعة كلها انتهى
بهل اطلق ام لا لا يتبع شك في تطلق واحدة او اكثر في على الاقل كما ذكره الاستيعاب في الا
يستيقن بالاكثرة ويكون الركعة على خلافه وان قال الرفع عزمت على ان ثلاثة ركعات
اخبره عدول وحضر واذا كان المجلس بينهما واحدة وحصدتهم اخذ بقولهم ان كانوا
الا عن الامام انما حلف بطلانها ولا يدرى انما اتم اقل حرجي وان استمر على
باشدة ذلك عليه في الزيادة منها فكل من سجد في اتم اتم في النوى
تذكر احتياطاً وجب الغسل اتفاقاً ولا يجب عند الي برسخ علماً بالاقل وهو الذي
وجوب عندهما احتياطاً كقولهما بالنقص بالمباشرة العاجزة وكقول الامام

ينبغي

الغارة الميتة اذا جردت في بئر ولم يدر متى وقعت ومنها وقوع لم **الاول** لو كان عليه دين
ورثك في قده وينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف احقر الزلعن الوقوع في الحرام وان
خصمه ان لا حلفه ان الكراية ان الله في محق لا يحلف وان انه لم يجل سابع له الحلف
الثاني ان لا يقر وغنم سائنة ورثك في ان عليه كلها او بعضها وينبغي ان يدر في كل
الثالث ثلث فيما عليه من الصيام **الرابع** ثلث فيما عليها من العدة هل هي علة
او وفاة ينبغي ان يلزم الاكر عليها وعلى الصائم اخذ من قوله لم يترك صلوة وثلث
اي صلوة يلزم صلوة يومه ليلته لا بالاحتياط **الخامس** ثلث في المنذور هل هو صلوة
او عتق او صدقة وينبغي ان يلزم كفارة بمان اخذ من قوله لم يترك صلوة على نذر فليحلف
لان ثلث في المنذور كعادته **السادس** ثلث على حلف بالله او بالطلاق او بالعتق
رايت المسئلة في الزانية قبل الايمان حلف ونسي انه بالله او بالطلاق او بالعتق
على انتهى وفي التهمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بشرط ويعرف الشرط ويعرف الجزاء
وسخوه الا انه لا يدري ان كان بالله بالطلاق فله بعد بشرط ما ذر السج على حال يجعل
بالله ان كان اسحالف مسلما قبل له قال اعلم ان عليه انما ما كثيرة خراف لا اسوق
ما يصح قال يجعل على الاقل حكما واما للاحتياط فلا نهاية له انتهى **قاعدة** **السادس** في
سبع اخذ من القاعة عدة القول قوله ما في الوطى للث لا اصل لعدم كمن قال
لو ادعى الوطى وانكرت وقابن كبرهت وان قلن بلشب فالقول له قوله منكر
الفرقة عليه والاصل اسلامه من النفقة وفي الغنية فترقا قالت اخرقا ليد لا دخل

الزينة

الزوج قبله فالقول لها لا انها منكر شرط نفقة لغيره انتهى **ومنها** القول قول لشريكه والنفقة
انه لم يزوج لان الاصل عدمه وكذا القول لم يزوج لان الاصل عدمه الزايد وفي
الافراد جعلنا القول من المضارب اذا اتى بالغيب وقال بها اصل ورجح لا ريب
انتهى لان الاصل وان كان عدم الرجح كمن جازر اصل آخر وهو ان القول قول الغيب
سعداء ما قبضه ولو اوقفت المرأة النفقة على الزوج بعد فضاها فاعرض الوصول
وانكرت فالقول لها كالدراج اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولاد
الصغار بعد فضاها وادعى الأب الاتفاق فالقول لمرع الدين مخافى الحاشية والنفقة
خوشت عن القاعدة فليشأمل وكذا في القادر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة
انه ما نهاه من شره كذا لان الاصل عدم النقص ولو ادعى الاك انهما قرض **والاخر** **الثامن**
ما القول فيما قول الاخذ لانها التقفا على جواز التعرف لرو الاصل عدم العتق
في الكفر وان قال اخذت منك العا ودور وملكك وقال اخذتها عنصبا فهو ضامن
اعلمتينا او دليور قال عصبتهما لا انتهى وفي الزانية دفع الاخر عينا ثم اخلفا
الدافع القوض وقال الاخر بارتبة فالقول الدافع انتهى لان ماضي الرتبة يدعي الا
عن القيمة مع كون الزوج مستقرا **ومنها** لو ادعت امرأة حلت له ثوبا في ثمن
ولا يدري ادخل الثوب في حلقه ام لا يجوز النكاح لان في اللاح شك كذا في البركة
وسياق تمام في قاعدة ان الاصل في الابضاع الحرة **ومنها** لو اختلفا في
المبيع والعين المبيعة فالقول بملكه وهي في اجابة التهذيب **ومنها** لو اختلفا

فقال الرجل اخذت هذا بعد الغزل ^{الصحیح} ان القول القاضی مع ان الفعل جازع فكان في
ايضا في ذلك اذ لم يقدح وهو وقت الغزل به قال البعض واخضاره لم يدر حتى يكون
الاول لكن العاقبة استند الى حال منافاة للضمان وكذا اذا علم ان خور منة ان فعله
تقليد القضاء وخرج ايضا عند الوقول العبد لغو بعد العتق قطعت يدك واما عند
القول قطعت يداي حتى كان القول العبد وكذا القول المولى بعد قد اعتقه قد انقضت
خلقة كل شيء حتى داهم وانت بعد فقال المولى اخذتها بعد العتق كان القول قول
وكذا لو كسر بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل الغزل وقال لو كسر بعد الغزل كان القول
ان كان البيع مستمرا وان كان قابلا فالقول قول المولى وكذا في سائر العقود لا سيما
العقارة القائمة ومما اقر الاصل في النهاية لو اتممت امته ثم قال بها قطعت يدك في
امته فقال حتى قطعت يداي امته فالقول لمان في كل شيء اخذ منها عند الي حنيفي
يوسف به ذكره قيل الشهادات مستحاجة هذه السائل الى التفرقة في الفرق بينها
المحجج من الاقرار ولو اقر بولي مسلم باخذ المال قبل الاسلام او بالافضله او ام
بالحر في ذل الحرب او لقطع يد معتقه قبل العتق فكذلك في الاستدانة بعد
في الكل انتهى بغيره وقال البعض في حوافر عليه لو اشترى عبد ثم ظهر انه كان مريضا
عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يتراد فيحصل الموت بالرايد فلا يصح
الى السابق لكن يرجع بنفسه ان العيب كما ذكره الزيني وليس من فروضها ما اذا اقر
امته ثم اشترى فانه لم يدر ولا يستحل ان يكون عاديا بعد الشراء او قبل فانه لا

مأذون

في كونه ام ولد لاس جنة اذا عادت اضيف الى قرب او ممانتها ولدت قبل الشراء ثم ملكها
تصير ام ولد عندنا ^{فانما} على الاصل في شيا الا باصحة حتى يدل الدليل وجوهه من حيث
الشافعي او الخوارج حتى يدل الدليل على الاباحة ونسب الشافعية الى الامام الى حنيفي
البدائع المختار ان الاحكام للافعال قبل الشروع وبحكم عندنا وان كان ازلنا فالامور
عدم تعلقه بالفعل قبل الشروع فانتفى التعلق لعدم فائدة استثنى وفي شرح المناظر
في الاصل على الاباحة عند بعض خصميه ومنهم الكوفي وقال بعض اصحاب الحديث لا فصل
بينهما وقال اصحابنا المتوقف بغيره انه لا يملكها من حكم لكانا انصف عليه العقل انتهى
المدائس من فصل الرد ان الاباحة اصل انتهى وليطهر فمعرفة الاختلاف في الحكم
وتخرج عليها اشكال حال ^{نسبها} الحيوان المشكل امه والنسب الجبريل مستحب من ان
يعرف حال الزهر بل هو سباع او مملوك ^{ومنه} لو دخل برجيه عامر وشك على بر سباع
^{ومنه} مسئلة الزانية ومذهبنا في الغالب الاباحة المخلو الكلي واما مسئلة الزانية
المختصة عندهم وقال شيخ جدال الدين الاسبطي ولو اذكر احد من الاكابر لم يفت
عدها تعني حلتها والله تعالى اعلم ^{فائدة} ^{لاصل في الاباحة التحريم} ولذا قال في
الاصول شرح فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر واجبة للضرورة انتهى فاذا اقر
في المرأة حل وحرمه غلبت الضرورة وهذا لا يجوز التحريم في الفرع وفي كافي
المشيد بن باب القوي ولو ان رجلا اراد بيع جارية فاعتق واحدة منها
ونسبها فلم يدر ايتمت اعتق لم يسو ان تجوز للوطي ولا للبيع ولا لبيع الى

ان يخلو بينه وبين غيره حتى يبين الحق من غير ذلك ان اطلق احدى نسبا بعينها فلما
ثم نسبها وكذلك ان لم يبين الا واحدة لم يسم لم يقر بها فالتام حتى يعلم انها
ملطوق وكذلك ان لم يبينها فالتام حتى يبينها غير المطلق فاذا اخبرنا ان النسبة بالاطلاق
فالتام فخلو بينهما فان كان حلف وهو ما يهل بها فلا ينبغي له ان يقول اني باع في
الاولى ثلاثين الجوز فالحكم اني باع في ثلاثين واما ان كان ذلك من ابيه وجعل النسبة
المعقودة بل رجع اليه بعض ما باع لثراء او بته او ميراث لم ينبغي له ان يعادى لان النسبة
ففيه غير يعلم فلا ينبغي له ان يعادى شيئا منهن بالملك الا ان يترجمها في ثلاثين
ووجه ادمه ولا يجوز التحريم في الفروع لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروع
للضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية من رقبته ونسبها لغيره لكانت التحريم
لورثة اعتقوا اليهن شيئا او اعتقوا اليه انما ظلم انما حره ولكنه لا يملكه فان ظهر ان
البيت وحق هذه بعينها اعتقها واستخلفهم على علم وفي الباقيات فان لم يوصف
ذلك شيئا اعتق من كل واحد واستقطعت من يمينه احد من رسله فبما بيني وبينه
من هذا الاصل سلب في فماني فاقه فان صبية ارضوا قوم كثير من اهل قرية فلم
اكثرهم ولا يدرى من ارضوها ولما ارضوا من اهل تلك القرية ان يترجموا
ابو القاسم اذا لم يظفر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز في كل ما جاز وهذا من
كلامه في باب الكا حله اختلطت الرضوخا بالتحريم ولم يدره الا ان
في الكافي للحاكم لشيء ما يفضل الخلف ولو ان قوما كان لكل منهم جارية

احد

احد منهم جارية ولم يفرقوا المستحق لكل واحد منهم ان يعادى حتى يعلم انها المستحق
وان كان اكرامى اخذهم من ماله الذي اعتق فاجتبت الى ان لا يقرب من احد
ليستحق ذلك ولو لم يكن ذلك حراما ولو اشترى من رجل واحد علم
لم يخل لان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعقود ولو اشترى من الا واحدة يخل
وطوبى فان فعل ثم اشترى الباقية لم يخل ولو طوى شيئا منهن ولا يجوز حتى يعلم
منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق
فلمو كان في الحرمة لم يقرب ولو اثاروا ولو دخلت امرأة حرة فبها في فم صبي
انكسفي وصول الشئ الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كما في الولو الجوز
القيمة امرأة كانت مملو فبها حرة وشتر ذلك فيما بينهم ثم يقول لم يكن
لابي حرم القربى مملو ولا يعلم ذلك الا من جنتها جاز لا ينها ان يترجم به
انتهى وفي الثانية صبي وصورة بينهما شبهة الرضا ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا
بالسكاح بينهما اذا لم يجز ذلك احدان اخبر عدل فبها بغيره ولا يجوز
بينهما وان كان الجوز بعد السكاح وبهما كبر ان فلا حوط ان يعادى ثم اعلم
البضع وان كان الاصل فيه الخط فبها في جوفه الواحد قالوا الرضا امره قالوا
كل من زيد بغيره ويخل وطما وكذلك الوجبات امره قالت ابي ان مولى بعته اليك
وفوق صدقها حل وطما ولم يحكم اذا وكل شخص في شراء جارية وضعها فاق
لو كمل جارية في الصدقات قبل ان يملكها لم يملك فحق القاعدة حرمها على

ان فعل الامر في الميم **وسن** حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بها لانه حقيقة
 لبها وتاجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه الخلقة حنث بغيرها وطلعها لا يأكل
 بصنوعها دنة كالدبس فان لم يكن لها حنث بما اكلمه اشتراه من شئها
 حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرخ لانه حقيقة ولا يحنث بالشراب يده او بالما
 من ما وجبته **وسن** اوصى لمواليه عتقا ولهم عتقا احتضت بالاولين لا يقيم
 حقيقة والآخرون مجاز بالسبب **وسن** اوصى لابن زيد ولجلبون وجدة فالتو
 ولتقض علينا الاصل المذكور بالمتناس على انباء لدخول الخطبة ومن حلف لا يبيع
 في دار زيد حنث بالدخول مطلقا ومن اضاف العتق الى يوم فمروم زيد فقدم
 عتق ومن لا يكون له زيد عتق النسبة للكس وغيره وان ابا حنيفة ومحمد
 فيمن قال الله على قوم حبيب يا ايها الذين آمنوا فذروهم وان اوجب بان الامان الحسن
 المحرط فيه ما نهض الاطلاق بشبهة تقوم مقام حقيقة فيه ووضع القدم كحاشي
 نعم اليوم اذا قرن الفعل لا يمتد كان لمطلق الوقت واصافة الدار النسبة للكس
 عاتمة والذرة استفاد من الصيغة واليمين من الموجب فان اسجد المياح يمين
 بالنس ومن الاختلاف للجمع كذا في الرابع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي
 فانه لا يحنث الا بكعبين لانها حقيقة بخلاف الاصل فانه لا يحنث حتى يقرب
 سجدة لا يكون آتيا صحيح الا ان كان داهل يحنث بوضع الجبهة او بالرفع فوالا
 من غير مرجح وينبغي ترجيح الثاني كما رجحه في الصلوة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث

حلف لا يأكل من هذه الخلقة حنث بالكرخ لانه حقيقة ولا يحنث بالشراب يده او بالما

من الميم وسن حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بها لانه حقيقة

بالاربع وجعل لا يصلي جماعة لم يحنث بترك ركعة واحدة فيها اذا انى بالاكثر
 فيها وانى تلك القاعدة انما يتحقق بالانزال الشك **القاعدة الاولى** يستثنى
 من **الاولى** الحائض النجوة من غسلها الى حال صلوة وهو **الثانية** اذا وجب
 بالاربع احدى اومني قد شئنا اسجد بالفسل مع وجود غسل **الثالثة** وجدة فارة ميتة ولديها
 كان قد وضعا سنها فادنا وجوبها واحدة عليه فضلا مع الشك **الرابعة** قدنا ان لو شئنا
 كبر لا قساع او لا او احدث او لا مسح راسه او لا وكان اول ما عرض له استقبال **الاربع**
 ثوبه سجد ولا يدري اي موضع احب اليه غسل الكل على ما قدنا من الطهر بترج ما بين
السادسة رمى صدف في حرم فغيب عنه فمروم جده ميتا ولا يدري سبب بونه بحرم
 الشك لكن شرط في الكثرة لحدوده ان يقع من طلبة بشرط ما قدنا ان يتوارى عن بونه
 بشئ ما في الهداية والعلم **الاول** **السابعة** لو اكلت الرقة فارة قالوا ان شرب على فورة
 خنث كسب الخمر او شرب الماء على فورة ولو شئت ساعدكم شرب لا يخنث عندك في جبه
 عندك فمها بغا ميا وعنده محمد به يخنث على اصل من انما لا نزول الا بالمطلق
 وهناك على احتجاج الى المرجح لم يرد الا ان **وسن** شئت سافر على فورة الاقامه لا يخنث
 ان لا يجوز لا الرخص بالشك ثم راي في اقامته فانه لو شئت في انقطاعه امتنع او
 حنث اربعين يقع على الثانية احتياطا كذا كذا ان الشك في نيته الاقامه **وسن** **الثانية**
 اذا شئت في انقطاعه نصيبا بطهارة وينبغي ان لا يصح **وسن** ما بين قدام الامام
 لم تقدم ام لا **وسن** شك قبل بين الامام بالتكبير ام لا ثم راي في اقامته فانه لو شئت

يستثنى

من الاول

والثانية

والرابعة

السابعة

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

والثانية

عند ما رخصنا سقاطا مع الغيرة يعني ان الاتمام لم يسبق فيه رخصا حتى انهم قد رخصوا
لو انهم لم يقعدوا على راس الركعتين ان لم يوافوا فيه قبل سجود الثالثة **الثاني** في الرخص
كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه او على عضو او من زيادة المرض او بطئه والعقود في
صلوة الفرض والاصطحاب والايام والتخلف بين الجماعة مع حصول الفضيلة والافضل
في رمضان للشيخ الثاني مع وجوب التيمم عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام
كفارة الطهارة والعطوف في رمضان والخروج من المكلف والاستباحة في الحج وفي
الجمعة والجمعة مختصة بالاحرام مع الغيبة والندوى بالجماعات والجمعة على احد الطرفين
فانها رخصة خالصة من عدمه واساغة التيمم بها اذا غصن القفاق واما حجة النظر لا يطبق
والسواء بين **الثالث** الاكراه **الرابع** النسيان **الخامس** الجبل وبيانها ما بحثنا **السادس**
وعصوم البلوى كالمصروع الجارية المعفوعة عنها كما دون ربيع الثوب من الخفض
في المنطقة بخاتمة العدد التي لا تصيب ثيابه وكان كلما المسلم خرجت ودم الغيرة
في الثوب وان كثرة بول ترشش على الثوب قد روي في الابوابين التوارع واما
عصروا والبول ستر في غير اواني الماء وعليه الفتوى ومنه من يفتي في الهرة
وجراء حمام وعصفور وان كثر خروا الطيور المحرمة في روايته وانفسها تدور في النجا
على المنيح بوفاء الصبيان وخبر السرجين وقيل للرجل النجس ومنه الجوارح
والعفوف من السج والفساد اذا اصاب لهه والى المنيح او المنيح على ذلك
وكان المنيح في الاصل في سر او في لانا ويل فعلة الا الخبز من اختلاف وقت

وقد

وقد بان انها موطوعة المروث والعدنة فكذا الطهارة وما دلو الا ان كانت نجاسة الخبز في
الاصار ومن ذلك ما رواه بول النجاس وهو وادى الطهارة في المنيح في المنيح
لنقتت وتخفيف نجاسة الارواح عند جوارها اليه الثوب من نجاسات النجاس
احسن وما يصيبه ما سال من المكلف ما لم يكن كبريا به نجاسة وما الطاهر نجاسة وصورة
في حيث يحاسبه الطاهر الثوب النسيان وكذا الاصطحاب اذا كان حائرا او على كونه
وقفا طهره وكذا الحمام اذا كان ابرق فيه نجاسات فوق حيطانها وقفا وكذا الكواكب
كوزع على قديمه او ترشش في اسفل الكوز والقول بطهارة المسك وان كان اصله رداء
دوان كان عرق حيوان محرم الاكل والشراب الطاهر اذا جعل طيبا بالما والخمس وكذا
على العرة الطاهر بها كان وما ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاكل
به السوق اذا اقبل قدماه وهو اطلق الكلام والطين المسروق وراثة الطريق وشربها
بالجمعة ليس بمزيلة حتى لا يترشش في ما نجسه والقول بان كل ما ينجس بالبول نجاسة
ومن المصحف الصبيان التعالم ومع الحق في المنيح شتمه في كل عضو ومنه من
لفصل لعدم تكرره وان لا يحكم على الماء بالاستعمال ما دام تروى اعلى العضو ولا نجاسة
اذا لاقى النجس لم يفسد عند الاشارة والنجاسة كالكت والطين والطين وكذا البعير صوته
الشيء ولا سبده عند سبب الحدث واما حجة الخوف واما حجة النجاسة على ذلك
المصر الايام وتوفي في رواية عن ابي يوسف واباسته العقوف فيها الجسد ووسع الجسد
العبادات كلها فاعلم بقول ان سبب المراءة والله اعلم بقضه في المنيح في الطهارة ولا

وقد بان انها موطوعة المروث والعدنة فكذا الطهارة وما دلو الا ان كانت نجاسة الخبز في

ووضع في الباه فهو قد اتى الى راي البتلي بول في غارة الدنيا للتكرار والعيون من العادة
حتى الفاتحة على القدر لعلها فاقوا ما ينسب من القوان والعيان بحيث لا يجوز في غيرهم سقط
عن الماموم بل منع منها شفقة على الامام نعم التحليل عزمك انشا هذا الجاسع ولم يحسن
الافتتاح لمخطوئا ما جزمه بكل ما يغيد التعظيم واستقط تعليم القوان عن المصنف فجزءه بالفا
ينسب على الخاصين وروى به وجوده اسقطه ونزل الحكايتي في الركوع وسجودته وادخل
التفريق على الاصناف الثمانية في الدولة وصدة العطر وجزءا من الجزئية يصوم وعلم
صوم رمضان ولم يحسن في الاكثريين الوقوف طواف الزيادة ولم يشرط ليلته لولا ان
يجل بسبب قلة الكفايل الاثر ولم يوجب العزة كل ذلك بسبب السريين ومن ذلك
بالطريق شدة الوروس ثم لا بد في الجملة لا يجزى التكرار البتلي على ما قيل ولكن ذكره
انما كالطريق شدة ترك الجماعة للمطر او المجر بالاعداد المعروفة وكذا اسقط الرجوع
للعجز والرجوع وان وجد فائدة او فها المشقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الخاضع للتكرار
الصوم ومختلف استحقاقه لندوة الكس في سقوط القضاء على النسيء ازاو اذ على
ولادة ومن المريض العاجز من الايام بالاراس كذلك على صحيح وجواز صلوة الغرض في
السفينة فاعدا مع القدرة على القيام بخوف دوران الراس وكان الصوم في
والج في العزة والركوة مع العشرية لولا ان قلنا انها وجبت بقدرة ميتة حتى سقطت
الكل والكل الميتة والال غير من زمان البذل اذ اضطرر لكل الولي والوجه من ما لم
تقدر اجرة عمله وجواز تقديم الميتة على الشروع في الصلوة اذ الفصل اجتناب تقديم

في الصوم

على الصوم من الليل وتاخر من طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار شريفا المشقة من جيل
لان الخاضع لغيره والكاتب في الصلوة كذا الكس والامانة اتمل من الحج بالاحكام
واباحة اليك يوسف مع جنته في الحج في المومس بغير اوبس النجس للحكمة والقابل
في الزمة كالمسلم جزم على خلاف لقياس دفعا لاجتهاد ليل الاكتفاء برؤية ظاهر العبرة و
ومشروعية بشار شرط الروي برضا الدم وضيا رعد الشمس وفي للملازمة من هذا القبول
البيع بين الدفاه جزؤه على مشايخ بلج بخيار ارسنة ميانا في شرح الكرس باب خيار بشرط
اقتضاء الاخيرين بالرد بخيار العقب العائش اما مطلقا او اذا كان غروا رجعت على منتهى
واختلاف الاقوال في الالة والارادة والامان والابواب والقروض والمشرية والصوم
والاجابة والمراعاة والمسافات على قولها المختص بالاجابة والمضاربة والمعارضة والورد
الطريق فان كل احد لا يتفق الا بما هو عليه ولا يستوي الا من عليه حقه ولا يأخذ ولا يكمل
بما في امور الانفس فسهل الامر باباحة الانتفاع بكل غير بطريق الاجارة والاعارة
والاستعانة بالغير كالمراعاة كالمضاربة ومسافات الاستيفاء من غير الكس
حواله بالتوثيق على الدين بوجوه وكفيل بملو النفس وباسقاط بعض الدين بملو كماله
اقتداء بمسيرة من الصلح على الكفار ولقد شرعت الاجارة لكون حمل المنافع اجرة عند
الجس قلنا لا تجوز قلنا الاجارة على غير شفقة غير مقصورة من العيون لا تجوز الاكتفاء
كما علم في اجارة البرزخ ومن التحقيق في العقد الجارية لان لزوما شاق يكون
تعاظما ولزوم اللازم والام السعي في البرزخ ووقفا حول الوكيل على علمه دفعا للمعجز

العاقبة وصاحب طبعه ومنه انما هو النظر للطبيب الشاهد وعند الخطيئة وليس هو من حمار
من غير نظر الا اني انظر الى من يشهد في الاشهاد اكثر من الناس في احوالهم من نظر
من اطب فماسبب التبرير في غير ما يروى بخلاف البيع في بيع قبل الرواية ولا يخارعه في بيعه
ثم قلنا ان الامر ايجاب في الكساح بخلاف البيع ومن هنا خرج فيه الوجوه فبه قدرة بلا في
غير الشرائط عند الاستدلال في الشرائط لمسة ولم تحجب بلفظ الكساح والفرق بين
يشهد بما يفيد ملك العين الحال ويصح حضوره في العاقبة من وعامين وسكان في كذا
الصحة ويصاوه النساء وجوزها وتبين في ما نفقه بحجة رجل والمراد ان كل ذلك وفها في
وما يوجب عليه من هنا قبل غيبته في بطنه ومنه الاجابة في سورة فلم يفسر على واحد من
الرجل وعلى انها ايضا كذا في لم يرد على اربع لما فيه من يشهد على الزوجين في القسم فزود
مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من يشهد من هذا النسخة فزود مشروعية الحل والطلاق
والرجوع في العدة قبل الثلاث لم يشهد واما لما فيه من يشهد على الزوجية ومنه قوله في
المولى يبيع ابوه شهرا وقفا لفرصتها ومنه مشروعية الكفارة في الفهارد واليمين في حرسه على
وكذا التجديف كفارة ليمين كونهما بخلاف بقاء الكفارات لندره وقومها ومشروعية التجديف
سئل بشرط الايراد كونه بين كفارة ليمين والوفاء بالمندور على ما عليه الفتوى والبيع العام
قبل من سبعة ايام ومنه مشروعية الكفارة ليمين من الدوم ان لا يدين من لمسه ولم
بالشرط انما سدة فوسو ومنه مشروعية الوصية عند الموت لئلا يدرك الانسان
من في حال حيوته وفرس في الثلث دون ما زاد عليه وفيما لغير الوصية في امره

عدم الوارث وادفعها على اعادة بقية الورثة او كانت لوارث والبقية انكرت على ملك ليس حكمه
يقض حواجز بينها رقيب عليه ووسعنا الامر في الوصية فمما كانا بالمدوم ولم ينظر بالشرط
ومنه سقاط الاثم عن المجتهد في الخطا والتيسير عليهم بالاكفاء بالفتن ولو كلفها الا
باليقين ليش وعنه الوصول اليه ووسع الوصية في ما يلحقها وشهادتها
فروية الفاسق وقال ان فسق لا يوزل واما يشهد ولم يوجب تكملة لشهر وصله الحال ليلين
ولم يقبل الرجوع المرد في شهادته ووسع البر في القضاء والوقوف والفتوى على قوله
شعاني بها فمما في القاضين في شهادته وجوز كتاب القاض الى القاضي من غير شرط ولم يشترط فيه
ما شرط الامام وسحق الوقف على النفس على جهة تقطع ووقف مناع ولم يشترط التسليم
القول ولا حكم القاض وجوز استبداد عند الحاجة بالشرط وجوز مع الزط منطيا في الو
وتيسر على المسلمين اعدان هذا ان هذه القاعدة ترجع اليها في الباطن بالحق
مقصود فان نوع من يشهد فماسبب التحقيق فمن ذلك عدم تكليف القبيح والمجون فتقضى
اموالها الى الولي وترتبة وحضانة الى لها رقة عليه ولم يجز بين على الحضانة لغيره
تكليف لها بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والحج والجهاد والجزية وتحمل العقل على
قول والصحيح خلافه في باحة ليس المجرد وحلى الذهب لعدم تكليف الاقارب كغيره مما على
لكونه على النصف من الوفي الحدود والعدو وما سببا في في احكام العبد به فزود
معه تختم بها الكلام على هذه القاعدة **الاولى** المشاق في ما في من يشهد بالانكشاف
لما لا يشهد البر في الوصية وتسلل مشقة الصوم في شدة الوطول والتهارر في شدة

التي لا تشكك في دلالتها وحقها المجدد ووجه الزيادة في الجاهة وقال الجاهات فلا تشكك
 العبادات في كل الاوقات واما ما هو في التيمم من شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم
 على نفسه او على غيره من غير حصول مرض في شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم
 الجاهات لعدم اعتبار ذلك في التيمم من غير حصول مرض في شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم
 مراتب **الاولى** مشقة في شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم من غير حصول مرض في شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم
 للتحقيق وكذا لا يمكن في الجاهات من الحروف في التيمم من غير حصول مرض في شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم
 جميع في الصبح وادنى صلاه في المساء في الجاهات من الحروف في التيمم من غير حصول مرض في شدة البراءة في الجاهات من الحروف في التيمم
 العبادات اولى من دفع هذه المشقة التي لا تشكك في دلالتها وحقها المجدد ووجه الزيادة في الجاهة وقال الجاهات فلا تشكك
 اذا تولى الصوم في رمضان من وجوب اقرانه في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 فيقع عن رمضان بان لا يضره من جففت الفطر في رمضان **والثاني** في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 مطلقا في رمضان كان بالزوج ما دفع من وجوبه في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 كس في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض وعلى الزوج في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 اعتبر في الحج الزاد والاضافة في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 معونة وقالوا لا يكتفى بالعقب في الزاد والاضافة في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 التيمم فانهم شرطوا في المرض المبيح لان يخاف من الماء على نفسه او غيره ما لا يضره التيمم
 او بطوره ولم يجره مطلقا المرض مع ان مشقة الصوم دون ذلك بكثير ولم يجره بشرا
 زيادة فاحتمل على قبحه لا لغيره **الثاني** في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم

فالعقار

كانت العبادات عند وجودها **الثاني** في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 الا تمام اصلها على قولنا ان العقد اصله في الاتمام ومن بعده فلا الصورة **الثالث**
 ابدال كل بدل في الوضوء والتميم والقيام في الصلوة بالعقد او الاحتجاج والركوع
 بالايضا والصيام بالاطعام **الرابع** في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 وركوة الفجر في رمضان وقبله على الصحيح بعد ملك النصاب في الاول ووجوبه في
 التوبة والولاية **الخامس** في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 من وقتها في حق مشقة في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 بقية الفجر في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 والخرج انما يعزى في موضع لا ينقص فيه اياها من المشقة فلا يقال في وجوبه وحتمه بحتمه
 حينئذ الحرج ونظيره الا لا يخرج من وجوبه في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 الاحكام وقال في باب الاحتجاج ان الامام يقول بتخليط نجاسة الادوات لقوله
 ركس اي نجس ولا اعتبار عندنا بالبلوى في موضع النص كما في بيان الادوية فان البلوى
 فيها تم انتهى وفي شرح منية المصلح من الساجدين من زاد في تفسيره الفيلط على قول اني
 لا جرح في جنبه به كما في الاختيار وفي الفيلط على قولها ولا يلزم في احكامها كما في الاختيار
 وفي المحيط وهي زيادة حتمه ليشهد بها بعض فروع الباب والمركوب ولا يخرج في حتمه
 ولا يلزم في احكامها على اختلاف العبادات التي انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم
 على صدق القضية المشهورة وهي انما عمت لمية خفت قضية اخرى **الثاني** في دفع حوائج الى ان كان مرضا لا يضره التيمم

الغصلي في مباح الحديث ذكر الفداء لم يجوز لو كان من ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من ثوب واحد
يجوز ما لم يبلغ أحدهما ربع ثوب لا سواء في النجس ولو كان أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل بصل في
دماء ولا يجوز مكس لأن الربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما
كله لا يبلغ ثلثه كراهية ربع الآخر قدر الربع صحت في إيهما شاء لا سواء في الحكم والفضل أن يصفى
فصلها نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهر والآخر أقل من الربع يصفى في الذي ربع طاهر ولا يجوز
أن امرأة أو موصلة قائمة تكشف عن عورتها ما يمنع جوار الصلوة ولو صلت قاعدة لا تكشف
فإنما نصت قاعدة لما ذكر أن ترك القيام يسهل ولو كان الثوب يغطي جرد ربع رأسها تركت
لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يفرق لأن الربع حكم الكل وما دون لا يعطى حكم الكل ولا يفرق
الملكشاف ومن غلبه الفصل ما ذكره في خلاصة أنه لو كان إذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلت في
تأنيها يخرج لها وبصحة قاعدة أو هو صحيح وعلى من سببه الحيلة تصح أحرازه لصحة في بيته تأنيها
الأنظر ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة مال الغرابة بما يكمل الميتة وعن بعض الصحابة من
الغير لا يباح للميتة وعن ابن مسعود الغصلي أولى من الميتة به أخذ الطحاوي وخبره الكوفي
الزائري ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد الكهنة دون على الميتة في الزائري لو كان الصيد
فالصيد أولى دفعا فالواضطر وعنده صيد وعلى الغريق الصيد أو لا وكذا الصيد أولى من اللحم
ومن محمد الصيد أولى من اللحم الخبز انتهى وذكر الرقيق من ترك كتاب الأكره لو قال لا يبيح
في النار ومن الجبل أو قتلته وكان الاتقاء بحيث لا يجوز ولكن فيه نوع خفي
إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل وصح حتى قبل منه إلى حقيقته لأنه ابتلى بلسان فخر

الاهون

ما هو لا يهون في تركه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لأن مباشرة الفعل معناه إهلاك النفس
تجاسر أو أصله إن الجوع إذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يخرق ولو وقع في الماء خرق
إيهما شاء وعندهما يصبر ثم إذا التقى لقتل في النار فاحترق ففعل المكروه القصاص بخلاف ما
للقول نفسك من رأس الجبل أو لا تملك بالسيف فالتقى بغيره فقات فقتل إلى جنة
وهي شدة القتل انتهى **وفي غير القاعدة الرابعة قاعدة حاسنة وهي دور الفاسد**
المصالح فإذا تعارض حكمة ومصلحة تقدم وقع لهفة غالباً لأن اعتناء بشئ
أشد من اعتناء بالمال سررات ولذا قال عزم إذا ترككم بشئ فأنكرتم ما استطعتم
عن شئ ما جنته وروى في الكشف حديثاً ترك ذرة مما نهي الله الفضل من عبادة المتقين
تركوا واجب دفعاً للشقة ولم يسامح في الإقدام على المنهيات خصوصاً الكبار وروى
ما ذكره الزائري في فتاواه ومن لم يجد سيرة الركب الاستنجاء ولو على شط نهر لأن النوى
على الأمر حتى استوجب النوى الأمان ولم يقنع الأمر السكر انتهى والمرأة إذا جئت
الغسل ولم يجد سيرة من الرجال توأخه والرجل إذا لم يجد سيرة من الرجال لا يؤخره
وفي الاستنجاء إذا لم يجد سيرة تركه والفرق أن نجاسة الحكيم أقوى من المرأة
النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النغاية ومن فرغ ذلك المباليق في المصنف
سنة تركه للصائم وتحليل الشعر ميتة في الطهارة وبكره للمحرم وقدر أجمعي المصنفين
على المقدمة فمن ذلك بصلوة مع احتلال شرط من شروطها من الطهارة أو
ولا استقبال خان في كل ذلك عنده لما فيه من الاجتهاد بجلال الله تعالى

لا يباحي الا على اكل الاحوال ومنه فقد ثبت ان ذاك جازت بصلوة بدون تقدير
 لصلوة الصلوة على هذه الصلوة ومنه الكذب مع عدم محرمه ومنه نصيب جلب
 عليه جاز كالكذب لا يصلح بين الناس وعلى الوجه لا يصلحها وهذا النوع راجع الى
 اخف لمفسدين في الحقيقة **القاعدة السادسة** من محاسن الحائز عز وجل من الضرورة
 كانت اوصافه ولهذا اجوزت المجازة على خلاف القياس المجازة ولهذا قلنا لا يجوز
 بين منافع بين لا في جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف **ومنها** فمان الله
 على خلاف القياس ومن ذاك جواز التمسك على خلاف القياس لكونه يجمع المعدوم في
 المفاضل **ومنها** جواز الاستضعاف للمجاهد دخول المراسم جوازها فيكونها
 وشرتها **ومنها** الاقفا وبعدها يجمع الوفا حين كثر الدين على اهل بخارا وهداية
 يجمع الامارة الشافعية بسمون الراس المعاد وهكذا استواء بيني اللفظ وقد ذكرناه في شرح
 من باب خيار شرط وفي القيمة والقيمة بغير التراجع الاستواء في الرجوع انتهى **القاعدة السابعة**
حكم واصلها قوله صلعم ما رآه المسلمون حسنا فعند الله حسنا قال الطائي لراجه فيقول
 شئ من كتب الحديث اصلا ولا ينو ضعف بعد طول البحث وكثرة الكثف وسؤال وانما هو
 عبد القدر بن سعد بن مرقا عليه القبول الامام محمد بن مرقا في مسنده واهل ان اعتبار العادة
 البين في الحقيقة في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذاك اصلا فقالوا في الاصول في باب ما يترك
 الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكر في الاسلام فاحتمل في عطف العادة على
 فقبل بها مرقا فان وقيل الرادس الاحتمال نقل اللفظ عن مرقا عن الاصل الى معناه الجا

عرفنا ما في كاشف الجبر وذكر الهند في شرح المقيس العادة عبارة على التفرق في العرف
 المتكررة المعقولة عند الطابع البليغ بين الواجبات العرفية العارضة كوضع القدم والعرف
 صلاح كل قوم طاعة بغير ضرورة كالفن والفرق والجمع ونقص للظن والعرفية كالمصلحة
 والجمع تركت ما فيها من الشبهة فوافق على هذه القاعدة الجارية الاصح ما بعده
 جازا **ومنها** وقوع البعوض في البئر الاصح ان الكبريا بمتكررة الناس **ومنها** حد الماء الكبر
 بالجاري الاصح نقول ان راي المبني على العادة يثبت من العشرية عشرة **ومنها** النص
 فالو الزاد الدم على الكبريا والتماس براد الى ايام عا وها ومن ذاك العمل المفسد للصلوة
 الى العرف لو كان بحيث لو رآه راي يبين ان خارج الصلوة ومنه تناول الشمار اساقط وفي
 الصلوة فيما لا ينفق فيمن الاموال الربوية يميزه العرف في كونه كليا للوزن او اما المخصوص على
 فلا اعتبار العرف بغيره اني حرمه ومحمد جلالا في يوسف وفوا في فتح القدير من باب ما
 للربا وانما العرف غير موثق بالمقصود عليه قال في التمهيد من الصلوة وكان محمد بن الفضل
 السرة الى موضع نبات الشجر من العادة ليست بعبادة فتعامل العمال في المدا ومن ذاك
 الموضوع عند التبريد في الرجوع من العادة الظاهرة نوع جرم وبها اضعف وبعد لان
 بخلاف النص لا يعتبر اني لم يظفر في صوم يوم شك فلا يكره لمن عادته ذاك الصوم
 قبله والذهب عدم كراهية صوم منية النقل مطلقا ومنه قبول الهدية لغيره من عاقبة
 لقبول قوله بغير شرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليه يارد ولا يرد الاكل من الطعام
 شيئا فلا يخرج الاذن ومنه الفاظ الراجح بينه على عرفهم كما في وقف فتح القدير

انما هو المعروف والمألوف وكذا الاماير تنسب عليه الانما يذكر سلطان سائل الاجال وتحتل بهذه
 القاعة صاحب **الاول** بماز انشبت العادة وفي ذلك فروع **الاول** العادة في الجلس
 فخره الاجل فخره لا تنسب الا بمرتين وعنداني بوضف تشب بكرة واحد قالو او عليه الفخر
 اختلاف في الاصلية او في الجلية او فيها مستوفى في اخلاصة وغرها **الثاني** تعليم الكتب الصائفة
 الاكل للصيد بان يصير الرك عاده لكونه ذلك بركة الاكل ثلاث مرات **الثالث** لم يربا بالرك
 بالاهل واللقاض المقتضية للقبول **الحديث الثاني** انها تعتبر العادة اذا ظهرت او غلبت
 في البيع لرباع بدرهم او دنانير كان في بلد مختلف فيها النقود وسح للاختلاف في المالاية والربا
 انصرف البيع الى الاعلى قال في الهداية لانهما المتعارف فيصرف لمطلق **وسا** لرباع لما يربو
 شئ شين ولم يصح ما يحول ولا تعجيل وكان التعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جوف قدر
 انصرف الربا شيان قالوا لان العرف كالمشروط ولكن اذا جحد المشتري تركه ولم يبين
 المشتري بل يكون للمشتري اختيار فقه من اشبهه بالجمهور على انه يسعه راجح بلا بيان لكونه حاليا
 ذكره الزيني في التوبة **وسا** في استيجار الكاتب قالوا البر على الخطاط قالوا الخط والار
 عملا بالعرف وينبغي ان يكون الكل على الحال لعرف ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على
 بخلاف علف الدابة فانه على المروج حتى لو شرط على المشاجر فست كما في الزينة بخلاف
 انظر لبقاها ما وكسوتها فانه جاز وان كان مجرولا للعرف وتفرغ على ان علف الدابة
 ما كلبها دون المشاجر ان المشاجر لو تركها بلا علف حتى يات به جوعا لم يضمن كما في الزينة
 ماني وقيل القربة بعث شمعها في شهد رمضان الى مسجد فاحرقه ووقع من ثلثه او دون ثلث

ولا لزوم ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك ان الامام والمؤذن يأخذ
 من يخرج الاذن في ذلك فله ذلك انتهى **وسا** البطال في المدارس كما يتم الامام يربو
 عاشره او عشرة رمضان من الدروس الفقهاء كما هو في كلامهم واستدل على وجوبه بان
 مشروط لم يقطع من العلم ثم لا يفي ان على سبطا القاض وقد تخلصوا في اخذ القاض
 لمن يبيت المال في يوم بطلته فقال في المحيط انما يأخذ بربط البطالة لانه يسير للربح اثنا وقيل لا
 يأخذ انتهى وفي المينة القاض يسير الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح وا
 في مشروطه من ديهان وقال انه الاظهر في ان يكون ذلك في المدارس لان يوم البطالة الا
 وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتجربة عند ذي القعدة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالته وطريقه
 الى ان صار القاض للبطالة ايام التدريس فليكن بعض المدربين يتقدم على اخذ المعلم
 غيره محجبا بان المدارس من المشايخ مستدلا بما في اطاولى القعدة مع ان ماني الحادي انها جرد
 المدارس للدراسة لا في كل مدارس فخرج مدارس مسجد كما هو في عرف الفقهاء ان الله
 سقط اذا غلبت له من بحيث تغفل اصلا بخلاف المسجد فانه ينقطع بعبادة المدرس **وسا**
 في القينة ان الامام المسجد بائع في كل شهر بمسرحه الاستراحة او لانه اهل عباد
 في باب الامام ام يترك الامام لانه اقرب في التأسيس لمسرحه او نحوه او لمسرحه
 مسراحه لا يابس به مشروط في العادة والشرع انتهى **وسا** المدارس الموقوفة على
 الحديث ولا يعلم او الواقف فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو مشروط له

كخبر ابن الصلح او بقا من الحديث كالتجاني وسلم وصحها وبتكلم على ما في الحديث
 من نقد او غريب لغو وشكل واختلف كما هو معروف للناس الآن قال الجلال الاكبر
 وهو شرط المدرسته الشجرية كما رايت في شرط واقفها قال وقد سئل شيخ الاسلام
 بن حجر بنحو الحافظ بالفضل العوافي من ذلك فاجاب بان الظاهر انما هو شرط القضاة
 بخلاف في الشروط وكذا الك مصطلح كل بلد فان اهل الشام يقولون دروس الحديث كما
 في حكم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة خرجت بينهم في هذا الاعتقاد
 بين الامويين بحسب ما نقلوا فيها من الحديث **فصل في قضاة العرف مع الشرع** فاذا عارض
 عرف الاستعمال خصوصاً في الايمان فاذا اختلف لا يجلس على الفرائض او على الباطل ولا
 بالسراج لم يحث يجلس على الارض ولا بالاستفتاء بالنسب وان ساء الله تعالى فمما
 الشرس راجعاً ولو حلف لا يأكل لحماً لم يحث بكل اللحم لهك وان ساء الله تعالى لمحا في القرآن
 لا يركب دابة كما في الحث وان ساء الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف فليس يحث
 ولم يحث وان ساء الله تعالى سقط الا في سائر اقسامه لم يشرع على العرف **الاول** حلف
 يصح لم يحث يصح له حجة كما في عامة الكتب **الثانية** لو حلف لا يصوم لم يحث
 الا ساكراً ما يحث يصوم مساعدة بعد الفجر بين اهل **الثالثة** حلف لا يبيع
 حث لا يخلو لانه يبيع ما لا يملك في كافي كشف الاسرار بخلاف لا يبيع زوجة فان
 للمولى **الرابعة** لو قال ايمان رايت الهلال فان لم يلق فقلت بغير خبر مؤيد

لكون

لكون الشك استعمل الرتبة فيمنع العلم في قوله صوم امرأته ولو كان الشك بغيره
 والدفع العموم اعترافاً بحدود الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف ومما اذعان
 لم اربها مراً الا ان **احد** حلف لا يأكل لحماً لم يحث باكل الميتة **الثاني** حلف لا يبطأ لم يحث
 في الدبر واما لو حلف لا يرب ما فشرطاً بغيره فالجواب عما مر من الرضا **فصل في**
العرف مع الشرع الزمعي ووجهه بان الايمان لا يثبت على العرف لا على الحقيقة القوتية وعلوه ما
وهو لو حلف لا يأكل لحماً لم يحث بما يتبادر اهل بلده فمما يعمد له لا يحث الا بغيره في طريق
 يعرف الا بغيره في زبد الا بغيره في الدفن ولو اكل الحاف علف ما عندهم من
 لم يحث ولا يحث باكل القطر في الابنية **وهنا** الشواهد والفتح على العم لا يحث بالاجابة
 والحد المشهور فلا يحث بالمزودة في الطبخ ولا بالازر المطبوخ بالسم بخلاف المطبوخ
 بالدهن ولا بعلية بالبنه **وهنا** الراس ما يباع في محرم فلا يحث الا بغيره من الغنم **وهنا**
 لا يدخل بيتاً فدخل بيتاً او كنية او بيتاً او كنية لم يحث **تتبع** خرج عن بناء الايمان
 العرف سائل **الاول** حلف لا يأكل لحماً لم يحث باكل الجزاء الا على ما في الكفر ولكن الفقهاء
 خلاف وجوبه الزمعي بان عرف على فلا يصلح عقيداً بخلاف العرف المفقطة فقدره في
 بقوله من في الاصول تترك بدلالة العادة او ليست العادة الا عرفاً علمياً **الثانية** حلف
 بكمية غير ما يحث لا يركب على انسان تساول اللفظ والعرف العلى وهو الذي لا يركب على
 فلا يصلح عقيداً وكره الزمعي بخلاف لا يركب وانه كما قد ساء وقد ستم على ما مره وقد
 رده لكن لم يحث ابن الرهام عن هذا النوع **الثالثة** حلف لا يهدم بيتاً لم يحث بهدم بيت

تختلف لا يدخل شيئا ورفق الزئبق بينهما باسكان لعل بحقيقة في الهندم بخلاف القول
ولو صح هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تقدير العمل بحقيقة اللغة
حاشا لكل لما حشد الخلف الكيد والكرش على في الكرش ان لا يصح لما عرفنا ذلك قال في المحط
انما يبحث على عادة اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يبحث لانه لا يخلو انهم وهو صحيح
واستلزام علم اللغة بتعريفنا قطعا ومن هنا قال الزئبق في قول اكثره للواقع داخل ان المختار ان لا
في الجملة لا لا يصح واخطا عند فهم **الجزء الثالث** السادة المطردة هل تنزل شرط قال في
الطريقية والمعرف عرفنا كما بشرط شرط انتهى وما لو في الاجابات لو دفع ثوبا الى صاحب
لما لم يصح ان يسبقه ولم يعين له اجرا ثم اختلفا في الاجر وعندهما جرت عادة بالعمول
فهل تنزل شرط الاجر قد اختلفا قال الامام الا اعظم لا اجرة له وقال ابو يوسف ان
الصلح حرا فقاما معا ما رزق الاجرة والاملا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهدية
وقيام بها كان القول قوله الا فلا اعتبارا لظاهر لعماد قال الزئبق والفقوى على قول
انتهى ولا خصوصية لصلح بل كل صانع مضى به العمل باجور فان لم يكره كالاشرط ومن
لغيره نزل الخان ودخل الحمام والدلال كما في الزئبق ومن هذا الغييل للعدالة اشكال
المتقط ولذا قالوا العرف كالمشرط وفي المتقط بصارت ما دونه كالمشرط صريحا وناسيا
لم اربها الا من يكون يتجهز على ان العرف كالمشرط وفي الزئبقية المشرط عرفا كالمشرط
والبجورته العادة المتقط برؤيته كما اقترن بل يحرم اقترانه من العادة منزلة بشرط
لو بان كالمشرط والطرقت العادة بالامان للما قبل يكون منزلة بشرط الامان له فحرم على

اعادة السلم عليه وسين باللف هذا الحال مرد على شلال فيمن اورد على الطبع السكون فيحار ان
في استمالة فلسفة قد جرى العرف في المطايع ايضا لما على المستاجر فاجبت ان العرف كالمشرط
كما يخرج ايضا لما عليه العادة او المشرط فيها ايضا لما على المستاجر فاجبت ان العرف كالمشرط
في العادة وخرم من في المجرى ولم يعل في مدنية لكن نقل الله فزع الزئبق من الشايح ثم قال العرف كالمشرط
المعجزة ولا يضمن مجال انتهى ولكن في الزئبقية قال عرفنا على ان ضاع فاما ما من له فاما
لم يضمن انتهى وما دفع على ان العرف كالمشرط ولا يضمن لاجل جاز او دفعه لسا ثم ادعى ان
ولا يضمن فغيره اختلفا للفقوى ان كان العرف مستمر ان الالب يدفع ذلك الجواز ملكا لاجل
يقبل قوله ان كان العرف مستمر كما قال القول الالب كغيره في شرحه من وبيان وقال فاصح
وعنده ان الالب ان كان من كرام الناس وشرا فغيره لم يقبل قوله ان كان من اوساخ
كان القول قوله انتهى وفي الكبرى للخاص ان القول المخرج بعد موته وعلى الالب البيه فان
شاهد الزوج من دفع ثوبا الى قصاص ليقهره ولم يذكر الاجر فانه يحمل على الاحادة لشهادة لفظه
كل قول فالتقدير اليه العرف فاقول الحق به نظرا الى عرف بلدك وفاقية خان نظرا الى حال الالب
في العرف وما في الكبرى نظرا الى مطلق العرف من ان الالب انما يتجهز لما وفي المتقط
ومن ابي القاسم لصغار الاشياء على ما بهر ما جرت به العادة فان كان الغالب الجلال في
الاجب السؤال ان كان الغالب الجرام في وقت ادكان الرجل يا اخا لال من حرق
ولا يتأمل في الحرام والجلال فالسؤال على من انتهى وفيه ايضا ان الدخول البدنة
كاف في بيع الحار من على العرف وفيه ايضا ان محل الاجر الاحمال الى داخل الباي

استعار في ذكره في الاسارة وفي احوال مدينة وقع فلما علم الى حاكم مدوة من موزة التعليم السبع ولم يشترط
الاجرة على احد فلما علم العمل طلب الاستاذ للرجس المولا والمولى بن الاستاذ ينظر الى حرف اهل
البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشبه الاستاذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى
كان يشبه المولى فباجر مثل العلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابيه ومما يوز على العرف ان
اهل السوق اذا استاء جروا جارسا ذكره السابق فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذلك في منافع
ومما في منية الحق وفيها لو دفع الى حاكم يسجد بالنصف جزرة مشحون بخار او لواء
وغيره للعرف **البقرة الرابعة** عرف الذي تحمل عليه اللفاظ انما هو الفاعل ان ثبت دون
ولم يقول ان لا عبرة بالعرف الطاري فلما اعتبر العرف في المعاملات لم يعز في التعليق في
محمود ولا يخفى هذه العرف في آخر الميسر اذا اراد الرجل بقبيل فلفعة امراته فقال كل
اشترى ما في حرة وهو يعنى على كل سفينة جارية فملت منية لا تقع عليه العتق قال الله تعالى ولا
المنشأ في الجوا لا اعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك علمت منية لا نهاطا لمدني هذا الكلام
ونية المظلم فمما يخلف عليه عبرة وان حلفه بطلاق كل امرأة تزوجها عليك فليقبل كل
اتزوجها عليك فهو مطلق وهو مسمى كل امرأة على قبيلك فتعلم منية لا نوى حقيقة كلام
انتمى واما الاقرار فمما يخبر به وجوب سابق وربما تقدم الوجوب على العرف الغالب
لو اقر بعد علم ثم نكره انما يكون او بعد جهل بصدق ان وصل وان اقرت من من
او قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زيرف وصل اوصل وصدناه ان وصل
اقرت انف غصبا او ودعية ثم قال هي زيرف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تترى على

العادة

العادة لان الدعوى والاقرار اختياريا تقدم فلما اتفق العرف المتعارف
العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في البازيئين الدعوى موزة الاستاذ اذا
المعروف في البلد يختلف احد هما ارجح لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو اقرت عشرة دنانير
البلاد لم يقر وتختلف حوزة الصبح بخلاف البيع فانه يفرق الى الاربع انتهى وهذا وسعنا
في ذلك في شرح الكرتين او في البيع ويمكن ان يخرج عليها مسلكان **احمد**
البطال في المدارس فاذا اشتهر عرف بما في شهر مخصوصه عمل عليها ما وقف به
ما وقف قبلها **الثانية** اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذ ذاك شافيا
صار الآن خفيا لا فاض فيه الا بانه لم يكن لانه الحاكم اولاد متنازع فلا يحل
التقدم عليه فحققت القاعدة الشافى وقالوا في الايمان لو حلفوا في بلدة لم يحل
دعوى دخل البلدة بطلان اليقين بوزن الوالى فلا يحث اذا لم يعلم الوالى الشافى
ان الايمان حكم ما اذا حلف من ارى مسكرا فمضى الى القاض يتبعين القاض حال اليقين
في النوع لو وقف على الولى لشريف وشرط نظر القاض بل يفرق الى قاض
اذا فيه البلد المرفوعة او قاض بلد القاض ينبغي ان يخرج من مسلك ما لو كان يتم
بلد آخر فبل النظر عليه لقاض بلد التيم او لقاض بلد ما لم يجره بالاول فيبقى ان يكون
النظر لقاض الحرم ويمكن ان يقال ان الاجح كون النظر لقاض البلد المرفوعة
اعرف بمصالحها فاما ظهور ان الواقف قصد به يحصل المصلحة وقد خالفوا
اذا كان العرف لاقى ولاية القاض وتساخا فمضى قاض آخر فمضى من لم يصح

ومنهم من نظر للمنفعة التي في الواقع وتختلف في هذه المسئلة **باب** هل العرفي
الاحكام العرف العام او يطلق العرف للمكان خاصا المذهب الاول قال في الاثر
الى الامام تاج الدين الذي يحتمل الحق العرف العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت
وتفرع على ذلك لو استوفى الفاعل سائر العرف لم يفتقر الى ما هو عليه في غيره وفيها
لا يثبت على الاثر فيها لما في قول الحق في الاجابة بل انما يثبت العرف الخاص بخلافه
الكلية الاختلاف والفساد لان تحت الاجابة لا تعارف العام ولم يوجد وقد اختلف الاكابر
وفي القضية من باب استبعاد المستوفى التعارف الذي تشبهت به الاحكام لا يثبت
ايامه واحدة عند البعض وعند البعض ان كان يثبت لكن احدى بعض اهل
علمهم متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء لم يجرؤوا عليه بل تعرفوا انهم لا يثبت
هذا التعارف في وجه الصواب انتهى وذكر فيها من كتاب الكراية قبل ان يقرروا وضع
عده على زيادة في سنجاتهم التي يوزن بها الدراهم والارباب على مخالفة سائر البلدان
لهم ذلك انتهى وفي اجابة الرازي وفي اجابة الاصل سنا، جوه لجل طهارة تعقير
فائدة وجب التمسك بالاجابة المستمرة وكذا العرف الى ما يكسر على ان يثبت
على وتوازن في اجابة الحاكيم العرف وبه الحق الذي على النفس والنيان
على جواب الكتاب في خصوص عليه فيلزم الطمان انتهى وفيها من البيع
الخاص في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من انه صحيح
الناس فزار من الربا في حق الله والواجبة وهي لا تقع في الكلام

اعاد

اعادوا الاجارة الطرية لا يمكن في الاشجار ما منظر الى جودها وما صان على
الآن حكمة انتهى فالحاصل ان المذهب علم اعتبار العرف الخاص وكسب في كسب
باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي ان يقع بان ما يقع في بعض صواق القاهرة من
الحوانيت لا يثبت عليه في الحانوت حقا فلا يملك صاحب الحانوت ان يبيعها ولا
يبيعه ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت الجبل بالعبودية ان السلطان العفوري
سبها اسكنها للتجار الجبل وجعل لكل حانوت قدرا اخذه منهم وكسب في ذلك بمكتب العرف
قول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوطيف حال
لصاحبها وتعارفوا ذلك في الجواز انه لا يثبت له حق من المبيع ثم اراد ارجوع عليه
ذلك ولا يجرى ولا قوة الا بالله على العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائلها
ما في فتح القدير من دخول التمسك في البيع بالقاهرة دون غيرها لان بيعهم طبعا
لا ينشع بها الا به وقد رقت القواعد الكافية من ست **الاولى** لا ثواب الا بالنية
الامر بمقاصد **الثانية** البهائم لا يوزن بالشك **الثالثة** الشفعة تجلب لغيره
الغريزة **الرابعة** العادة محكمة والآن لنشرح في النوع الثاني من القواعد في قوله
يخرج عليها ما لا يخرج من الصور الجزئية **الاولى** الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ودليها الا
وقد حكم الجوكري في مسائل رجا له عشر فيها ولم يقض حكم وعلم بان الاجتهاد
باقوى من الاول وانما يؤدي الى ان لا يستحكم وفيه مشقة شديدة وهذا **الاولى**
في الردية لان الاجتهاد الثاني لا لا اجتهاد الاول وقد ترجع الاول بانصال

ولو كتب في سجل ثبت عندى ما تشبه المحدث الحكيم انه كذا لا يقع بالمستحق الا على
 التفصيل ثم قال وحكي انه لا يستحقه فانه غيبه بخاري كان يكتب الامام الحاكم
 وردوا عليه اجوبه في سجلات كتب تلك الحقبة جمع تعال انكم لا تقررون الشهادة بذلك
 على احدى وقبله شيخنا ابو علي السفي وكان لا يجزى عليها فاما انت وانا لك لا
 الوتر على حقيقة ذلك فلا بد من تغير ومن يستبد الامام ابي شيعة قال كذا
 ذلك كذا حتى طال بينهم فغير الشهادة فلم ياتوا بها صححة فحقق عندى ان
 هو الاستحضار انتهى وفي اختلاف من كتاب الجواهر والجلال الاصل ان المحدث
 ان يبالغ في الزكوا والبيان بالتحريج ولا يكتفى بالاجمال حتى قبل لا يكتفى في المحضر
 يكتب محضره لان محضره غلاما فادعى هذا الذي محضر عليه ولكن يكتب هذا الذي محضر
 هذا الذي محضره الى ان قال وكذا لا يكتفى بذكر قوله شهد كل واحد منهم بعد الا
 يذكر عقب دعوى الدعوى الى ان قال ويكتب في سجل حكم القاضي وعقبة الشهاب
 فاما ولا يكتفى بما يكتب عندى على الوجه الذي تشبه المحدث الحكيم الى آخره
 فيه وادعى المحل في مع القاضي غيبه ان قال والحق في هذا الباب ان يكتفى
 السجلات دون الخاف لان سجل لا يرد من محضر فلا يكون في التدارك خرج من
 انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب باعتبار الاستدلال في شرطه وان
 فان وقع التنازع بين حاضرين في صحة الحكم بها صحها وان لم يقع
 بين غايبين فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص من موجب

الشيخ

الشيخ الشافعي عند القاضي وقعت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموقوف
 دون غيره والا فلا اذا اقر وقف عاينه عند القاضي بشرطه شرطه وشرطه
 وقفه وسلم الى آخره ثم تنازع عاينه فاضحى وحكم بحقه الوقف وزوجه وورثه
 حكما بالشرط فلو وقع التنازع في شرطه عند مخالف كان له ان يحكم بحقه
 ولا يمتنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم لاني الشرط انها حكم باصل الوقف وما
 صحة الشرط فليس الشافعي الحكم باطله باعتبار شرطه الفلانة او الفلانة او الفلانة
الرابع يتيان في الشرع ما اذا حكم بقطر ضعيف في منهجها او برأيه جرح عنها وما اذا
 مذهبه عند اونا سياتي **السادس** ما لا ينفذ للقضا وما اذا قضى في مخالف للاجماع
 ظاهر ومخالف لائمة الاربع مخالف للاجماع وان كان في خلاف لغيرهم فخرج
 الخبر ان الاجماع للعقد على عدم العمل بمذهب مخالف لا تضابط مذهبهم
 وذكره اتباعهم **السابع** القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف
 القول العلماء بشرط الواقف كمن اشترى في شرط المبيع للمصير من ملك
 السبي حتى يفتواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للشرع وهو حكم لا دليل
 سواء كان نص في الوقف نصا او ظاهرا انتهى وتدل عليه قول اصحابنا المحامي
 ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته لو يكون قولا لا دليل على بعضه
 القدر يرى بان الملة آخرة وتدل عليه ايضا ما في النجفة والوراء وغيرهما من ان
 اذا قرأت آيات المسجد بغيره الواقف لم يحل له ولا يحل للغواش تناول العلم

وربما علم حيز احداث الوطائف في احداث المرتبات بالاولى وان فعل القاص ان اشع
نقد والار وعليه الاملا اعلم **القاعدة الثانية اذا اجمع محلال والحرام على الحرام**
ما اجمع بين محرم الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اردوه جماعة
المحلال والحرام الاغلب المحرم المحلال قال العراقي لا اصل له وضعه البيهقي واخرجه
الزياد في سقوطه على ما بين مسعود و ذكر الزيلعي في شرح الكفر في كتابه لم يرد فوافقه في
ما اذا تعارض دليلان احدهما يقضي التحريم والاخر الباطل قدم التحريم وعلا
صوتيون بتعليق نسخ لانه لم يرد في المحرم نسخ لم يرد في المحرم لان الاصل في الاشياء الا
فاذا جعل البيع متافرا كان المحرم نسخا الاصلية فلم يصير نسخا بالبيع
المحرم متافرا كان نسخا للبيع وهو لم ينسخ شيئا فكونه على وفق الاصل وفي التحريم
قدم المحرم لتقليد النسخ او احتياطا وقد اوضحنا في شرح المنار في بعض ما
قال عثمان في لا سئل من الجمع بين الاخيرين بل في الميادين اصلها آية وحرمها
فالتحريم احب اليها وذكر بعضهم ان من هذا النوع من النسخ ما فوق الارزاق
اصبو على شئ الا النسخ فان الاول يقضي تحريم ما بين يديه والآخر في
ما بين يديه والآخر في وجه التحريم احتياطا وهو قول ابي حنيفة والي يوسف ومالك
وخضت محار شاعر الله وقال الامام احمد **علا** **الثاني** **ومنها** لو شئت تحريم
محصرات لم يحل كما قد شئت في قاعدة الاصل في الاجتماع التحريم **ومنها**
البور لا كونه والاخر غير ما كونه لم يحل الا على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فتر

لا ياكل الولد اذا نرى الحمار على فرس فترت بغلا لم ياكل ولا ياكل اذ نرى على اخرى
فتنجح لا تنجز الاضحية بركلة في القوايد الناجية **ومنها** لو شاة كلب المعظم في المعظم
كلب مجرسته او كلب لم يذكر عليه اسم الله حرام كافي الهداية **ومنها** ما في صيد
مجرسته اخذ صيد مسلم فزج واستكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع الحرام في
فيحرم كما رجح مسلم من عدو مسلم فاعانته على يده مجرسته لا يحل اكله انتهى **ومنها** علم
وعلى الجارية المشركة **ومنها** لو كان بعض شجرة في الحقل وبعضها في الحرم **ومنها** لو كان
بعض الصديق الحقل والبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره السجستاني ان الا
لقوايد لا اراد استحي لو كان قائما في الحقل وروى سفي الحرم فلا شاة بقوله ولا شاة
تكون جميع فوايد في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعض في الحقل وجب الحرام
لتقليد الخطر على الالبسة انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاجناس للاغصان
اصلها وذا الكس على ثلاثة اقسام **ومنها** ان يكون اصلها في الحرم والاعصان في
الحلال فاطلع اعضانها القبيحة **ومنها** ان يكون اصلها في الحرم واعصانها في الحرم فلا
على القاطع في اصلها واعصانها **ومنها** بعض اصلها في الحقل وبعض في الحرم فطلى
الغصان سواء كان الغصن من جانب الحقل او من الحرم انتهى **ومنها** لو اخلطت سائغ
بمب الحج المنيعة ولا علامه فترت كانت القبيحة المنيعة او ستر المنيعة فترت سائغ منها ولا علامه
الا عند الحمية واما اذا كانت القبيحة للاموات فترت مجرزة الحوى **ومنها** لو اخلطت
المنيعة بالزيت وسخه لم يؤكل الا عند الضرورة ولم يسلطان في صلوة فخلطت

فصل في تشبه القبل ومقتضى الشبهة انتم لو اختلفتم بين بعقلين انما اولها ولول عدم
 جواز التناول والابا لغير **وسما** لو اختلفت زوجة يفرغها عيسى الوطى ولا الحرج
 كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدى زوجة
 حرم الوطى قبل التعيين ولهذا كان وطى احداهما تعينا الطلاق الاخرى ومن حصر
 لو اسلم على اكثر من اربع فانه يحرم عليه الوطى قبل الاختيار على قول من حيزه وهو
 والشافعي واما الشياخ فقالوا لا يطلق النكاح قال في الجمع من فصل نكاح الكافر
 لو اسلم وتحتصر من اخصان او ام وبنت لعل النكاح فان رتب فالآخر حرة في
 مطلقا واحد الاختين بالنسبة انتهى **وسما** الوطى حيد افوق في ما اولى على سطح اولى
 ثم تردى من اربع الى الارض حرم الاخصان والاحياط والحرمة بخلاف ما اذا وقع على
 الارض ابتداء فانما يحل لانه لا يمكن التفرقة فسقط اعتباره وخرج من هذه القواعد
 مسائل **الاولى** من احد الويد كتابي والاخر مجرته فانه يحل للمهر وبيعه ويجعل كتابيا
 تقتضي ان يجعل مجرته قال الامام الشافعي به ولو كان الكتابي الاربع الاظهر
 تعليلها لجانب المجرم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظر للصوفان المجوس فترس الكتابي فلا يحل
 تأجيل **الثانية** الاجتهاد في الاولاني اذا كان بعضها طاهر وبعضها نجس واللاقل نجس
 ويرى ما غلب على طهارة نجس ان الاحتياط ان يرقى الكل ويتم لها اذا كان
 طاهرا حلالا لا غلب فيها **الثالثة** الاجتهاد في ثياب محتلمة بعضها نجس وبعضها
 جابر سواها كان الاكثر نجسا اولاه الفرق بين الشباب والاولاد في انه لا خلاف

في ستر العورة وهو من اختلاف الطهارة وهو التيمم وهو الطهارة الاختيارية واما في حال العورة
 فتجوز المشرب اتفاقا كذا في شرح الجمع قبل التيمم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاولاني
 المنسوخ لمحمد بن حريز وفيه فخل ان كان الحرة اقل وزنا او ستمرا بخلاف ما
 زاد ولم اراه الا ان وفي خلاصة من الغرض في كتاب الطهارة لو اختلفت او ائتمت با
 اصحابي تسع وهم غيب او اختلفت بغيره ما دفعه عنه قال بعضهم تجزى وقال بعضهم
 لا تجزى وترى حتى يجيى اصحابه في حال الاختيار وفي حال الاضطرار اجازة
 مطلقا وقد جوز اصحابنا مسكتة الشغب للحرث ولم يفصلوا بين الكون والاختيار
 او قولهم ان قبل به اعتبار الغالب كان حسنا **الرابعة** لو سقى شاة فخر ثم دحرجها
 ساقه فانه لا يحل بل انما يمتد في الزاوية ومقتضى القاعدة الحريم ومقتضى الفسخ
 لو علفها علفا حرما لم يجز لبها ولو كان الويد الرستم قال في الزاوية مودة
 ساقه الى يوم تخل مع الكرامة انتهى **الخامسة** ان يكون الحرام منه فلا فكل الحرام
 فقد استهلكه الطبيب فلا فدية وقد اوضحنا في شرح الكفر من جنبايات الاحكام
 اذا اختلف ما عدا طاهر ما يطلق فالعورة والغالب فان غلبت الاطهارة به
 وبينما في الطهارة من شرع الكفر باذا اعتبر الغالب **السادسة** لو اختلف بين المرأة
 او بدوا او ابلين شاة فالعبر الغالب ثبت للزينة اذا استمر احتياطيا
 واختلف فيما اذا اختلف بين امرأة وبين اخرى وصحح ثبوت الحرمة منها
 اعتبارا لمقتضى كفايتها في الرضا **الثانية** اذا كان غالب مال المعنى حلالا فلا بأس

باعتية والكلام لا يلتزم ان من حرام وان كان غالب مال الحرام لا يقبل ولا ياكل
الا اذا كان انحلاله مستقضا او رخصه قال الجوزي وكان الامام ابو القاسم
ياخذ جوازا السلطان والحيلة في ان يشترى شيئا بالخلق ثم يتقده من ان
شأه كذا رواه الثاني عن الامام ان المبتلى بطعام سلطان ونظمه جري
وقع في حله قبل اكله واللا لقوله عم استفت قلبك الحديث وجواب الامام
وربع وصفا قلبه بغير نور الله تعالى ويترك بالفوسنة كذا قال آية من اكرهه
اذا اختلط حمار المملوك بغير المملوك فطاهر كلامه انه لا يحرم وانما كرهه قال في
من اللقطة اخذت بجمع عام في قربة ينبغي ان يحفظها ولا يتركها بل عطف
ينظر الناس فان اختلطت عام غرضها لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذها
ساجدا لافضل الى آخر ما فيها **العاشرة** قال في القنية من اكرهه غلب على
ان الكريهات اهل تسوق لا تخلو عن اشياء فان كان الغالب هو الحرام
يتنزه من شرائه ولكن مع هذا الوتر اه يطيب له انتهى وقد سناه عن المتن في
المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشرا الجزر اللال
بعد الجزر فاحذر من كل الفضة عشرة وشرا لطم سلاطين اذا كان الاكس **فينا**
عادة ولا يجوز شرا بعض المقامر من المكسرة وجوز اتهم اذا عرف ان اخذها
اتهم واما سئل الحافظ فذكره باقيا بما في البراءة من الوكيل وما على
اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز شرا والاخذ الا ان تقوم دلالة

ان من الحرام كافي **تتمه** يدخل في هذه القاعدة بين ما اذا جمع بين حلال وحرام
عقد او نية ويحل ذلك في **الارباب** **سنة** النكاح قالوا لجمع بين من يحل في
كبرية ومجوسية وثنية وحنلية ومكوسية او معتدة ومجوسية نكاح الحلال انما
وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام السبع من المهر وعدد مبيع
وليس منه اذا جمع بين خمس اثنيتين في عقد فانه يبطل في الكل لان الحرام
احد بين واحد بها اذا تزوج امته وحره معاني عقد بطل فيها **سنة** المهر
سبع ما يحرم وما يحرم كان تزوجا على عشرة دراهم ودين من خمر عليها العشرة
المهر **سنة** النكاح فالحال فيها غلب الحلال الحرام لما ان اشترى بغير شرط
وبها لا يبطلان بدوا اذا تزوج الولي الصغير اكثر من مرة النكاح فان كان
صح النكاح والافس النكاح وقبل يصح بمهر النكاح **سنة** البيع فاذا جمع بين
وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس على كالمجمع بين الكرية والبيته
والعبد فانه لا يرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا جمع بين
وحرام وان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين اللب والحق
الحق والمكاتب او ام الولد او عبد غيره فانه لا يرى الفاسد والحق لضعفه
اذا جمع بين وقف ملك والاشترى ان لا يرى الفاسد الى الحق لان الوقف
نعم اذا كان سجيده عام فهو كالحرم بخلاف العام بالجملة اي الحرام كالحرم
القبيل ما اذا شرط مخرجه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما

بل يبطل في الكل اذا استغنى الزيد قبل دخول القلب البيع صحيحا ومنه ما اذا جمع بين
 مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول لا ينفق جهات الذي المتعارف لا ينفق
 وفي الكل كما علم في البيع **مسألة** الاجارة وهو كالبيع لا يشترط انهما
 يبطلان بالشرط الفاسد ورجوع اياه لولا سباجه والكل يشترط انما يصح في
 الاول فقط ولم ير الان احكام ما اذا استاجر لتساجا لبيع له ثوبا طول كذا
 كذا الخلف بزيادة او نقص على يتخى بغيره او لا يتخى اصلا **مسألة** الكفالة
 ويبنى ان لا يتعدى الى الجائز **ومنها** لو قال الوفاة لها فمضت كنفقته
 فانه يصح في شهر واحد **ومنها** المهر وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى
 الجائز **ومنها** الاهداء قال الوارث الى القاض من له عادة الابدان قبل
 وزاد رد القاض الزيد لا الكل كما في فتح القدير فلم يتعد الى الجائز وطالب كل
 في القدر وما اذا اوفى الميع كان كانت عادة اهدائه لو كان فانه يهدى
 لم ير الان لاصحابنا ويبنى في وجهه الكل لا القدر ما زاد في قيمة لعدم تمام
ومنها الوصية فلو اوصى لاجنب ووارثه فلا جنب لضيقها وطلبت للوارث كما في
 وكذا الوارث للقاضي والاجنب **مسألة** الاول قال الزيني فيها الوارث يعين او
 لو ارشده لاجنب فمكنا ديا لشره كصح في الاجنب انتهى **ومنها** ايب الشهادة
 في جميع جهات بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز ففي الظاهر **ومنها** جعل مات واجبه
 حيرانه في ذلك الورث وصية شهيد على الوصية بطلان من جرائه لهما اولاد



قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما شهدا الاول لهما فيما يخص اولادهما فبطلت شهادتهما
 في ذلك فاذا بطلت في حق اولاد بطلت اصل لان الشهادة واحدة كما لو شهد
 رجل انهما قاذف امسا ولائته لا تقبل شهادتهما ومحمد ذكر في وقف الاصل اذا وقف
 على فقرا جرد في شهده ذلك فقرار من جرد لهما شهادتهما قال الفقيه **مسألة**
 ما ذكر في الوقف قوله ان يوصى اما على قياس قول محمد فينبغي ان لا تقبل في الوقف
 ايضا لان عندنا ان يوصى بجرد ان تبطل الشهادة في البعض وعلى قول محمد لا تبطل
 اصلا ويحتمل ان ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا كانوا قبل لا يتخصصون انتهى
الفتنة اخ واهت ادعياء الرضا وشهد زوجهما رجل آخر وشهدا في حق ال
 والاف فان الشهادة متى رد بعضها رد كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن
 له الشهادة الغافا واختلف في حق آخر فقبل بطل وقيل لا تبطل انتهى وكذا في
 الكفران وشهادة العدو لا تقبل اذا كان لا محل الدنيا سواء كانت على عذوه او
 بناء على انها فس لا يخرج من هذا القبول اختلف لهما بين مانع من قبولها
 احدهما طابق الدعوى والاخر حال الغيا وكذا في الفوائد المستترة من ذلك
 القضاء فاذا امتنع البعض امتنع الباقين كما في شهادات الزانية **مسألة**
 العبادات فلو نوى جميع صوم شهر بطل فيما عدا اليوم الاول **مسألة**
 اعمل زكوة مستين فانه ان كان له ملك التصاب فهو صحيح فيها والا فلا
 ايضا ما اذا نوى تحيين واحرم بها سواها فان القول بغيره فيها كمن اختلفوا في

فكل من لم يلق في الآخر ما بلغ وكذا التقرب اليه من المعجزة للمهرن والمعين للرجوع
منع الحق للمؤمنين واستجابوا ما قدم الحق بها على الملك لانه لا يقوت به الاستغناء
وفي تقديم الملك لغويت عين على الآخر وتماضي العبادية من سائر الجحافل **القائمة**
القائمة لم ارا الا ان لا يصح ما روي من كرم الفخام ان يفتح بها الدنيا من سائر
الاخبار في القرب قال الشافعية الاثبات في القرب مكره وفي خبر ما يجوز قال الله تعالى
على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ غزالي لا يشار في القربات فلا
ما الطهارة ولا بستر العورة ولا يصفى الا ان الفرض في العبادات والتكريم
والجلال فمن اشر به فقد ترك الجلال والادب وتكبر وقال الامام لو دخل الوقت ومعه
ماتون بغير نوم بغير شيا به لم يجز الا عرف في خلافه لان الاثبات انما يكون فيما
بالفقر لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المذهب في الجمع
للقيام بصلاتي لجلس في موضع فان قام باختياره لم يكره فان استقل الى
من الامام كره قال اصحابنا انما القربة وقال الشيخ ابو محمد في الغرر من دخل
وقت الصلوة ومعه ما يكفي لظلمته ومهاك من تجاوزه الطهارة لم يجز الاثبات
لو اراد المصطرط اثار غيره بالطعام متبعا محبة كان له ذلك وان حاف في
معية والفرق ان الحق في الطهارة لا يقال فلا يسوغ فيه الاثبات والحق في حال
الخصلة لغيره ذكره اثار الطالب غير يترتب القراءة لان القراءة العلم والمطالعة
اليه قربة والاثبات بالقرب مكره قال الجلال الاسير على من لم يخل على هذه

ولم يجز في الصف الاول انتهى ثم اريت في الرتبة من منية الحق في حقها من
فان اراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على المشقة فلا يشار افضل والا
لالتفاق على نفسه افضل انتهى **القائمة الرابعة السابعة** ما يدخل فيها من العبادات
انه لا يفرد بالحكم ومن ذروها الحل يدخل في بيع الامام تجا ولا يفرد بالبيع والنية
ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الاض تجا ولا يفردان بالبيع **ومنها**
ومنها لا كفارة في قتل الحبل **ومنها** لا عال للنية وخرج عنها مسائل ومنها يعجز
الحمل دون انه بشرط ولا يملكه الاقل من ستة اشهر **ومنها** يعجز افراده بالوصية
الذكر **ومنها** يعجز الايض لا ولو حمل دابة **ومنها** يعجز الاقرار له ان يترك
صالحا ولو لاقل من ستة اشهر **ومنها** انه يترك بشرط ولا رتبة **ومنها** انه يترك
العرة بين ورثة الجنين اذا خرب بطنها فان فقدت **ومنها** يعجز الاقرار به وان لم يبين له
جاءت به لاقل الله في الاذني وفي مدة تقصير عند اهل الخبرة في البراءة **ومنها**
تدبر **ومنها** ثبتت نسبة فقوال صاحب الهدي في باب الدعاء ان الاحكام لا تغير
الحمل **ومنها** ليس على المولود ما علمت من ثبوت الاحكام له قبل فاعلم وبعضها كما
اليه في العارية وخرج عنها ايضا ما قاله المولود تركت الاجل والطلقة او جعلت
حالا فانه يبطل الاجل كما في الحائض ويخرج ما مع انه صدق للمدين والصدقة بائنه كبر
فلا يفرد بالحكم وما خرج عنها لم يقطر الجردة فانه يعجز لانهما صدق في حسن الرتبة
صح ذكره العماد في الفضول **ومنها** الكفيل لو ابراهه الطالب صح مع ان الرتبة

والكفيل انما كان للدين وهو باق وهو اقفا الش فثبت في الدين والكفيل على الله
وصا له في الاجل والمجردة فارغين بان شرط القاعدة ان لا يكون الوصف
بالعقد فان اذ كان من الكفيل اذ كان الحكم **الثاني** انما لا يسقط بسقوط
منها من فاقه صلت في ايام الجنون وقتل بعد القضاء لا يقضي منها الزمان
فانه المحل لا يخل بالفعال العلة لا ياتي بالحق بل يثبت لانها ما كان للوقوف على
لومات الغار من سقط سهم الغرس لا عليه وخرج منها من الحق في وكون الخراج
والعلماء وطلبهم المقربين والفقهاء بعرض الاولاد منهم جاد لا يسقط من
ترغيبا وقد اوضحناه في شرح الكثر مما خرج الاخر من لزمه تحريك الحق ان في بقية
فتتاح والسببية على القول به واما بالقراءة فلا على التحار مع ان المتوسع
اللفظ **ومنها** اجراء الوصية على الاقرب فانه واجب على التحار **وتب** بقر
بسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروع قوله ان ابرى الاصل برب الكفيل
العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروع قوله ان ابرى الاصل برب الكفيل
وانما صار به فانكروا لزم الكفيل اذا اودعا ما يزيد دون الاصل كما في التولية
لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانه لم يثبت المال الذي هو الاصل في
ومنها لو قال بعثت عبدي من زيد فاعطته فانكر زيد عشق العبد لم يثبت له
ومنها لو قال بعثت نفسه فانكر العبد عشق بلا عوض **الثالث** **السايق** **للقدم**
على المتوسع ولا يصح تقدم الماسوم على امانه في كونه الاقتناع ولا في كان

ان انتقل قبل ان يملكه الامام وخرج على قاض خان في الفتاوى ما اذا سبق في الزمان
وسيجري في الرابعة **الاربعون** في **الاربع** **مالا** **يفتقر** في **بعض** وقرب منها يفتقر في **بعض**
مالا يفتقر قصد او في الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين فيما يثبت
فمن لهما اعتق احدهما وهو سر سر فله شرى المعنى نصيب كالت لم يجوز ولا يمكن
من نقل ملكه الى احد لكن لو ادعى المعنى القمان الى الساكن ملك نصيب **بعض**
فتا فاق من يده وضمنه لملكه الفاضل لو شره قصد الم **ومنها** فصول في **بعض**
بعض ما غم الزم وكلا بعده لزوم اعادة فقال نقصت في الكساح لم تنقص ولو
قولا لكن زوجه اياها بعد ذلك انتقص الكساح الاول **ومنها** ذكره عينا واما المشتري
بعضه المشتري لم يصح ولو دفع الزيادة وادره ان يكمل فيها صح اذ البايع لا يصح وكذا
في الغيب قصد اذ يصح ضمنا وسكنا لاجل القارة **ومنها** فانه ما لم يره فكل وكذا
فقال الوكيل قد سقطت الخيارات ضار الزم لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الموكل
وهو براه سقط خياره ولو لم يره موكله عند ان حنيفه فلا فاللهما وقرب من هذا الجنس
من لا يجوز اجازة ابتداء ويجوز انتهاء **ومنها** القاض اذا اختلف مع ان الامام
الاختلاف لم يجوز مع هذا الواسط خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا واما اذا
احكامه يجوز **ومنها** ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة
فصولي والمعنى فيه انه اذا جاز يحيط علمه بما اتى به خليفته ووكيل الوكيل كذا
فيكون اجازة في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء **فانه**

الفاضل لوقف في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية قضاء في يومين من كل
 اسبوع لا يوقف في الايام التي لم يكن ولاية لقضاء فاذا جاء نوبة اجاز
 جازت اجازته انتهى **قائمة** ظفرت بمسئلين يعقون الاستدعاء ما يعقون
 عكس القاعدة المشهورة **الاولى** يصح تعقيد دعائهم لقضاء ابتداء ولو كان
 عدلا ففسد القول عند بعض المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه
 لو بين الاذن انجز ولو اذن للابن صح كما في قضاء المولى وقيد فانه
 باق في يده **القاعدة الخامسة تعرف** الامام على **الفرقة** **المصلحة** وقد مر حوا
 في مواضع منها في كتاب المصلحة في مسالحة الامام من الظلمة المبينة في طرق
 العامة وقام في الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرح في
 الجائيات ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما القضاء
 والمصلحة وعلمه في لا الصالح بان نصب ناطق او ليس منه النظر المستحق **الفرقة**
 ما اخرجه سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله عنه انزلت نفسي من
 بمنزلة والى اليتيم ان احتجبت اخذت منه فاذا سبرت ردت فان **الفرقة**
 الامام ابو يوسف في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب عابرا بن ابي
 والحري بعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن
 خيف على ساحة الاقبيان وجعل بينهما شاه كل يوم تنظرا ويطنهما معا
 بعبد الله بن مسعود وبعثهما الآخر عثمان بن خيف وقال اني انزلت

دبا

فان الله تبارك قد قال من كان خنيا عليه استعفف من كان تقوا فلما كان في
 والله ما اري ارضا برضا منها شاة في كل يوم الا يستريح خرابها انتهى **الفرقة**
 قال في المحيط من كتاب الزكاة والاراء الى الامام بن تغريل وتوسيع من خراج
 الى هوى ولا يحل لهم الا ما يكفونهم ويكفي اعموانهم المعروف وان فضل من المال
 بعد الصلح المحق الى اربابها قسم بين المسلمين وان قضى ذلك كان **الفرقة**
 انتهى وذكر ان يلقى من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع قال روى الامام
 فيجعل لكل نوع من هذه الانواع شيئا يخصه ولا يخلط ببعضه بعض لان لكل نوع مكانه
 به الى ان قال ويحجب على الامام ان يتق الله ويصرف الى كل مستحق وقد مر حوا في
 فان قضى ذلك كان الله عليه جيا انتهى وفي كتاب الخراج لابي يوسف ان
 قسم المال بين الناس بالسوية فقامت الناس فقالوا يا خليفه رسول الله انك قسمت هذا المال
 بين الناس ومن الناس اناس لم يرضوا بقرعة فضل رسول الله وقدمت على رسول الله
 والفضل بفضلهم فقال اما ذكرتم من السوابق والقديم والفضل فما اعرف به ذلك وانما
 شيئا فربما على القدامى وما اعاش قال لا سوة فيخرج من الاشارة فلما كان عمر بن الخطاب
 الفرض فضل وقال لا اجعل من قاتل رسول الله صلوات الله عليه من قاتل من فرض لاهل السوا
 والقديم من المهاجرين والانساء ممن شهد به اربعة الاف ودفن من كان سبيلا
 اهل بيده وان ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى وفي الفتوى من
 للامام بن مسعود قال ان يكون من جسد بيتي بين الناس في العطاء من بيت المال

ويعطى على قدر الحاجة والنسخة الفضل والاخذ بانفسه عمره في زمانا احسن فقهه
السلطان في الزمان السلطان اذ ترك لم يترك من غير عيبا غنيا كان او فقرا لكن
المرور بقوله ان السلطان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان لم يترك
من مال الخراج بيت مال الصدقة انتهى **تبيين** اذ كان السلطان ماليا على المصلحة
يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالف لم ينفذ ولهذا
الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب جهاد الموات وليس الامام ان يخرج
يد احد الاشياء انتهى وقال قاضي خان في فتاواه من كتاب الوصية
ولو ان سلطانا اذن لعدم ان يجعلوا ارضه من ارض البلدة خو انيت موثقة
او امرهم ان يزدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فخر حنة وذلك لا
بالاقر والناس ينفذ امر السلطان فيما وان كانت للبلدة فخر حنة على ملك
فلا ينفذ امر السلطان فيما انتهى وفي صلح الزانية ليعطى في الديوان رما من
فصل على ان يكتب في الديوان اسم احد هما ويؤخذ العطا والآخر لا يشي من
ويعدل ليس كافي العطا ولا معلوما الصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطا
الامام العطا لان الاستحقاق العطا بانبات الامام لا دخل له ارضا والغير جليل
ان منع الحق فقامت ظلمتين في قضيتهم حرمان الحق وانبات غير الحق مقام انتهى
فصرف الامام فيما العقل في اموال الشياخ والاركات والاوقاف مقيد بالمصلحة
لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا قال في شرح المحقق الجامع من كتاب الرضا

ان يترك بالثلث ويعتق ثبانا بعد الايام من سجنه الثلثين فشرع القاض
كذلك ليعرضها بالعدة واحدا فيكون له الرتبة وهي ثلث بعد الدين قال القاضي
شاه واما اعتاقه فهو لغيره ليعتقه باعتباره الولاء العامة لان ولاية القاض
مقيدة بالنظر ولم ير جده النظر في لغو انتهى وفي قضاء الولاء لغيره رجل اوصى
وامره ان يصدق من ماله على فقرا لمدة كذا بائنا دينا وكان الوصي يبعد عن
وليك تلك البلدة غريم عليه درهم ولم يوجد الوصي الى تلك البلدة سبيل فامر
الغريم يعرف ما عليه من الدرهم الى الفقرا فالتدين عليه باق وهو مستطوع في
روصيته الميت قائم انتهى وهذا اعلم ان القاض لا ينفذ الا اذا وقف له
مصرح في الذخيرة والروايات وغيرها بان القاض اذا اقر ذوات المساجد بغير
يجل للقاض ذلك ولم يجز للقاض تبادل المعلوم انتهى وبه علم حرمه احد
بالاوقاف بالاولى لان المسجدين احتياجه للقواش لم يجر بقره لا مكان
واش بالانقر بقره من الرعايف لا يجز بالاولى وبه علم حرمه احد
وبالاولى وقد سئل عن فقرا القاض المرتبات بالاوقاف **فاجبت** بان كان
من وقف شرطه الفقرا بالانقر بقره كذا ليس بالارزق والناظر العرف الى غيره
الاول الا اذا حكم القاض بعدم بقره في غير ماله في اوقاف فخصاف وقوله
لم يكن من وقف الفقرا لم يجز ولم يقع وكذا ان كان من وقف الفقرا
من يملك ايضا **ثم سئل** لو قر من فائض وقف سكت الواقف من

بأنه لا يقع الضمان في التامانية انما يفيض الوقف لا يعرف
للقوة وانما يتبرى بالمسئول مستقلا ويخرج في الزاوية ويتبع في الدرر والوراء
لا يعرف نفيض وقف لموقف اتخذوا فعهما او اختلف انتهى وكذا في شرح الكثر
من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لا يقع
كالموقف النص في الملتقط القاطع اذا رجع الصورة من غير كونه المبرج انتهى عند
مقيد المصلحة وتقدم اصرها بان الحايط اذا مال الى الطلق فاشهد واحد على ما
ثم امر الى القاطع لم يقع كافي التهديب وكذا لا يقع ما جعل القاطع لان الوقف
لكذا في جامع الفصولين القاعدة **ان وصية المودود تداء بالبنات** وبه حديث
الجلال الا سيوطي سقوا الى ابن عدي من حديث ابن عباس انه وان خرج ابن
من حديث ابن هريرة انه اوصوا المودود ما استطعتم واخره الزندي والحاكمين
عائشة فمادرا والمودود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين مخرجا
سبيلهم فان الامام ان يخطي في العفو من ان يخطي في العقوبة واخرج الطبراني
عن ابن مسعود انه مر قونا ادرؤا المودود والقفل عن عباد الله ما استطعتم وفي
القول ارجع فقهاء الامصار على ان المودود تداء بالبنات ولحديث المروزي
متفق عليه وثقة الامم بالقبول وشبهته انية الثابت وليس ثبات وجهان
الى شبهته الفعل وتسببه شبهته الى شبهة المحل فالاولى بيقين في حق
عليه المحل والمودود فظن غير الدليل في الاطلاق من لفظ والافلا شبهة اصلا كقوله

جارية

جارية زوجة ادا بيرا وانه اوصية او وصية وان عليا ووطى المطلقة ثلثا في العدة
او بانية على مال او لغيره وام الولد اذا اعتقها وهي في العدة ووطى العبد حرة
والمرتب في حق المودودين رواية مستور الرهن كالمزني في هذه المواضع لاحد اذا
طنت انها تحل لي ولو قال علمت انها حرام على رجب الحد ولو ادعى احد بها
والآخر لم يدع لاحد عليها حتى يقرأ جميعا بعلمها بالحرمة وشبهه المحل في رسته
جارية ابنه والمطلقة فلا يابا بالكنائيات وجارية المبيعة اذا وطئها الزوج قبل
الى المهرى فالجارية مدها اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة ولم يشترط من
وغيره والمودود اذا وطئها المودود في رواية الكتاب من وعلمت انها ليست
ففي هذه المواضع لا يجزى الحد وان قال علمت انها حرام على لان المانع هو شبهة في نفس
وتدبيل في النوع الثاني ووطى جارية عبده الا اذن وسكاته ووطى البائع الجارية
المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي فيها اخيار للمشتري وجارية التي هي
من الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوج المهرية الزوجة والمطالبة لابنة زوجها
لاهما انتهى ما في فتح القدير وشبهته انه عند لا حقيقته وهي شبهة العقول
اذا وطى محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة فلا مدخل من ووطى امرأته
بلا شهود او بغير اذن مولاها او مولاها وقال لا تحل في ووطى محرمة المحقود عليها
فان علمت انها حرام والقول على قولهما كما في سخطا له وهي شبهة ووطى
اخلف في صحة فاعلموا **ان وصية المودود تداء بالبنات** وان كان المحل محرمة

تشبهت معها ايضا الكافرة الفوط في رمضان فانها تستعملها ولذا لا تسبح لسان
والخطا ورافد صوم مختلف صحة كاعلم في محله واما القديرة فتمنعها
اربا الا ان ومن العجب ان لها فتحة شرطا في الشهوة ان تكون قوية فالاولى
مسلم ذميا ففعله في الزنى فان يقتل به وان كان موافقا لمراي الى حنفية
شرب النبي سجدة ولا راي خلاف في حنفية القاعدة ان **بذلها لا يفتل**
فلا يضمن بالعصب لو صبها لم يغصب شيئا فان في يده فبأية او محمي لم يضمن
يرد المات من صاعق او شدة حية او ينقل الى ارض مستقرة او الى مكان
او الى مكان يغلب فيه لحمي والامراض فان دنت على عاقلة القاصد لا يضمن
لا ضمان غصب الحرفي بالاملاف والعبد يضمن بها والمكان لا يضمن
ولو صغير او غامق في شرع الزنى يفتل باب القهاره وتم الولد لا حرة ولم ار الا ان
ما اذا دلت حرة لشبهة فاجلها وماتت بالولادة ويتبعى عدم وجوب زنا
ما اذا كانت امه ومن فروع القاعدة لو طاعة حرة على الزنا فلا مهر لها كما في
ولو كان الواطئ صبيا فلا حرة ولا مهر لها انما يقال لنا على ملاعن القوم خلاف
طاعة حرة تكون المهر حق لسيده يخرج عن القاعدة قوله صاحبنا اذا تنازع
في امراه وكانت في بيت لهما او دخل بها احداهما فهو الاول لكونه دليل على
عهدم والاولى ان يقال ان الزوجه في بذر الزوج لا قد شاة وتقول لهم في
ان القول قرار فيما يصلح لهما معنيين بانها في بذر الزوج فهي وما في يده

عند اصل

في اصل القاعدة الر لا يدخل تحت يد احد الا الزوجه فانها في بذر زوجها والله سبحانه اعلم
ثم رأيت في جامع العضولين من التاسع عشر ما نصه امر المحرم في دار رجل يدعى
امراه وخارج يدعيها ربي تصدقوا لقول سرت الدار فقد خرج بان اليد ليست
الوجه بحفظ الدار كما في المتاع انتهى **القاعدة الثانية اذا اجتمع امران من جنس واحد**
ولم يختلف مقصودهما ودخل احدهما في الآخر عا للبا ضمن فروعها اذا اجتمع جنس
وحيف في الفعل الواحد ولو باثر المحرم فيما دون الفرج وازمة شاة ثم ما سمع
الاكتفاء بموجبه الجماع ولم اره الا ان صرحا لوقص المحرم بيده وجليق
اتفاقا وان كان في مجلس كذا الك عند محمد وعلى قوله ما يجيب كل يدوم وكل
وم اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجيب عليه اربع دما اذا وجد في كل مجلس
يد او رجل فجعلنا ما جانية واحدة من لا شاة والمقصود وهو الاتقان فادان
المجلس بعبر المعنى واذا اختلفت تعبير جانيات لكونها اعضا متبانية وعلى هذا
لو جامع مرة بعد اخرى مع امراه واحدة او نسوة الا ان شاة فاقولوا في
بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدته في المرة الثانية عليه شاة ند في البسطة
الحاتية فان جامع امراه اخرى بعد ذلك المجلس قبل الوقوف بعزفه ولم يقصد
الجمعة الفاسدة بلزم دم آخر بالجماع الثاني في قول الى حنفية داني يفتل
ولو لو في الجماع الثاني نقص الجمعة الفاسدة لا يضمن بالجماع الثاني في حنفية
لو دخل المسجد وصلى الفرض او الراتبه دخل فيه شاة ولو طاف القادوم عن

وتعدد الاجزاء على القانون فيها على المقر بدم كونه محالاً لاجرامين عندنا وقومهم
 ان لا تجوز المعاقبة في محرم شتاً منقطع لا تحال له الجائزة لم يكن قادراً ولو
 الوطى لشيء واحد فان كانت شجرة ملك لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صاد
 وان كانت لشيء واحد وجب لكل وطى مهر لان كل وطى صاد ملك لغيره فالاول
 جارية بنتا ومكاتبه والنكاح فاسد من الثاني وطى احد الشريكين الجارية
 ولو وطى مكاتبته مشتركة اجمدا في نصفه لها ولعاق وفي نصيب شريكه وانقل
 ولا يشترط في الجارية المستحقة كذا في المهرية ولو زنى بامته فقتلها ازال الحد ولحقه
 لا خلا فيها ولو زنى بشجرة فقتلها وجب الدية ولو زنى بكبيرة فافضاها
 كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الاقتصار ووجب لعقوبتها
 كانت كرهية من غير دعوى شبهة فعليه الحد ودمها ولا مهر لها فان لم يتكسب لم
 فعليه الدية كالمطاة والا حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه
 كان البول يستمك فعليه ثلاث الدية ويجب المهر في غيرها الرواية وان لم يستمك
 فعليه الدية كالمطاة ولا يجب المهر عندهما اصطفاً فالحد وان كانت صغيرة سباجاً مثلها
 كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كانت لا سباجاً مع مثلها فان كان كالمطاة
 فعليه ثلث الدية وبحال المهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الركني
 واما الجناية اذا تعدت بقطع عضو فقتلها فانها لا تدخل فيها الا اذا كان
 خطا من على واحد ولم يتحملهما برء وصوراً مستهشراً لانه اذا قطع علم

انق

وتعدد على طرفي القدم بخلاف الوطى الا فامة لا يدخل فيه طرف الورع
 لان كلاهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد الوطى فبطل
 البغاء لا ينوب عن نجاسة البت لا اختلاف الجنس ولو صبغ وبقية عقب طواف
 ان لا ينجس من كعب الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غير ما بخلاف نجاسة المسجد
 لما آتت سجدة قبل ان يقرأ ثلاث آيات كفت عن الصلاة والحصول للحاصل
 التعظيم ولذا لو ركع لها فوراً اجزأت قياساً وهو من المواضع التي يعمل فيها
 لا يشترط في خروج المذارد الوطى لا يكره في مجلس احد الكسبي سجدة واحدة ولو تعدد
 الصلوة لم يتعد الجوار بخلاف الجارني الاحرام فانه يتعد ويتعد وجنابة احوال
 لان المقصود بسجود سبوح رجم النفس لشيطان وقد حصل بتجديدها في آخر الصلوة
 بالثاني خبره في الحرمة فكلما جاز باختلاف المقصود والنية او شرع الجوار في حرمة
 سواء كان الاول موجباً او لا فلو زنى بكراً ثم نكح في الاجرة ولو طاف برادوا اعمدا او عاصية
 او مجالس كفي واحد بخلاف ما اذا زنى في محرم ثم زنى في نكاح فانه سجدة او نكاح في ذنوب
 السك لا اختلاف الجنس ولو وطى في انهار رمضان برأ الم يزوم الثاني وما بعده
 في يومين فان كان من رمضان تعددت والا فان كفر الاول تعددت ولا
 اتحدت ولو قتل الحوم صيد في الحوم حرام واحدا الاحرام كونه اقوى ولو لم يمسك
 مطبياً فعليه فدية لان لا اختلاف الجنس ولذا قال الركني في قول الكوفي انما
 تجزاء اذا كان باليعاد ان كان عليه فدية وان دم للطبيب ودم للقطعة

انما يذهب لاهلنا وجوبه وان كان في ذلك
 الشبهة فليحذر في الاقتصار

فاما ان يكونا عريان او خطاوين او احدهما عريان والاخر خطاوي وكل من الاربعه اما على
 واحد او اثنين وكل من التمانه اما ان يكون الثاني قبل الاول او بعده وخذوا فخذوا
 شرح المسار في بحث الاداء القضاء والمستعذرة اذا وطئت شبهة وجبت اخرى
 تدانها والمرد في منها سوا وكان الواجب صاغر لهذه الاولى او غيره لمحصل المصنوع
 علمت ما اخرنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا ولم يتخلف مقصودهما وقولنا
 والله الموفق **القاعدة السادسة اعمال السلام اول من ايهما له اليد امكن فان لم**
ايها ولد المتفق معانها في الاصول على ان الحقيقة اذا كانت مستعذرة فالتصاير
 الجازم ملحق بالكل من هذه الخلة وهذا الذي حثت في الاول بالكل ما يخرج
 ويثبتها ان باعها واشترى بها كولا في ان في ما يتخذ من كالجزء لكل عين
 او الذي لم يثبت على الصحيح والمهر شرعا او عرفا كما مستعذرو ان قدرت حقيقة
 والمجاز وكان اللفظ مشتملا على اهل العدم الامكان فالاول قوله الامراء
 لا يبرها هذه حيث لم يحرم بذلك ابداء وانما في لو اوصى لمواليه وله معتق بالكر
 بالفتح بطلت لم يكن معتق بالكر وله موال له معتقهم ولم موال اعتقهم انصرف الى
 لا انهم حقيقة لا لشيء لموالي لموالي لانهم للمجاز ولا يحجج بينهما وما فرغته على هذه القاعدة
 خاتمة رجل له امرأتان فقال لاحد ربيما انت طالق اربعاء فقالت الثلث ففوت
 الزوج او قوت الزيادة على ثلاثة لا يقع على اخرى منى وكذا لو قال اربع ففوت
 والباقي لصاحبك لا تطلق الاخرى انتهى لعدم مكان لرجل فاهمل لان

حكم بطلان ما زاد فلا يكون التماس على احد وفيها حكاية لاساذا الصباري حكما في تنية
 الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع لطلاق عليها ومن يقع وقال احد كما
 ففي خاتمة ولو جمع بين منكوبة ورجل وقال احد كما لا يقع الطلاق على امرأتين
 في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف ان يقع ولو جمع بين امرأتين واخبرته
 طلق احدكما طلق امرأتين ولو قال احدكما طالق ولم يترشدا لا تطلق امرأتين
 ابى يوسف وانما يطلق ولو جمع بين امرأتين وبين ما ليس بمحل لطلاق كالسبية
 وقال احدكما طالق طلق امرأتين في قول ابى حنيفة وابي يوسف وقال احد
 تطلق ولو جمع بين امرأتين الحية والميتة وقال احدكما طالق لا تطلق سبيته
 فبما ولو جمع امرأتين احداهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال
 طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالزوج بين منكوبة واخبرته وقال احدكما طالق
 انه اذا جمع بين امرأتين وقرأ وقال احدكما لم يقع على امرأتين جميع الصور الا
 جمع بينهما وبين حذر او بهيمة لان الجواز لا يمكن ايهما عمل اللفظ في امرأتين
 ما اذا كان المضموم او متبعا مانع صالح في الجملة الا انه يشترط بالرجل فانه لا يوصف
 عليه لانه قال لها انا منك طالق لغيره وقد يقال ان الطلاق لازمه الرخصة
 مشتركة بينهما وما فرغته على القاعدة قول الامام الاعظم لعبد الله الا ان
 هذا البيت فانه اعلم متقا مجازا عن هذا خبر ومهما اهملا وقال في المسار في
 من اذا اعلم متقا مجازا عن هذا خبر ومهما اهملا وقال اذا قال لعبد الله

قوله انما اهل لانه اسم لاحد من غرضين وذلك غير محقق للعقود عنده موكلة لكن
 على اجمال التعيين حتى لا يترتب التعيين كما في مسألة العبد والعلل بالحق المسمى
 وجعل ما وضع لمصلحة الجار انما يتجوز ان احواله خفيفة ومما يترك ان الاستعانة
 عند احواله الحكم حتى في يد اهل لانه لو قال لعبده ورايت احدا كاحق العبد الا
 كما في المحيط وبينا الفرق في شرح المنار **ومما عارضة** وقف على اولاده وليس له
 وانما له سواي سواي استحق كما في التجر وليس بالوفاي بالشرط والجواب لما اذا
 لا يقول بالتعليق لعدم انكافيه فتجوز الا اذا اراد في ذلك مكرهين واذا اراد
 كالتعليق وقد جعل الامام الاسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي في ذلك
 بانهم ثم ذكر ما سيرا له في ما يناسب لعلنا قال السبكي لو ان رجلا وقف على
 ثم على اولادهم وسلكه وعقبه وذكر او انشئ للذكر مثل حظ الانثيين على ان
 منهم عن ولد اولاد مثل عاد ما كان جارا من ذلك على ولده ثم على ولده ولده ثم
 نسلك على الفريضة وعلى ان من توفي من غير نسل عاد ما كان جارا عليه على
 ورجعه من اهل الوقف المذكور بقدم الا قرب البية قالوا قرب لم يتولى الا في الوقف
 من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل اخيه او شئ من منافع الوقف
 ولد او سفل منه حتى ما كان ليخيه المتوفى ما اذا الفرضوا على الفقهاء
 المتوفى عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر
 وترك ثلاثة اولاد هم عمر وعلي والطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى في حياته

حل عليهم من المصلحة ثم اهل علم بالجماع
 وكله وقف على سواهم

وبها عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر بن غزنل ثم توفيت الطيفة وترك بنتا هي
 ثم توفي على درك بنتا هي ثم توفيت فاطمة بنت الطيفة بن غزنل قال
 نصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ظهر لي الا ان نصيب عبد القادر جسيو نصيب
 اليهم على سبب خبره العبد الرحمن منه ثمان وعشرون وللكل واحد عشر واثني عشر
 وعشرون ولان يتم هذا الحكم في اعقابهم بل كل وقت يجب قال وبيان ذلك ان
 عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم عمر وعلي والطيفة
 حظ الانثيين لعلنا فاه ولعمر نصفه والطيفة نصفه وهذا هو الظاهر عندنا
 يقال لشاركم عبد الرحمن ومكة ولم ولد احمدا المتوفى في حياته ابنة وتر لا شئ
 بينهما فيكون لهما السبعان ولعل السبعان والطيفة السبع وهذا وانما
 مرجوح عندنا لان التمكن في ما اخذت ثلثة امور احدهما المخصص والواقف
 يحرم احدها من ذرية وهذا ضعيف لان المقاصد اذا لم يمتثل عليها اللفظ لا
 الثاني او خالف في الجمل وجعل الترتيب بين كل اصل وفرع لا بين الطيفتين
 وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت البيرة في وقف اللفظ فمضاهة
 لست اعمق في كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من
 من اهل الوقف قبل اخيه او شئ فام ولده مقامه وهذا اقوى لكن انما
 لو صدق على المتوفى في حياته والده انه من اهل الوقف وهذه مسئلة
 قد وقع مثلهما في اقسام قبل السبعين وسماية وطلبوا فيها نقلنا فلم يجدوه

لا محتمل
 لا محتمل

الى الديار المقربة بطلون عنها ولا ادرى ما اجابوهم كنت رايت له ذاك في كلامه لا
فيما اذا رفق على اولاده على ان من مات منهم نقل الى اولاده ومن مات
لم ينقل الى الباقي من اهل الوقف فمات واحد من ولد انقل نصيبه اليه فاذا
آمن من غزو له انقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التعديل
انه انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضيه ان ابن عبد الله لا يورث
في حصة والده ليس من اهل الوقف وانه انما يصديق عليه اسم اهل الوقف
موت والده اذا آل اليه الاستحقاق قال وما ينبغي له ان يورث من اهل الوقف وورث
عليه عمو ما يخصه من حصته فاذا وقف مثلاً على زيد ثم غرر بولد له فغرر بولد له
حصة زيد لانه معين بقدر الوقف بخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوقف
بوجه شرط استحقاقه بموت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم
اهل الوقف ولا يقال في كل واحد منهم وقف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الوقف
الموقوف عليه جهته الا اولادها لفقها قال فبين بذلك ان ابن عبد الله
عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف ولا موقوفاً عليه لان الواقف لم يقص على
قال وقد يقال ان المتوفى في حصة ابيه يستحق ان لو مات ابوه جرى عليه
فينقل هذه الاستحقاق الى اولاده وهذا كنت في وقت الحث ثم جرح عن
قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه فنقل حصته
الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من يصل اليه

الوقف

الوقف فيدخل تحت رادع رادع ومن ملك في ذلك فيستحق ان يورث انما خرج في الاول
الى ما دل عليه الخطر اذ قد ساء واقع ذلك عرف الفقهاء ام لا **قلت** لا يخرج
ذلك لان اولادهم لم يبق قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لانه فيجوز ان
تكون حتى يشيخ صار من اهل الوقف ويرث استحقاقه آخر فموت قبله فنقل الوقف
ان ولده يقوم مقامه في ذلك لانه لا يورث له ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه
ففيقال ان يقال ان الموقوف عليه والبطل الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق
انما صار من اهل الوقف فثبت ان الاستحقاق اما لانه شرط بطله كقولك في كل سنة كذا
في ثباته او ما اشبه ذلك فيخرج ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما استحق
الغلة شيئاً اما لعدم الاستحقاق بعينه زمان او بغيره هذا حكم الوقف بعد
عبد الله ولما توفي عمر بن الخطاب نقل نصيبه الى اخيه جعفر بن الزبير الواقف لم يصر
فيصير نصيب عبد الله وكله بينهما الا انما العلى الثلاثة وللطيفة الثلث ويستخرج من
ملكه فلما مات تطبقه انقل نصيبها وهو الثلث الى جتهها ولم ينقل بعد الرحمن
شيء لوجود اولاد عبد الله وهم جعفر بن عمر لا يورثهم اولاد وفقد عمر على اولاد اولاد
هماسهم ولا توفى على ابن عبد الله وخطف سبعة زبني اجتمع ان يقال نصيبه لولده
معي رتبته ما ستره من نصيب جده فاعيش ثمانية ولفاظه ثلثه وحصل ان
ان نصيب عبد الله ثلثه ثلثه لانه على اولاده عملاً بقول الواقف ثم على اولاد
على اولاد اولاد فقد اشبه الجميع اولاد الاولاد استحقاق عبد الاولاد وانما يجزئنا

في ثباته او ما اشبه ذلك فيخرج ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما استحق
الغلة شيئاً اما لعدم الاستحقاق بعينه زمان او بغيره هذا حكم الوقف بعد
عبد الله ولما توفي عمر بن الخطاب نقل نصيبه الى اخيه جعفر بن الزبير الواقف لم يصر
فيصير نصيب عبد الله وكله بينهما الا انما العلى الثلاثة وللطيفة الثلث ويستخرج من
ملكه فلما مات تطبقه انقل نصيبها وهو الثلث الى جتهها ولم ينقل بعد الرحمن
شيء لوجود اولاد عبد الله وهم جعفر بن عمر لا يورثهم اولاد وفقد عمر على اولاد اولاد
هماسهم ولا توفى على ابن عبد الله وخطف سبعة زبني اجتمع ان يقال نصيبه لولده
معي رتبته ما ستره من نصيب جده فاعيش ثمانية ولفاظه ثلثه وحصل ان
ان نصيب عبد الله ثلثه ثلثه لانه على اولاده عملاً بقول الواقف ثم على اولاد
على اولاد اولاد فقد اشبه الجميع اولاد الاولاد استحقاق عبد الاولاد وانما يجزئنا

وملكته ورجعها من اولاد الاولاد الاولاد فاذنوا في اولادهم ولا ذل الحجب فيستحقان نصيب
 عبد الغار ورجع جميع اولاد اولاده فلا يحصل له نصيب جميع نصيب ابيه او يتقص
 يبدوا في طين طينه وها هو مقتضا الرول الحادث بانفراض طين الاولاد
 من قول الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان مخالفة الظاهر قوله ان
 مات نصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيبه على لينة ورجع نصيبه
 لينة ما طرقت في الفداء به العمل فيها جميعا ولو لم يخالف ذلك لزمنا مخالفة
 الواقف ان بعد الاولاد يكون الاولاد الاولاد فاذنوا في اولادهم ولا ذل الحجب فيستحقان نصيب
 تعاذا وهو لغرض قوي صعب ليس في هذا الوصف هو اصعب من ان نصيبه لولده
 بل هو محل نظر الفقير وظفر في طريق ومنها ان الشرط المقتضى لاستحقاق الاولاد
 جميعهم متقدم في كلام الواقف في الشرط المقتضى لاجراجهم بقوله من مات متعلق
 لولده متاخر فالعمل بالمتقدم اول لان هذا ليس من باب نسخ متى قال العمل
 اولي ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتصل
 لذلك الاصل فكان اهتماما بالاصل اولي ومنها ان من صيغ عامه لغيره
 ولده لوصاله لكل فرد منهم لمجموعهم ولذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم
 مجموع الاولاد من مقتضى بيان هذا الشرط فكان الاما لهم من وجع اعمال الاولاد
 وان لم نعمل بذلك كان الغاء الاول من وجع وهو مجموع ومنها اذا نفا
 الامر بين اعطاء بعض الورثة ورجعناهم تعاذا لارجح فيه فاعطاء اولي

لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق نصيبه لاولادهم من وجع
 بخلافه اذا ترك بينهما وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا ما طرقت في الراد على المحقق في
 حقا شكوك فيه شكوك في استحقاق عبد الرحمن وملكته فاذنوا في اولادهم ولا ذل الحجب فيستحقان نصيب
 بين الفقهاء في نصيبهم بين عبد الرحمن وملكته ورجعها على بقية الاولاد شك
 الاشياء فيكون لعبد الرحمن خمس ان وكل من الاناث خمس نظر اليهم دون
 او ينظر الى اصولهم فيكون لولدهم لو كانوا امورا ورجع نصيبه لولدهم
 ولعبد الرحمن وملكته خمس في احتمال وانما الى الثاني اصل حتى لا يفضل في كل
 في المقدار بعد موت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غرضه والباقي من اصل
 الوصف نصيب بنت خاله عبد الرحمن وملكته ولد اعلموا وكلهم في رجعتهم ورجع نصيب
 بينهم لعبد الرحمن بقصده ولما ذكر بعد ورجع نصيبه لولده فاذنوا في اولادهم ولا ذل الحجب فيستحقان نصيب
 الانتقال من مهادهم ومن ههنا في رجعتهم فكان اعتبارهم بالنفسهم اولي
 لعبد الرحمن وملكته الخمس ان حصلوا لها بموت على نصف ربيع الخمس الذي لفا
 بينهم بالفوق فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس ثلث خمس وملكته ثلثا خمس
 خمس فاجتمع لزوج الخمس ان بموت والده اربع خمس فاطمة فاحقها الى
 يكون لخمس وثلثا خمس وربع وهو سنون ففقدنا نصيب عبد الطاهر وملكته
 خمسة وربع خمسة وهو سنون وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلثا خمس
 احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس وبهذا ما طرقت في ولا الشئ احد من

يقولون بل في اللغة انتهى كلام السبكي **قلت** قاله الجلال السيوطي الذي هو
اولا دخول عبد الرحمن ملكة بعد موت عبد القادر عمها لهما بقوله ومن مات
الوقف الى اخوه وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه من اجل الوقف مخبر
في ما قبل قوله قبل استحقاق خلاف الظاهر من اللفظ وحلاف البناء والى الا
بل مرجع كلام الوقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يمت
بالكبر ولكن بعد ان يهرى له قوله من منافع الوقف دليل قوي لذكره
في سياق كلامه مناه النفي فيعلم ان اللفظ لم يستحق شيئا من منافع الوقف بل مرجع
الناه وبلى الذي قال وليؤيده ايضا قوله استحقا كان يستحقه المتوفى ولو بقي حيا الى ان
من منافع الوقف في هذه الالفاظ كلها مرجعها ان مات قبل الاستحقاق والناه
المراد ما قاله السبكي من ان الوقف له لولا على ان مات من ولد ما كان جارا
على ولده وانما يقع عنه ولا ينافي هذا بشرط الترتيب في الطبقات ثم لان ذلك
خصصه بهذا الحاحا خصه ايضا قوله على ان مات على من ولد الى اخوه ايضا فانما
علمنا بعموم شرط الترتيب من مناه الغاء هذا الكلام بالكبر وان لا يعمل بصورة
لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ملكة لا اسوة وفي الله سبحانه وتعالى
عنا على من في درجة في قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخوه مما لا يظن ان
يخالف ما اذا علمناه وخصصنا بعموم الترتيب فان فيه اعمالا الكلامين
وهذا امر متيقن ان يقطع به فنقول لامات عبد القادر من نصيبه من اولاده

دودي ولده اسبا عا عبد الرحمن ملكة البجان ثم لامات من عمر من غير نقل
انتقل نصيبه الى اخوه دودي اخيه في نصيب عبد القادر ملكة من عمر من غير نقل
عمر من غير نقل ملكة من عمر من غير نقل ثم لامات من عمر من غير نقل
فانما لامات على انتقال نصيبه الى البنة من غير نقل فاما من غير نقل
في درجتها من غير نقل ملكة من غير نقل ملكة من غير نقل ملكة من غير نقل
لا باصولهم كما ذكره السبكي عبد الرحمن نصف وكل بنت ربع فاجتمع بعد الرحمن
عمر خمس ثلث وموت فاما من غير نقل فاجتمع نصيب عبد القادر من غير نقل
رعي حسان ربع خمس وعبد الرحمن ثمان وعشرون رعي خمس ونصف فثلث
احد عشر رعي ثلثا خمس ربع ففصح ما قاله السبكي من الفرق بعد من استحقاق عبد
ملكه والجمع لتبقى هذا القدر من السبكي ترد فيها وجعلها من باب قسم السبكي
ومسح لا ترد في ذلك **وسئل** السبكي ايضا من رجل وقف على عمارة
ثم اولادهم بشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه لابن من اخره ومن
قبل استحقاق شيء من منافع الوقف والاول استحق ولده ما كان يستحق
لو كان حيا فاث خمره وخلفه لدين مما عا والدين وحده سبعة وولد ولدهما
البوه في صورة والده وهو بن محمد الدين ابن مؤيد الدين بن حمزة فانه ولدان
وولد الولد نصيب الذي لو كان البوه حيا لا خمره ثم ماتت حمزة سبعة فثلث
بالباقي او يشاركها ولد اخيه بن محمد الدين **فاجاب** نقاض فيه الفضائل فيجعل

ولكن لا يحج اختصاص الناحية ورجحته ان التخصيص على الاخرة وعلى الباقيين منهم
 وتولد من مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم على الخاص على العام انتهى هذا القول
 بجلال الاسير على هذه المسئلة وانما اذكر حاصل السؤال في حاصل جوابه
 ما خالف في جلال الاسير على ثم اذكر بعده ما عني في ذلك لانما اهل فيها الشرف
 وقد اقيمت فيها مراتب اما حاصل السؤال لان الواقف وقف على ذرية تراثية بين
 ثم اذكر مثل خط الاشياء بشرط انما اهل النسب المتوفى من ولد اليربوع من جرد له الى
 في رجحته وان مات قبل استحقاقه ولد له تام مقامه ليرث حياته مات الواقف
 ثم مات احد هما من ثلثته ولدى ابن لم يستحق ثم مات ثلثان من الثلثتين ولدى
 مات واحد من غرضه ثم مات احد الولدين من غرضه وحاصل جوابه ان
 المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده ثلثة ولا يورثه ابنة المتوفى في حصة
 من الثلث من غرضه بل يورثه في اخره فيكون النصف بينهما من مات من
 فخصه ما دام اهل طبقه ابنة من مات بعد ثم يقيم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد
 فيدخل ولد المتوفى في حصة ابنة فننقص من القسمة بموت الطبقة الثانية ويزول
 عن ولدى المتوفى في حصة ابنة علما بقوله ثم على اولاد اولاده وانما اعمل بقوله
 مات من ولد انتقال نصيبه الى ولده ما دام البطن الاول انتقال نصيبه الى ولده
 الرجوع على هذا ما لم يبق احد من البطن الاول تنقص القسمة يكون بينهم
 من مات من اهل الثاني من ولد انتقال نصيبه الى ان ينقض اهل تلك الطبقة

القسمة

القسمة بغير سهم بينهم المستوية بركة الفعل في كل بطن وحاصل ما خالفه الجلال
 في شيء واحد وهو ان اولاد المتوفى في حصة ابنة لا يجوز من مع بقا الطبقة
 وانهم يستحقون معهم واقعة على انما من القسمة **الثاني** ما خالفه في اولاد
 في حصة ابنة فوايه لاذكر بجلال الاسير على وانما قوله ينقص القسمة بعد القرض كل بطن
 ببعض علماء العرف وعروا ذلك الى اختلاف ولم يثبتوا لا صورة لاختلاف
 السكنا فاذا اذكر حاصل ما ذكره لاختلاف من الاختصار واليمين ما بينهما من القرض
 اختلاف صور **الاول** وقف على ذرية بلا ترتيب بين البطن استحقاقه
 الاعلى والاسفل تنقص القسمة في كل سنة بحسب قتلهم وكثرتهم **الثانية** وقف
 شاطها تقديم البطن الاعلى ثم وشم ولم يرد فلما شاة لاهل البطن الثاني ما دام
 من الاعلى ومن مات من ولد فلما شاة لولده لم يستحق من مات ابوه قبل
 مع اهل البطن الثاني للاسفل الاول لكونهم منهم **الثالثة** وقف ولده ما دام
 ولهم لا يدخل ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه خصص اولاد
 الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله **الرابعة** وقف على اولاده واولاد اولاده
 على ان يبدوا البطن الاعلى ثم وشم فلما شاة لاهل البطن الثاني ما دام واحد
 فمات واحد من البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقضت الثاني في شاة
الخامسة وقف على اولاد واولاد اولاده واولاد اولاده واولاد اولاده
 من ولد فخصه بكمية من ولد وولد وولد بالترتيب فما اصاب المتوفى

لولده فيكون لهذا الولد سمان سبعة الجول لمعهم بالسوية وما انتقل اليهم والده **الحكم**
 وقف على ولده فحصل له ذكر او انثى وعلى اولاد الذكر من ولده واولاد اولادهم **الحكم**
 وحكم قسم الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكر ذكر او انثى بالسوية فيدخل
 بنات البنين فلوقال بعده ليقدم الاعلى ثم وشم اخضع ولده فحصل له ذكر او انثى فما
 انقضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لاولاد هو لاولاد **الحكم** **الحكم**
 بنات واولادهم وحكم ان الغلة لبنات وبنات فلوقال يقدم البطلن الاعلى
 فان شرط لولد القاضين وبنات لولد الذكر وبنات لولد انثى فان مات بعض ولده
 عن اولاد وبقى للبعض ولده واولاده وحكم عند عدم الرعي ان الغلة لهم سواء فان
 فالغلة للباقيين من ولده فاذا انقضوا كانت لولد المتوفى **الحكم** **الحكم** وقف على
 وولد ولده وبناتهم تباشرا لان من مات عند ولد فحصل له وعن غيره ولد فحصل
 الى الوقف وحكم ان الغلة للاعلى ثم وشم فان قسمت بين من مات بعضهم من
 تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى اولاده الحاضرين له ولده
 اصحاب الاوصياء اخذوه وما اصحاب البيت كان لولده وانما حصل لولد من مات حصة ابنة
 وجوز البطلن الاعلى سكون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان مات
 عن ولده فحصل له ولده لومات الاعلى الا واحد فيجعل سهم الميت لابنه وان كان
 الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطلن الاعلى عشرة فمات اثنتان
 بلا نسل ثم مات آخران عن ولد الكل ثم مات آخران عن غيره ولد وحكم ان

الغلة

الغلة على ستة على مهر لا والابوة وعلى البنين الغلة ثلثا اولادها فما اصحاب الاربع فلوهم
 وما اصحاب البنين ما واولادها ولومات واحد من العشرة من ولده ثم مات ثمانية من نسل
 تقسم على سبعة من سهم الحى وسهم الميت يكون لاولاده فلو قسمنا ثمانية بين الاعلى
 وهم عشرة ثم مات اثنتان عن غير ولد ثم مات واحد من اربعة اولاد واحد من
 ثم مات من الاربع واحد وترك ولده لومات من غير ولد تقسم الغلة على ثمانية
 اصحاب الاوصياء اخذوه وما اصحاب المتوفى كان لاولادهم كل سهم ابيه ثم نظر الى
 الاربع تقسم ارباعا فربما سهم من مات عن غيره ولد الى اصل الوقف فمات بعضهم
 ثمانية فما اصحاب والدم تقسم بين الاثنين الباقيين وبين اوصياء الميت
 مات عن ولده لوماتها فما اصحاب البيت كان لولده فلو لم يميت احد من البطلن الاعلى
 واحد من الثاني من غير ولد لومات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلان عن ولد
 انما لاشئ لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من الثاني لعدم احتياق الاربع
 الامام فخصصا في الصورة الثانية من غير زيادة ولا نقصان وقدر ان البطلن الاعلى لومات
 عشرة وكان له ابنا ما قبل الوقف وترك كل ولد للاحق لهما ما دام واحد من
 الاعلى لانهما من البطلن الثاني فلاحق لهما حتى ينقض فلو مات العشرة وحكم كل
 اخذ كل نصيب ابيه ولا لاشئ لولد من مات قبل الوقف وان استنوا في الطبقة
 بقي سهم واحد فسمت على عشرة فما اصحاب الحى اخذوه وما اصحاب المتوفى
 لاولادهم فان مات العشرة من ولد المتوفى لا تقسم لانهما من البطلن الاعلى

طع

وجعلنا البطن الثاني في غير الاول والاشارة في وقت قبل الوقت ففهم بالسوية بينهم
 ولا يراد نصيب من مات الى ولده الا قبل ان يقرض البطن الاعلى ففهم على عدد البطن الاعلى
 اصاب الميت لو كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى انقضت الحصة وجعلنا على عدد
 الثاني ولم نعمل بالاشارة في نصيب الميت الى ولده فيها لكون الواقف على ولده وولده
 دخول اولاد من مات قبل فلم ينقص الحصة فلم يكن له ولده الا عشرة فاقوا واحد
 وكل مات واحد ترك اولاد حتى مات عشرة فممن ترك خمسة اولاد ومن ترك
 ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحد اليس قلت فمن كان
 نصيب لولده فلما مات بما تركه كيف تقسم الغلة قال انقص القسم الاول واردها
 عدد البطن الثاني فانظر ما عتبرهم فاقسمهم على عددهم ويظل قول من مات عن ولده
 لولده لان الام يراد الى قول ولده ولدي وكذلك لو مات جميع ولده فله نصيب
 سهم واحد نظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك كل بطن غيرهم فان
 تقسم على عددهم ويظل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض العرفيين من السورة
 وبما ان حكمها بالاختصاص في كل ينقص الحصة في مثل مسئلة السبكي ولم يأتها من الفرق
 الصور بين فان في مسئلة السبكي وقفت على اولاده ثم اولادهم كلهم ثم بين البطنين
 مسئلة اختصاص وقفت على ولده وولده ولده بالواد لما تخيم ففهم مسئلة اختصاص في
 اشراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسئلة السبكي انقصت عدم الاشراك
 ينقص الحصة وعدمه ينتهي على هذا الدليل على ان اختصاص بعد ما قرر ينقص الحصة

ذكرنا

ذكرنا قال قلت فلم كان هذا القول عندك المعمول به وترك قولك ما حدث على
 منهم الموت كان نصيبه موقوف الى ولده وولده وولده ونسبه ليدان ما سئل قال
 قبل ان اوجدها بعضهم يدخل في الغلة ويحب حقه فيها ينصف لا يابيه فعملنا بذلك ففهمنا
 على عددهم انتهى فقد افاد ان سبب نقصها دخول ولده الولد مع الولد نصيبه
 فاذا كان صدره لا يتناول ولده الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال ينقص الحصة
 قلت صدقت ان اختصاص صورها بالواد لو كان ذكره بعده ما يغيد من ثم ومنهم
 البطن الاعلى فاستويا **قلت نعم** لكن هو خارج بعد الدخول في الاول بخلاف
 الغير فممن من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح
 سبيل الكلام باختصاص على مسئلة السبكي مع ان السبكي في القول ينقص الحصة
 ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارفين يعمل بالاولى قال وليس هذا من السبكي
 حتى يعمل بالمتاخر فان كان هذا راي السبكي في الزمان فلا كلام في عدم العمل عليه
 كان مذهب الامام لم يأت في هذه صور شكل على قولهم ان شرط الواقف كقول السبكي
 فانه ينقص العمل بالمتاخر وحيث كان منسبة كلام السبكي على ذلك لم يصح
 القول به على مذهبه فان مدعينا العمل بالمتاخر منها قال الامام اختصاصا
 في اول المكتوب بعد الواقف لا يباع ولا يوجب وكتب في آخره على ان
 بيع ذالك والاستبدال ثم كان له الاستبدال قال من قبل الاستبدال
 الاول ولو كان على عكس ما استعجبوا انتهى فالجواب ان الواقف لو

او تشديدا ولم ينو كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول ففعل كفارة واحدة
وفي الخبر من اتي حنيفة او سلفا بيمان فعليه كل ما بين كفارة والحل في
سواء ولو قال حنيفة بالثاني الاول لم يستقم ذلك في اليقين بالله تعالى ولو
تجسس او عثره يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل ذلك
واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا فهو نصراني ان فعل كذا فهو يهودي
التواتر رجل قال لاخر والله لا اظهر يوحنا والله لا اظهر شهود الله لا اظهر سنة
بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كل واحد حفظ فعليه يمينان وان كل واحد شتم فعليه
واحدة وان كل واحد بعد السنة ثلاثين عليه انتهى ما في خلاصة **القاعدة العاشرة**
بالضمان هو حديث صحيح رواه الامام احمد والبرادوري والترمذي والنسائي
ماجد وابن حبان من حديث عائشة وفي بعض طرقه ذكر السب وهو ان رجلا
عبد اقام عنده ماشا الله ان يقيم ثم وجد بعيبا فخاصم الى النبي ثم فزعه عليه
الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج الضمان قال ابو عبد الخراج في هذا
غلة العبد يشتره الرجل فيستول ما شاء ثم يعف عنه على عيب وله البايع فزعه ويا
جميع الثمن ويعف عنه لانه كان في ضمانه ولو ملك ملك من ماله انتهى وفي
كل ما خرج من ثمنه فخرج اجرة شجرة ثم خرج الحرجان ذرة وسلة انتهى وذكر
الاسلام في اصوله ان هذه الحديث من جملة الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
في باب خيال العيب ان الزيادة المنفصلة غير المقررة من الاصل لا تنجز الرد

للكبر

كالكتب والفقرات لم يشترى ولا يترخص له ان يتجاوزها لانه لم يكن جزءا من المبيع فلم
بالثمن ولا ملكها بالضمان وبمثل الطبيب الروح الحديث وهذا سؤال لم اراهما
بهما لو كان الخراج في ضمان الضمان كانت الزيادة قبل القبض للبايع ثم انقطع
نفسه لكونه في ضمان ولا تأويل له **واجب** بان الخراج يعلى قبل القبض بالملك
به والضمان معا وان شتر في الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر عند البايع
لطلبه واستعادته ان الخراج للشترى **الثاني** لو كانت الغلة للضمان لرسم ان
الزيادة للغاصب لان ضمانه اشتد من ضمان غيره وهذا احتج لابي حنيفة في
الغاصب بالضمين منافع الغصب **واجب** بان صلح قضي بذلك في ضمان الملك
الخراج من هو مالكه اذا تلف تلف على ملكه وهو الشترى والغاصب لا يملك المقتصر
الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المقتصر
اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الجلال
وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا وقع الاصيل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه
الكفيل فيه وكان مما يعاقب ان الروح لطيف له واستدل به في فتح القدير
وقال الامام برود على الاصيل في رواية ومصدق به في رواية قالوا في المبيع فان
اذا انفسح فانه يطيب للبايع ما ربح لا للشترى والمحال ان الخبز ان
لعلم الملك فان الروح لا يصيب كما اذا ربح في المقتصر والامانة ولا فرق
المعتقين وغيره وان كان نفسا والملك طالب فيما لا يتحقق لانيما يعتق

الابن في جميع الفاسد قال الجلال الاسير طي خرج من هذا الاصل مسند ما لو شئت المرأة
عبدان وان ولا يكون لايها ولو جني جنبا خطا فاعقل على عصبتها وولده فذكرنا
في بعض العصبان لعقل ولا يرث انتهى واما منقول شائنا فيها **الاسير طي**
سؤال **سؤال** **سؤال** قال البرزقي في قضاياه من اواخر الوكاله وعلى
قال المراره ويطالون او عبده حر عليه الميث الى من الله تعالى الى دخل هذه الدار فقال
كان بكذا لان الجواب يقتضي اعاده ما في السؤال ولو قال اجرت ذلك على اني
الدار والارثه نفسي ان دخلت ارم وان دخل قبل الاجابة لا يقع شيء الى اخره
من كتاب الطلاق قالت لانا طالق فقال نعم ولو قال طلق فقال نعم لان في
الاستطاعت امر انكم قال بل طلق لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم
جواب الاستفهام بالنفي لانه قال نعم ما طلق انتهى ومن كتاب الايمان قال فعلت
فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو مخالف انتهى وفي قوله
قال لاخرى عليك كذا فاعلم الى فقال استهزاء نعم احسنت فهو اولى على قوله
به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبل فها وقع على ذلك في شرح المسارقي فصل
الفاسدة في شرح قوله والعامة اذا خرج محرم الجوار الى اخره فمن واهم الاطلاع
اليه في تحته الذي في قضاياه اهل العصر قالت زوجها احلف علي فقال انت طالق
ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يرد بل يقتضي الجواب
ما في السؤال فيكون تعليقه ام يكون يجوز افعال بل يكون يجوز انتهى **القاعدة**

سؤال

عشر **سؤال** **سؤال** **سؤال** قال فلوراي اجبت جميع ماله فسكت ولم يرد لم يكن وكذا لا سكو
ولو راي القاضي القبي او المعقده او عبده ما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في
ولو راي المرتين الرايين جميع الرهن لا يجطل الرهن ولا يكون في ردايه ولو راي
ماله فسكت لا يكون اذنا بالكله ولو راي غيره يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم
اذنا كذا وكذا في الاذن ولو سكت من وطن اسمه لم يخط المهر وكذا ان قطع
خدا من سكوت عند التلاذ مال ولو راي المالك رجلا يبيع مائة درهم حاضرا
لا يكون في هذا خلافا لابن ابي ليلا ولو راي فستقير فسكت لم يرد لا يبيع اذنا
الشخص ولو راي غيره فسكت ولو راي على ماله التوفيق ليس يبيع وان طالع
سكوت امراته الغيب ليس يبيع ولو قامت مومنين وهي في جامع القضاة
اطحانه الاعادة لا تثبت بالسكوت وخرج من هذه القاعدة ما لم يكن في السكوت
فيها لا ينطق **الاول** سكوت البكر عند استنساخها قبل الزواج ولبده **الثاني**
عند قبض مهرها **الثالث** سكوتها اذا بلغت بكرة **الرابعة** سكوتها لانتم في قوله
لو كان فسكت حشنت **الخامسة** سكوت المتصدق عليه قبول لا المهر **السادس**
سكوت المالك عند قبض المهر **السابع** او المتصدق عليه اذن **الثاني** سكوت
ويتردودة **الثاني** سكوت المقر قبل ويرتدودة **الثاني** سكوت المقر
قبول المتصدق ولردده **الخامسة** سكوت المقر قبل ويرتدودة
الحادي عشر سكوت احد المتبايعين في بيع التجهة حين قال لصاحبه

ان جعل بيعا صحيحا **الثانية عشر** سكوت المالك الغريم حين ختمه بالدين الفان في
الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد بيعه وشترى مسقطا
 سكوت البائع الذي لم يفتح حبس البيع حين راي المشتري قبض البيع اذن بقبضه
 كان البيع او فاسدا **الرابعة عشر** سكوت الشئع معين علم بالبيع **الخامسة عشر**
 للمولى حين راي عبده يبيع وشترى اذن في التجارة **السادسة عشر** لو حلف المولى
 له فكف عنت في طاهر الرواية **السابعة عشر** سكوت العن والقبضه عند عنت
 او دفعه بجناية او اقراره ان كان ليقتل بخلاف سكوت عند اجازة او عتبه للبيع
 تجوز **الثامنة عشر** لو حلف لا ينزل فلان في داره وهو مازل في داره فكف
 لو قال رايه من هذا لاني ان يخرج فكف **العشرون** سكوت الزوج عند ولادة الزوجة
 تيمنه اقراره فلا يملك لغية **الحادي والعشرون** سكوت المولى عند ولادة ام ولده اقراره
والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب دفعه بالعيب ان كان الجوع على
 ستمائة وعندهما يهونان ولو فاسدا **الثاني والعشرون** سكوت البكر عند الاخبار
 على هذا بخلاف **الثالث والعشرون** سكوت يبيع زوجه او قريبه عارا اقراره ليس
 مانع بغيره فاما الشايع بخاري فيظهر المصنف **الرابعة والعشرون** رايه يبيع عتبه
 فحرف فيه المشتري انا وهو ساكت سقط دعواه **الخامسة والعشرون** لو
 العنان قال الاخر اني شترى هذه الامه لنفسي حاشته فكف **السادس والعشرون**
 لها **السادس والعشرون** ان سكوت المولى حين قال له اكره ان يشترى اسعين ان

نفي

لنفسي فتراه كان **السادس والعشرون** سكوت على الصبي العاقل اذا رايه يبيع وشترى
 اذن **السابعة والعشرون** سكوت عند رواية قهقهة شق لثقة حتى سال بافريق **الثامنة**
 سكوت المالك لا يستخدم مملوكه اذا حذر ملاه ولم يهد عنت **الثانية عشر**
 القصور حين وفيه **الثالثة عشر** اشين من الغيبة **الاول** دفعت في تجديدها البتة
 من استعد الابد مهر ساكت فليس له الاستعداد **الثانية** النفقة لام في جهارها
 سعا وفككت الالب لم تصنع **الثالثة** باع جارية وعليها سطة ووطان سكوت
 وشترى ذلك المشتري لم يكن تسليمه شترى الجارية وزهيب بها والبائع ساكت كان سكوت
 القسليم فكان البائع لها كذا في الظهيرة ثم **الرابعة** القوام على الشئع وهو
 من لا تظفر في المصحح واخرى على خلاف فيها سكوت الدعي عليه لا عتبه **الخامسة**
 وهي في قصاص بخلافه في خمس وثلاثون ثم رايه **السادس** كنهيا في شترى
 الذي عند ستر العن الشاهد تعديل **السابعة والعشرون** سكوت الابن عند نفق
 العين المبرورة كما في القينة **الخامسة** **الثانية عشر** **الفضل** **من الفضل** **من الفضل**
الاول ابراهيم عند رايه من الظاهر الواجب **الثانية** ابتداء بسلامته
 من رده الواجب **الثالثة** الوتر قبل الرق مندوب الفضل من الوتر
 الفضل **الخامسة** **السادس** **الفضل** **من الفضل** **من الفضل** **من الفضل**
 الكاهن والاشوة واجرة الناجحة والامر الثاني مسائل الرثوة لم ينف على القاية
 او يستوي امره عند السلطان او امير الا لقائه فانه يوم الاخذ والاعطاء

ش

في شرح الكفر من الغضا، وكانت الاسير واعطا، شئ من يخاف هجره ولو كان في
 يتولى ما حصل على المال فلا داعي لخلق هذه كما في خلاصة دمل مجل دفع الصدقة
 ومعه قوت ليرتد الاكل في شرح الشارح فيه فتنقص اصل القاعدة المرسية
 يقال ان الصدقة قد تبته كالتصدق على الفقه **تيسر** بقرب منها فاعده ما حرم فله
 الثاني مستلزم **الاول** ادعى صدق فاعلم الغرض من هذه **الثانية** لا يجوز
 من الذي مع انه يحرم عليه عطاؤه لانه يمكن من ازاله الكفر بالاسلام فاعطاؤه انما
 هو الاستمرار على الكفر وهو حرم **الاول** منقوله عندنا ولم ادر **الثانية** **القاعدة** **الثالثة**
من استعمل الشئ قبل اذنه او قبل بخرانه ومن فروعهما حرمان القائل بمرئيه من الشئ
ومنها ما ذكره الطحاوي في شكل الآثار ان المكاتب اذا كان قدرة على الاداء فافترقه
 لا نظر الى سيده لم يترك ذلك لانه منع واجبا عليه يعني ما يحرم عليه اذا اذنه فنفقه
 معنى شرح المنهاج وقال انه ينبغي حسن لا يبعد من جهة الفقه انتهى ولم يظهر لي كونه
 وانما هي من فروعه ضد ما ذهبون **الثاني** قبل اذنه فليشأ في الحكم فانه لم يذكر الا عدم
 فلم يعاقب بخرانه **الثاني** **من فروعه** ما يطلقها بلا رضا فاصدا حرمانها من الارش
 مرتبة فانها تارة تخرج عنها سال **الاول** لو قلت ام الولد سيده ما عتقت ولا تحرم
 لو قبل الالة برسيه وحقق ولكن سعي في جميع قبيحة لانه لا دمية للعاقب **الثاني** قبل صاحب
 الذي من قبل **الثاني** **الاول** اسك نوجته متبينا، عشرتها العمل ارفها ورثها **الثاني** **الثاني**
 كذلك لاجل هذه **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**

بأنه لئلا

باع ماله الزكوة قبل الجول فرار عن ذمها حتى ولم يجز **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 مر ايضا جازر العطر **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان ينعث بعد استيفاء معموله فان نعث **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 علم من اصل انتهى **القاعدة** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 الرشد فالتو ان القاض لا يخرج التيمم والتيمم الا عند عدمه وفي كونه في التكليم
 ذرهم محرم او عا او مستحقا للوالت القاض يستفاد القصاص والصلح والعقد
 والامام عيالك العقود لا يعارضه ما قال في الكفر ولا في العقود القود ولا يصلح
 بقبل وليه لانه فيما اذا قبل ولي المفق كانه قال في الكفر والقاض كالباب والوصية
 فقط فلا يقبل ولا يعقب **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 وروا الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصية والاجنب وظاهر كلام المشايخ
 مراتب **الاول** ولايت الاب والجد وهي وصف والى لها ونقل ابن السكيت
 على انها لو غلا النفس والم ينزل **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 فلهذا كل غلا ان علم ولو كليل على النفس يعلم موكل **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 ان يعزل النفس **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني** **الثاني**
 بشرط ومنه الثالث واختلف في صحيح المعتمد في الاوقاف والقضاء قول
 واما اذا عزل نفسه فاني اخبر القاض بخرج كما في الغيبة وفي القبة لا يمكن القاض
 التعريف في مال التيمم مع وجود وصية ولو كان منقوب انتهى وعلى هذا الاكمل

بأنه

الفرق في الوقف مع وجود ما طره ولد من قبل القاعدة **الاول عشرة** **البين خطاؤه** صرح به احيانا في مواضع منها في باب فضا القرائن قالوا
ان وقت الفرج ضاق فخط الفرج ثم تبين انه كان في الوقت هو بطل الفرج فاذا بطل
فان كان في الوقت هو بطل الفرج ثم تبين انه لم يكن في وقت الفرج فان لم يكن في وقت الفرج
في شرح الزيلعي **ومنها** لوطن الايجافه فضا ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا
لوطن اللزوع البغير مرفوعه كذا ودفع له ثم تبين انه مرفوعه كذا فضا
القاعدة مسائل **الاول** لو طهره فضا كذا فدفع ثم تبين انه غني او ايسر اجزاء
خلافه لا يوقف ولو تبين انه بعده او مكاتبه او جرت لم يجزه القافا **الثانية**
في ثوب وعنده انه تبين ثم لم انه طاهر اعاد **الثالثة** لو صلى وعنده انه جرت فضا
الرابعة صحت الفرض وعنده انه ان الوقت لم يدخل فضا فان قد دخل كذا
وهي في فتح القدير من الصلوة **والثانية** يقضي ان يحل مسئلة الصلوة مسائل
اذا لم يصل اما اذا صلى فانه بعيد في هذه المسائل الاعتبار لما طهره المكلف الى
الامر وعلى عكسها الاعتبار لما في النفس الامر فلو صلى وعنده ان الشوب طاهر او
قد دخل او لم يدخل فضا خلا او اعاد وينبغي انه لو تزوج امرأه وعنده انها
فتبين انها حلال او حرام ان يكون الاعتبار لما في النفس الامر وقالوا في الحدود
امرأة وجد ما على فراسة طاهرا انها امرأته فانه يجزى لو كان اعلى الا ما دنا
ولو اقر بطلاق زوجته طاهرا الوقت فضا **الثانية** فبين عدم لم يقع كحاشي الغيبة

فانه بطلان ان بعد الطلوع فضا بل لا يفرق لوطن الغروب فكل ثم تبين انهما النهار
فضا وقالوا لو راوا سورا فطوره عدوا فضا صلوه الخوف فبان خلا فضا لم يصح
سورة العود وقالوا لو سنا للرض في قح الفرض طاهرا انه لا يعيش ثم صح ادائه
ان عليه وبنا فبان خلا فضا رجوع بما ادعى ولو خاطب امرأته بطلاق طاهرا انها حية
انها زوجة طلفت وكذا في العتاق **القاعدة التاسعة عشر** **ذكر بعض ما يخرج من**
فاذا اطلق نصف فطهره وقت واحدة او اطلق نصف المرأة طلفت **ومنها** العوض
اذا غنى عن بعض الفاضل كان عفوا من كل وكذا اذا غنى بعض الاوليا سقط
القلب لغير الباقين **مما** **الثانية** الشك اذا قال احرم نصف كذا
ولم اراه الا ان صرحا بخرج من القاعدة العتق من الي جنبه فانه اذا اعتق بعض
معتق كذا ولكن لم يدخل لانه مما تجزى عنه والكلام فيما لا تجزى **صابط** لا يدخل
الكل الا في سلة واحدة وهي اذا قال انت على كذا فاني فانه صرح ولو قال كذا
القاعدة السابعة عشر **اذ اصبح الباشا السب اضيف الحكم الى الباشا**
على حوا فبشره بما تلف بالغا بغيره ولا يضمن من دل سار فاعلى مال انسان
والاسهم من دل على حصص في دار الحرب للاضمان على من قال تزوجها فانا
فطهره بالولادة انها امرأه للاضمان على من دفع الى صبي سكتا او سكتا
لنفسه بغيره وخرج عنها مسائل **الاولى** لو دل المورع على السارق على
فانه يضمن **الثانية** لو قال ولي المرأة تزوجها فانا حرة فانا

وكذا في الكسوفات ثم انما انما الفرج المعزول بغيره **الاجزاء** والحدود والحدود
تفضل وجب الجواز على الدال شرط في محو لانه لا من خلاف الدال على صيد الحزم فانها
شبه البقاء انما بالمكان بعد ما **الاست** الاقفا بتفصيل الساعي وهو قول المشهورين
شعاع **ان** دسه لودفع الى صبي سكتا ليمكر فرفع عليه فوجرة كان على الدرع
في جوف البئر فالولى سقطه قال الحافظ سقطه فاقول للحافظ في التوضيح
بضاف الحكم الى جوف البئر ودفن الرق وقطع جبل القديبل وقطع باب القفص على قول
هما لا ضمان كمل قبل العبد وتماضى شتره على المنار والله سبحانه اعلم **وهذا** آخر كتابنا
وحررنا من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو النوع
سنيها والى نها صارت حسنا وشريفا قاعدة كلية وتتلوه العين الثاني فمن الفوائد
سبم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فقد كنت
النوع الثاني من الاشياء والنظائر العقوبية وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت
حسنا فانه لم اجعل لها ابوابا ثم ايت الى اربها على كتب الفقه المشهورة
والكنز ليسهل الرجوع اليها وضممت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول كنية الفوائد
وفي الحقيقة هي الضوابط والاستثناءات والفرق بين الضوابط والقواعد
القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضوابط يجمعها من باب واحد وهذا هو
كتاب الظواهر شرابطها نوعان **نروط وجب** **نروط وجب** وهي نسوة **الاست**
والعقل والبرهان وجود الحيز وجوده اما لم يطل المطور الكافي والقدره على

وعدم

وعدم محض وعدم انفا من فخر خطاب المطلق بل يضيء الوقت **وشره** **وشره**
لما عوينا بشره اما المطلق الظاهر لجميع الاعضاء والقطع الجيظ وعدم تلبس في
الظهور ما يتحقق من غير المعذور بل **الظهورات** لتجاست خبره المانع الطاهر
وذلك العقل بالارض وحلف الارض بالشمس ومسح الصغيل وتحت الخشب ورك
من الشوب ومسح الحجام بالحرف النبله اما **الناس** الانقلاب العين بيان وقد
والتقود في الغارة اذا ماتت في سمن والذكره من اللابل في المحل ونذج البئر
الاما من جانب وجوه من آخر وجوه الارض يقبل على سفلى وذكر بعضهم ان
الناس من المطهرات فلو تحسن لم ينفهم في التحقيق لا يطهر وانما جاز لكل الانفس
ذلك فيها حتى لو جمع عادت **الشوب** ليطهر بالوك من الحن الا في مسلمة
الشوب جديدا او ان عقيب لول لم يزل بالما وقد ذكرناه في شرح الكفر **الاول**
الاول استخفا من فانها طاهر واصطف **المتحج** في لول الدرة ودراره كل في الكفر
بغير كسوفية **الدما** كلها نجسة لا ادم استهيد والدم الباقي في اللحم المذبول
قطع الباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة ودم
من بدن النسان على الحمار ودم البق ودم البزغيت ودم العمل ودم
عشرة **الخز** نجس الاخرة طيرا ما كوكول وغيره ما كوكول على احد القولين فخره
على احدى الروايتين **الخز** المنفصل من الحن كيت كالاذن المقطوع
ان قطعه الا في من صاحبه فطاهر وان كثر ما لا ينقصه الا نجس فلا بد من

الاني البدن قويا الى الفلاس يقوم معا رشيطة في الاستحباب اذا لم ير السجود
موضع الاستحباب والاصبح الذي السجدي به الا اذا عجز والناس عنه فكل من
من ما يجلس هناك من يعلم يقض عليه الاعلام راي في ثوب غيره نجاسته
ان غلب على طهارة لواجبه او الرما وجب الاطلا المرفة اذا اشتتلت نجاسته والطلا
تغيره واستدبرة تجس وحرم اللبس والزيوت ويسمى اذا نبت لا يحرم كل الدعا
اذا لم يجت وتنف لشيها او غلبت في الماء قبل شق يطهها ماصار الا ان يجلس
لا طلق الى كل ما الا ان تحمل الدرة اليها فانا كلها **كتاب الصلوة** اذا شرع في صلوة
قبل الا ان يات في قضيتها الا الغرض ورسن فلتا قضا فيها وانما يؤد بها وكذا
شرح فلا تمان عليه فرضا ولم يكن عليه قدا والانساني بادي حاله فاسد
وبالاعلى صحيح مطلقا والمائل صحيح الاثمة المستحقة والمنة والمنة والمنة في
الرباعي فرض في كتيبن الانبياء احدث الامام بعد الالين ولم يكن قرا فيها فاف
بها فانما فرض عليه في الاربع المسبوق منه فبما يقضه الانبياء اربع لا يقضى في
به ولو كبرنا وما الاستيناف صح في ايام في سجود يسهوا فاد لم يعد اليه سجدة
ولياتي تكبيرات الشربق اجماعا المسبوق لا يكون اياها الا اذا استخلف الامام في
كما ذكره ملاحضه المسبوق يقض اول صلوة في حق القراءة واخر في حق التسبيح
في الزلزلة لا اعتبار به الكافر الا اذا قصد السفر لاثم اسلم في ثناء الله فانه يقصر
على قصده لسابق بخلاف الصلوة اذا الماخ كما في بخلافه اذا كرر رايه سجدة في

مكرر كفته واحدة الانبياء اذا قرأ ما خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في مكانه
في الصلوة فانه لم يزل في سجدة الا في مسائل في سجدة الاضحية وفي يوم عرفة
وبما عدا هذه وبما عدا قطع الطريق وعند وقوع حريق وعند الخاف كذا في سجدة
النية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه الا عند التعذر كما في الشرح الدعوة المستجابة
الجهنمي في وقت العصر عند ما على قول عامر شاذي كذا في التتمه اذا صح في صلوة
صح في صلوة الامام يوم الاحد الامام عامر بعد القعود الاخر وخلفه سجد
صلوة الامام صح في دون هذا الامام اذا قدمت صلوة الامام يوم لا تقضى في
الاني سجدت في قاضي باقي فصلها فاسدة والمسلتان في الايضاح
الامام ركعتا فشرع في تحصيل الركعتي الصف الاخر افضل من وصف الصف الاول
مع فونها شرع مستحلات ثلاث وسلم لركعتها ركعتين شرع في الفجر اربعة ركعتين
الاشغال بالسته عقب الغوايق افضل من الدعاء وقراءة الفاتحة افضل من الدعاء
كل ذكرات محمدا لم يات به فلا يمكن تسبيحات بعد دفع رأسه ولا ياتي بالتسبيح
رأسه من الركوع صحت مكشوف الرأس لم يكره الرباعية المستحقة بالفرض فلا
في عقده الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثانية الا في حق القراءة فانها واجبة
صحيح ركعتا تليها في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصل على منديل
الذي تمسح بكل صلوة او يت مع ركعة واجب او فعل مكره تحريما فانها تليها
جبراني الوقت فان خرج لا تعاد اذا رفع رأسه قبل اتمامة فانه يعود الى سجدة

من جمع اهل الاقاليم ثوب الجماعة الا اذا كان بعد دخول المسجد في الفجر فوجد الامام
يصلية فأتاه في السنة بعد اعلى الصفوف الا اذا خاف سلام الامام عليه
افضل من الجامع الا اذا كان عالما ومسجد الحلة في حق السقي تبارك ما كان
ولما كان عند تركه ان لا يرتب بين السور الا في النافذة لتعليل الفلانة
افضل من ظهورها فوزه النافذة افضل وقيل التكلم بين سنة والفرس لا يقطعا
ينقص الثواب كره ان يختص بصلوة مكانا في المسجد وان فعل فبغير عذر
يكون شاملا للتكبير الا اذا اراد التجب دون التعظيم اذا افكر المصلي في غير
صلوة كخارجة ودرس لم يطل وان شغل بغيره عن خشوعه لم ينقص بوجه ان
يكون عن قصد ولا ينجي عاودته انك الشروع لا ينجي للمؤذن والامام تنظر
الا ان يكون شبرا الصبح اقتداء بالاصل بالمصلي وان لم ينو جماعة ولا يصح اقتداء
الا اذا نوى امامها الا في الجمعة والعيد في تحية امانته في غيبته يخرج بغيره
منسقلا قطع على راس كعبين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يجزى على الصحيح
الا الشواجر حريصا في الاخبار بخلاف الشجر حيث يتفرق فلوله بيد الامام عليه
فنا مسجد المسجد فيصح الاقتداء وان لم تصل الصفوف الا في سنة الاقتداء
تتم في العلة او تخرج في سنة او خلاف في الصحاح بين الصفيين والخلاف في مسجد
وان وسع صفوفه لان حكم بقعة واحدة وخلفوا في الجليل بينهما والاصح
لو كان لا يشبه حال امامه المسافر او لم يقعد على راس الركعتين فانما يتصل الا

نوى

نوى الامانة قبل ان يقعد الثالثة لبيعة الاسير اذا احتل بغير صلوة
الا اذا دخل العدو به الى مكان ارادوا الامانة فبدا الى خمسة يوما فيقتبها
المسافر ومن يشققة برأيه الاما ولو كان المريض يخرج الى جماعة لا يقدر
القيام ولو صلى في بيته فله عليه الاصح في صحيحه وقيل فانه لا ان الغرض مقدر
على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام وخلفوا في مرض ان قام لا يقدر
سنة القراءة وان قعد فالاصح انه يقعد ويراعيهما فله المريض على بعض الصا
قام يقعد اذ كثر آية سجدة في مجلس واحد فالافضل الاكتفا بسجدة واحدة وان
اسم السنة صلوا فالافضل تكرار صلوة عليه وان واحدة فيهما لا يرفع يده بسجدة
ولا بسجدة التعيين لهما وسنة القيام لهما اذا قرأ الامام اية سجدة فالافضل
لها ان كان في صلوة الجماعة الاسجد لهما كره ترك سجدة في الاخرين من
عدا وان سوا فعله سجدة وضمة في آخر الغرض ساهبا لا بسجدة وعلى القوي
الاقتداء بالشافعي في الترتيب وان كان لا يقطع القرآن يخرج عن القراءة بقصد
فكروا في الحب القاسم بقصد الشنا لم يحرم فلو قصد بها الشنا في الجائزة لم يكره الا
قراء المصلي فاقصد الشنا فانما تجزى لاراء في الغرض في حق سقطه اذا اراد
طاعة وخاف الرأى لا يكره تارة العاشية لاجل المصالح عقب الكثرة في صلاة
فما جهر بأكبره سنة الامم الجاهل ولا يكره للحدس سن كتب العقدة والحدس على
موضع القدر على الكتاب مكره الا لاجل الكتابة وضع المصنف تحت راسه

الا للخط لا يتحقق ما قبل الله تعالى في الصلوة كونه الاقدا في صلوة الرباعية
 البراءة من صلوة القدر الا اذا قال نذرست كذا ركعة بهذا الاسم بالجماعة كذا في الركعة
 استهوا لا يوجب نقد والسجود الا في السجود كونه الا اذا قال قاعدا الا انفس
 بالجماعة افضل لا يميز لفقه الحاج تأخير المغرب كونه الا في سجد على مائدة والركعة
 اعلم **كتاب الزكاة** الفقه لا يكون غنيا بكتبه الحاج اليها الا في دين العباد فليس
 الدين كذا في سقوطه من وجهان الاعتبار لو كان كذا من الدين على من لم يقر
 المريض من الموت اذا دفع زكوة الى اخيه ثم مات وبني دارته اجزاءه ووقع من ماله
 كان له وارث كغروث لانه لا وصية للوارث فصدق لطلوع الغريم صدقة كقوله
 على اجازة فان اجازت البطنة فمما جازت للمؤمن دفع الزكاة او الصدقة بدراهم
 ان كان على ثمة الجوع وكانت دراهم المأمور قائمة نوى الزكاة الا انه سماه فضا
 والصحي لا يرضى عنه كذا اذا اذن لشيء التجارة لا يكون للتجارة فنجى صدقة فخره بين
 سكتا كذا على غيره اذا لم يعين النذر وكما لو قال للرجل ان اطعم هذا المسكين
 فانه واخلفوا في اخذ ثمة جبر ولا لعمد لاحول الزكاة فمضى لا شيء كل كذا
 حرام على من ياشتم كونه او عماله ثمة او عشرة او كفارة او صدقة الا ان يصدق
 شك من ادعى الزكاة ام لا فانه لو توهمه لا وقتها لعمد اخرج مالا ونسيه ثم تذكره ثم
 الذكوة الا اذا كان للمدوع من المعارف دين العباد فانه عن وجوبها الا
 المدعو اذا كان الزوج لا يريد اداءه بكرة فلهما الا الى قرابة او جوع او مرض

انما هو على ما ذكره في كتابه
 انما هو على ما ذكره في كتابه

الى دار السلام او على طالب علم او على ارملة او اذا كانت زكاة من جهة الخبز او كذا
 دفع الزكاة لاهل البدع وقولها لا تحرمه من ان كان زوجها مسرا عازرا او ان
 مؤسرا وان كان موهوبا من الضارب فله ان كان كان المجل قدومه لم يجر
 في لزوم الاضحية الولد من الزكاة ان ثبت نسبته الى الزكاة في سنة الا في شهادة
 الزكاة في الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزكاة الى الولد من الزكاة الا اذا كان من
 لم يرضع معروف كما في سابع الفضول من الزكاة واجبة بقدره مبصرة فليقتطع
 المال بعد الحول وصدق الفطر حيث بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد لم
 انفق على اقارب ثمة الزكاة عازرا الا اذا حكم عليه بنقصه من محل الصدقة لمن
 عفا لا كفيرة جباله سنة من ماله فله عليها مثل ما كره له الاخذ واجزاها
 ولو قوة سنة يساوي نصيبا او كسوة شتوية لا يتجاوزها في الصيف
 الاخذ عجلها من نصيبه عنده ثم الحول وعنده اقل من نصيبه ان وقها
 الى الفقير لا تسره ما مطلقا الى التساعي استزدان قايما وان قسمها
 بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا للجملة ولو جعل زكاة من السواك بعد
 جاز لا قبله وفي اللطف من الاجارة المعلم اذا اعطى خليفته شيئا ما ويا
 فان كان بحيث يعمل له لم يعطيه صح عنها ولا **كتاب الصوم** نذرها
 الا بد فاعلم ان نذرها لا العمل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلو ان تقدم نذر
 تطوعا غير من النذر للزوج ان يمنع زوجته من كل صوم واجب بايجابها

توهمها بحجاب تارة وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان اذا افطر غير
عذر قال بعض اصحابنا لا بأس بالاعتماد على قول الخليل وعن محمد بن يقطين
ان كان له اهل لم يفتقر قولهم بعد ان يتحقق على ذلك جماعة منهم ورده
المستخرج الحديث من صدق كانهما او سيجأ فقد كفر بما انزل على محمد
نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا يفيء اذا اكل وشرب ما يقضي به فعلية
والا فلا الا ادم اذا شرب فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس الصوم
افضل الا اذا خاف على نفسه او كان موقفاً يشتركون في الزاد وخبثا و
صوم يوم اشكركه الا اذا نوى تطوعاً او واجباً آخر على الصحة والفضل
فطره الا اذا وافق صوما كان يصوم ولو كان مفتياً لا يصوم العبد والامر
وام الولد تطوعاً الا باذن المولى لا يصوم المرأة تطوعاً الا باذن الزوج
سافر الا يصوم الاجير تطوعاً الا باذن المستاجر اذا انقضى باليوم لا يلزم
الا اذا كان طاعة وليس به واجب وكان من جنه واجب على التعيين
السنة بالمعاصي ولا الواجبات فلو لم يجز الاسلام لا لزمه الا تحريم واحدة ولو
سنة وعلى العاقل ان لا يشك عليه وان عن مثلهما الزموا بحكم العرف لو لم يرد
لم يرد في السنة ولو لم يرد التسبحات في الصلوة لم يرد في الزرع اذا اذن له
بالاعتكاف ليس للرجوع ومولى الامر يصح جبره ويكره اذا دعاه واحل
ومهر صايم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائماً من قضاء رمضان ثم في

رجوع الى اهل بيته ما اكل عندهم من الفطرا والكفارة راساً صائماً باكل ما سيجز
اذا كان يصوم عن السب او يعلل صيداً فطره عن نفسه حيث هو ويكتب على اهل بيته
الفقه حيث هم وان اعطى منهن من صوم حارب قال الامام الاعظم اذا شهدوا
فصاموا ثلثين لم يطر واجتنبوا ما افطره من قطع السبع في حق القيم
بين المجترة والعاقلة في وجوب الكفارة يحكمها الجاهل في الدين وجوب الكفارة
على الاصح سبحانه في نهار رمضان لا يجوز ان يعمل عملاً يصل به الى الضعف
النهار ولا يشح الباقي وقولنا لا يفيء كذب وهو ما عطل ما فطرنا من ثمنه
الخير فاكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة **كتاب الحج** ضمان الفعل بتعذر
الفاعل وضمان الحمل لا يملكه مشترك حرمان في قتل صيد تعدد الجواهر لمتلان في قتل
لا لضمان حقوق العباد صاع مراد فاعلى لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد
دم واحد لا ياكل من الغنم الا ثلثة مدهى للشعر والتوان والسوط الحج تطوعاً
من الصدقة النافذة يكره الحج على الجاهل بالرباط بحيث ينتفع به المسلمون
من الحج الثانية اذا كان الغالب مسلماً على الطريق فالج ذنب والا لا حج
اول من حادته والدين بخلاف النقل اذ لم يكن الا بشفاعة لم يحل الخوف
ابن المستي كان اذا دخل العشر لا يعلم نظيره ولا يات من شعرا قال
المبارك سنة لا تؤخره اخذ الفقيه مع الف درهم وهو شيخ الف درهم
الحج ولا يخرج اذا كان وقت خروجه ليله فان كان قبل حازله الزرع الحج

في المالك ما يخرج من العبد من عهده كدمه لان ثمرة في العبد
والنكاح المول لا يستخرج على عهده ذنبا ولا حراما من عهده من امته ولا حراما
مال سببه ولو قيل العبد ماله ولان انما احداهما سقط القصاص ولم يستخرج
العاني عند الامام به **الفرق** ثلثة عشر فربما سبب منها احتياج الى القضاء وثمة لان الا
الفرق بين العبد والحر في المخرج والعدم للقاء وبتفصيل المهر وبآية الزوج من السلام
واللعان والاشافي الفرق في العتق وبآية الملاء وبآية وبتباين الدارين **هذا**
الزوجين صاحب في النكاح القاسد النكاح يقبل الفسخ قبل النكاح لا بعده فلو فسخ
ولا يفسخ المحرم الا في سبب من قبله بعد مدة احداهما ملك احداهما الا في المحرم
باربعة بالذخول وبالمحرم العجوة ولو جوب العدة عليها منه سابقا وموت احداهما
ان يجزى امره على اربع وبما فيها من ترك الزينة بعد عليها وعلى عدم اجابتهما الى
وهي ظاهرة من تحيض القاسم وعلى خروجها من منزله بغير اذنه وبغير ترك
في رواية وفرضنا في شرح الكفر قدام ما كان بعنا كالماء ان يخرج بغير اذنه قبل العتق
مطلقا وبعد اذا كان له ما حق او عليها او كانت قابلية او حاله او رتبة او رتبة
موجودة وركوة الحرام كل سنة وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادة المرضى
لا يخرج ولا يذنب كانه عاصي ومن استغفر في حريم الحرام والعقد المحرم في عهده
وانطيتت بغير النكاح بما افاد ملك العين للحال لاني لفظ التمتع فانه لا يبعد ملك
لاني به سبب نكاحه لو قال مستك وبهذا الشوب كان مبيح مع ان النكاح لا ينفق

في دار الاسلام لا يخرج من مهر احد الا في سبب من تزوجت امرأه سببها فلو اذن
ثم دخل بها لم ينفق عليه ولا مهرها في سببها ولو طلق البائع المبيع قبل القبض فلا
ولا مهر ولا يقط من ثمنه ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع الدواب لا يجوز
ينفك شعرا ولو اذن الزوج ولا يملك لها واصل شعرا شعرا تزوجها على ثمن
فان اذن شيئا فعليه كمال المهر والعدة تذهب بشيء فليحس الظن بما اذن في
لو غلط وكبيلها بالنكاح في اسم ايها ولم يكن حاصرا لا ينفق النكاح تزوج امرأه
وخاص ان لا يعجل لا يبعد ذلك وان علم انه يعجل بينهما في القدر والوقت
فكل واحدة مسكنا على حدة جاز ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جاز في كل
وفي زماننا ركانا ينظر الى عمل مثلها من مثله وانما نصف المست فلا يعقد به لانه
مستحب ان لا يمار ولا يعجل الا اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
سجلا فاما ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا العشرة وطاعة نحو الخوف من
المرياح القفاضة وراهم سكر على ما يورع من سكره وان شرطوا ان لا يذبح
ذلك لا يجزى وان سكتوا لا يجزى الا ما صدق العوف من خيرة وفي الاعطاء
من مثله والعوف الضعيف يلحق بالمسكوت عنه المشروط كذا في الملقط الفقير لا
كفوله الغنية صخرة كانت او كبيرة الا ان يكون عالما او شرفا كذا في الملقط او عتق
الزفاف انها تزوجت بغير رضاها فالقول لها اذا طاعت في الزفاف ولو
نسبت وتلقاها الاب الى الزوج فزوت ولا تدعى لا يلزم الزوج عليها كذا في الملقط

جياو وقال مستصلا الا انها زكوف لم يصح الاستثناء لانه يستثنى الكل من الكل
 كما قال علي ما يدرهم وديارا الا وديارا لم يصح انتفى وفي الايضاح قبيل الا
 اذا قال عثمان حوران سالم ويزنغ الا بدقاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل
 فالصرف الاستثناء الى المقدر وقد ذكرهما جملة الاستثناء بخلاف ما لو قال
 سلاخر يزنغ حوران لولا لانه قد استثنى بالذكر فكان هذا الاستثناء بجمله
 فلا يصح انتفى في الايضاح لكان في رجل خمس من الرقيق فقال عشرون
 مما ليك الا واحد احرر عشق الحسن لان تقديره تسعون مما ليك احرر واحد ففعلوا
 مما ليك العشرة احرر الا واحد اعتق اربعة منهم لانه ذكره العشرة على سبيل
 غلط من قلبي فالصرف الى مما ليك اذا رجبت قيمة على انسان وتختلف القيمة
 فانه يقضى بالوسط الا اذا كان على قيمة فانه لا يعنى حتى يؤدى الالى كما
 كتاب الطبرية احد الشريك في العبد اذا اعتق فقيمة اذن شريكه وكان شريكه
 فان شريكه ان يضمنه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام
 اذا كان اعتق الطبرية وموت الاستيلاء استند والغير يقتطع والاولى اولى
 في الجاه مع حق البعض كالمالك في ثلث **الاولى** اذا جاز لا بد في الرق
ثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطالة الى القن بخلاف المالك
ثالثة اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطالة الى القن بخلاف المالك
 اذا قيل من غروفا فان القصاص واجب ذكره الرقيق في سجنات

في التسريح والواجب والاولى في المترون الشوا ان كاوله الواحد فلهما في تسريح الا ان
 اسكرا فاداهما الحق ما في بطنها فولدت فواحد من الاول لاقبل من ستة اشهر والثاني
 فانه لا يعنى واحد منهما الا في مسلمين **الاولى** من جنابات البسوط **ثانية**
 فانه يعنى جنيتين في بيع احد هما قبل مزاياه والاخر بعد مزاياه في بستان نفى الاول
 نفاس **ثالثة** من الاول وما زاد من البستان في عقب الثاني لامن ملك ولده من
 فانه يعنى عليه ومن ملك اخوة لا يبين الزنا لم يعنى ولو كانت اخوة لامن من الزنا
 في غايه البيان من باب الاستيلاء والتدبير المذكور جميع لا وصية ولعقب الميراث
 الا في ثلث لا يصح الرجوع عنه في بيع عنها تدبير المذكور جميع لا وصية ولا يطل الميراث
 الوصية الثلاث في الظهيرة التي اقيمت الى مدة لا يجزئ الانسان اليها قالها
 ميع في التدبير على التحا فكيون مطلقا وفي الاجارة فتفقد الى نحو ما في ستة
 السباع فتاقيت ففقد المستكلم بالاعلام مخرجه في المطلق والعناق و
 والتدبير الا في سائر السبع والسباع على جميع فلا يفرقها المال والاجارة والوصية
 من الدين كما في سباع الخالية لعنق لا يصح قراره بالرق **ثالثة** الا في مسلمين
 العنق مجزول النسب فاذا رقب رجل وصديق العنق فانه لا يطل اعاقه محلة
 التحريض والولا لا يجل الا بطل **ثالثة** الا في مسلمين وهي المذكورة فانه
 الولا باقراره **ثالثة** لو زنت العتقة رسيبت فاعتقها انسان كان
 لولاها وبطل الولا عن الاول كما في اقرار التحريض وتختلف المملوك

في وجوب شرط ما نقل للمولى الا في مسائل كل امرئ في حرة الامم متبارة الا امره في شراها
 من زيد الا امره في الباطنة الا امره في شراها في هذه الاربعه اذا تكررت ذلك الموصف
 ما نقل لها بخلافه اذا قال الا امره بكذا او لم يشترط من فلان او لم يطالب بالبارة
 سائبة ما نقل له في ايمان السكاح المذبر اذا خرج من الثلث فانه لا سبابة عليه
 الا اذا كان مستديفا وقت التدبير فانه يسعي في بقية ماله في كفا في مشاجرة من
 وفيما اذا قل سبده كفا في شراها المذبر في زمن سبابة كالمكاتب عنده فلا يهمل
 كفا في البرية وفي العتق في الرض رجا ينجية المكاتب كفا في العتق في رفته عليه
 كفا في ما لم يسع وعندهما حره يكون في الكل **كتاب الايمان** الموقوف لا يخل
 الموقوف في الجواز كذا في ايمان الظهيرة بيمين اللغو لا مؤذنة فيها الا في
 الطلاق والعاق والنفقة كذا في الخلاصة لا يجوز تعميم المشرك الا في الميراث حلف
 مولا له اعلون واسفلون بما بينهم كفا في السبوط فطلعت الوصية
 والحالة هذه ولو وقف عليهم كذا في اللغو لا يكون الجمع للموحد الا في
 وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف سببه وقف على اقاربه القهريين في
 بل كذا فيهم حتى منهم فيها الا واحد كفا في العدة حلف لا يكلم حرمه وليس له الا
 حلف لا ياء كل شئ رغبة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كفا في الوفاة
 حلف لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حلف لا يكلم زوجات فلان او
 واسورة لا يحلف الا بالكل والاطهر والنساء والشباب مما يحلف فيه

بواحد بخلافه
 لا يكلم حرمه
 لا يكلم حرمه
 لا يكلم حرمه

البعض كفا في الوفاة لا يحلف بها على بعض المحارف عليه الا في مسائل حلف
 يكلم هذا الطعام ولا يكلم الا في محاسن واحلف لا يكلم فلانا فلانا امر ما طام احد هما
 به ولا يقدم على حرمه وكلام اهل بيته او على حرام الكل من الوفاة الصغيرة امر
 بعث بها في قوله ان ترجعت امراته الا في سبلة لا يشترى امراته لم يحلف بالصورة
 يستحق الا لعل الا على الاخر ارض فلان حلف لعقدية اليوم بالف فاشترى رغبةا بالحب
 ببري ولو حلف ليعتق مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يب
 الا في مسائل لا يشترى بعزة حنت احد عشرة ولو حلف البائع لم يحلف بلان مراد
 المطلقه مراد البائع الموقدة واشترى او باع بغيره لم يحلف لان المشتري مستغن
 وان كان مستغنيا لكن لا حلف بالفضل الاستغنى وانما في الجامع من باب
 حلف لا يحلف به احث بالعتيق الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب او في
 الشهوة ذوات الاشهر او بالعتيق او يقول ان ادبت الى كذا فانت حر
 بعزيت رقيق وان حصدت خمسة وعشرين حصة او طلعت اشترى كفا
 الحالف على عهد لا يحلف الا بالاحباب والقبول الا في سبع فانه لا يحلف
 وحده الهبة والوصية والارزاق والاراء والا باحد والصدقة والاعا
 والكفا لانه تروجه لئلا او اشترت العبد او كلفت الناس او بنة آدم او طعم
 او طعاما او شربت اشرا او شربا يحلف لواء الحلف ولو قال ان اؤمير فلانا
 ولو لوى الجسد في الكل صدق المحققه العلق بخافه المضاف فيقول

لا جنة لانت طالق قبل ان اتزوجك ^{هذا} وادخل لا تنفقه ولو قال اذا تزوجتك فانت
قبل ذلك بشهر فترجها قبل الشهر لا تطلق وبعد طلاق النية انما تعمل في اللغو ^{في}
اذا اكلت ونوى طعنا ما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى لسر الشئ
اذا حلف لا يزوجه ونوى حبسه او عجزية العرف لا يدخل تحت لمسك قال ان دخل
داى هذه واحدة وكلهم غلامى هذا او ابنه هذا او اضاف الى غيره لا يدخل المال ^{منه}
سجلاف النسبة ولو لم يصف يدخل تنكحه الا في الاخر كما لا يدور الاس ^{الان} وان
الفضل يتم بفاعله وبمحل اخرى قال ان شتمتني المسجد او بيت الشريف ^{كان}
الفاعل فيه وان ضربته او قتلته او ربه يكون المحل فيه بشرطه اعترض على الشرط
الذي هو المعلق بظن من ينزل عند اخرهما وباحدهما عند الاول والمضاف الى ^{البيت}
الجمع بالجمع تنقسم وبالعقد لا وصف بشرط كالشرط للبر والصدق وغيره ^{لا ان} اصل
وكذا الكتاب والعلم والبشارة على الصدوق في الظرفية ويجعل شرط العقد ^{الائنة}
تقول بوال ملكه كونه شرا بالاول اسم لعرض سابق والاولى فرواين ^{على}
مساويين والاخر فرواين الحق نعم في الاثبات يخص الوصف ^{المؤثر}
في الغائب لا في العين اضافة ما يتبدل الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت
موقوف للشرط ^{عند} **باب الحدود والعقوبات** اذا صار الشئ في حنفية ثم عاد الى مذهب ^{عند}
البعض لا انتقال الى المذهب الا دون كذا في مشقة الرأية من الذي ^{يقول}
الفضل لعذر كافي التام خاتمة ولو لعذر العاين ولو قال بالوفى يا كافر يا شتم ^{الذي}

عليه كذا في القنية وضابط العز كل معصية ليس فيها حد سطر فقهها العز وطالب ^{فصل}
انه يعذر على ما في الكفارة ولم اره الا ان مسلم دخل دار الحرب وتركها ^{بها}
والعقوبة ثم جمع الينالم لم اخذ بالاني القيل فجب القينة بالعدم او خطا ^{بها}
على ما فيه الوجه البار وكقولك نحره كذا في التام خاتمة قال ربا فان ^{بها}
اشتباه فسد البيت لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كافي القينة العز لا يفسد ^{النية}
كاله كذا في التتم من له دعوى على رجل غير حرة فاسك اهل بالظلمة ^{كفالة}
فقيد وهم حسبهم ومنهم من عذرهم عز كذا في التتمه رجل خضع امرأته ^{الامر}
وزوجها من غيره او صغره بحبس الا ان يحدث توبة او يموت ^{الامر} لا سماع في
بالف كذا في قضاء الوالدية على عتق عبده على زناه فادعى العبد ^{الشرط}
حلف المولى فان نكل عتق وخلفه ان يكون العبد فاذ كان كافي قضاء ^{الامر}
وفي مناقب الكندي حرمه الواوطة عقلية فلا وجوب لها في الجنة وقيل سمعية ^{بها}
لها في الجنة وقيل بخلاف الله لهما طائفة يكون نصفها الاعلى على نصف ^{الله}
والنصف الاسفل على نصفه ^{ان} الاثبات والتحجج هو الاول انتهى وفي القينة
الاب يعز اذا شتم ربه مع كونه لا يجدر ^{نقط} وسكنه الامام انتهى مع من ^{نقط}
العز ردوى الهيات فلا تعز عليهم وخلفوا في تفسيره فقبل صاحب ^{نقط}
وقيل من اذا اذنب ولم اره لا حجابا **باب الردة** يتجمل الكافر ^{نقط}
الذي تجمل كافر ولو قال لمجوس باسناد جميل كذا في الصلوة ^{نقط} الطهيرة

الكفر فخطم فلا جعل المؤمن كافرا في وجبت رواية انه لا يكون لا تصح ردة لسكران الى
الردة ليست بصلح فانه يقتل ولا يحصى عنه كذا في الزينة كل كافرا بغير شبهة متفق
الدنيا والاخرة الا جماعة الكفار بسبب النبي ورسوله الشيخين او احدهما او بسبب ولده
وبالذمة فانه اذا اخذ قبل بغير صلح سلم ردة فانه يقتل ان لم يسلط الله ورسوله
تبعوا وصيحي اذا سلموا لله على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين او ثلثة
ثبت اسلامه بجليلين ثم جعلا كما في شهادته تتم حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع
الاعمال اطلاقا لكن اذا سلم تقضيها الاصلح كالكا في الاصلح اذا سلم وسلم ما رواه
من الحديث فلا يجوز للسامع زمان يروي عنه جاز ردة كما في شهادات الولي في
ارادة سطحا واطلاقا وقدر سطحا او اذ مات او قتل على ردة لم يدفن بغير صلح
وانما بقي في جفوة كالكلب والذئبة فصح كفو امن الاصلح الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم
ما جاء به الدين ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بجملة ما ادخل فيه وحصل ما
اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن
ما في خلاف سبب الشيخين واهلها كقروان فضل عليهما عليهما فثبت كذا في
وفي مناقب الكرد في كفا اذا اكل خلافتها او بعضها لحيته التي صلح لهما واذا
عليها كثر منها لا بد خديرتهم وفي التهذيب ثم انما يصير ردة باقرار ما وجب الا
به او ذكر الله تعالى او كلامه او واحد من الانبياء بالاستسراة انتهى يقتل الردة
كان اسلامه الضل كالصلوة بجماعة وشهودنا كالحج التيمم الحار الردة

فانما شهدوا

فانما شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتحقق له التكفير بسبب شهود العدل بل
الكاره فونه ورجوع كذا في فتح القدير **فان قلت** قد قال قبله شهادة الردة
على من فما لم يرد **قلت** بثبوت ردة واثباته واثباته ثبوت ثبوت الاحكام
للمرد ولو ناب عن جليل الا حال في اطلاق الوقف وبنو الردة وقول لا يتحقق
بوني ردة قبل بوني في الدنيا اما من لا يقبل ردة فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم
كما قد ساءه ويختلفوا في كفو قطع المسافة البعيدة في يومين لولي ولا يكفر بغير
الا بجملة ولا يرد في صحة الايمان محمد صلى الله عليه وسلم اسم ابي كفو معرفة اسم وصفه
زوجه فخال كست طنت ان الله تعالى في استمها كفرت ولا يكفر بغيرها
اما الجلب الا اعتقادى كاستمها دعوان ويختلفوا في كفو قال عند الاخذ
فاسلمت قبل لما انت كاذرة فعالت اما كاذرة كفرت استحل اللواط بزوجته كفو بغير
رجوع على الصلح مستحاضا الا الاستسراة بالعلم والعلم كفو وكفو بانكار اصل الزمر
خفية وبترك العبادة وما والا مستحاضا اما اذا تركها كاسلاما او مؤلا فلا يرد
الحج وكفو باذعان علم الغيب وكفو بغيرها الا خوف الله تعالى الاستسراة بالاذعان
لا بالمؤذن قال السجوان الكفار ورايهم خبر من دار الاسلام ولم يملكون
الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بغير العلم عليه ردت اسلامه بركبت
عظيمة ولا يكفر بغيره لا تعجب فتملك كان موسى ام اعجب فبذلك تسقط
فته بما يكون كفو كفو قبل رة لا الا الله تعالى لا اقول لا يكفر ولا يكفر

لما في حق من التمس ان اراد الشهادة وان اراد محبة الطاعة كغيره من العباد كغير
والاعتبار بما في قلبه كذا لك لا يخفى ان محبة عبادة الله تعالى هي المحبة الحقيقية
بالمسجد وكذا ان محبة الله تعالى هي المحبة الحقيقية بالقرآن والمسلمة وخروجها من
الاعتقاد بغيره لا بغيره كذا لك وكذا ان محبة الله تعالى هي المحبة الحقيقية
اولم يدخل ولو قال كنت شهيدا ولا اعتقد بغيره صدق في ذاته وكذا ان محبة الله
التي هي محبة الله تعالى هي المحبة الحقيقية بالقرآن والمسلمة وخروجها من
الاعتقاد بغيره لا بغيره كذا لك وكذا ان محبة الله تعالى هي المحبة الحقيقية
قال لم يصح احال النبوة وقبلها كذا لك وكذا ان محبة الله تعالى هي المحبة الحقيقية
عدم فليس مسلم لان من الغرور بان كتاب **المعتمد والمفهوم** لا يوجب العمل
الابق الا اذا روي من في كتابه او روي من احد الابوين مطلقا او الابن الى جهة
او احد الزوجين الاخر او روي من النبي او من يعول او من يستعان به ما كان في رده
السلطان او الشيخ او الخليفة او غيره من هؤلاء المتون لو اراد صحة المقول
في مرضه لا يتقبل ما دام المقول به اقبال القياس عام وعن واقف شرطه
لعمل مقين ثم من بعده للقاء فخرج عنه غيره ثم مات فعمل يتقبل الى القواء فاجتنب
ليس للفتن ان يقرر وتطبيق الوقف بغير شرط الوقف ولا يتقبل المقول الا عند
على الوقف ذكر الحاشي في واقعته ان الفتنة انصب القيمة بغير شرط وليس

خادم

خادم بغير شرط فاستغدت من ما ذكره بغيره اعطاء فقير من وقف الفقراء لبعض العلماء
لهم لا يصدق فاستغدت الزكاة الا اذا وقف على فقراء فزاد بغيره كالوصية كذا في
ومن هنا يعلم ان المذهب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء فلم يوفق اذا وقف
فراش لم يخفى بل عبقها الا بنية على القرابة والفقراء لا بد من بيان جهة الوقف وانه
ان يقرر عدم من وقفه على غيره ولا مال له فورا ان كانت لا تسحب الا بالقضاء
الرحم لهم وان كانت تسحب بغير قضاء فليس بفقير كذا لك كذا في الاختصاص
تغير الوقف في سنة وقطع معلوم مستحقين كذا او بعضه فاقطع لا يبقى الا في
او لاحق لهم في السنة من القيمة من الاحتياج اليه كذا في الاخرة ما يفيد
الساكن اذا اوقف لهم مع حاجته الى التغير فانه يضمن انتهى وانه ما ذكرناه لو جازت
في السنة الثانية وقاض شئ بعد من معلوم هذه السنة لا يعطيه المفاضل مريضا
قطع وقد استغيت عما اذا شرط الوقف المفاضل من المستحقين للعتق او قطع مستحقين
في سنة بسبب التعديل على المفاضل في استلامهم للعتق **فما جبت** للعتق في
والله اعلم واذا قلنا بضمين الفقراء اوقف لهم مع الحاجة الى التعديل يرجع عليهم بما
لهم فمضوا لا يستحقوا الا ما لم يرجعوا لكن نعلقوا في باب النقطة الموضع الثاني
اذا اوقف الوقف على الموضع بغيره واذن القاض فانه يضمن واذا اوقف
عليها لانه لا ضمن سبيل ان الموضع ملكا لا سنا ملكا الى وقف السعدى حاشا
وجوزا وكذا لو كان كتاب الغصب ان المعصية ملكها المفاضل مستند الى وقف

حتى لو غلب الغالب على المدين الفصول في هذه الملك ملكها مستند الى وقت الغنم
سبعة العايق ولو انفق العبد الغنم بعد الفصول لقدم ولو كان محو شريك عليه كما
في النوع الثالث من تحت الملك ولا يحتاج الى ما في الفصول من بالشرط في الوقف
شرط الواقف قضاء، ومن ثم يعرف الفاضل الى الفقهاء فلم يورد في تلك النسخ
الفاضل الى المصنف المذكور ثم ظهر من على الوقف بتردد ذلك من المادحة النسخ
لان النسخ ليس بمسقط في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملك النسخ
فكان للمناظر استرداده بخلاف سلبنا لانه متعذر لكونه عرف عليهم على الحاجة الى
وكذا لا يرد ما اذا اذنت القاضية بالرفع الى روضة الغائب فلما حضر حجب النسخ حلف
قال في العايق ان شاء جنم المرأة وان شاء جنم النسخ ويرجع به على المراء
لان غير متعذر وقت الدفع وانما شرطه في الاذن فانما وقع بناء على صحة اذن
فكان له الرجوع عليه بالاذن وان ملك المادحة بالضمان فليس يجزى وفي التوا
سئل ابو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للمفقير
انفق المسجد لا يحتاج الى الغاية العمارة بل يعرف الى الفقهاء قال لا يعرف الى
وان اجتمع غلبة كثيرة لانه يجوز ان يجرد مسجد حدث والدار بحال لا تغل في
الفقيه سئل الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب بكذا ولكن الاحتياط عند
اذ علم انه قد اجتمع من الغلبة مقدار ما يحتاج الى المسجد والدار الى العمارة يمكن
منها حرف الزيادة الى الفقهاء على ما شرط الواقف انتهى لم يفتقد فقد استخذنا منه

الواقف

الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم الفاضل عنها المستحقين كما هو الواقع في اذعان
القائمة فانه لا يجب على المناظر اسكان قدر ما يحتاج الى العمارة في المستقبل وان كان
لا يحتاج الموقوف الى العمارة على القول للفقهاء وعلى هذا فيفريق بين شرط
العمارة في كل سنة السكن من فانه مع السكن تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا
لها عند عدم الحاجة ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ولا يجوز لها عند عدمها ثم فرق
لان الواقف انما جعل الفاضل عنها الفقهاء نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة
لا يجوز لها عند الاستغناء وعلى هذا فيدبر المناظر في كل سنة قدر الحاجة ولا تغل في
الدار فانما يقول قد علم في التوازل يجوز ان يجرد المسجد حدث والدار بحال لا تغل في
سائر ارض المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غلبة في يد الوقف الى الفقهاء
غير داخل في التغير الى ارض العين المشترط تغييرها ولو لا وجه الواقف على ارضه
لانها في بنائها بعد التحويل وكان غنيا لم يجز له وان كان فقيرا فكذلك الا اذا كان
مكافئ الثانية الغنية في الانتفاع كما لا بد من العبد كالحق وان رد العبد الا في الجمل
ان استشهد راد الا بانه اخذ له ليرده على ما كان في الضمان عند رخص المحل
فلا فيها كتاب **الزكاة** الفتوى على جوازها بالعلم من التبر لا يصلح الا في موضع
يجوز النقص والمفاد من العقد مع من لا يقبل شهادته لا يجوز شركة القراء والروا
والدالين وشحاين واللفظ بهم الشهود في الحاكم وان شرط الرجوع للمحل
من راس مال لم يصح ويكون مال المدافع عند العالم مضافا ولو شرط الرجوع

أشترى من راس مال لم يصح بشرط ويكون مال الدفاع عند العامل بضاعة وكل من كان
يبيع ماله كافي بشرط إذا عمل أحد الشريكين دون الآخر بعد ما يؤخره فالبيع
ما إذا قبل ثلثه خلاص من غيره فلهذا فلهذا كان ثلثه الآخر ولا شيء للآخرين
أشترى اليوم من الفرج تجارة فهو يبيعه ويملك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا
فقال اشترى في فقال اشترى فلهذا لا يكون قبل قبضه من أحدهما شريكه عن
ومن بيع الشيء جاز ليس لما أحدهما الشريكين لأن الآخر قال سافر فملك لم يقض
لأجل أنه لا مزية والبيع بينهما كونه شريكه في الشيء فلهذا لا يملك مع المضارب
والأطلاق فالقول المضارب في الوكالة القول الموكل وقد يختلف المولى مع
العبد فالقول لهم **كتاب الوقف** لو وقف على الصالح في الإمام والخطيب في العلم
الدين والحق والمزاج كذا في ابن وهبان كل من يبيع في أرض غيره بامره فالبناء لا
ولو يبيع لنفسه بامره فهو له ولو يبيع لغيره إلا أن يبيع بالأرض وأما البناء في أرض الوقف
فإن كان الباقي المتبقي عليه فإن كان بالوقف فهو وقف وإن كان من ماله
أو أطلق فهو وقف وإن أنفق فهو له وإن لم يكن متوليا فإن باذن المتولي يرجع
والأما إن يبيع للوقف فهو وقف وإن أنفق أو أطلق فهو له لم يفرق وإن أقر
لغيره يفرق إلى خلاصه وفي بعض الكتب لما ذكر ملكة يملك القبة من الوقف
وغيره يفرق بحال الوقف الشاذ إذا أقر مات فإن الأجرة لا تنسخ إلا
هو الوقف عليه وكان جميع الربع لها فها تنسخ بموته كما حرمه ابن وهبان

مونا

مونا إلى عدة كتب ولكن إطلاق المتن لا يخلو ولا الاستدانة على الوقف لا تجوز إلا
إذا اشترى بها المصلحة الوقف كغيره بشرط أن يفرق بين الأول من القفا
الثاني أن لا تنسخ تجارة العاين والعرف من أجل أنها كذا حرمه ابن وهبان ليس
الضرورة والعرف على المستحقين كفا في القبة والاستدانة القرض والشرع بالنية
بغيره من أن يشترى ثوبا كغيره ببيع ويصرفه على التجارة ويكون البيع على الرضا
نعم كما حرمه ابن وهبان لا يشترط صحة الوقف على شيء وجوز ذلك في وقت
على أو لا زيد ولا ولد لا يصح والعرف العلة إلى الفناء إلى أن يوجد له ولد ولا يفرق
إذا وقف على مدرسة أو مسجد أو بيتا مكانا البناء قبل شيء ولا يصح البيع بعد ذلك
كما في فتح القدير قاله الشافعية والأجوبة الثانية في مسئلتين **الاول** إذا كان
العاقلة أو طرأ قبلها من أهلها **الثانية** إذا كان الشاذ لم يجل الأجرة كما في
عليه ابن وهبان يستبدل الوقف العام لا يجوز إلا في مسائل **الاول** لو شرط
الثانية إذا عصبه العاصب وجرى عليه ما أحصى صار سراجا لا يصح لغيره فخصه
القبة وبشرى بها أرضا بدلا **الثالثة** أن يحكمه العاصب ولا يبيعه ومن كان فيه
أن يرضى إنسان فيه يبدل أكثر من واحد حسن ضيفا بغيره على قول أبي يوسف وعليه
كما في فتاوى قاضي المدينة بجملة الوقف بأقل من أجرة المثل لا تجوز إلا إذا كان
أحد في أجزائها إلا بالأقل وفيما إذا كان انفصالا لغير شرط الوقف بغيره
شرط الوقف كنفش الشارع في وجوب العمل به وفي القوم والدلالة كما يتبادر

في شرح الثاني سائل **الاول** شرط ان القاض لا يعمل بالناظر بل عزل عن الامل على **الثاني**
شرط ان لا يجوز رفعه كثر من سنة الناس لا يعقبون في استيجاره سنة وكان في الزاوية
لغيره اقل القاض الحاذق دون الناظر **الثاني** لو شرط ان يقرأ على قربة فالنوعين **الثاني**
شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في سجدة اقل يوم لم يشرط في
التصدق على سائل غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من يسأل **الثاني**
المستحقين خبره واما تعيين اقل يوم فللقائم ان يدفع القيمة من التقاضي موضع آخر
العين وهذا القيمة **الثاني** يجوز الزاوية من القاض على معلوم الامام اذا كان لا
وكان عالما نقياً **الثاني** شرط الواقف عدم الاستبدال بالقاض الاستبدال اذا
اصبح لا يجوز للقاض عزل الناظر بل احب ان كان منصوب القاض اذا عزل القاض
الناظر ثم عزل القاض فتقدم المخرج الى الثاني ان الاول فلا سبب لا يبعد ولكن يبعد
ثبت عنه انه اهل للملاية فاذا اثبت اعاده بسبب القاض عزل الناظر بغير شك لا يفتقر
يشترط عليه جازية وكذا النوع الواقف اذا عزل الناظر فان شرط العمل حال الوفاة
انفاذا والا عند محمد وصحيح عند ابى يوسف وشايع بلج اخصار واقول ان الثاني
اخصار واقول محمد وعلي هذا الاختلاف لومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه
عند مالك عزله لا شرط وبطل ولا يبعد بالخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في
واجبه مما لا يؤثر ذلك لم تبطل بموت القاض فما هذا حاصل ما في خلاصة الزاوية
والفتوى على قول ابى يوسف كفا في الولو الجية وفي العباية لو لم يسجل الواقف

فما

فما منصب القاض له قوماً وقضاة غير اسمك بملك الواقف انما جازي ولم يحكم عزل الواقف
للمس والامام الذي ولاهما ولا يمكن الا لخاص بالناظر لتعليمهم مقتضاه عند الثاني
وكذا عند وليس صاحب الوظيفة ولا عين الواقف ولا يمكن منعه من العمل بطلان
الشرط وفي الاصل الاتفاق لكونهم جعلوا له المنصب الامام والمؤذن بالشرط كفا في
الباني اولى بنصب الامام والمؤذن بولد الباني وعشرة اولى من غيرهم في سجدة
فما بعض اهل الحل في العارة فالباني اولى بالحل او ان تنازعوا في نصب الامام
مع اهل الحل ان كان ما اخصاره اهل الحل اولى من الذي اخصاره الباني فما اخصاره
الحيوان كان سواء فنصب الباني اولى انتهى كذا في زاننا اعبارة ارض الواقف في خلاصة
فاصلين بذلك لكون الامام وان لم يربحها البيل ولا شك في صحة الاجارة لانها لم
للمزاحة وبما مستحقان مقصودان لافي اجارة السهولة الا في تساجر للمزاحة
قال في البناء غير الزاوية في البناء او غرس الاشجار بنصب القضاة وشايع في
وفتح القديسين البيع لغاسد ولا يجوز اجارة الراعي اي الكلا والجلد في ذلك
يستاجر الا في الجوز في قضاة او ليجها جازية او غرس ثم يستخرج الرعي وذكر الزاوية
ان يستاجر لالايف الدواب او منفعة اخرى انتهى والحاصل ان المقيبل المتكامل
ويجوز ان ينفق الشمار قال الامام الذي في تفسيره في القوتان المقيبل زمان القوت
او غرسه او في القوت ورس في الاية وهي اخصار الجية بوسيلة مستقرا واحسن قبله
القاسوس اروع الابل اردو ما الى المراج بالضم اي المادي والادنى وفي اخصار الامام

اي رد الى المراجع في الصباح الرابع ورواح العشب ويهوى الزوال الى الليل والرجوع
 لغيره من حيث ما ذكر في الماشية بالليل والمناخ والماورى من قبح الميم بهذا المعنى خطأ
 اسم كان راسم الزمان والكان والمصدر فعل بالالف فعل يضم الميم على صحيح
 المفعول واما المراجع بالفتح فاسم الموضع من راح يروح الالف و اسم المكان كان
 بالفتح والمراجع ايضا الموضع الذي يروح القوم منه ويروحون اليه انتهى فوضع ضم القيل
 الى مكان القيل لئلا يدل على صحته القول لم يستلج بالانقاف الدوام بل جعلها
 اغنيا رتخا ليعيد بالانقاف لئلا يفرق وهو بالمصر لم تضع خطية على الاصح كما في
 الثانية والظهور في الجمع والاجابة مع وهي كثيرة الوقوع في اجابة الاول فافقني
 ان يذهب الى القرية المستأجرة في سبيلها او يرسل وكيله او رسوله احسب ان
 الوقف اقر الوقوف عليه ان فلا ينجح موكله اذ انه لا ينجح الرجوع دون وصدة فلان
 في حق الموقوف من اولاده وذرية ولو كان مكتوب الوقف على الفاعل جمل
 ان الوقف يجمع مما شرط الوقف لاشين ليس لاحدهما الا انفراد الا اذا شرط
 الاستبدال لنفسه والآخر فان الوقف لا انفرد الا فلان كما في قاضي نافع
 ونقصه لو شرط لها الادخال والآخر ليس لاحدهما ذلك ولو اوجرت
 فبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا لو شرط لها فان احدهما مات
 غيره وليس للحي الا انفرد الا اذا اقامه القاضي كما في الاسعاف الناطق دليل
 عند بن يوسف ووكيل الفقهاء عند محمد فيقول بموت الوقف عند بن يوسف

فزار وسطا بالشرط بموت فاعل في القول والحيث لم يسلط في المستأجر بغيره
 كما حش نصف النخل او نحوه ولا بعد اهل الحجة بالسكون اذ اسكنهم دفعه ويحب على الوكيل
 بالاستئجار لغير المثل ووجه عليه تسليم رد الدين الماشية ولو كان القيمة كما في
 الرجوع الى القاضي لا على من عليه وانما هي على المستأجر واذ اظفر على الناطق بالانقاف
 الصفح ان من غير فرق في مخرجه فاضا ورواية في القاضي غل القاضي فادق القيمة لغيره
 من يدرة ووسا منه وصدق العزل فيه لا يقبل الا بيته ثم ان كان ما عينه احسب
 علمه او دون يعطيه الثاني والاشيط الزيادة ويعطيه الباقي انتهى تصح تعليقه التقرير
 الوطائف اخذ من جوار تعليقه القضاء والامارة بجامع الولاية فكمات المعلق
 فاذا قال القاضي ان ذلك فلان او شغرت وخليفة كذا فقد تركت فيها صحة وفادرك
 النفع الوسايل نفقا فهو فقه حسن وفي فرائد صاحب المحب الامام والمؤيد
 فلم يثبت فيما حتى ما سقط لانه في معنى الصد وكذا القاضي وقبل لا يسقط لانه
 انتهى ذكره في الدرر والعرض في البغية كجمل القيمة بانه لو ترك قال بخلافه في
 وفي التيسير للجلال الاسيوي فزع كذا ما ذكره اصحابا الفقهاء في الوطائف الخليفة
 او خاف الامراء ولسلاطين كلهم ان كان لهما اصل من بيت المال اخرج العجز
 لصحة الاستحقاق من عالم العلوم الوعية طالب العلم كذا وكذا وصوفي على طريقت
 المصوقية بل هيئة ان ياكل مما وقفه غير متعبد بالشرطه ويخرج في هذه
 الاستنابة لعدم غيره وينتادل العلوم ان لم ياشتر والاشتباه في ترك

فالكثرة في الوظيفة الواحدة والواحدة عشرة وظائف ومن لم يكن بصحة الاستحقاق من
 يستلزم المال لم يحل الاكل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشترط الوظيفة لان الاستحقاق
 يستلزم المال لا يجوز ان يحل من حكمة الشئ فيجعل احدهما يتوجه كثير من الناس من يقول
 الذي وقف فهو لوجههم فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما اوقاف ملكها وقفها
 حكمهم هو من فائدة التمسك بالملك واذا اخرج الواقف عن العرف الى جميع المستحقين فان
 كان اصلا من يستلزم اولى في صحة الاحقية من يستلزم فان كان في اهل
 من هو بصحة الاستحقاق من يستلزم المال وليس كذلك قدم الاولون على غيرهم
 العلماء وطلبة العلم ان الرسول صلوات الله عليهم وان كانوا اكثرهم بصحة الاستحقاق من قدم
 فالأصح فان استوفوا في حكمه قدم الاكبر فالأكبر فقدم المدرس ثم الموزن ثم الامام
 ثم القيم وان كان وقفها ليس ما، خود من يستلزم المال يتبع فيه شرط الواقف فان
 تقدم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف باستحقاقهم
 وغيرهم انتهى لفظ وقد اختلف في ذلك كثير من الفقهاء في زماننا فاستنبأوا انما
 الوظيفة بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط والمال ان ما نقله الاسيوطي من
 انما هو من باقى ابي القاسم لم يثبت له اقل اما الاراضى التى باعها السلطان وحكمته
 بجهاد ثم وقفوا لم يشترى فانه لا بد من مراعات شرطه فان قلت ان في مدعيها
 اصل قلت نعم كما يشترى الرسالة الرشيدى الاراضى الصرية وقدر على
 ذلك المحقق ابن الامام قاجار بان الامام البيع اذا كان بالمسلمين بوجاهة

بغير

وتثبت في الرسالة انه اذا كان في مصلحة من لم يكن له حصة في وقفه على المسلمين
 المصلحة **قلت** هذا في اوقاف الامراء فانما اوقاف السلاطين **قلت** لا بد
 بينهما فان للسلطان الشراء من وكيله المال ويحبى الجواب الواقعة التى احبها
 في فتح القدير فاستعمل عن الاشراف برباى اذا اشترى من وكيله المال ارضا
 وقفها فاجاب بما ذكرناه واما اذا واقف المال ارضا لمصلحة العامة فذكرنا في خان
 فتاواه جوازها ويحبى برباى ما شرطه واما استواء المستحقين عند الضيق فحاصل
 لاقى المال والقدرة الذى يطرده بين ارتفاع الوقف مما يشترط الواقف لاهل
 ما هو اقرب الى العمارة وانتم للمصلحة كالامام للمصلحة للمدرسة اهلها
 ثم السراج والبساط كذلك انتهى وظاهره ان المقدم في العرف الامام وان
 والوقاد والفراش وما كان بمعناهم تعبيرة بالكاف فاما ان يستأجرهم الناظر
 الحاق الشا من العمارة والكل بهم لاني كل زمان ويتبع المالح الجاني اليها
 الجارية بهم والسواق ملحق بهم ايضا والمخطيب ملحق بالامام بل هو امام جميع الكوثر
 المدرس مدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما ينبغي من
 فان المدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدرس الروم
 مدرس الجامع كالمدرسين بمصر فلا يكون مدرس المدرسة من شعاب
 او لازم المدرس على حكم الشرط اما مدرسو زماننا كما لا يخفى وظاهره ان
 تقدم الامام والمدرس على بقية الشعاب تعبيرة بنظم فاذ علمت ذلك فليكن

اشهد بالمباشرة والاشهاد في غير زمن العادة والوطاقي والاشهاد كانت الغيبة بخلاف كتيب
ويعتقد ان باب الوطاف ليسوا منهم ينبغي الحاق المؤذين بالامام وكذا السقا
لكثرة الاحتياج اليه المسجد وظاهر ما في الحاشية انه قد يكرهه ولو شرط الوقف على
عند الضيق لا يجعلهم كالحجارة ولو شرط استنوا المستحقين بالعمارة لم يجعلهم كالحجارة
فكذلك اجماع المكلف الاوقاف لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيجب كل شيء
ما عجزت عنه من الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما عجزت عنه من المعلوم والحل في
شبه الصلة باعتبار ان اذ قبض المستحق للعلم ثم مات او غل فاستل سيره من حيث
من السنة وشبه الصدقة فيجب اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء فاذا ما
المدرس في انشاء سنة قبل مجي الغلة وقبل ظهوره وقد اشرده ثم مات او غل ينبغي ان
وقد عجز الغلة الى مدة مباشرة الى مباشرة من جاء بعده وسيظل المعلوم على الكثر
لم يكون سنة المدرس المنفصل والمنفصل فليحط بحساب بدته ولا يعتبر في حقه اعتبار
زمن مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفتقر الحكم بينهم وبين
والفقير وصاحب وظيفة ما يذاهبوا لاشبه الفقير والاعدل كذا اخره الطرسي في
الوسائل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموحدة على
الثلاثة كل اربعة اشهر فيجب اعتبار اداك القسط ومن قبل من كان مخلوقا قبل تمام
الرابع حتى يتم وهو مخلوق استحق القسط ومن انما كما في فتح القدير لا ينفذ الايام
مبوت المجرع للوقف الثاني مستثنين ما اذا اجر ارضهم ثم ارتد ثم مات بطلان الوقف

فانقضى

فانقضى الى دونه وفيما اذا اجر ارضهم ونفقا على ميتين ثم ماتت نفقته وكذا من
في آخر شرحنا انما اذا اجر النساء فوجب مال الوقف عليهم كافي انما كان
ما لا يوقف في حقه الوقف حتى يضاء فانه يضمنه او يارض في يد غيره انما وقف كذا
او شرط ما صار وقفه او ما شرطه لم يرضه وقد كتبنا نظائره في الاثر **وقفت** حاشية وقف
اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولادهم على اولاد الامير فلان ثم من بعده على
ولسهم وعقبهم من الذكور ثم من الاناث فاذا انقضى اولاد الذكور
كذلك قولنا الذكور قبل الاناث والابناء حتى لا يستحق انشاء اولادهم ام هو في الاناث
الاباء حتى يستحق الذكور ولو من اولاد الاناث ام هو قبل الاباء دون الاناث حتى يستحق
ولو كان انشاء **فانقضى** مهوقيد الاباء دون الاناث لان الاصل يكون الوصف بعد
لا يخرجه من اية في المراتب في قوله فاعلم ان نسألكم الا في دخلتم من بعد قوله فاعلم ان
وامهات نسألكم لان الظاهر ان قصودهم هو ان اولاد البنات يكون لهم نسب
وكذا كانوا اولاداً وخصيص اولاد الاناث ولو كانوا انما تكون لهم نسب دون البنات
قوله بعده فاذا انقضى اولاد الذكور ولم يقبل البنات الذكور ولا البنات الاولاد
اعلم ثم ينبغي ان بعض الاشياء تجعل قبله في الاباء والابناء ووافقه بعض
الامام الاستوى في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجمع عند
ولي الاخير عند التفتية وان محل الكلام ان اشاعة فيما اذا كان العطف بالواو
ثم يبعد ولا الاخير اتفاقاً والاستدانة على الوقف لمصلحة الوقف عند الضرورة

الابن الفاضل ان كان المتولى بعد سنة سبب من شغل كذا في خزانة المتقنين الناطق
فوض النظر لغیره فان كان التفويض بالشروط مطلقا والافان فوض في صحيح
وان فوض في مرض موثر صح كذا في القيد والتقية وخزانة المتقنين وخبره واما
التفويض بالشروط لا يملك غير ذلك اذا كان الوافق قبل له التفويض والغرض كما
اخره في النفع الواسع فلم يذكر ما اذ فوض في مرض موثر بالشروط فليسا به
ويبقى ان لا الغرض والتفويض الى غيره كالاخصاء **مسئلة** من فاضل
ثم بعد وفاة الحاكم المسلمين فوض اذ فوض النظر لغیره ثم مات منتقل الحاكم او لا
باتن فوض النظر لغیره ثم مات منتقل الحاكم بغير عدم كما هو معروف في الفقه
والجواب جلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لا فاضل كما في العتابة من الميراث
ولم يطرأ وجهه فان خفض ما قاله في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يزل
فيكونا فاضلين فليسا مل ولا يرجع **كتاب البيوع** احكام الخلل ذكرنا ما فيها
اشلا يجوز بيعه من اربع الاشئ احكام العتق والتبديل المطلق لا المقيد كما في
والاستيلاء والكسابة والحجبة الاصلية والاق والملك بغير اسبابه وحقوق الملك
ليس في اليد وحقوق الاستمارة وادنى البيع الفاسد وفي الدين فباع مع الله
الاختية والدين فهو اشياء عشرة مسئلة وماذا وعلى ما في المتن من جامع
ماذا ولما لم يرد ان رهنه معا بخلاف لم يشارة والكفيل والوجه في
لا يجرها كما في الدين من الربط ولم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية وجعلها

كلها

مها او جعلها اودا كذا فان ملكا لم يرد البيع في اربع بابية الاحكام كذا
استشاه من معلوم نصا في الخلل لا يقول بها ايضا والبيع يكون مع من معلوم
لكن لم اره صريحا في فتح القدير بعد ما اثنى الخلل لا يجوز بيع الامام ويجوز بيعه
بينما بعد تبديل الخلل على الاصح كذا في المبسوط ولم اره حكم اذا حملت المكافاة
كافا سلم بل يؤمر بالكماء بوجها الصبر وانه الخلل سلميا بسلام بغير الحال ان سئل
تبيع اسقى الجارية فلا يدفع معا الى وليها وكذا لا يجرها في حق الرجوع في الوتيرة وذلك
الفقر في المكافاة في السائبة ولا في وجوب الفضا على الامام ولا في وجوبه
تقبل وتعد لا بعدا واضعرا لا يملك الجارية بكونه ام فلا يجرها في سائر
يجرها في المكافاة والاجارة والاصحاب بخبره في بيع ولا يجره حكيم ما دام متصلا
بباع ولا يربى في سائر اشياء عشرة فغيره في الاعاق والتبديل والوصية
والاقارب بذكره بالشروط المذكورة في المتن في الوتيرة والاقارب ولم ار الا ان حكم الا
له ربي في الفقه لا يجره للمعدوم فالخلل اولى ربي ان يبيع الوقف عليه كالتوبة
بل اولى واللاق في كون الجارية بغيره بين آدم والجوارات فالولد سببا
الاش لا لصاحب الذكر كذا في كرامية الجارية واشتبهت بسببه وتجب لفقه لا يرد
فان ما يجب فيه من الفرق يكون مورثا بين ربه وبيع الخلل على ما في بطن جارية
وكون الولد له لاولد لا يقل سنة شهر ولا يبيع اسرى من الاحكام
الوضع الثاني مسئلة وهي ما اذا استحق الامام بينه فانه يجرها ولا يجرها

لا كان الكثر يمكن ان يقال ثانياً لانه لم يرد في حق البيع ان كان معاً وقيل على القول
بأنه ليس بعيب يقضي بفسخ في حق الكل الا في سلبه من بعد ما لو حال السابح باليمن ثم
البيع بعيب يقضي بفسخ لم يطل الحول الثاني لو بعد البيع بفسخ من غير المشتري وكان
مستقلاً لم يجوز ولو كان فسخاً لجاز قال الفقهاء بوجوبه ان يميز قبل فسخ
ومن جره لكونه فسخاً في حق الكل قياساً على البيع بعد الاقالة حتى يابن انفسه على عدم
قبل الفسخ مطلقاً كما في بيع الذخيرة لا اعتبار باللفظ لا لالفاظه حتى يابن في بيعها
ففي شرطه اذ لا اصل له في شرطه بل كذا لو قال بعك ان يثبت له شأناً
ان ذكر ثلثه باسم او اقل كان بيعاً صحيحاً للتحقيق وهو لا يجهل ولو لم يكن
للمن عليه كان ابراً لللفظ فلا ينفرد على القول على الصحيح ولو قال ائتني بكذا
جعل للفقهاء كذا ففسخاً فلا امر اي شرطه المقتضى فلا بد ان يكون الامر باللفظ
الف وحل من خروجه او اجماع المفسر صحيح لللفظ ولو كان لفظاً اجماعاً
قال بعده ان اؤيت الى القاف فانه حر كان اذ نال بالجاره وتعلق بمتن الاداء نظر
الكتابة فاسده ولو وقف على ما لا ينجح كنهه ففسخ لفظاً لللفظ وهو ان الجته كما
لا لفظه لكونه لفظاً لجهول وتوقف البيع بقوله هذا كذا فقال عندك وتوقف
البيع مع ذكر البديل ولفظ الاعطاء والاشتراك والادخال والرد والاقالة على
وقد بيناه مفسلاً معروفا في شرح الكثر وتوقف الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما
لثانية ولفظ الصلح من المنافع ولفظ العارية وتوقف السكاج بلفظ ما يدل

العين

العين للحال كالبيع والشراء والهبة والتملك وتوقف السلم بلفظ البيع كعكس ولو قال
لعبت بكذا ففسخ البيع كان اعتداء على مال نظر المبيع ولو شرط برب المال لفسخ
كل البيع كان المال وصفاً ولو شرط برب المال كان نصاً ويقع الطلاق بالفاظ
ولو لم يلح من الف على نصفه فالوا ان سخط الباقي ففسخه عدم شرطه القبول
وكونه مفاداً لفسخ القبول لان الصلح كنهه الاجابة والقبول ولو لم يثبت في البيع
البيع قبل فسخه قبل كانت افاً وخرج من هذا الاصل سائل **سألت** ان يتوقف البيع
باليمن ولا العارية بالاجارة ولا البيع بلفظ السكاج والزوج ولا يقع العتيق
الطلاق وان نوى الطلاق والعتيق بام فيهما الا لفظ المبيع فقط ولو قال اهدوا
الى كذا في كيس ابيض فاداً ما يسقط كسره لم يعيق ولو كان لفظاً بوجهه ففسخ على
لم تطلق في الوتيرة بشرط العوض نظراً الى جانب اللفظ ابتداءً فكانت هبة ابتداءً وان
المبيع فكان بيعاً انتهى فثبتت حكمه من الاخبارات ويجوز بفسخه بيعاً
لا يجوز للمسلم ان يبيع بغيره ولو لم يصرح في الثانية بشراء اذا وجد فهاذا على
نقد فلا يترقب شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المالك ولا اجارة المثلوث
لوقوف بغيره وان لم ينعقد عليه ولم يزوج كالمثوث وقيل يقع الاجارة بلفظ
ويجوز الزيادة كما في القنية الا في سلبه لا لايرد القاض اذا استأجر اجرة
من اجرة المثل فان الزيادة باطل ولا تقع العارية كما في سلبه الثانية للفقهاء
في المذموم الا في الدعوى وشهادته في دعوى الزيادة المقبوض على

مضمون القبول على سبيل منظر كما في الذخيرة تكرار الاستصحاب بطل الاول الا في متعلق
مال كذا في بيع الذخيرة العقود تعتمد صحة الفاعلة فما لا يفيد لم يقع فلا يصح
بدرهم استويا وزنا وصحة كما في الذخيرة ولا يصح اجابة ما لا يحتاج اليه كذا في
او قبض المشتري المبيع فاسد املا الا في مسائل **الاول** لا يملك في بيع الهائل
الثاني يشترط ان لا يفسد مال البائع بالبيع او بغيره كذا في فاسد لا يملك بالقبض
لا يستعمل كذا في المحيط **الثالث** لو كان قبضه في يد المشتري املا يملك به المشتري
في الفاسد باذن البائع ولو ثبت احكام الملك كلها الا في مسائل لا سجل الا في
ولا وطلبها لوجوبه ولو وطئها ضمن عقوبه ولا شفيع لغيره لو كان حيا
ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في اشرح اذا اختلف الشبايعان في
فانقول له في البطلان كما في الزانية في الحق والاف وانا نقول له في الحق
فما فيه ولا يظهر الا في سلك في اقاله فتح العبد لو ادعى المشتري انه تابع المبيع من
باقتل من ثمن قبل النقد وادعى البائع الا ما في القول للمشتري مع انه يدعي في
ولو كان على القلب كما اذا استعشى شيئا واستار الى خلافه كما انما يستعشى
كما اذا استعشى بقره او اسدا الى زجاج مائل للموت في العدم وتختلف فيما اذا
واشار الى مروي خيل باطل فلا يملك بالقبض وقبل فاسد كذا في ضمانه كل عقد
وجهد فان الثاني باطل فاصح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين
بعد النكاح كذا في القنية والحواشي بعد الحواشي باطل كما في التقييد الا في

الاول

الاول يشترط ان لا يفسد مال البائع بالبيع او بغيره كذا في فاسد لا يملك بالقبض
لا يستعمل كذا في المحيط **الثالث** لو كان قبضه في يد المشتري املا يملك به المشتري
في الفاسد باذن البائع ولو ثبت احكام الملك كلها الا في مسائل لا سجل الا في
ولا وطلبها لوجوبه ولو وطئها ضمن عقوبه ولا شفيع لغيره لو كان حيا
ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في اشرح اذا اختلف الشبايعان في
فانقول له في البطلان كما في الزانية في الحق والاف وانا نقول له في الحق
فما فيه ولا يظهر الا في سلك في اقاله فتح العبد لو ادعى المشتري انه تابع المبيع من
باقتل من ثمن قبل النقد وادعى البائع الا ما في القول للمشتري مع انه يدعي في
ولو كان على القلب كما اذا استعشى شيئا واستار الى خلافه كما انما يستعشى
كما اذا استعشى بقره او اسدا الى زجاج مائل للموت في العدم وتختلف فيما اذا
واشار الى مروي خيل باطل فلا يملك بالقبض وقبل فاسد كذا في ضمانه كل عقد
وجهد فان الثاني باطل فاصح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين
بعد النكاح كذا في القنية والحواشي بعد الحواشي باطل كما في التقييد الا في

امانها

بطلانها وان كان في بيع حق المروفي الطريق روايتان وكذا يبيع الشر لمعه
لا لا يبيع العقد الفاسد اذا تعلق ببيع عبد لزم وارتفع الفاسد الا في بيع
أبو ناسد فاقبلوا المستاجر صحيحا فلا يلزم نقضها المشتري من المالك لو باع صحيحا فملك
المشتري فاسدا اذا اقبل للمستاجر نقضه وكذا اذا رجع الفاسد ارجع ام لا في مسلمة
في الولو الجنية اشترى الامير المسلم من دار الحرب وبيع الثمن لدارهم زبوا فاعطوا
مشتريه جاز ان كان قرا وان كان الاسير عبيدا لا يجوز ان يبيعه بغير عطاء
والناقص في بيعه يات للبايع حتى يبيع الثمن بحال الا في سائل في الزانية
العبد لنفسه من مولاه ولو اقبل المشتري لنفسه من مولاه فاشترى للام ولو
دارهم سكتها اذا اقبل المشتري المبيع لما اذن البايع قبل نقد الثمن ثم تصرف
نقض نعمه الا في البايع والاعتاق والاستيلاء ولا ابطال الكتابة كافي
شراء الامام لابن الصغير ما لا يحتاج اليه غير انه عليه السلام اذا اشترى من ابي ابي
اجنبه كافي في الولو الجنية اقاله الامام صحيح الا في مسلم لكون المسلم فيه دين
ولا سقط لا يعود كما ذكره الرعي من باب تخالف المسلمين بيع مذنبه وبكائه
ودون امه ولده ومن باع مال الغائب بطل بوجه الا للاب المحتاج كذا في
الزانية المقبوض على صوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر
بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكفر الجاني في عدم رجوع المشتري على باع
عنه احتقاق المبيع ان يفر المشتري منه باع من البايع قبل ذلك فلو صح

ايضا

رجع عليه كذا في الزانية بخلافه في البيع ونقل على الحكم لا على البيع فلا يملك الا في
المقبوض اذا اشترى المالك فانه يملك كافي في فرق الكرا ببيع في دعوى الزانية
عند الامام الثاني المنافع والمحقق والسبيل في ظاهر الزانية المرفق في الحقوق
البيع لا يملك بموت البايع الا في الاستصناع فيلزم بموت الصانع اذا اختلفا في
التأجيل فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تخالف الا في
رد اسر المال بعد الاكالة كونه قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعد اكله الا في
اذا اختلفا فيه بعد اكله بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعد قبل الا في فرق بخلافه
التصرف كرايس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها فلا يجوز التصرف فيها
القبض الا في مسلمة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاكالة قبلها بخلاف ما في
والكل في الشرع شرط قيام المبيع عند الاختلاف للمخالف الا اذا استمر ملكه في
غيره فاشترى كافي في الهدية الزانية الا في سائل بين مسلم ورجل ثم بين مسلمين
ثم لم يخرجه اليه وبين الولي وعبد له وبين المتفاوتين في ثمنها فكان كافي في
الكرمان **كتاب الكفالة والحجارة** براءة الاصيل بوجوب براءة الكفيل الا اذا اضمحل
التي على فلان فزمن فلان على انه قبضها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل براء
الكفيل كذا في تخاتية التاخير عن الاصيل ثم اخرج من الكفيل الا اذا اضمحل
ان قتل العبد مال ثم كفله انسان ثم عجز الكتاب فخرت طائفة المصنفين
المعنى الاصيل وله طائفة الكفيل الآن كذا في تخاتية ولو كان الدين

فكفل برفات الكفيل بموت علي فقط فلطالب اخذ من وارث الكفيل ولار
الوارث ان كانت الكفالة بالارحى يحل الاجل عند الكذا في المجمع او ان بقي
لوجب براتها للطالب الا اذا احاله الكفيل على مدبونه بشرط برائة نفسه كما
الهدية العزرا لا يوجب الرجوع فلو قال سلك هذا الطريق فانه آمن فسلكت
الطريق او كل هذا الطعام فانه ليس بمحموم فاكل فمات لا فخان وكذا الواجبة
انما حرة فترجوا ثم ظهرت ملكة فلا يرجع بغيره الولد على الجدة الا في ثلاث **الاول**
اذا كان العزرا بالشرط كالنوز وجره امرأة على انها حرة ثم اخفقت فانه يرجع على
باعتها المستحى من قيمته الولد **الثانية** ان يكون في ضمن عقد معاوضة رجوعا
السابع بغيره الولد اذا اخفقت بعد الاستبلا ورجع بغيره البناء لو بيع المشتري ثم
الدار قبل ان يسلم البناء واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني ففقدوا
لحق البعثة فظهر ان ابن غيره جوهرا عليه العزور وكذا اذا قال بايعوا عبيدي ففقدوا
لحق بايعوه ولحقه دين ثم ظهر عبد الغير جوهرا عليه ان كان الاب حرا والابن عبد العتق
او اظهر حرا او مدبر او مكاتب او ابدق الرجوع من اضافة البه والاربعية اليه وكذا
ما دون الشرائع **الثالث** ان يكون في عقد رجوع نفق الى الدافع كالنوة
والاجارة حتى لو ملكت الدويرة او العين لمستأجرة ثم اخفقت وضمن المردع
فانه يرجع الى الدافع بما ضمنه وكذا من كان يبعثهما وفي العارية اليه
لان القبض كان انقضا وتضمن في تخاينه من فصل من العزور من البعوت قد

وكفي القبة سابل من هذه من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه ولانا فاشترى منها
على قول ثم ظهر انه قد يدين قيمته وقد كف المشتري بعضه فانه يرشئ ما المكف ويرجع
منها اذا عثر السابغ المشتري وقال له قيمته سائل كذا فاشترته فاشترى بها اعل قولهم
فيعتصم فاش فانه حرة وبديعة وكذا اذا اشترى السابغ ومروه المشتري فمرو
وبما قوله ان قول الرقيق في باب شجرة لب ان العزور باعده من بالشرط
بالمعاوضة فانه وقع على الشرط الثاني فسلطان في باب شجرة لب بيع الكسرى
اذا اشترى المالك حصة من حصة المالك في الموضع فصار له حصة في المجلس الفاضل
ولا ينعى عنها منها الا في سابل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا اشترى
ابن ففقد البه من من ففعل الاب احصاه لكونه في يد غيره كافي جامع العصور
سجلان الفاضل حتى جلد من السجود من حصة الفاضل يدين عليه فترك الدين
بطلب السجلان باحصاه كافي القبة الرجوع الى الاب من رتبة من الزرع فانه
ان دخل بها وطلب من الاب احصاء فان كان مستخرجه في حوز الجدة امر الفاضل
وكذا الوادى الزوج عليها شيئا فخر والارسل اليها اسيا من امناء ذكره الوادى
من الغضا من اقام من غيره بوجوب بامره فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترط
بالانفاق عليه ونقصا **وسية** الا في سابل امره بتعويض من منه او الاطعام
كفارة باده وكوة مال وان لم يصب فلا ينعى واصل في وكالته الرتبة في كل موضع
المردع مقابل ملك مال فان المأمور بملك بالشرط والا فلا وذكر له اصل في

اودى غير ما وادى اذ ادى العبد لما دون العبد الذي على مولاه ويناختلف ما اذ ادى الكتاب
 على مولاه وادى اذ ادى العبد لما دون العبد الذي على مولاه ويناختلف ما اذ ادى الكتاب
 لا يعمله على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكثرة الوقف الذي على خط القضاة والاضمين
 لا يقف الا بالحق وهي التينة والاقار والسكرول كما في وقف التينة ولو احضر الذي على
 الماتى عليه لا يحلف لانه كاتب وانما يحلف على اصل المال كما في قضاء التينة وفي وقف
 التينة شري مثا توافي بعد الوقف على باب مكتوب وقف على مسجد كذا للمريده لانه
 لا يتبع الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار كتابة الوقف على كتاب او محقق
 في سلسله **الاول** كتاب اهل الحر يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويشيت اليه
 لما له كما في غير محاشيه ويمكن الحاق الاراء بسلسله الوطائف في زمانه ان كان
 انه لا يورد وان كانت العلة لاحتمال طي الامان لمحقق الدم فلا **الثاني** يعمل بقره
 والاعراف والبياع كما في قضاء التينة وتعبه الطرقيه بان شايخه اردوا على الام
 مالك في علة لا خط لكون الخط شبه الخط فكيف علموا به هذا ورواه ابن وهبان في
 في دقة الاماله وعليه ومارس فيه من الشهادات في اقرار الزنيه اذ في مال اطفال
 عليه كما يصدق في تذكره الماتى بخط وقد التزمه لا يكون اقرارا وكذا الوفاق ما كان
 جريده تكفلي الا اذا كان في الجريده شيء معلوم او ذكر الماتى شيئا سطر ما اطفال
 عليه ما ذكره كان قصد تعلقه لان التصديق لا يلحق بالجور وكذا اذا اشار الى
 وقال ما فيه فهو على كذا الكسح ولو لم يكن اشار اليه لا يصح الجواب انتهى

اودى

اودى من الوكالة في بيع الكفيل بالنفس طالب تسليم الاصل الى الطالب مع قدره
 الا اذا كفيل بنفس فلان الى نفسه على ان يراه بعده لم يصح كفيلا اصلا في طر براد
 وهي الجاهل كفا له لا تزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصل بوجوب ابراء الكفيل
 كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفيل بنفس فاقطع اليده لاحق له على المطلق
 فواضه كفيله بنفس انتهى بكذا في الزنه الا اذا قال لاحق لي قبله ولا لمكفي ولا
 انا وصيته ولا الوقف انا متولى فخير ببراء الكفيل وهو ظاهر في آخره كذا البديع
 الغوري في الحقيقة هو ضمان الكفا له انتهى للكفيل منع الاصل من شرا ان كان
 صالحه لخصه منها اما لا اداء او الابراء او في الكفيل بالنفس برة اليه كما في بعض
 ان يقيد بما اذا كانت بارة لا تقع الكفا له الا بين صحيح وهو ما لا يقطع الا
 او الابراء فلا تصح بغيره كبديل الكتابة فانه يقطع بالتخي **قلت** الا في مسئلة
 من اخرج ما اذ الكفيل بالنفس المقررة الاضيه صح مع اننا نقطع برونها
 احد هما كذا الكفيل بنفسه شري فقبل وقد قررنا كل شهر كذا او يوم ياتي وقد
 اذ كل شهر كذا او يوم ياتي وقد قررنا كل يوم نأتمنا صح كما هو ظاهر
 ياخذ كفيلا من الماتى عليه بنفسه اذ ابر من الماتى ولم يزل شهوده او قاموا
 اذ ادى وقال شهوى حضوره ياخذ كفيلا باحضار الماتى ولا يجوز على اعطاء الكفيل
 وليشه من طالب كفيل بنفس اذ كان الماتى عليه وصيا كذا ولم يشه
 الوصاية والوكالة وهما في ارب القضاء والنصف وما اذا ادى بديل الكتابة

عن اذ استع عن قضا لكان لا يضرب لدا قال ان المديون لا يضرب في الجديس
يعتد ولا يغفل **قلت** الا في ثلاث اذ استع عن الانفاق على قريبه كما ذكره في
واذا لم يقسم بين الناس او وخط فلم يرجع كذا في السراج الوهاج من اقسام
من كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا في بابيه والعلة لما معه ان الحق يغتفر
فيما لان القسم لا يقض وكذا القصة القوية بها في الزمان وحققها في البراءة
يغفر الثاني لا الى حلف لا يحلف العاقل على حق مجبول لو ادعى على شريكه ضمانة
لم يحلف الاسبايل **الاول** اذا اتهم العاقل وقت التيمم **الثانية** اذا اتهم قبل الوقف
يحلفها نظرا للتيمم والوقف كما في دعوى بخانية **الثالثة** اذا ادعى المورع على المورع
ضمانة مطلقا لا يحلفه كافي القينة **الرابعة** الزين المجبول **الخامسة** في دعوى الغصب
السادسة في دعوى السرقة هي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى مجبول
ستة القضا لا يقصر على القسط عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي **الرابعة**
الى كافة الناس فلا تسمع دعوى احد فيه بعد في الحرية الاصلية والنسب والادارة
والنكاح كذا في القضا والصورى والقضا بالوقف لا يتعدى الى الكاينة
الدعوى بالملك في الوقف المحكوم كافي بخانية ومباح الغصبين في ديار
يتعدى الى من تلقى القسط عليه الملك منه ولو استحق المبيع من المشتري بالملك
والقضا كان قضا عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو دون البايع بعده على
لم يقبل واخفوت عين من يد وارث بقضا بينته ذكرت انه ورثها كان

على سائر الورثة والبيت فلا تسمع بينته وارث كذا في الزينة وفي شرح الدرر والنور
خبر من باب الاستحقاق والحرية الاصلية حكم على الكاينة حتى لا تسمع دعوى
من احد كذا العنق وفروها كذا في الملك المورع فعلى الكاينة من الناس لا يقبل
قال زيد لبيك كذا عدي ملكك مستحق دعوا فقال كذا كذا كنت عدي لبيك مستحق
دعوا فاقضه وبينه عليه ندفع دعوى زيد ثم اذا قال عدي لبيك كذا عدي ملكك
سبوة دعوا وانت ملكك الآن فمن عليه يقبل ويغيب الحكم بالحرية ويجعل الملك
عليه ان القاضى خان قال في اول البوع في شرح الزيارات نصا رسايل الباب **الثاني**
احد ما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضا به قضا على كافيته
القضا بالعتق في الملك المورع وهو قضا على كافة الناس من وقت التاخير
قضا قبل فليكن هذا على ذكر ملك فان الكتب المشهورة فيها ليعين هذا القاضى
وهنا فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الصاغة بين ان يكون بينته او بعد التاخير
ان لم يبين منه توارثا ارق كما صرح به في المحيط البركاني في اختلاف الشاهدين في كونه
ولا بد من الظاهر في دفعه الا في سائل **الاول** في الوقف يقض باقلها كافي بها
فتح القدر من مال الخصاص **الثانية** في المورث اذا اختلف في مقداره يقض بالاقل
الثالثة منه واحد بهما بالهبة والاخر بالعقبة تقبل **الرابعة** منه واحد بهما بالهبة
والاخر بالزوجه بهما في شرح الزبيدي **الخامسة** منه واحد ان له عليه القضا والاخر ان
بالف يقبل كافي العدة **السادسة** منه واحد ان اعتق بالعتق والآخر بالظاهرة

بخلاف المطلق لا يصح القول فيها بخلاف لسانه واجمع انهما لا يقبلان في العقد
 كذا في البصيرة وذكر في الشرح ستة عشر نوعا من التمسك ثلاث وعشرون نوعا
 في المضاف في باب الشهادة بالوكالة تسال ترا عليها فارجع وقد ذكر في
 ان التمسك اثنان واربعون مسألة وبنيها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت
 ويوم القتل يدخل كذا في الورثة الجدة والابنة والعقود وعليها فارجع الا في مسائل
 فان يوم القتل لا يدخل وهي مسألة الروضة التي معها ولو كانت تقبل شيئا من شاف
 القاض من يوم القتل وفي القسمة باب الدفع في الدعوى ذكر مسألة الصور فيها
 يوم الموت يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت وذكر في مسائل في خزانة الامام
 الدعوى في حجة الموت فارجع وقد اشبعها الكلام عليها في الشرح من باب دعوى الوارث
 شاهد الحجة اذا اقر شهداء لا يقره ولا يقبل لفسقه كذا في القسمة بين اجد الشركاء
 مع شركه فلا جرم عليه الا في جدره شيئا من اهلها وصبيان وشبان موقوف وعلم في
 ضرر امان الا في من الوصية من يحجب كذا في مخاتبة وبنفي ان يكون في الوقف
 الشهادة بالجهول بخبر صحيح الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفسه فلا يقبل
 واذا شهدوا به من لا يعرفه او يعصبه من مجهول كذا في قضا مخاتبة شهداء
 مجهولين الا اذا لم يعرفوا ما بين يدين الدين كذا في القسمة للقاضي ان سأل
 سبيل الدين احتياط فان ابي الخصم كما اذا اطلب من الخصم فارجع وقد احتج
 بخبره ولا يجز كذا في مخاتبة قضا القاض في موضع الاختلاف جاز لا في موضع

وحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف سلف واثنان ليس فيه ما هو حادث كذا في
 التماسك بينهم من فرق بينهما بان لا قبل دليلادون الثاني كل من قبل قوله فعليه
 الا في مسائل عشرة مذكورة في القسمة الوصية في دعوى الاتفاق على التيمم يومه في
 القاض مال التيمم ودعوى اشتراط البراءة من كل عيب وكذا ادعى على القاض اعانة
 او تيمم فيها او ادعى للموسر به هلك العين او خلت في اشتراط العوض في قول
 البائع انما لا دون ولا في مقدار الثمن اذا اشترى لاسنة الصغير وتختلف في
 اذا انكر الاب غراه نفسه وادعاه لاسنة وفيما يدعيه المستولى من العرف للمفوض عليه
 لا تسبح ودعواه ولا يشترط الا اذا ادعى ثلثي الكسب من المدعي او التساوي او يرضى
 القضا كما ذكره العارفي والدفع بعد القضا بواحد كما ذكره صحيح وينقض القضا
 بسبع الدفع قبله بسبع بعده لكن بهذه الثلاث لا تسبح الدعوى بعد القضا
 كما في مخاتبة التناقص غير مقبول الا فيما اذا كان كل استخاء ومنه تناقص الوصية
 كما في مخاتبة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كذا في الشهادة
 الا اذا كان عبدا بين مسلم ونصراني وشهد نصرانيان عليه بما يعتقد فانها
 في حق النصراني فقط كذا في العاقق منها بينة النفي غير مقبولة الا في عشرة فيما اذا
 مطلقا على عدم شيء فشهدوا بالعدم فيما اذا شهدوا انه مسلم ولم يثبت في
 اذا شهدوا انه قال مسيح بن الله ولم يقل قول النصارى وفيما اذا شهدوا
 الدابة عنده ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهدوا بخلاف او مطلق ولم يثبت

انما هو الامام اهل بيته شريفا ان يكونوا في ما وقت الامان وفيما اذا شربوا
ان الاجل لم يدر في عهد السلام وفي الارث اذا قالوا الاورث لغيره وفيما اذا شربوا
ارضعوا الظير لمن شاء لابلين تقسمها كما في جامع الفصولين وتقبل بيته القوي
كما في الظهير والبرزخ وفيما ان الهمة لا فرق بين ان يحيط به علم يشهدوا في
القبول يسيرا في قوله عبده ان لا ينجح العام فشهد اجرة بالكلية لم يعق
على انه نفي عن نفي لم ينجح القضاء محمول على الصحة ما يمكن ولا ينفذ الشك
شهادة الظهير القوي على عدم العمل بعلم القاضي في زمانه كما في جامع الفصولين
على قول بل يورث فيما يتعلق بالقضاء كما في القصة والبرزخ لا يجوز الاستصحاب
في كلام الناس في ظاهر الرواية كما لا دلالة وما ذكره محمد في السير للكرس جواز الاستصحاب
خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهير وما مفهوم الرواية في كافي
البيان من الحجج الحق لا يخطئ بقاء اركان قد فادوا قضاها او حقا لولا كذا
لعل الجوز انما سئل النفي عن نفي ما نفي بالحق مولا على الكمال وهو قوله
كذا في صلب البرزخ الحق انما يقع بالحق عنده من المصلحة كذا في البرزخ لعين
في الوقف لا يقع كذا في غرض الحجج والملاوي القصة تقبل قول الواحد بعد
في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تفسير المسلف وفي الجرح والاعتقاد
والمتبرج وفي وجود المسلم في رواية في الاخبار بالعلم بعد صحة الدلالة وفي
القضاء الى ذلك وفي اثبات العيوب وبرؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار

بالمرث

بالمرث في اخبار راس المسلف وزوت اخرى تقبل قول ابن القاضى اذا اقره بشهادته
شهادة على عين اقره حضورا كما في دعوى القصة بخلاف ما اذا بعثه لتعريف المخدوم
تعلقه بالمرث تقبل الاثبات بعد كافي في دعوى الناس جوار لبيان الا في الشهادة
والحدود والدية اذا اخطأ القاضي كان خطأ له على السقف لولا ان تعد كان عليه
سيرة بخلافه وما في قصصا بخلافه لا تسع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحت على صلبه الا
الذكر فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانه لا يقطع برأه او ابراء الورث الوضو ابراء
بان اقره نفي تركه بغيره تقبل وكذا اذا اقر الورث انه قد نفي جميع ما على الناس
تركه بغيره اقر على جوار لبيان كذا في خاتمة دعوى في الدعوى بغيره اقره ابن وهبان
صالح احد الورثة وبراء ما ما في غيرهم من تركه لم يكن وقت الصلح جوار دعواه في حصة
صلح الزانية الخامسة البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى الزانية
وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرار من الزانية لا يقع تسع الدعوى بغيره تقبل البيعة في حصة
قال بعض في هذه الفضية ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده فيه اختلاف بيننا
الشيعة في فسادات من ورثة فاقسموا تركه بغيرهم ابراء كل واحد منهم صاحب حصة
ثم ان احد الورثة ادعى وبنا على التثبت وعلى تركه التثبت تسع انتهى وفي حصة
قسما ارضا مشتركة واقر كل منهما انه لا ادعى ارضي صاحب حصة في حصة
الفسخ بالعلمين فلو ذلك اذا كان العلمين فاحتمل احد بعض النتائج انتهى
البرزخ ان الابرار العام انما يمنع اذ لم يقر بان العلمين للمدعى فان اقره ان

لقد جرى سلمها لروايتها لابرار وفي دعوى القنية الى الابراء العام لا يمنع من دعوى
لو كان في الابع عشر سن دعوى الزانية لابرار عن الدعوى ثم ادعى عليه لو كان رادوا
صح او انه ثم ادعى شراره بل انما رجع لقبيل بخلاف ما لو قال لاصح لي قبل ثم ادعى
سبون جرح من انما حدث بعد الابراء والفرق في جامع الفصلين ثم اعلم ان قوله
الدعوى بعد الابراء العام لا يمنع من دعوى جرح جرحا عاديا او قران في حقه لظلال كذا
عامة ثم ادعى بعدهما انه اقر بعدهما ان لا شيء لفي حقه فانه تسع دعواه وتقبل وتجب
الابراء العام بسط ولكن في جامع الفصلين من التناقض كقول غلبه بالف اجل تألف
فوقه الكفيل على اقرار المكفول وهو محذور منها فادعى من غير لقبيل ولو اقره الطالب
برئنا وانما لا تقبل البنية على الاقرار لانها تسع عند صحة الدعوى وقد بطلت بنا التنا
لان كذا اقراره بجهتها انتهى وانظر ما كتبناه في الدائيات من مسئلة دعوى الزانية
ما في جامع يدل على ان التناقض بين الاصل ومفهومه حيث قال ويقال رد طلب
فخاصة انتهى تسع الشهادة بدون الدعوى في هذه الحالة من الوقف وسوق
وخرجهما الاصلية وفيما يخص الدائيات كرضان والطلاق والاملاء والظهار ونما
شرح ابن ريسان دفع الدعوى صح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه فيصح به
وكما يصح الدفع قبل اقامه البنية فيصح بعد وكما يصح قبل الحكم فيصح بعده الا
للسلوك كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحكم الاول فيصح عند غيره
فيصح قبل الاستعمال فيصح بعده هو المختار الا في ثلاث **الاولى** اذا قال لي

ولم

ولم تنجب جرحا لا يلتفت اليه **الثانية** لو بينه لكن قال بينه بنائيه عن البلد لم تقبل
لو بين دفعا فاسد ولو كان الدفع صحيحا وقال بينه جرحا في المصير لم يقبل
الثنائي كذا في جامع الفصلين والاموال جرحا في المصير كما في الزانية وعلى هذا الواقف
وادعى الغاؤه والابراء وان قال بينه في المصير ليقض عليه الدفع ولا يقض عليه
بعد الحكم صحح الا في المسئلة المحضة كما ذكرته في الشرح اقره الدين عبد الدعوى ثم
الغاية لم تقبل للتناقض الا اذا ادعى الغاؤه بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس
جامع الفصلين الدفع من غير الداعي عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا يصح
خصما من احد قصد البزك والزيادة ولابد الا في مستثنين **الاولى** احد الورثة
خصما من الباقي **الثانية** احد الموقوف عليهم تنصب خصما من الباقي كذا في
وهما من عن القنية لا يجوز للعاقبة تاخير الحكم بعد وجوب شرطه الا في ثلث **الاولى**
لجاء الصالح بين الاقارب **الثانية** اذا استعمل المدعي **الثالثة** اذا كان عنده رتبة
اسم من الاستدعاء الا في مستثنين **الاولى** اذا فسق العاقبة فانه يغرل واذا اقر
فاسخا فيصح وهو قول البعض بجوابه في النهاية والمواضع **الثانية** الاذن لا يصح
بق الاذن صار محجرا عليه وكذا في الرقعة في القضاء من عمل اقراره عقلت بينه
الا اذا ادعى اثرا ونقصه احصائه فلما ادعى انه اخوه او جده وبين او بين بنيه
بخلاف الابوة والبوة والزوجة والولا بنو عبد كذا في المسئلة ابوه ومن سواها
في باب دعوة النسب بين الجاهل لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بوجوب ضرورة كما

اشاء تركيل كاذبا كاذبا من اجل ان لا يكون على خصم كاذبا فتعدي الى خصم سلم
وكذا شهادة على عبد كافر بدين ومولا سلم وكذا شهادة على وكيل كافر
سلم وهذا بخلاف العكس في المسلمين كونهما شهادة على السلم قصد او فيما بين
والثاني في مسلمين في الاصل اشهد كاذبا على كاذب او على كافر او خصم سلم
من حيث دق النسب شهدة ان الفرائض التي تادى على سلم حتى تكافى
الجانب لا يقض الفاض نفسه ولا لمن لا يقبل شهادة له الا في الوصية لو كان الفاض
الميت فاشتب ان فلانا وصية صحيحة ويرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل
اشنع القضا وبخلاف الدكال من غايب فانه لا يجوز القضا بهما اذا كان القضا
مدون الغايب سواء كان قبل الدفع او بعده وما سفي قضا الجاهل ايمان به
كالفاض لا عهدة عليه بخلاف الوصي فانه ملحق بالعهدة ولو كان وقت الفاض بين
الفاض وامينه في من هذه ومن اخرى ان الفاض محجور عن التصرف في مال التيمم
مع وجود وصي له ولو تصور الفاض بخلاف مع امينه وهو من يقول له القضا
سبلتك اميناني مع هذا العبد وتصور انما اذا قال مع هذا العبد والاصح انه امينه
تصور عهدة وقد اذعن في فخر الكفر وصحح الرزى من الوكالة انه ملحق بالعهدة
بنسب الفاض وصيافي مواضع اذا كان على الميت ومن اوله او تقبل وصيته
اذا كان الميت والصغر وفيما اذا اشترى من مولى شيئا او ارادة له شيئا
وفيما اذا كان اب الصغير مرفا مبدرا فيصير للخط وكر في قسمه الولو للجنة

انفرد فيه

انفرد فيه بل راجع طريق نصيب شهدة وانفرد الفاض ان علامات ولم ينسب بها
فلو نصيب ثم ظهر له ميت دقة فالوصية دعتي الميت ولا ياب النسب الا في القضا والاصح
لا يقبل الفاض الشهادة الا من قريب محجور او ممن حرم عاقبة يقبل القضا بشرط ان لا يتردد
مضمون له عهدة وصية موضوعا من تولى الفاض من سلطان ودوالي الملك
ظاهر فان نسبا انما لا يخوف من مراعاة لاجلها وهو ان راعى الملك وراى سلم
اذا ثبت انما للمجوس بعد الله والسؤال فانه يطلق لا يقبل الا في مال التيمم كافي
والحق في مال الوصف وفيما اذا كان رتب الدين فابا لا يجوز الفاض من يقبل
فانه يجوز القضا به ذكره في شرح التاميم الفاض ان يقوى بين شهدة والفاض
الس ا قال في التفتك حكم ان ام بشر شهدة عند الحاكم فقال تزويجها فافان
كذلك قال فلما ان افضل امه بها فذكر امه بها الا في فسكت لا كما شهدة الزور
تدبر اذا كان عدلا عند الناس لم يقبل كذا في التفتك الحاكم الفاض الا في الزور
في شرح الكنترو في ان حكم لا يتعدى الا في سنة وذكر الخاف في باب شهادة الوكالة
في اختلاف الشاهدين مخالف الحكم فيها الفاض كل موضع تجوز فيه الوكالة فان الواجب
من الصغير والاولاد لا تنسب عندهم في سبب التيمم والبيع وعدم القضا
تنسب عندهم في القوة الابا ومن الاسلام والقانون كذا في المحيط لا تسلم التيمم
مدون على التيمم مقام البيت للتعدي وفي دفع عليه اقرارا من الوصية
عليه اقرار الوكالة في شهدة الوكيل وفوا للضرر قال في جامع القصولين فمذا

انفرد فيه

جواز انما سباحت الاذان في كل موضع يتوقع الغرض من غير الموقر لا ما يكون هذا اصلا انتهى ثم رتب
رابعاً كنبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق لقبيل بالنبية مع الاذن المستحق عليه
الرجوع على باجور لا يسمع على ما كانت الا في سطره ورتبنا في دعوى الشرح ثم رتبنا
سفر الى جامع الرقعة لوضع الملبس من العتبات فاقول لا يخرج من خصوصية كل مقام
عليه مع اقراره بخلاف الوصية واما ان القاض اذا اخرج من خصوصية انتهى ثم رتبنا
في القضية لوراثة الوارث للموصي لانه لا يسمع النبية مع اقراره ثم رتبنا في اقراره
المقتضى اقراره بغيره ما من اجل ثم من اقراره قائم الاول النبية فان الاجماع لا يقبل
وان كان لا يقبل ما يتبع هذا الدعوى وان كان ما لا يقبل انتهى كتمان بشهادة غيره
الاشارة بعد الطلب الا في سائل ان يكون عاجز عن الوهاب وفيما اذا قام الحق لغرضه
اسمع قبله وان يكون الحاكم عاجز او ان يخرج عدلان بما يخط وان يكون مستحق
خلاف مقتضى الشاهد وان يعلم ان القاض لا يقبل العاقل اذا لم يقبل شهادته
المعذور في العطف والموقوف بالكدب شاهد الفروقات ان كان عدلا على ما في مقتضى
فكأنه يقبل لا يقبل بشهادة الفروع لا اصلا الا اذا شهد الجاهل بالنبية على اية شهادته
على اية اية الا اذا شهد على اية لا يسمع على اية يطلب ان يشهد له ولا في
انما قضت نبية الطوع مع نبية الاكره فنبية الاكره اولى في البيع والامارة
والاقرار وعند عدم البيان فالقول لدعي الطوع كما اذا تعلق في محتج
فالقول لدعي الشك اذا اختلف المتبايعان في سطره الا في سطره ما اذا

البيع

البيع عبد الخلف كل بعث على صدق دعواه فلا تخالفه لا يفسخ ولا يفسخ
يعتق باليمين على المشتري كما في الوقعات القضاة يجوز تخصيصه وتقيده باليمين
والمكان وشئنا بعض خصوصيات كما في خلاصة على هذا الوارث لاطمان
سماح الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا يسمع ويجوز عليه سماعه الى القاض في
في السؤال من سبب دين الدعوى ولكن الاجماع يمانية وفي طلب الحاشية
الدعي والمذنب عليه فان استمع لاجبر وبها في خلاصة في الغرض من اية شهادته
السؤال من المكان والزمان وفي تخلف الشاهد ان رآه حاضرا كما في القضية
الى القاض في بعضه كما في بيعه بخلافه في مدة حبس للدون وفي تقيده للحسين
اضيف فزاره في حبس الدون في حبس القاض او الاصل من اوصيف فزاره كما
جامع الفصولين وفي سؤال الشاهد من الايمان اذا اشتهر وفيما اذا تصرف
بالاجور كج التوفيق او منه فالرأي الى القاض ان شاء غيره وان شاء ضم اليه
خلاف العاقل ان يقيم اليه كما في القضية من سبب في نقض ما تم من جهة فغير ردود
الاقام موضعين يشتري عبداً ويضعه ثم ادعى ان البائع باع قبله فلان
كذا يرون فانه يقبل في سبب باريه وسئلوا الموصي ثم ادعى الوارث
قبضاً او استولوا به من يقبل ويسترد ما والعقود كما في بيعه خلاصة والارادة
عليها سائل الاول باع ثم ادعى انه كان اعتقه وفي فتح القدير نقلاً
الشراخ الشافعي لا يفرق في محرمه وفروعهما انتهى وظهر ان البائع اذا

الشهيد ولا سيما في كلام الفاضل في دعوى الزانية متى بين
دعوى المراجع التبرير والاعتاق وذكر فيها خلافا **الثانية** اشترى ارضا ثم ادعى
باعتها كان جعلها مقبرة او سجدا **الثالثة** اشترى عبدا ثم ادعى ان المالك كان
اعتقه **الرابعة** ارضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع مخفية وقضايتها
في فتح القدير في آخر باب الاستحقاق فيلزم منه فصل في الطريقة في قبضتها
وطاها في العادة ان القيد القبول مطلقا **الخامسة** باع الاب مال ولده ثم ادعى
ورفع بغيره فاحش **السادسة** الوقت او المبيع ثم ادعى كذا لك **السابعة** التوكيل
الوقف كذا لك ذكر الثلاث في دعوى القنية ثم قال ركز لكل من باع ثم ادعى ان
وشرط العاقد في التوفيق بان لم يكن عالما بوقوعها فادرس في بيع اصله
المبيع انه فضولي لم يقبل **منها** الوضوح المذكور ثم ادعى المبيع لم يقبل لان شرطه في
الدعوى بيان السبب الذي دعوى العاقد كما في الزانية لاثبت البدي في العاقد الا
او علم العاقد ولا يكفي النفاذ في صحة الدعوى الثاني دعوى القنية كان القنية او
منه كما في الزانية شهادة ان واقف الدعوى قبلت والا لا في مسائل اخرى
بسبب شهدها بالطلاق لو كان المشهود باقلا او في انه تزوجا فشهد انها
ادعى ملكا مطلقا لم ينجح فشهد ان يتزوج على التحارر ادعى الشا ففعل ففعل
فشهد بالاولاد ادعى الفاعل عين فلان فشهد انها كفا عن آخر ادعى
عين بالشرا من رجل فلم ينجح فشهد بالطلاق ادعى ملكا مطلقا فشهد ان

ملق

ادعى ملكا لك سبب ادعى الاقضاء فشهد بالاولاد او التحليل ادعى الزانية
بالصدقة كما في القنية وما قبلها من بطلانها وفتح القدير وقد ذكرنا في اشهر ثلاث
مسئلة في اربع الامام يقض بعلم في حد العتق والعصا من العتق كذا في
مقي التمهيد يقض العتق بعلم الا في الحدود والعصا من العتق اذا قضى في تحريم
الحد فضاؤه الا في مسائل نفس الصياغة فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان
الحد او بالتفريق للغير من الاتفاق غايها على الصحيح لاحقا او بصحة كذا في
او ابنه عند أبي يوسف او بصحة كذا في ام غزيرة او بنتها او بطلان المقتضى او بطلان
بالاعتقاد او بعدم تاجيل البعدين او بعدم صحة الزانية لما رضاء كما بعدم وقوع
على المحل او بعدم وقوعه قبل الذم او بعدم الوقوع على اصحابه او بعدم
ما اذا الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكثرة او بعدم وقوعه على الموطوءة بقية
الجماع لمن طلقها قبل الوطئ بعد المهر والتجوز وشهادة بخطاها او في قسامة
او بالتفريق بين زوجين بشهادة المصاهرة او قضي لولده او رفع اليه حكم صبي او
وكافر او كالمحرم بغيره او بصحة نكاح نكاح من قهره او عدمه او بطلان
الصحة عاذا او بطلان ام الولد على الاظهر وقيل بخلافه على الاصح او بطلان طهر
على العود او بصحة ضمان بطلان او بطلان اهل المحل في معلوم الامام من اوقات
او بطلان المطلق لما يجره عند الثاني او بعدم ملك الكافر مال المسلم بالشرع
او بطلان دينهم بغيره من يد ابيده او بصحة صلوة الحديث او بطلان على اهل

تختلف مال او سجد الغد في النعوض او العتق في موقوف البعض او لعدم تصرف الموقوف
في مال الغير اذن زوجه لم ينفع في الكل هذا ما حرمه من الزانية والحرارة والجمعة
خاتمة يشاهد اذ اوردت شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة قبل
اربعة العبد والكافر على مسلم والاعمى والعقبة او اشتهد واقرحت شهادتهم ثم زنا
فشهدوا قبل كذا في مخالفة وسواء شهدوا من رده او غيره وسواء كان
او لا كان في القضية للخصم ان يطعن في شهادتين او لا بثلاثة انهما عبدان او
او شرطان في اشتهدوا كذا في مخالفة القضاء الضحية لا يشترط الدعوى
فاذا شهد على خصم حتى وذكر اسمه واسم امه وجده وقضى بذلك حتى كان قضاء
ضماوان لم يكن في حادثة اسبب وذكر العادى في قصور لغيره من مخالفين
وذكر ان احد هما يقاس على الآخر وقوف بينهما في جامع الفصلين في نظر
من موقوف سائل القضاء وعلى هذا الوجه امان خلافة زوجة فلان وكذا
فلان كذا على خصم سكر وقضى بتركيلهما كان قضا بالزوجة بينهما هي حادثة
ونظروا في مخالفة من اوجب الحكم بثبوت الرضائية ان لعقل رجل وكذا فلان
رضعان ويمنع حتى على عروقتنا فرماني دخول مقام البنت على طرية فثبت
صحة ثبوت التوكيل واصل القضاء الضحية ما ذكره اصحاب المستوفى من انه لو
كفارة على رجل بمال باذنه فاقربهما واكرم الدارين فريوس على الكفيل بالرجوع
عليه بما كان قضا عليه تصدرا وعلى الاصل الغايب ضمنا وله زوج وتفاضل

منافرة

في الشح قال في حادثة القضاى اذا مات القاضى الغل خلفاؤه وكومات واحدا من
الغل خلفاؤه وكومات تخلفه لا تسول ولا ترفضاته انتهى وفي اصطلاح هذا
كومات القاضى الغل خلفاؤه وكومات اراء الناصية بخلاف من تخلفه السلطان
غل القاضى الغل الناصية بخلاف موت القاضى وفي المحيط اذا اخل السلطان القاضى
ان يزل ناصية بخلاف ما اذا مات القاضى لا يزل ناصية بكذا قيل وينبغي ان لا
الناصب يزل القاضى لانه نائب لسلطان او نائب العامة الا ترى انه لا يزل
القاضى وعليه كثير من المشايخ انتهى وفي الزانية مات مخالفة ولم يزل
الكل على ولاية وفي المحيط مات القاضى الغل خلفاؤه وكومات الناصية بخلاف
موت تخلفه واذا اخل القاضى يزل الناصية اذا مات لا والفتوى على
لا يزل يزل القاضى لانه نائب لسلطان او العامة ولا يزل ناصية القاضى
القاضى انتهى وفي العادى وجامع الفصلين كما في مخالفة وفي قضاوى
واذا مات تخلفه لا تسول ولا ترفضاته وكذا لو كان القاضى ما ذكره بالكل
وتختلف غيره فمات القاضى لا يزل تخلفه انتهى فخر من ذلك خلاف
في التوالى نائب يزل القاضى وموته وقول الزانية الفتوى على انه يزل
القاضى بديل على ان الفتوى على انه لا يزل بموته بالاولى لكن على ان
السلطان فيدل على ان النواصب ان يزلون يزل القاضى وموته
نائب القاضى من كل وجه فهو كالتوكيل مع التوكيل ولا يفرق احد الا ان

سلطان وليه فقال القضاة بين الفرس ونايب القاضى في زماننا ^{نزل}
 وموتنا ^{كوكيل} نايب من كل وجه انتهى فهو كالكوكيل مع الكوكيل ^{كوكيل} من كل وجه انتهى
 فانه القضاء مذهب شافعي واحمد وعندها انما هو نايب سلطان في القضاء
 انتهى وفي وقف القضاة لومات القاضى او عزل يعني ما نصبه على حاله ثم رجع فيما
 في التهديب وفي زماننا لما احدثت الذكيرة بغيره الغش اختار القضاء ^{اختار}
 الشهود كما اختار بين البي ليلي لمحصل عليه الظن انتهى وفي مناقب الكدرى في
 الي اوقف اعلم ان تخلفه الذي هو شاهد منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام
 وكفى قاضي القاضى وخرائه القضاة ان سلطان ان اوقضاة تخلف
 سيجعل العلماء ان يصفوا السلطان ويقولوا لا نكف فضاكم اهل ان اكل
 بزم من سخط مخالف وان عسوك بزم من سخطك الى اخرها فيها الاصح
 القاضى عن قضاة ولو قال جيت عن قضاة او وقف الى بليس ^{شاهد}
 بطلت حكمي لم يصح القضاء ما من كان في مخالفة وقيدة في خلاصة ما اذا كان
 مع الرابطة الصيرة وفي الكثرة اذا كان بعد دعوى محجة وشهادة مستقيمة ^{الاشهاد}
 الدليل اذا كان القضاء بعلمه ولا يرجع عنه كما ذكره ابن دهبان ^{استنباط}
 من تفيد مخالفة باليثة الثانية اذا ظهر له خطأ ووجه عليه نقضه بخلاف
 ما اذا تبدل رأى المحمدين الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالف لمذهب عليه
 نقضه دون غيره كافي شرح المنظورة امر القاضى حكمه قوله سلم المحمود الذي

والام

ولام يدفع الدين والامر بحجبه الا في سلق العاوية والاريرة وقف على القضاة ^{حجاج}
 واية الوقف فام القاضى بان يعرف شي من الوقف الي كان بمنزلة القضاة
 ان يعرف الى يقصر اخرج فعل القاضى حكمه من فليس ان تزوج البتيرة التي لا ولي
 من نقضه ولا من ابنه ولا ممن لا قبل له ما دونه را ما اذا اشترى القاضى مال ^{البيع}
 نقضه من وقف اماره فذكره في جميع القضاة من فصل يعرف الوقف والقاضى
 في مال البيع فقال لم يخرج القاضى الممنوع من بيعه وكذا ما شره من ^{البيع}
 من بيعه وقبله رقبته فانه يجوز ولو رتبنا من جهة القاضى انتهى ولو باع القاضى
 للمريض في مرض موته بعده موته فوايد ثم مال بالقرم بطل البيع واشترى ^{البيع}
 توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين منه بطلت الا باع فانه اشترى بقبضه ^{البيع}
 توقف لان فعل القاضى حكمه بخلاف غيره كافي في نظيره من الوقف الا في سلقنا
 اعطى بغيره من وقف القضاة فانه ليس حكمه من كان لان اعطى غيره كافي
 القضاة ومنه اذا اذن الولي للقاضى في تزويج الصغير فزوجها القاضى ^{البيع}
 وكذا اذا يكون فعلة حكمه من رفع عقده الى مخالف لنقضه كذا في القاضية
 مستلطان وقوله ان فعلة حكمه بدل على ان الدعوى انما هي شرط الحكمي
 دون الفعلية فليست له وقد ذكرناه في اشرح احوال المتقرب الى اورد ^{البيع}
 على وسو ان يشهد عليه كافي خلاصة الا اذا قال للمتقرب لا تشهد عليه ^{البيع}
 فليست له لا يسهل كافي قبل التاخرانية من حيل المدانيات ثم قال وقضاه

اراجع القول وقال انما نزيدك بعد ذلك طلب منه شهادة قيل لشبهه وقيل لا
القاف عريم الميت بان الدين واجب ذلك على الميت وما ابراهمه ولو كان
بقوله المرض في مرض سيرة كذا في الدنيا فاني من كتاب يحيل انما يجوز انما
على الفسخ اذ لم يعلم القاف بانه سحر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاف
بلا خصم جائز ان كان القاف عرف التوكيل باسمه ونسبه لا بفعل القاف بالردة
ولا بفعل والى الجحيم بالعلم بالعلم الغزل حتى يقدم الثاني واختلف المشايخ في القاف
الا ان يكون في المشور اذا اناك كتابي فاعرف لك فلا يفعل الا به طلب من
كتاب جنة الابرا في غير خصم لم يكتب له عند الى يوسف خلافا لمحمد وجميعا على
انه لا يكتب له جنة الا سيفا او كما تحب الطلاق قال القاف فكتب بكذا عليك
او اقره يقبل ارسال القاف الى الخديرة للدعوى واليمين لا يمين على الحق
الدعوى ولو كان محجورا لا يحضره القاف لبعثها وحليف العبد ولو محجورا
يكون له بغيره بعد العتق الاصح انه لا يتخلف على الدين العتق قبل حلول
لا يقبل قول امين القاف انه حلف الخديرة الالباب مدين القضاة وتخصيص
والزمان فاذا ولاءه قاضيا يمكن كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي المتن
القاف في غير مكان ولا لا لا يصح واختلفوا فيها اذا كان العتق لاني ولا لا
في الكفر عدم صحة قضاة وتصح في المفاصلة الصخرة واخترنا في خان عليه العتق
هو في العتق لاني العيون والدين كافي البرائة وفي القبة فصح في ولا لا

في القبة

في خبره ولا لا لا يصح الا شهدا وتصح ولا تقبل شهادة من قبل ادرى انهم من الامم
في الامان وكذا الماسة كذا في شهادة العتق لاني المشهور عليه ان كان حاضرا
لا شارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه واسم جده فلا يكفي النسبة
ولا الى الحرف ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا ويكفي النسبة
لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليته ما يكفي في العبد اسم ومرواه
مرواه ولا بد من النظر الى وجهه في التعريف والعتوى على قولها انه لا يشترط
لشاهد باسمه النسبة اكثر من العبد لان السيرة والقاف هو الذي ينظر الى
المرواه ويكتب خلافا للاثا هذا الكل من البرائة لا اعتبارا بالثا هذا الواحد الا
اقام واراد ان يكتب للقاف الى آخره فكتب كافي البرائة وكفي القبة من ما
دعوى المدعي قال سمعت شيخ الاسلام القاف علا الدين المروري يقول
يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بما لا في حقه ويشهد عليه ثم يدعي
بعض هذا المال فرض وتعضدوا عليه وسخن نقته ان اقام على ذلك
وان كان منافقا لا تعلم انه مضطر الى هذا الا وراستى وقال في كتاب
قال كسادة او قعت واقعت في زماننا هذا كان يشترى التمسك من
الدينار حجب ودينق ثم يثمنه فاستحل منهم فابره عما بقي لهم عليه قال
ذلك سبيلها فكيف نأخذ في ان يبرأ او كتب ركن الدين الرضا
لا يعلو البرائة حتى الشرع وقال به اجاب شيخ الدين الحكيم معطاه

وقال كذا استحسن غير المصنفين في حال فحسب من طعن ان يجوز ان يكون
مع تردد فقلت طلب الفتوى لا يجوز ان يكون مع تردد هذه المسئلة على علماء
الشافعي فاجاب انه بغيره ان كان لا يراى بعد الهلاك ونقص من حركات
انه لا يبرأ فانه راد على صحة جوابي ولم اجد وبدال على صحة ما ذكره الزيد
الفقيه من حلقه صور البيع الفاسد بطله العقود الربوية ملك العوض فيها
فاذا استهلك على ملكه ضمن مثله فلم يصح البراءة مثله فيكون ذلك
ما استهلكه لا وعين لما استهلكه بغير ضمان ما استهلكه لا يرفع العقد
بل يتغير عقده الملك في فصل الربا فلم يكن في رده فائدة نقص عقد الربا
حتى لا يشرع وانما الذي يجوز حقا للشرع رخصته ان كان فاجاب لا ردها
وقد افيت اخذ من الاول بان المشهود اذا شهدوا ان بعض
حقيقته وانما فعل موافقة وصلة تقبل لا يجوز اطلاق المشهود الا بضم
او اثبت مساره او حلفوا ان العاقل في غيبته يعرف العاقل في الاوقات
على المصلحة فاخرج منها ما نزل وقد ذكرنا من ذلك شئ في القواعد وما يدل
انه لو نزل ابن الوائف من النظر المشروط وولاه غيره بلا خياره لم يصح كما
نصوا في العمدى من الوقف وجابح الفضولين من القضاة ولو كان
مسئولا وغزل نظر الثاني ان كان ما عساه لم يقدر اجبر مثله او دونه اجبره
عليه والاجل له اجر المثل وحط الزيادة كما في الغيبه وغيرا ومنها حرمة جمل

تقرير

تقرير انش المسجل بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرا وقد ذكرنا في القواعد
منه ان من اعتمد على العاقل الذي ليس بشيء لم يخرج من الردة
بناك فاعلم قاضي الولوي في العاقل ما في الغيبه طالب القيم بل المحلة
يقض من مال المسجل لا ما من مالي ما من العاقل به فاقضه ثم مات الا ما من
يعين القيم ينفق لانه لا يضمن بالاقراض باذن العاقل لان العاقل الاقراض من
المسجل وفي الثاني من الشهادات الاصح ان العاقل او اعلم ان المحسنة لا يجوز
بشئ عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا حضم حاشا لا تقبل شهادة العقل
انزله كما في الولوي الجنبه شهد على انه مات وهي امراته وان كان انطاعة فانه لا
اولى تنازعا ولا رجل بعد موته فحينئذ انما ينفقه ويملكه فالمراث بينهما
لو برضا على نسب لو كان بينهما رضى بنيت بسبقت رقبته بهما تقبل الاخرى
الشهود بالبيع من الثمن فقالوا لا تعلم لم تقبل وبالشك عن المرفوعا لو
تقبل كما في الصفة الاصح انه لا ينفق يجوز ان يحمل الشهادة على التيقن والضم
لا يتحملها من وراء جدار كذا في المحجة وفي الزاوية تشهد بطلاق او عتاق
لاندي كان في صحة او مرض فمضى على المرض ولو قال الواث كان يندى
حتى تشهدوا انه صحيح العقل وفي الخواصة قال لا يزوج الكبرى لكن لا يندى
تخلف فانه البينة ان الكبرى هذه تشهد انها زوجت نفسها ولا تعلم
في الحال امراته ام لا او شهد ان باع منه هذا العبد ولا يندى انه حقل

ملك في الحال ام لا يقضي بالشك والملك في الحال بالاستصحاب والاشارة
شاهد في العقول في الزيادة غير الى الجامع لاشهاد عاين رتبة توضع لاشهاد
والشك انتهى لا يحلف المدعي اذ حلف المدعى عليه الا في سائر ذكرا في الله
من اشرح من المحط وقال فيها انها من خواص هذا الكتاب وزاوية ضيقة
بأنه لا يسقط العدة الا بواحد من خمس التمار عليه وكثرة مخالفتها
الصلوة من وقتها بسيرة اللعب على الطريق وذكر من الفسق عليه
في نزع الكثرة المدعى على غيره في البداية التمسح الا في دعوى الغصب في التمسح
وانما في الدور والعقار خلاف في كافي التمسح شهادة الزوج على زوجه فيقول
بما وجدته فيها كافي حدة العذر وفيما اذا شهد على اقرارها بانها اقرت رجل
غلا نقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدعي يقول اذنت لها في الكسح
كافي في شهادة واستحسانه نقبل شهادة المدعي على شدة الا في مسائل فيما اذا
نصر انبان على نصراني انه قد اسلم حيا كان او ميتا فلا يقبل عليه بخلاف ما
كانت نصرانية كافي في اختلافه الا اذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه
نقبل للارث ويقتل عليه يقول ولية كافي في استحسانه وفيما اذا شهد على امر
ميت بدوي وهو مدعيون مسلم وفيما اذا شهد عليه بعد ان شترها
من مسلم وفيما اذا شهد اربعة نصاري على نصراني انه زني بمسلمة الا
قالوا استكروا فوجد الرجل وحده كافي في استحسانه وفيما اذا ادعى مسلم عبدا

بدلا

بدلا في شهادة كافي ان ان عبده فقبضه بثلث الفاضل المسلم كافي في البداية نقبل
شهادة الا ان لغيره الا في سائر الفاضل اذا شهد بقبول في القول وصورة
شهادة استحسانه ثلاثة فقلوا رجل اعهد انهم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنه فان
يحبس لا نقبل شهادة منهم الا ان يقولوا ان انسان منهم عفا عنه عن هذا الوجه
الموجبه قال ابو يوسف نقبل في حق الواحد وقال سحن نقبل في حق الكل انتهى وكذا في
قاعدة البقون لا نزول بالشك ان من آلف لم ان كان واقفي انتهى
ان يشهدوا ان ذكيت بحكم الحال كافي الزينة وعلى هذا فقلت لو راوا شخصين
اذا روى اقرت به لهم ان يشهدوا ان اقر وهو صحيح وكذا انك لو راوه في
او برضوا ظاهر فلمهم ان يشهدوا ان كان رضيا عملا بالحال لكن لو قال لهم
صحح ان يشهدوا بالصحح ويحكموا قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحة شهادته
والاحكام قوله وينبغي ان يشهدوا لهم الفاضل بل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان
لم يعمل باخباره انه صحيح والاحكام به وهي حادثة الفتوى وفي جنابات الزنا
شهد على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراشه حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا
مات من جرحة لانه لا علم لهم به وكذا لا ينظر في الحابط الما بل ان يقولوا مات
ولان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم الا في سبب يروى الا في
في ميتة تجل على رتبة متواترة انتهى لا نقبل شهادة العتق لمعتق الا في
ما اذا شهدوا بالثمن عند اختلافها كافي في اختلافه ونقبل عليه الا في سائر ذكرا

في الشرح قال في سبط الانوار ان الشريعة من كتاب القضاء واللفظ وذكر جماعة من
الشافعي والحنيفة او لم يكن القاضى رخصة من سبط المال فلا اخذوا منه ما ينكر
النسائي والادق فاسم المانع في الاطراف انتهى ولم ار هذا الا صاحبنا لكن في نسخة ذكر
العشر المتول في مسئلة الطاهر من الاستحباب مع البراءة الا في ثلاث ذكرنا في
دعوى دين على ميت وفي سخف المبيع ودعوى الاقرب الاستحباب لا طلب الميت
في اربع على قول ابى يوسف مذكورة في اختلاصه تقبل الشهادة حسب بلا دعوى
مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاق
وجزء الامة وتبديرها والخلع وهلال رمضان والنسب ودرست من كلامهم
هذا اذا بعد الشرب والاملا او الظهار وجزء المصاهرة والمزار والوقف الشهادة باصل
بريوطا وعلى هذا لا تسبح الدعوى من غيرين التي فلا جواب لما قاله دعوى حسنة
ومشاهدة حسنة بلا دعوى جارية في هذه المواضع فليحفظ ثم ردت سائر من
نصارت اربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولا نسب ولم ار هذا في
مسبة من غير سؤال القاضى واعلم ان شاهد الحبة اذا اخبر بشهادته بلا عذر فسق
تقبل شهادته ونصتوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وحق الامة وظاهر ما في
في الكل وهي في الظهيرة والنسبة وحق الفتيان فيها سائر فلتناشأ حسنة من
مدى حسنة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسبح عند العين
على انها لا تسبح الدعوى الا من المتولى كما في الزاوية من الوقف فاذا كان الكو

على التسبح

عليه لا تسبح دعواه فالاستحباب بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسبح من غير الموقوف عليه
اقتضاها وهل يقبل تخرج الشاهد من الظاهر نعم لكونه حقا لدفعه لا مجال بين المولى
قبل شرب عقده الا في ثلاثة مذكورة في منتهى النفع ولا مجال بين المتقول الذي به الا في
منها العباد لا يلزم المدعى بيان سبب دفعه الا في المتكليات ودعوى المرافعة
على تركه زوجها والثانية في جامع القصور بين الاول في الشرح من الدعوى
بجربة العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلة **الاولى** او شهد
بجربة الاستحباب وامرته تقبل لا العبد وموتها **الثانية** شهد واثبتا ومن رابعها تقبل
لم يدع العبد وموتها في آخر العادة والاولى من عده على الضعيف قال الصحيح عندنا
دعواه في العادة والاصولية لا قد شناه ولا تسبح دعوى الاعيان من غير العبد
مسئلة من باب التخاصم من المحيط عبد الله اتي على الشري شرا او الاعيان
في يد البائع تسبح فيها وان كان في يد الشري تسبح في شري فقط ولا تخرط
دعوى بتجربة الاصلية ذكر اسمهم ولا اسم اب امجدوا ان يكون من الاصل لانه
شرح في آخر العادة وجامع القصور بين وكذا في الشهادة بجربة الاصل في دعوى
القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل باطل احد الا اذا اقر المقتض له بطلانه فانه
الا في الفقه بجربة فيها اذا اقر الشهادة وعبد او محمدين في وقف بالنيابة
القضاء لكن لكونه غير صحيح بخلاف المنكر الا في احد وثلاثين مسئلة شناه
المنكر اذا ادعى وبطلان كل منهما على غير ذي اليد استحقاق ما في يده فاكروا

وذكر ان لا يستحق للمتكلم منها الا في نفسه في دعوى الغصب والادعاء والاعادة
يستحق للمتكلم به اذ لا احد يملكها كما في بخانية مغلقة في اختلاف كل موضع او في
فاذا اكله يستحق الا في ثلث وذكرنا في الصواب الثاني اربع وثلاثين وقد ذكرنا
الشرح بجزءنا الامر الذي يولي القضاة وكذا الكتاب الى القضاة الا ان يكون
من جهة تخلفه فقص الامر لا يجوز كذا في اللفظ وقد ائمت بان توليه باشارة
لجانبه فخصه بصرح وجردنا فيما يولي من سلطان باطلا لا لم يقض اليه
ذكر الصدر لشيء في خروج او بقضا ان العولي لا يكون فاضيا قبل وصوله الى
ولا ينفق قضاة جواز قبول الدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز شبهة باركان
لنفي محل قضاء وعمل القضاة الا ان على ارجاء ما بين جنس التورية في بلد السلطان
الظاهر باذن سلطان وفي الكلام فيه **ما دونه** ادعى انه غرس اثماني ارض
كذلك من ثمة غمائية عشر سنة على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع امرها وان
عليه بتوضيح الحق ومطالبه ذلك فاجاب الدعي عليه بان الاصل المذكور غرسه
الذكورة وزاد احد هما بانه وضع اليد عليه فحكم القضاة بالملك للدعي ولم يطلعت
من الدعي عليه **مسألة** عن الحكم **ما جبت** بانه يفرج صاحب الدعي لم يبين
انه خارج او زيد على كل حال لا مطابقة بين الدعي وتسمية له والحاصل ان
بستانه الدعي فان ذكر الدعي ان الدعي عليه وادفع اليد وانه خارج
الدعي عليه وضع اليد او بين عليه ثم بين على الغرس وشهد على طبق الدعي

طالب

طلب من الناظر ان كان فان بين على ما ادعى فقدم برهان بخارج لان الغرس مما
يكره فليس كالسراج وان ذكر الدعي انه وضع اليد وان الناظر الذي عليه جاز
فيون الناظر على غرسه مستاجر فقدم برهان الناظر لكونه جازيا وبل ارجح لبيته ان
نثبت الغرس بين في الاول نثبت فضا **ما جبت** لا ترجيح ذلك ثم **مسألة**
في الغرس **ما جبت** بتقديم شبهة بخارج الا اذا سبق ما يرجح في مقدم لان الغرس
يكره وقال الزبي ان من لم يترك الملك لخلق وهذا حكم ثم رأيت في غصب الغنم
للسلم في ارض مستبذ كانت سبيل الاغني فمقتضا وان يكون الاصل وقفا اذا كانت
وقفا على انبا السبييل ومطهر ما في الاسحاف انه لو غرس في الوقف ولم يرس له
ملكه وقفا وذكر في خزائن الفقهاء من الوقف حكم ما اذا غصب ايضا وبني منها
لاستحلف اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم ودعي دفع الترخيص سموعة
المقتضى كان في دعوى الزدنية ودعي قطع الزرع كان في فداوى قارى الزيدانية
ان يدين مانع الا في احدى وثلاثين مسئلة ذكرنا في الشرح اذا اخرج القاض
سأل قضاة قبل منزه الا اذا اخرجوا فارجل يتجدد تمامه في شرح ادب القضاة
لا تسمع الدعوى بدين على المكتبة الاعلى الوارث او وقف او موصى له فاعلم
على غير ذلك كان في جميع الفصول من الا اذا اوجب جميع ما لا لا جبت وسلم له
تسمع عليه لكونه رايد كان في خزائن الفقهاء الدعي عليه او دفع دعوى الله
لكل من فلان بان فلانا او دفع اباه اندفعت الدعوى بلا شبهة الا في

وهو البدر انه ابنه ولم ينسبه الى امره فهو الخارج **الثاني** لو كان ذو اليد ذميا والظا
 مسلمانا فمن الذي يشهدون الكفار ويربونهم خارج قدم بخارج سواء يرون
 او كفار ولو يرون الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر
 ولا الكفار على المجوس في دعوى النسب كما في خزائن الاكمل اذا اشهدوا له
 وارث فلان من غير ما ينسب لا تقبل الا اذا اشهدوا بان فلانا القاضى قضى
 وارث فانها تقبل كما في خزائن الاكمل آخر الدعوى اذا شهدوا اليه بالوكالة
 او ابن عمه لا بد ان يشهدوا له بالولاية الا في الابن والبنات وابن الابن
 والام كما في خزائن الحجية بينه عا دة او اقرار او كقول عن يمين او يمين اقر
 علم القاضى بعد توليته او قرينة فالحق وقد اوضحنا في شرح من الدعوى الا
 الفتوى على قول محمد المرحوم عليه انه لا اعتبار بعلم القاضى وفي جامع الفقهاء
 وعليه الفتوى وعليه يشا يخفى كما في الزاوية من المسائل الخمسة من الدعوى
 قول الابناء النفع على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت الفقه مفروضة
 او يعرض الاب ولو كذب الام كما في نفقات ونجاسة بخلاف ما لو ادعى الاب
 على الزوجة ونكرت وعلى هذا يمكن ان يقال للدلون اذا ادعى الانفا
 يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلان في عين ذكره العا دى انها على
 وتبين وجهها وفلت في الشرح انها على غساية واثني عشر التصديق
 الا في المحدود كما في الشرح من باب التحالف القاضى اذا حكم في شيء

في الشرح
 بان قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلان في عين ذكره العا دى انها على
 وتبين وجهها وفلت في الشرح انها على غساية واثني عشر التصديق
 الا في المحدود كما في الشرح من باب التحالف القاضى اذا حكم في شيء

السجل سجل كل ذي حجة على حجة ان كانت ارحم من استجلات لا يسجل القاضى
 كل ذي حجة على حجة النسب والحكم شهادة العالم ونسخ الكتاب بالخروج
 بالابق ونفسه لا شاهد في شهادته من كتاب الحاضر والمستقبل
 الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيل فان كان مقيدا بغيره الا لا وان كان
 من وجه صار من وجه فان اكد بالرفع بغيره الا لا عليه فروع منها لو تجدد
 بغيره لم ينفذ له مقيد بعد من فلان فباع من غيره كذا الك درهم في المحط كذا
في الشرح لو تجدد بغيره من وجه بغيره فباع مقيدا بخلاف وجه بغيره
 بغيره فباع مقيدا بغيره من وجه بغيره فباع مقيدا بغيره من وجه بغيره
 الا في سوق كذا لا نظيره بعد شهود لا تتبع الا شهود فلا تخالف من الذي
 لا تتبع الا بالنسبة وفي قول لا تتبع حتى يقبض الثمن كما في الصغير فلا تخالف
 بخلاف لا تتبع حتى يقبض لان المتكلم من الحقوق وهي راجعة الى
 فلا عليك التوى الوكيل بملك الموقوف كالناخذ لا ينهضها وتامة في الجاهل
 مستحق في براته دون وجوبه فلا يقع اليه الفاء وانه ان شترى بها عبدا او
 عنده الى حيا ابتاعه شترى وادعى الزيادة وكذبه الامى الفاء وقيم الثمن
 لا تتعد بخلاف شراء العينة حال قيامها بتمامه في الجاهل لا يصح عمل الوكيل نفسه
 بعلم الموكل الا الوكيل لشراء شيء بغيره او بيع مال ذكره في وصاية الوكيل
 وكذا الوكيل بالكا ح والطلاق والعاق فاصح في الوكيل لشراء ما يحل

قلت

لا يجوز وكيل اذا امتنع من فعل ما وكل فيه كونه مبررا الا في مسائل اذا وكل في
وضع عين وعقاب لكن لا يجزى عليه الجهر اليه المخصوص له المانة سواء فيما
وكليج الزين سواء كانت مشروطة فيه او اجده وفيما اذا كان وكيله المخصوص
للمشي وعقاب المدعي عليه ومن فروع الاصل لا يجوز على الوكيل الاعتناق في
والكتابة والبهنة من فدان والبيع منه وطلاق فلا ينفذ قضاة ومن فدان اذا
الموكل ولا يجوز الوكيل ان يخرج على تعاقب الثمن وانما يجزى الموكل والوكيل
بين موكل ولو كانت مكانة عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن
تفويض الى الوكيل بقبض الدين لان يوكل من في عياله بدونهما في غير
بالدفع اليه والوكيل يدفع الذكوة اذا وكل غيره ثم دفعه الاخرى فلا
كافي في صحة تسمية الوكيل بالثراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على
بالا فيما اذا ادعى الدفع وصحة الموكل وكذبه السامع فلا يرجع كافي في
تسمية وكيل الابن في مال ابنه كالأب الا في مستثنى من مبيع الولد الحرة
ايح وكيلا الاب لابنه لا يجوز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع
احدا لابن من الاخر يجوز بخلاف وكيله المأمور بشراء اذا خالف في
عليه الا في مستثنى من مبيع الولد الحرة المأمور في دار الحرب اذا امر
بان يشتره بالصف وبيع فخالف في الجنب فانه يرجع عليه بالالف والوكيل
سنة له الموكل الثمن فاشترى بالكثر فعند الوكيل الا الوكيل بشراء الامر

اذا اشترى

اذا اشترى بالكثر ثم الامر المستحق في الوافعات الوكالات لا تقتصر على الجاهل بخلاف
التمكين فاذا اقل رجل طبقا لا يقتصر وطلق لفق لا يقتصر الا اذا قال ان
وكذا طبقا ان شاءت كافي في تسمية الوكيل عامل غيره في مكان حامله نفسه
فلذا قال في الكثرة بطل الوكيل الكفيل بما لا في مسئلة ما اذا وكل للوكيل
نفس فانه صحيح ولذا لا يقتضيه المجلس ويصح غيره عايناه بنفسه بخلاف
وكذا بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كافي في الزيادة الوكيل اذا امسك
الموكل وتعل بال نفسه فانه يكون متعديا ولو امسك دينار الموكل وبيع دينار
لم يصح كافي في الخطأ الا في مسائل **الاول** الوكيل بالانفاق على اهله وهي
الثانية الوكيل بالانفاق على سائر دارة كافي في خطأ **الثالثة** الوكيل بشراء
امسك الدفوع وتقدم من مال نفسه **الرابعة** الوكيل بقبض الدين كذا في
في خطأ الضمان وقيد الثانية فيها بما اذا كان المال قابلا ويضيف له
الخامسة الوكيل باعطاء الزكوة اذا امسك وتصدق بالاداء الرجوع اخرا
في القبة ابراء الوكيل بالمشترى عن الثمن قبل قبضه وهيبة صحيح عند
واما خط الكل عنه فغير صحيح فانه ما خلا المهر كذا في جيل المناشئة
ومما خرج عن قوله يجوز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصي
لان يشترى مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله
شراة للغير كافي في مبيع الزيادة الامر اذا قيد الفعل بزمان كبيع مائة غنم او

ففعلا الامور بعد جارك في حج من حنانية من ملك انتد في شئ ملك في
بعضه ولو كان في حج عبد فباع نصفه فصح عند الامام وتوقف عند ما في
شراء عبد من معينين ولم يستم ثمننا فاشترى احداهما صح ان في قبض
ملك قبض بعضه الا ان النص على ان لا يقبض الا الكل مما كان في قبضه
وكذا بشر عبد فاشترى نصفه توقف مالم يشتر الباقي كافي الكفر الوكيل اذا كان
بغير اذن وتجهيم واما ما في وكيله الاطلاق والعاقب التوكيل بالوكيل
وكذا ان يوكل ظاهرا في شراء كذا فعند وشترى الوكيل جعل بالثمن على الامور
على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كافي في ذوق الكراهية الوكيل اذا كان
عائنه مطلقا ملك كل شئ الاطلاق اذ وجهه وحقوق العبد ووقف البيت وقدر
فيها رسالة الامور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول لا يرجع
نقمة الا اذا كان غاصبا او مدبونا كافي منقول من وجهان بعث الدبرين
على يد رسول فملك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان رسول الله
هلك عليه وقول الدين بعث براس فلان ليس رساله منه فاذا هلك
الدبرين بخلاف قوله ادعوا الى فلان فانه ارسال فاذا هلك ملك على
وبناء في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا الاستحاط عدم النص بالوكيل
كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكفر ومن التوكيل المجهول
قول الدين لم يدبر من حيا وكه بطلانه كذا الدين اختار بملك او قال

لك

لك كذا فادفع مالي عليك الوكيل لا يصح فاذا توكيل مجهول فلا بد بالدفع اليه كافي القيد
الوكيل يقبل قوله جدي فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل
قبضه بموته ودفعه لثمنه لا يقبل قوله الا بقبضه كافي في قداوى الولو الحي من الوكيل
وقد ذكرنا في الامارات وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه
التمن منقول او فيما اذا قال بعد موته بعد مس وكذبه الموكل وفيما اذا قال بعد
الموكل بعد من فلان بالف درهم وقبضه بام ملك وكذبه الوكيل في البيع فانه
ان كان البيع قايما بخلاف ما اذا كان مستمرا ملكا للكل من الولو الحي من
الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاصل
قال فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصح اذا اخرجه
من ارضه وكان منه ما وقد بحثت في شئ من ان يكون الوكيل يقبض الوكيل
في قبضه لما فرق به الولو الحي بينهما بان الوكيل يقبض الدين يريد ايجاب الضمان
الدين اذا دلون نقض باثنا بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه سره
من نقض انتهى وكذا في شرح الكفر في باب التوكيل بالقبض من القرض
فيما قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الوقعات بحاشية الوكيل يقبض
اذا قال قبضته وصرفه المقرض وكذبه الموكل فالقول الموكل اذا مات الموكل
بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وفاء كافي في سبوع الزانية اذا قبض الموكل
التمن من لم يشترى صح احتسابا الا في القرف كذا في مية المقتع الوكيل اذا

فعل المقتضى وكل لا اذن وتعميم حصة فانه يقتضى على الوكيل لان المقصود
حضور راية الوكيل بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة والخروج والتمسك
كالمبيع كما في مئة المقتضى المقتضى الى اثنين لانك لا تعلم ما لا يكونين ^{المشتري}
والناظرين والعائدين والمكتمين والودعين والمشرط لهما الاستبداد ^{الافضل}
والاخراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف لغيره او الاستبداد مع فلان فما
للوواقف الافراد دون فلان كما في سخاية من الوقف لا يكون ولا يكون
فعل ما لو كان الا في مسئلة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل المبيع
وكيلا كما في الرتبة في مسئلة ما اذا امر المودع ببيع فاعيا الى فلان ففعل
ولم يعلم بكونه كيلا وهي في سخاية بخلاف ما اذا وكل جلا بفضله ولم يعلم
والوكيل بالوكالة قد فعله فالملك مخير في تعيين ايمامها اذا ملك
في سخاية كتاب الاور المقول ان كذب الموقوف اواره الا في الاور المخرجة
وولا العاقبة كما في شرح المجلد انما لا يحتمل للمقتضى ويراد الوقف فان
اذا ارده ثم صدق صح كما في الاسكان والطلاق والنسب والرقى كما في
الاور لا يجامع التبعة لانها لا تعادى الا على منكر الا في اربع في الوكالة والوصاية
وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في
سخاية الاور للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا اراد المشتري البيع ^{المشتري}
المبايع على اواره انما يحد من قبل ولم يجزى سقط حق الرضى ^{المشتري}

الاستبعاد

الاستبعاد او لعدم الملك له على احد القولين الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه
لم يكن او لم يجره كما في القبة اذا اقرت في ثم ادعى استحقاقا لم يقبل كما في سخاية الاور
بالطلاق بناء على ما افق به المقتضى ثم يبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في مبايع
والقبة او اراد الله باطل الا اذا اقرت ان ملكا قد افق بعض المتأخرين ^{المشتري}
في مرقاة المفاتيح الاور اخبار لا الشا ولا الطبيب لو كان كاذبا الا في
فانما يتردد بالرد ولا يظهر في حق الزوال لم يستملك ولو اقر ثم انكر خطف على
ما اقرت على ان الشا ملك لكن الصحيح يخلف على اصل المال من الملك
ملك الاخبار كالوصية والمولى والمبايع والوكيل بالمبيع ومن استأجر رعاها ^{المشتري}
بما جاع **تلف** في الشرح الا في مسئلة استدانة الوضحة على النعيم فانه يملك الشا
الاخبار منها المقر اذا اراد الاور ثم عاد الى المصدق فلا يخلف الا في الوقف
في الاسكان من باب الاور في الوقف الاختلاف في الموقوف يمنع الحق
سبب الاقر ليعين ورواية ومضاربة او امانة فقال ليس لي ورواية لكن
عليك الف من ثمن المبيع او فرض فلا يخلف لهما الا ان يعود الى تصدقه
معه ولو مال او منك فلا اخذ الا اتفاقهما على ملكه الا اذا صدق خطا فانما ^{المشتري}
يوسف ولو اقرتها غصب فلا مثلها لادنى حتى العين كذا في الجاهل ^{المشتري}
اذا صدق ملكا بشرط باطل اواره فلو ادعى المشتري بشرط بالف والمبايع ^{المشتري}
واتاهم التبعة فان لم يفسخ باخذ العين لان العاقبة كذب المشتري في

باعتبر مع الاور مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان يكون
انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل بثوث الدين للصغير عليه الجمل انتهى ^{والله اعلم}
قوله ان الاقرار محل صحيح ان بين سببا صالحا كما لا ريب في وجوبه وكان
ما لا يصلح كالبيع والقرض بطلان الموهبة لا يملك الاقرار من لا يملك الاقضاء
او واحد الدارين بجملة حصتي الدين المشترك والى الآخر لم يجز ولو اقرته
وجوب وجوب بطلان اقراره ولا يملك المتخلف من الغفوس العاقل ولو
المتخلف كنه بطلان دعوى سقط الحد الذي جعله التامر خاتمة من جعل الحد
وزعت على هذا الوجه شرطه لا ينظر هذا وعلى هذا القول المرض مرض الموت
حتى على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي صحيحة في
المرض وارشى مرض موت بخلاف ما اذا قال ابرارته قاتنه يتوقف كافي جعل
العتق وعلى هذا القول المرض بذلك اجنبية لم تسمع الدعوى عليه ^{من} شئ من
فكذا اذا قل بعض مرضه كافي الزينة وعلى هذا القمع كثيرا ان البني في
موتها تقر بان الامانة الغلانية ملك ايها لاحتق اهما فيها وتجار جبت فيها
بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستندا لما في التامر خاتمة من باب
اقرار المريض من ابي العيون انتهى على جعل ما لا وثبته وبراءه لا يجوز
ان كان عليه دين وكذا لو ابراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين
ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات جاز اقراره في الاقضاء

انتهى

انتهى وفي الزينة من ابي الى جعل احصاف قالت فمير ليس لي على زوجي
وقال فمير لم يكن لي على فلان شئ عند اخلافا لا شئ انتهى ^{فيما}
وبراء الوارث لا يجوز فيقال فمير لم يكن لي عليه شئ ليس لورثته ان يدعي
شئ في القضا وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجاه اقوال بين فمير ليس
على والده شئ من ترك امر صحيح بخلاف الوارثه او مبراه وكذا الوارث فمير
منتهى فمير مبرح فيما قلنا ولا ينافي ما في الزينة من ابي الى الذخيرة قوله بان
مولى عليه او لا شئ لي عليه ولم يكن لي عليه مهر قبل الاصح وقيل صحيح
لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر فمير ان عليه غاليا وكلامه في غير
ولا ينافي ايضا ما ذكره في الزينة ايضا بعده ادعى عليه ما لا ودينا ووجه
مع الطالب على شئ ليس بمرور او الطالب في الغلانية انه لم يكن له على الله
عليه شئ وكان ذلك في مرض الدعوى عليه وان برهنوا انه كان لموته
اموال لكنه بهذا الاقرار قد حرمنا لا يسمع وان كان الدعوى عليه وارث الله
وجري ما ذكرنا من بنية الورثة على ان الباقا قد حرمنا تناه هذا الاقرار وكان عليه
نسمع انتهى لكونه منطوقا في هذا الاقرار بتقديم الدعوى عليه والصالح معه على سيرة
عند عدم قرينة على التهمة ولا ينافي ايضا ما في الزينة اقراره بعد لامرته ^{عند}
كان صدقة الورثة فيه العتق باطل وان كذبته فالعتق من ثلث انتهى
كلامنا فيما اذا انفاه من اصله بقوله لم يكن لي او لا شئ لي واما مجرد الاقرار

فموقوف على الامارة سواء كان بعين او قبض ومن ثم ابرأ الا في
لو اقر بالمال ودعيه المعروفة او اقر قبض ما كان غنله ودعيه او قبض ما قبضه
بالو كالتن مديونته في التحصيل ساجع وينبغي ان يلحق بالشايرة اقراره بالامانة
ولو مال الشركة او العارية والمغنى في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض فافهم هذا
من مغزوات هذا الكتاب وقد ظن كثير ممن لا خبرة بنقل كلامهم وفهمه ان
قبيل الاوار للوارث وهو مخطا كما سمعته وقد ظن ان الاوار بينهما ان
ملك لي واتي وانه عندي عارية بقرينة قولها الا في فريضة وليس
بالعين للوارث لان فيما اذا قال هذا الفلان فلينقل ويرجع المنقول وان
البرائة ذكر اكرامه المخرج فلان لم يخرج موات المخرج من ان كان جرحه
عند الحاكم والناس لا يصح شهادته وان لم يكن موقفا عند الحاكم والناس
شهادته لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان
ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت الى اخره ثم قال ونظيره ما اذا
الفلان لم يقذف فلان ان لم يكن قد فذل ان موقفا يصح اقراره والا
انقضى الفعل في المرض باحاطة رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة استلام
نظر لغوه بالشرط فان في مرض الموت صحح كافي التهمة وغيره كافي كافي الجأ
من باب الاقرار المضاربة لو اقر المضارب برجع البف درهم في المال
غلطت انها خمس ما لم يصدق وهو من ان اقر به انتهى جملتها في كون

الاوار

الاوار للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى ان في المرض ان في
الصغر والبلوغ فالقول لمن ادعى الصغر كذا في اقرار البرائة وكذا لو اطلق او لم يطلق
كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال يحسن فان كان محمدا او قبله
المقر له فحين وارثه على الاقرار ولم يشهدوا ان القول بصدق المقر وكذا يقبل
القينة او في مرضه شيئا وقال كنت فعلت في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من
اسناد الى من الصحة قال في خلاصة الاقرار في المرض الذي مات فيه ان يبيع هذا
من فلان في صحة وقبض الثمن واتي ذالك لمشتري فانه يصدق في البيع ولا
في قبض الثمن لا بقدر الثلث من العارية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان
العبد قد مات قبل مرضه انتهى وما من في شرح ابن وهبان يحصل النفس في
بالرق لانه انسان وصدره المقر صح وصار عبده ان كان قبل ما كد برئته
اما بعد قضاء القاض عليه كذا كالمثل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره
بعده اكل واذ اصر اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنايات والحدود وحكم
العبد وما من في شرح المنظومة وفي التنف يصدق الا في خمسة زوجة ومكاتب
وان لم يولد ومولى عتقه او بقرق ثم ادعى محبة لا يقبل الا برائة كذا في البرائة
كلهم ان القاض لو قبح كونه مملوكا ثم برهن على امره فانه لا يقبل لان القضاء
يقبل منقضى اعدم تعدية كافي البرائة بمختلف الحكم بالنسب فانه لا يصح
عدي فيه لغير الحكم بعد البرائة كذا في البرائة لما قد ساء ان القضاء بالنسب كما يتوهم

فعل في هذا الوقت بعد حصوله ان يصدق له ذلك ولا يشك في حكمه بل يقر به لم يصدق
بعد ذلك ان ابن غير العبد المقر بهي اصل حلية دعوى النسب وشرط في النسب
المولى وفي التمسك من الدعوى مثل على ابن احمد من اجل مات وترك بالافاق
الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان ابني واشتبه بالنسب عند القضاة
بالشهود وان اباه اقرانه اصدقتهم القضاة لم يشكوا في نسب فيقول له الوارثون
ان هذا الرجل الذي مات كذا امك هل يكون هذا قضا فقال ان قضاة القضاة
يشكوا في نسب ثبت نسب وبنوته واجازة الى الابد انتهى جوابه الموقر في حق
الافاق في مسئلة ما اذا قال لك على احد الف درهم ورجع بين يدي وعنده ال
مسئله في فلا يصح ان يكون العبد مديونا او مكاتبه في المسقط الا في
صحة الا اذا قال على عبد او ادعاه غير صحيح كافي في النسب ثم قال على ابن
الى بقرته لا يكون من شئ سواء كان بعينه ولا انتهى اذا اقر بمولاه في سنة الا اذا
لا ادعى له عليه من اسم ربح فانه يلزمه الاقل كافي في الزاوية اذا تعدد الادعاء
بموضوعين من سنة شيئا ان الاقارب القتل لوقال قلت ابن فلان ثم
قلت ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في الزوج والاقارب
فهي ثلث كافي في الزاوية المقتضى اذا اقر بالدين بعد الابا منه لم يلزمه كافي في
الا اذا اقر بوجه بغيره بغيره للمولى على ما هو المتعارف عند الفقهاء في جعل زيادة
تقبلت الاشياء فلا لعدم قصد كافي في مهر الزاوية واذا اقر بان في سنة

كوة

كوة ما يتبع في قماري الهلية انها تلزمه ولكن ينبغي القضاة ان يتبعوا
اذا ادعت فان ادعت بها بما قضاه او لارضاه لم يسعها السقوط والاصح
منه في بعض فاذا اقر بان في سنة حمل على انها بقضاء او رضاه فيلزم اللوم الا اذا
لم يراه انها بغير رضاه وقضاء بعد اقراره المطلق فيجب ان لا يلزمه **بالصحيح**
من اقراره في سنة في سنة في سنة **الاولى** ما اذا اقر من الدين على
وقضاة ليس ان يسعها اقراره بل ان **الثانية** لو قضاة قال على ان لا دين
فصلح في اشرا بالدين لا يلزمه في الجمع لوصاله على شاة على صوره في سنة
بوجوده من غير محذور المنع رواه في صوف غير كافي في سنة القضاة كافي في اشهر
سج الصوف على مهر الغنم لا يجوز اذا اقر صاحب فانه لا يلزمه ولا الرجوع في
في شفعة الولو اليه ليعمل الشفعة المشتري بعد طلبه في الاخذ صحيح ولا الرجوع
العين بوجهها بعد رجوعها إليها الرجوع يستعمل الذي عليه فامره الذي صحيح
الصالح عقدي رفع الزلع ولا يصح مع الزوج بعد رجوعه الملاك اذا اقر بوجه
سلف المدعي عليه فاعا للزلع باقائه اليه ولو رجوع المدعي بعده على اصل الذي
لم يقبل الا في صلح الوصع عن مال اليتيم على انكاره اذا اقر على بعضه في سنة
فانهما تقبل ولو لم يلج الصب واقامها تقبل ولو لم يلج الصب لا يحلف كافي في القضاة
ادعى دينا فاقرب وادعى الا لغيره فلو قضاة لم يلزمه عليه يقبل
الصالح منها ليس الا فدا البين كافي في العا دية من العاشر ولو رجوع المدعي

عليه على انوار الهدى انما يظلم في الدعوى فان على انوار قبل الصلح لم يقبل بالانوار
 يقبل ولو برين على صلح قبل البطل الثاني اذا الصلح باطل كما في العارية الصلح باطل
 دعوى فاسدة فاسد كما في القيمة وكسوف الهدى في مسائل من سلكها
 الصلح على انما يجازي بعد دعوى يجوز ان يخطو ويحمل على ناسد باسبب ساقية
 لا ذكر شرط التقى كما ذكره في القيمة وهو موقوف ويجب فيقال ان في ساقية
 اعلم صلح الوارث مع الوصية لا ينفعه صحيح السبع وصلح الوارث مع الوصية لا
 الامنة صحيح وان كان لا يجوز بعد ريبا في جبل التام اجانية طلب الصلح
 من الدعوى لا يكون انوار او طلب الصلح والابرا من المال يكون انوار الصلح على
 على شئ اخر من الزرع في الدين لاني العرف الا اذا قال صالحك على كذا وارب
 من الباقي الصلح اذا كان من مال منقوص كان اجارة ولو كان على من يدبر العمل
 الا اذا صالح من غلة او غلة الدار فانه يخرج من ثمره فيجوز ان يخطا عند اذ استعمل
 عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مالا لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمة كالعصا
 والسكاج والجمع كما في سابع اليك الصلح باينين دعوى المنافع الادعوى
 كما في المستصفي لا يصح الصلح من الحد ولا يسقط به الاحد التعدي اذا كان
 قبل الدفعة كما في اجانية صالح الجوسس ثم ادعى انه كان مكررا لم يقبل الا اذا
 في جبل الوالي لاني الغالب يجب ظاهرا كما في الزارة الصلح تقبل الا قاله ونقض
 اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القيمة دعي فانه فصله ثم لم يرد ان لا

على اطل الصلح

لا يطل الصلح كما في العارية من العاشر كتاب المضاربة اذا فدت كان للضارب
 او شرط ان عمل الا في الوصية انما مال التيمم مضاربة فاسدة فلا شئ اذا عمل كذا في
 الصغار اذا ادعى المضارب في سادسها فاقول رب المال او عكس فلم يضارب فاقول
 كذا في الحق الا اذا قال رب المال شرط لك الثلث او زيادة عشرة وقال المضارب
 الثالث فاقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع للمضارب بشرط الا لا اخذ
 فلا يملك الا بالنقض كما في الزارة والمضارب البيوع بالنسبة الا ان لا يصح البيوع
 ويملك البيوع الفاسد لا الباطل لا تجوز المضارب باعنه لرب المال الا ان كان
 عليه سبوق بخلاف التقيد بالسداد الا اذا قيد باجل بل هو كالمالك في الكوفة فلا تقيد
 المفع منهم المضاربة تقبل التقيد بالوقت فقبل مضاربة تعرف او لا كما في الهدية
 يصح بيع رب المال مضاربة الا اذا صار المال عرضا اذا قال له اعمل براكب
 قال له لا اعمل براكب صحيح فبذلك اذا كان بعد العمل اطلقا ثم نهاه عن سبوقه
 الا اذا كان بعد الشراء كتاب بيع هبة المنقول لاني سئل ما اذا هب
 الصغير كما في الذخيرة يقول الصبي العاقل الرب صحيح الا اذا هب له اعمى الا في
 وتحت موشه فان قبوله باطل ويرد الى الوهاب كما في الذخيرة فملك الدين
 عليه الدين باطل الا اذا سئل على قبض ومسته لو هبت له ما عليه ما عليه
 الصبي المستطيع وتفرع على الاصل لو فقه دين غيره على ان يكون الدين
 يجوز ولو كان وكذا بالبيع كما في سابع الفصولين وليس منه ما اذا اقر الدائن

ان الدين اعطان اسمها عارية فيه فموجب كونه اجبارا لا تملكها ويكون المقول
 قبضه كما في البرزخية الالهية تكون محاذ من الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة
 الولد الجدة لايجز على الصلوة الا في مسائل **مسألة** نفقة الزوجة والناثية العاين
 بها يجب على الوارث وقولنا ان الزوج له بعد موت الموصى مع انها صلت الناثية
 يجب على المشرى تسليم العقال الى شفع مع انها صلت شرعية واذ النوات
 اطلت لشفع كذا في شرح ادب العضا المصدر شهد من النفقات **مسألة**
 مال الوقف يجب على الناظر عليه الموقوف عليه ان يصد محضه ان لم يكن
 على والا فبما سبها **كتاب الديانات** وفي مسائل **الابراء عن الدين** اذا
 اطلب المظلوب لالتعلق لي عليك كان ابراءا عما كقولنا لاحق لي قبله اذا اطلب
 الكفيل فقال المظالم المصل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار
 الابراء برتبة البراءة الثاني مسائل **الاول** اذا ابراء المظالم المصالح عليه فزده لم
 كما في ذكرناه في شرح الكثرة **الثانية** اذا قال الدينون ابرئني فالبراءة فزده لا
 كما في البرزخية **الثالثة** اذا ابراء الكفيل الدينون فزده لم يبرأ كما ذكرناه في الكفا
 وقبل برتبة البراءة اذا قبله ثم رده لم يبرأ كما ذكره الزيلعي ثم مسائل في شرح
 الابراء لا يتوقف على القبول الثاني الابراء في بدل ابراءه وسلم كما في
 الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطلبه لا
 الدين فخرج الدينون بما اوداه اذا ابراءه براءة بسقاطه اذا ابراءه براءة

فلا رجوع

فلا رجوع واختلفوا فيما اذا اطلقوا كذا في النفقة من البيع وشرح به ابن رجب
 في شرح الوصية على هذا الوجه مطلقا بما ابراءه من المهر ثم دفعه لما لا يطل التحليل
 براءة براءة بسقاطه وقع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المحلل
 المحلل بعد ابراءه فاطلة البوليوسف بناء على اننا نقل الدين وصحة محمد بن
 انما نقل المطالب فقط وفي مدانيات القيمة ترجع بقضاء دين من ابراء
 ابراء المطالب المطلوب على وجه الاسقاط فله ترجع ان يرجع بما ترجع به انتهى
 على ان الدينون تفتي باسما لها مسائل **مسألة** لو ملك الدين بعد الابراء من
 فانه يكون ضميرنا سبها في ذلك بعد الانفا ذكره الزيلعي **مسألة** لو كان الكفيل
 اذا ابقى بعد موت الموكل بشان فبعضه في صوته وفولانه لا يقبل قوله
 لانه يريد ابراء الضمان على البتة بخلاف الوكيل بقض الدين كما في وكالته
 بنية الدين كما لا يبرأ منه الثاني مسائل **مسألة** لو وهب المصالح الدين عن المحال عليه
 به على المحلل لم يبرأه لم يرجع ومنه في الكفال كذلك **مسألة** لو دفعها على القبول
 على قول بخلاف الابراء ومنه ما لم يشهدا احدهما بالابراء والاخر بالرضية
 لا تقبل ريبا في العشرين من جامع الغصونين الابراء عن الدين بنية
 التكميل ومنه الاسقاط فلا يصح تعليق الرجوع الشرط الاول نحو ان اوت
 الى كذا فانت برئ من الباقي واذا اوتيته كان وصح تعليق بنية الرجوع
 نحو قوله انت برئ من كذا اعلى ان تؤدى الى كذا وكذا تمام تقرره في كتاب

الصالح من باب الصلح بين الدين ولا قول يرتد بالردة ولا ثانی لا يتوقف على الصلح
ويصح الابراء عن الجول للثانی ولو قال الدين لم يرد ابراء احد كما لم يصح
وكذا في فتح القدير بن خيار العيب ولو ابراء الواهب مدعيون مورثة غير علم بموت
ان يتناقبا لنظر الى انه اسقاط الصلح وكذا بالنظر الى كونه ملكا لان الوارث لو باع
عينا قبل العلم بموت المورث لم يرد مورثه كما هو جوابه فيما بالاول ولو وكل الله
ابرا الف فالواصح التوكيل لنظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب التملك
يصح كما لو وكل بان يبيع من نفسه بدينه شكل بانها عامل نفسه وهو براءة نفقة
من يعمل غيره واجبا عنه في شرح الكنتون باب تقويض الطلاق كل فرض جبر
حرم فلهذا لم يرد من سكن المهر برون اذ ان اراهن كافي الظهير برون ما روى عن الامام
ان كان لا يقف في كل حد امد لونه فذاك لم يثبت كذا كراهيتها القول للملك
في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فانه
للدفع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيين من خلافه ولو كان
فاوى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مقيدا فان كان
حالا او برون او كفيل والآخر لا يصح والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدعو
من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج
المدفع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في الدنيا لاكل كذا في جواز
كل دين اجل صاحب فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاعلى في الفرض **الثاني**

الدين

الدين عند الاقرار **الثاني** الثمن بعد الاقرار بهما في القنية **الثاني** اذا مات المدين
لم يرد من اجل الدين الوارث **الثاني** الشفع اذا اقبل المدين فموت
الدين لا فاجل للمشتري **الثاني** بدل الهرب **الثاني** اجراء من مال
تم الدينين قضاء للاول عليه الف فرض فباع من موقوفة شيئا بالف
ثم سلت في مرضه وعليه دين تقع للقاصدة والمفوض اسوة الوفا انما في الجاهل
لا يلزم تأجيله الا في رصينة كما ذكره قبل البراءة انما اذا كان محجورا فانه يلزم تأجيله
مرفظ الظهير وفيما اذا حكم بالملك برونه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما اذا كان
المفوض بعلى انسان فاجله لم يرد من كذا في مدانيات القنية الوكيل بالاراء
ابرا ولم يصف الى موكله لم يرد في سبعة الاعلى الا براء العام عن الدعوى بغير قضاء
ان كان بحيث لو علم بالدين سجن لم يرد في سبعة الاعلى الوكيل لكون في حوزة القضا
القنى على انه براء قضاء وديته وان لم يعمل به وفي مدانيات القنية اجازت
على الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال
ولو ثلاث حمل احدنا شر اشع لمعروف من زوجها بالمهر قبل الهبة **الثاني**
من ان موها من المهر بغير معروف قبل الهبة **الثاني** هبة المرأة للمورث
لها قبل الهبة انتهى وفي الاجرة لم يذكر في احكام الدين من الجمع والفرق
الموجول اذا قضا قبل حلول الاجل سيجر الطالب لان الاجل حتى الدين فله
ليقطع كذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي ايضا في صحائنه والزانية **الثاني**

الدين

عليه بشرط تسليم في الملاقاة عليه فطرية الدين بالصعيد وطلب تسليمه في سقطة عن مؤنة
 العمل الى الملاقاة فحققت مسئلة الدين ان يجوز على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القينة
 في التلمع ظاهر بان ترجح انه لا يجوز الا للضرورة بان اقيم المدين بتلك المدة وقد ثبت
 في محاورته المذكورة انه وان سقطت عن مؤنة العمل الى الملاقاة فقد لا يستيسر له بالصعيد
 اقربان وبذلك ان صح وحمل على انه لا يلائمه وبذلك كان حق القبض للمقربين له
 بالذبح الى ايهما كان في مخالفة رتبة الدين سلبا منى ما اذا كانت المدة الموعودة
 ترجح لظان اولو الذي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقينة وهو ظاهر لعدم
 حله على انما يكسب في سبب المهر كما لا يخفى ويجعل في ان الحق لا يصح قبضه ولا يبرأ
 بعد انذاره المذكورة في من يجعل منه في وكالاته بترتيب المدين والطلب في نفسه
 المقامه بين النفقة بارضاء الزوج بخلاف ما يراى في المدين لان دين النفقة انفس
 بحسب في شرا اذا كان احد متعتين صيدا والاخر مديا لان النفقة انفسا للمترافض
 رجل ودينه للمزوج عليه دين من جنس الوديعة لم تهرق قضاها بالدين حتى يجرى
 الاجتماع لا تهرق قضاها ما لم يجرى فيه قضاها ان في يده كفى الاجتماع كما
 قبض تقع المقامه وحكم الغضوب عند قيامه في يد المدين كالوديعة اخرى
 تعاضت بنيت الدين وبنيت البراءة وكلمة التامسج قد ثبت بنيت البراءة انما تعاضت
 بنيت البيع وبنيت البراءة قد ثبت بنيت البيع كذا في المحيط من باب دعوى
كتاب الاجارات وفي الضياع الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عند

على الاجارة

على الاجارة فان اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجر له وان كان بعد
 فله وان كان بعد قبض البعض فالحال المالك عند ان يرسف وقال محمد المانع
 والمستقبل للمالك انتم القصب بقط الاجرة من لم يشر المهر الا اذا امكن اخرج
 بشفاضة او حيازة كافي الا ان كان رتيبة والقيسة التمكن من انتفاء بوجوب الاجرة في
الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجزى الاجرة حقيقة الانتفاء كافي العادى و
 في الاستعاضة اخرج الوقت فوجب اجرة في الفاسدة بالتكمين الثانية اشارة
 استا اجر ودية المالك خارج المصنف باعده فلا اجر كافي بخاتمة بخلاف ما اذا
 للمالك في المصنف بها ولم يركبها **الثالثة** استا اجر ثوبا كل يوم بداني فاسكت
 فليس لم يجز اجرا بعد المدة التي تولى به الخرق كافي في مخالفة وتفرغ على الثانية
 لو ملك في زمان اسكتها عنده فبضمها لانه لم يجرى الاجر لم يكن ما ذوقنا في
 بخلاف ما اذا استا اجر المالك في المصنف ملك بعد اسكتها كافي فزوقنا
 الذي اوقف في الاجرة من المتأجر من غير ان يترك عليه احد فان لم يرضه الله لم يرض
 والزيادة في المدة جارية وان زيد على المتأجر فان في الملك لم يقبل مطلقا كما اخرجت
 شامل المال التيمم بغيره وان كانت العين رتفا فان كانت الاجارة فاسدة
 فانظر لما عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وفوقه اخرجت بامرة المثل
 اثنى رجل انها لعين فاحش رجع القاضى الى اهل البصر والامانة فان
 انها كذا لك فسخرها والواحد كفى عندهما خلافا لغيره كافي وصاحبها بخاتمة

هو سائل في قبيل الزيادة ولو شئنا واخذ العقد منها اجرة المثل كما في الفسخ ^{سائل}
 والا فان كانت اقرارا او تعنتا لم يقبل وان كانت الزيادة اجر المثل فالفسخ
 فيفسخا التولي ويمنع به القاض وان امتنع التولي ففسخا القاض كما حرمه
 الفسخ الوسايل ثم يجرى ما من زوا فان كانت دارا او خانة عرضها على المستاجر
 قبلها فهو لاصح وكان عليه الزيادة من وقف قبلها لاس من اول الدهر وان كان
 اجر المثل وادعى انها اقرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجر التولي
 كانت عرضا فان فارقته عن الزرع فلما الدار وان مشغولة لم تقح اجرتها فوسا
 زرع لا تقسم الزيادة من وقفها على مستاجر واما الزيادة على المستاجر بعد ما
 فان استاجر ثابته فانه لا يجره لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها او البناء فملكه
 يقسمه مستحق الطلع للوقف او يصير حتى يختص بزيادة وان كانت للدهر باقية لم يجر
 واما تقسم على الزيادة كالزيادة وبيعها فزرع واما اذا زاد اجر المثل في نصف من
 ان يزيد احد فله التولي ففسخا وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستاجر
 كافي الصغرى هذا ما حرمته في هذا السلك من كلام المشايخ اذا فسخ العقد
 فيجعل المداخيل كان العقد او فاسد فلهما جعل حبس المبدل حتى يستوفي
 ذكره الربيع في البيع القاسم وصرح بان للمستاجر حبس العين حتى يستوفي
 ولا يجازي فيه في آخر عبارات الولو لوجه لانه فيما اذا كانت العين في يد المستاجر
 الربيعي انما هو فيما اذا كانت في يد المستاجر وقد خرج في العبارة لغاية

من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير طر الا اذا وقعت على شرط
 ما من كالا سكتاب فلهما حبس المورق ففسخا بلا عذر واصل في الارض لثبوت
 الفسخ دون العالم من اعداء الجيرة لفسخا الدين على المرحوم ولا وفاء له الا
 ثمنها فلا فسخا فيمن يبيعها الا اذا كانت الاجرة المجلدة تنوف فيها لا يفسخ
 لمن تعين عليه الفعل كعمل الميت وحله ودفنه والاجارة صح استيجار فلهما
 الاجرة والدة اجرها القاصب ثم ملك فدفنت سباجا ارضا الوضع شيكك الصداق
 استيجار طريق للمرور ان بين الدهر استاجر شغلا او فاعاض في الخارج فقطع
 من المرحوم لم يقح سباجا لغيره في سباجا لغيره فاجارة كالا استيجار كالا
 اولها بنية وكسبه سباجا لبيد له او ليخيل جاز ان وقف سباجا بنية
 خطها لم يجر سباجا لغيره لانه لا يضره ولده او غيره لم يجر سباجا الى ما في سنة لم يجر
 الاجارة الى سافع الدار اجارة دفع داره الى آخر ليرمها ولا اجر عليه في عارضة
 فاسد اذا اجر صيحا اجازت وقيل لا استاجر دراهم ليعمل فيها كل شهر فلهما
 والاجرة بينهما ولو لم يجر بها اجازت ان وقف ولا تجوز اجارة الشجر
 باجر على ان يكون الثمن لغيره البان الغنم موصوفا ولو استاجر الشجر مطلقا
 حو له زاده لقابل ان يقول بالجواز ويصرف الى شدة الشبابة عليه او الدية
 لان النفقة المقصورة منها الثمرة دفعه لغيره لا يملك لغيره النصف كما
 الكتاب للفرقة مطلقا لغيره لانه لا يملك لغيره النصف كما

نص

لما كان السكون كذا والافلا تقل السكون لما كانت الاحوة لا توضع كالخروج على القيد فاد استأجر
 للقدرة فاعلم العالم الفروع اذ قد وجب له الاقبل الاصطلاح وسقط ما بعده لا يلزم المسالك في
 سعيه والارسل اعلام وانما يجيب الاجابة بما استأجره لخدمته عشرة في عشرة وروى عن
 حقه في حقه كان له ربع الاجل ان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة و
 وكان ربع العمل استأجره لخدمته في غير حقه استأجره لخدمته في حقه ربع العمل
 كذا فاعلم ان العمل المثلث وجب له العمل وجب له العمل كذا فاعلم ان العمل المثلث وجب له العمل
 لم يصح والاصح في ارضي لك به عبارة او عبارة مائة في عبارة او عبارة مائة في عبارة
 اجور القصار ما بين الاضيق والبعيد على القصار على التمسك وتحتل في عدم
 الضمان عليه ما بعد فيض القصار المستأجر او اني فيها بالاذن فان لم يكن فله فوه وان
 فلا لضمان على الحامي والشيا في الاضيق من الدرع فقد اعادة العمل بطعام عشرين
 الله وكذا بشرط الورق على الكثرة بشرط الحامي ان اجوز من التعطيل محموله عنده ^{الحاكم}
 يستطاع كذا وقد بشرط كون مؤنة الرق على المستأجر وروى ما كروية اجرة حال الصفة
 على من يستأجره اذا استأجره الفروع اذ ان المستأجر من الاجرة العمل في السك
 الثاني في اجرة خضرت بخلافه لا يجب على المورج ولكن يستأجره لكن العيب كذا في العمل
 وطيبين اسلمه وضحها لان الكال لا يعمل اصلاحه وكذا فراجع ترايب السك
 وكذا سيرة ماداه لا فروع السك او ردة المستأجر على المورج واجبي في مكان
 الصحيح ان العبارة الاولى اذا انفقت النسخة الثانية لا عبارة من المستأجر

المعروف بالحق ولا تنقص الاول بمقتضى ان اجزائه في الوقف اذا كان لغيره اجزاء اخرى
ثم انما من غيره فالتأخير في الوقف على اجزاء الاول فان روي بالحق وان اجزاء فالاجرة
استأجرة لعمل سنة فحقه انما على ذلك الفسخ تنفذ الاجارة بموت المورث فالاجرة
لا ضرورة لموت في طريق كذا ولا تنقص في الطريق ولا سلطان فتبقى الى ملك فوضع الامر
ليعمل الاصل للميت والورثة فيموتون ان كان امينا او يورثون بالحق فان برز من
على قبض الاجرة للاب ربه عليه حصه من الثمن وقبض البقية منها لا ينقص من ثمنه
من ثمن ما في يده واذا انتفى لا يجزي ثمنه الدية بخلاف ثمنه فلهذا
جاء ما لا يجرى للمولى ولو في التيمم انما لم يكن في نسخ عبارة الوجه الا اذا ابر التيمم
اجر العبد لقب بلاء اذن ثم انتفى لثقت واما على في ورقة فلهذا لا وفي عقد ولو ما
خداة قبل عقد فخره من العبد واما في ورقة عقد لم يجر في نسخها وكذا اذا كان على
فاسد الا عدم حرقه او في نازل اثنان وداخل الحمام وركن المقدس لا يستحل
لم يصدق والاجر واجب يختلف صاحب الطعام واللاج في مقداره فالقول بصاحبه
الاجر حجة الا ان يكون الاجر ساما يختلف في كونها مشغورا او فارغا فيحكم بها
انما يختلف في صحته او في دأ فالقول بالحق الصق قال الفضلي الا اذا ادعى
انها كانت مشغورة بالزرع وادعى المستأجر انهما استأجرا لا للطبيب الذي يقول
بها في مسلمين ان يجرى في خلاف جنس ما استأجرا ان يعمل بها على انسا
في الزاوية يختلف في صحته والاجر والغلق في الغراب فالقول لصاحب الدار

الابن

الابن الموقوف والسبب والاجر والميت والحق الموقوف فانه المتأجر كتاب الامانة
والورثة والجارية وغيرهما الامانة تغلب مصونة الموت من تجديله في ثلاث النما
اذا مات بمجمل خلاص الوقف والقاضي اذا مات بمجمل اموال التماس من غيره او
والسلطان اذا ادعى بعض الغنيمة عند العاري ثم مات ولم يبين عند ادعائه
في قاضي فانه خان من الوقف وفي خلاصة من الورثة وذكرنا في الورثة الميراث
من الثلاثة احد المتأخرين اذ مات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر
فصار المشتبه بالمتعلق الموقوف ورت عليه ما سأل الله في الوجه اذ مات بمجمل
كافي جامع الفصولين **الثانية** الاب اذا مات بمجمل مال ابنه ذكر فيها ايضا **الثالثة**
مجمل ما ادعى عند موته **الرابعة** اذا مات بمجمل ما لاقته الرشح في بنة **الخامسة** اذا
مجمل ما ادعى عنده محجرا وبه السكاسة في تخصيص المباح الكبير للامام فيضا المشتبه
وقيدوا بتجصيل الفقه لان الناظر اذا مات بمجمل مال الميراث فانه يضمن كما في حقا
ومنع كونه مجملا ان لا يميز حال الامانة وكان لا يعلم ان ورثته يعلمها فان بينهما
في حيوة رددهما فلا تجبيل ان برز من الورثة على مقداره والام القيل قوله ان كان
يعلم ان ورثته يعلمها ولا تجبيل وهذا قال في الزاوية والمودع انما يضمن بالتجديله اذا
الورثة والورثة اذا ادعى والمودع انما يعلم مات ولم يبين لم يضمن ولو
الورثة انما علمتها وتكر الطالب ان تستر ما وقال هي كذا وكذا او ملكك صدق
ومنع ضارها مبرور وما دينا في تركه وكذا الوارث الطالب بالتجديله وادعى الورثة

كانت تأخير يوم مات وكانت مودعة ثم ملكت فالقول للطالب في الصحيح كما في الزيادة
تكرم العارية فيما اذا استجاره بغيره لوضع حد ووضعا ثم تابع المعالي فان
لا يمكن من فوجها وقبل لا بد من شرط ذلك وقت البيع او بالمحظ او بالاجارة فان
والمضاربة المستضعف والشريك عانا او غاوتة والمودع والمستجير الزمان
الفضل الا الاخره في في المبسوط والرواية الفروع والاعا والاقهر ولا ترون را
يجوز بيعه ولا يمين والعارية تعار ولا توج قبل مودع مستاجر والعارية اذا فسخ
وهي اقوى من الابداع وقيل لا لان الامين لا يستلها الا بغير عيار وانما حازت الا
لا دون العجر المودع للاطلاق في الانتفاع وهو مودع وفي الابداع فان قبل اذا
فقد اودع فلما ضمنه لا قدرى واليمين كالودعة لا يودع ولا يعاد ولا يوجر وانما
فملك الابداع والاجارة دون الاعارة كما في وجها بامتناعه وكذا المتولى على
والوكيل يقبض الدين بغير مودع فلا يملك ابتداء كما في جامع الفضول في العلم
لغير امانة لا اجرة الا الوصية والناظر في حقان لغير اجرة المشا اذ عملا الا اذا
الواقف الناظر شيئا ولا يستحق الا بغير فلو كان الوقف مباحرة والموقوف
فلا يجوز للناظر كما في مستحبة ومن هنا يعلم انه لا اجرة للنظر في السقف اذا حصل عليه
ولا اجرة للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفضول ليس للوكيل يقبض الودعة او يستجر
اجرا ليا في باجارة بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يصح استجاره الا اذا فسخ
وقفا في الزاوية لوجعل للقبول لم يصح وذكر الزبيدي ان الودعة باجارة مضمونة وفي

من احكام الودعة اذا استاجر المودع المودع صح بخلاف اليمين اذا استاجر
المرتبين كل ايتين او على ايمان الامانة المستحقة قبله فلو كان المودع اذا اودع
والناظر اذا ادعى الحرف الى الموقوف عليهم وسواء في حرة سخرها او بعد
الاقى للوكيل يقبض الدين اذا ادعى بغير مودع الموكيل بان يقبض ودفعه لمن جوزه للقبول
بيته بخلاف الوكيل يقبض العين والفوتة ولو لم يجز له القول للامان مع اليمين الا اذا
الناظر ولا يقبل قول الوصية في حقته بايديها فقلت الطاهر وكذا المتولى الامين او غاوتة
الناظر يقبض او الامانة بالرفاهة مناس فالمودع اذا اخطأ بما له بحيث لا يتغير بغيره فلو
بخطا فزاد اخطأ به بضمها والعالم اذا اسئل للفقير شيئا وخطط الاسئل ثم دفعها
ولا يستجيب عن الذكوة الا ان يادى له الفقير او لا بالاحد والمتولى اذا اخطأ اموال اوقاف
مختلفة فحين الا اذا كان باذن القاضى والسما اذا اخطأ اموال الناس وانما
ضمن الا في موضع حوت العادة بالاذن بالخطا والوصية اذا اخطأ مال اليتيم فحين
في سبيل اليتيم الامين بالخطا الامين او اخطأ ما لا يحال غيره او مال رجل مال اخر
اذا اخطأ مال الوقف مال القرب وقيل يضمن ولو تلف المتولى مال الوقف ثم فسخ
لم يرد او حيلة براءة الفاعل في التوقيع وان برقع الامر الى القاضى فيضرب القاضى من
منه ثم حرم عليه الامين او ملك الامانة عنه لم يضمن الا اذا اسخط ان يده شيئا
فملكته كذا في الولد الجيد في الزينة ترفيق اذ القسب ويشترى شيئا من كسبه واداره
وهو ملك عنه المودع فانه يضمنه لكونه مال المتولى صح ان للعبدة يد امرة فصح كونه

شيئا أو غير ذلك على ما أخذ المأذون في شئ كأذنه مائة وضمانا ورجوعا وعدم
رجوع وخرج عنه مسئلتان الموضع أو الزن الثاني رفع الموضع إلى الموضع
لأنه مستحق من حيث بعد الملك فلا ضمان على الموضع والمستحق يقتضيان الرفع كما في
الفصولين والثانية عام مشترك بين اثنين أو كل واحد منهما حصته رجل ثم زن
مستأجره بالعامة فهو لا يرجع للمستهلك على الشريك البكيت ولو عمر أحد المالكين
بلاذن مشترك فانه يرجع على شريكه حصته كذا في عبارة الولولية لا يجوز للموضع المبيع
في سائر الحالات سببا فطلبه يضرب بطلان ولو كانت كذا في قوله بالغيره أو
كما في مخاتمة الموضع إذا زال التقاضي زال الضمان إلا إذا كان الابطاع موقفا فله
بعده ثم إذا لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين للموضع أو جازا فله الضمان إلا إذا كان
الضمان كالأجاسس الموقفة المائة إذا كانت باجور فمضرة ذكر الرقعي وقد استجمع
العامة من سائر مايلي من العارضة لا رضاء ولده وصار لا يأخذ الاثر بها لا رضاء
لا رضاء ولا نقل إلى العظام ولو رجع في زمن الفاس قبل الدقة في مكان لا يقدر على استرجاع
والكل أو نقله إلى التل أو بها في مخاتمة وفيها إذا استعار رضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ
بجصد ولم يؤت وتترك باجور ثم ردت العارضة على المستعير لا في مائة من كذا
تخليف المالكين عند دعوى الرد والمهلك قبل نفق التهمة وقبل انكاره الضمان
الردية متى لو ادعى الرد على الوص وحلف لم يقض الوص كذا في ردية المسبوبة
ولو عدل إلى جبره بما لم يبرأ السوا كان يقدم عليه أو لا يجوز له حلف أو حلفا فيما

أرادوا إلى بيت الملك أو إلى من في حيا له ولو دفعوا الموضع إلى الوارث بلا امر القاض فضمن
كانت مستوفى بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا مالا إلا إذا دفع بعضهم ولو قطع الموضع بها
الموضع ضمن على الصحيح لا يبرأ المدينون المبيت يدفع الدين إلى الوارث وعلى
دين ادعى الموضع ودفعها إلى ما دون مالكها وكذا دفعه فالحول إلى من ادعى في رجوع
عليه المأذون لم يدفعه إذا وعاه وكذا دفعه فان كانت مائة فالقول وان كان مضطرا فالكافي
والدين الكافي فادعى قاضي المدينة من الثاني ما إذا ذن للموخر تمت باجور العين
فلا بد من البيان وهي في أحكام العارضة من العارضة استأجره على كذا وعلى الله
روى المجي ولو استأجره على كذا في عبارة الولولية وفي كذا لا رضاء
لا يملك الاضباع والابداع والاضباع المطلق كالأثر الموقفة بالمشيئة حتى إذا دفع الموقوف
مشترا بقرابح كذا إذا قال استأجره على كذا بقرابح وكذا لك لو دفعه اليضا عير
الاستأجرى ولو باجور والبصاغة كالمضاربة إلا أن المضارب يملك البيع والمستضعف
إذا كان في قصده ما يعلم أنه قصد الاستئجار أو لنقص على ذلك انتهى العارضة كالأثر
تفسخ عبور أحدهما كافي الضمنية القول للموضع في دعوى الرد والمهلك إلا إذا قال
استأجره المأذون فخلعت اليد وكذا برضا في الأمر فالقول له الموضع ضمانا
أصحا باملا فالابن إلى المالك كذا في آخر الموقفة من الأصل للموضع إذا قال له
أيتها استودعني وادى ما جددت والي ان يحلف ولا يثبت عليه الردا الضمان
بغيرها لأنه لم ينفذ ما استودع يحلف مات رجل وعلم دين وعنده ردية فغيره فالحج

لذا كان يخرج من تحت ذلك كالاكلة الواحدة والدين في رتبة ولود بعد في صورة فلنعم
الطاهر ما وسيد القاضية فما فضل من شدة فلو اوجب كذا في قرارة المقيدين بن الوصايا **الشعير**
هي بيع في جميع الاحكام الاضمان الغرور للجهل اذا استحق المبيع بعد البناء فلما جبر
على الشفع كما هو بول المالك القديم واستبلا الاب مختلفا في البيع فزاد في الشفيع
بالعيب لا يظهر في حق الشفع كالأجل ويزداد على البيع لا تسلم للمشتري وذلك
على الشفع ودون القول قال الاستيعاب والقول اصح والالفاظ بالعلم لا بالو
لقد هو مملو قطع بين رجلين فخر احداهما فحصل له ولا خرف نصف المدة ولا خرف احد
فحصل له كذا في جنابات شرح المبيع باع ماني اشارة الغرور وشفعوا فان اصاب البيع
بالشفع والابطلت الاشارة الى رد كذا في الولو لجهة الاب اذا اشترى دار لا يسهل
وكان شفعوا كان لا يحد بها والوقت كالأب اذا كانت دار الشفع ملازمة لبعض
كان له الشفعة فيما لا يحد فقط وان كان فيه تفرق الصفقة للمشتري على جوار بيع دور
ووجوب الشفعة فيها يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم الى موكله فان سلم
يصح والطلب هو المختار والتمسك من الشفع لاصح سطفا سيع بالبيع في
فك طلب طلب المورثة ثم شيد ان قدره الا وكل لو كتب كذا باورس له والاعلان
اجماع الشرك صحيح حتى لو سلم الشرك لم يخذل الجار سلام شفع على الشفيع
يطلبه بالحق والابرا العالم من شفع بطلبه قضاء بطلان ولا يطلما ديانته ان
بها اذا اشترى المشتري البناء فباعه شفع فهو محجور اذا اعطاه ما زاد او انقص وان

لذا

لذا في الولو لجهة وفي نظر آخر الشفع الجار الطلب يكون القاضية لا يراها فهو محدود وكذا
لو طلب من القاضية احضارة فامتنع فاعاد الموردي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم
لم يكن هذا تعليق الطالبا بالثبوت بجانبة المالك المشتري عند الشفع حين علم فاعاد
لبيع بمبيد على نفق العلم ادعى الشفع على المشتري انه احتال بالطالبا بشفيع فان
الشفيع في منظور من وجهان خلافا لشري الاب لانه الصغير ثم اختلف
في مقدار الثمن فالقول للاب بل يمين يمين بعض الثمن يظهر في حق الشفع اذا
بعد القبض خط الوكيل بالبيع لا يظهر في حق الشفع بل دعوى في رتبة الدار وشفعها
بادة الدار داري وانا وعيها فان وصلت الى والا فان على شفعه فيها استمر الشفع
بلاقتها ان اعتمد قول مال لم يكون فلا كذا الا ان كان في جنابات اللقطة من
حنيفة شيئا على عدد الروس العقل والشفعة ووجه القام والطريق اذا اشترى
اشترى **كتاب القصة** القواميات ان كانت لحفظ الاملاك فالقصة ما اذا غرم سلطان
فانما تقسم على هذا وهي في كفاية النماذج في قنوي قاضي المدينة او حنف الفوق
على القاضية بعض الامتعة شيئا فالقصة فالقصة بعدد الروس لانها لحفظ النفس
القاسدة لا لتفدي الملك ما قبض وهي تبطل بالشروط القاسدة سيجوزها المسجد
الطريق العام اذا كان واسع الا في ركنه الا بل الحجة ان يدخلوا شيئا من الطريق
دورهم ان لم يقررونها فخط في هوا الطريق ان لم يقررونها ان خصم قبل البناء
منه وبعده يدمم المشترك ان انهدم فاق احداهما العمارة فان احتل القصة

لذا في الولو لجهة وفي نظر آخر الشفع الجار الطلب يكون القاضية لا يراها فهو محدود وكذا لو طلب من القاضية احضارة فامتنع فاعاد الموردي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم لم يكن هذا تعليق الطالبا بالثبوت بجانبة المالك المشتري عند الشفع حين علم فاعاد لبيع بمبيد على نفق العلم ادعى الشفع على المشتري انه احتال بالطالبا بشفيع فان

وقد روي في كتابي في حقه ما يعرف ان الآخر طلب رفع بناء قسم فان قيل
في نصيب الباقي فيها والاداء لم لا يتصرف في ملكه وان تاذى بانه في ظاهر الرواية
فيها تنورا وحماما ولا يصح ما لم ينفذ في حق من يملكه من اهل البيت او من يملكه
الدين وتقدر الوصية ولا بد من رفع الموضع بالملك وهذا اذا كانت الارض
بقضاء القاضي لا تستقل بطور وراثت وتقدر في ظهور الموضع له انتهى **كتاب الميراث**
في الكره بخلاف جميع الفاسد في اربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد في حق
منه وتعتبر القيمة وقت الاعناق دون القبض **التميز** في الكره في حق
كذلك في الجنيحة امر السلطان اكره وان لم يتوعدده واسرعه لا الا ان يعلم بالارواح
انه لو لم يثبت ليقبل او يقطع يده او يضربه بغير ما يحتاج على نفسه وتلف حضوره كافي في
اجراء الكفر على سائر عبيد جنس او قد كفر وبانت امره اكره بالقبول على القطع
الحرم على قتل ضد فاني حتى قبل كان ما جاور اكره على العفو عن دم المولى بغير الكره
على الاحاق فلا يصح من الكره الا اذا اكره على شرا من يعق عليه باليمين او بالقائمة
نصف المشتري من الكره فانه يفسخ تصرف من كسبه واجازة لا التدبير والاستيلاء
عناق اكره على الطلاق وقعه الا اذا اكره على التوكيل بغيره على اكره على الشكاح بالفرس
المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا يرجع على الكره في انتهي **كتاب الغصب**
من حيز من نصيب الغاصب وغاصب الغاصب لا في الوقف الموقوف اذا
وقية اكثر وكان الثاني اعل من الاول فان المتولى انما يصح الثاني كذا في دفع

اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى ان كان باذنه فالقول للمالك الا اذا انصرف في مال امرائه
فما في رادعي ان كان باذنه او انكر الوارث فالقول للزوج كذا في القيمة من يدعي
غيره فانه يصح نقضه ما لا يورثه ما رثا الا في عماره حائط المسجد كذا في كراهية تخايف
لا تحل الا لملك فلو تلف مال غيره فعديا فقال المالك اجرت او رضيت كم برأيت من
كذا في دعوى الزيادة لا لغيره لا يصح بالامر الثاني **خمس** **اول** اذا كان الامر سلطانا
ثاني اذا كان مولى للمأمور **ثالث** اذا كان المأمور عبد الغيرة كأم عبد الغيرة
او قبل نفسه فان الامر لغيره الا اذا امره اقل مال سببه فلا ضمان على الامر
مال غيره سببه فان الضمان الذي يعرفه الامر يرجع به على سببه **الربعة** اذا كان
المأمور ميا كما اذا امره بيا بالملك مال الغيرة فلو ضمن الصبي يرجع به على الامر **خمس**
يخبر باب في حائط الغيرة فلو ضمن الضمان على حيا ويرجع به على الامر وما من في جميع القصور
اذا امر الاب ابنه كافي القيمة لا يجوز ان تصرف في مال غيره بغير اذنه ولا كافي الا في السرقة
يجوز للولد والد الشرايين مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المولى
على الولي المودع بغير اذنه كان في مكان لا يمكن استطلاع راي القاضي لا يصح سجن
ما من بعض الرفعة في استرقاقه او قماره وعنده جوده شينه وروا البقية الى الورثة
عليه فانفقوا عليه من ماله لم يقسموا عليه استحقاقا وهي واقعة اصحاب محمد ذكره في
في آخر النقضات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة فقتل
لم يصح ذبحه بغيره بلا اذنه في ايامه لم يصح الطلاق في الاصل بوقته بغيره

انضموا اليه وكذا لو وضع قدر على كائون فيه لم يوضع سخطه فادخله ويطبقه
لو ضمن برأه على دورق وورق الحمارف وكذا لو عمل حلة على الطريق فطاف
لو اعانق رافع الحقة فأكمرت وكذا لو فتح فرجة في الأرض فحماها حين شد خاصا جها
او لم يفتحها فاعانق رافع بعد بذر المزارع وليس منها سخط الا ان كان بعد تعليقها
والكل من كسار لم يفتح من جامع العصور لعل الباشا من وان لم يتعدو المست
كان شهورا فلو رمى سحبا من ملكه فاصار لها فاضنه ولو صرفه في ملكه فوقع فيها
لم يضره وفي غير ملكه يضره ولو ارضعت الكلبة الضفيرة لم تضرب من الضفيرة الا ان
بان تعلم النكاح ويكون الارض مع والد وان يكون غير حاضره والجمل عند المست
لفا وكان في رضاع الولد العفارة لا تضمن الا في مسألي اذا جحد المودع وادارها
العاصب وسقط او ارجع الشا بهر بعد القضاء كما في جامع العصور ليس منافع لا تضمن
في ثلث مال التيمم مال الوقف والمعد للاستقلال مانع المعد للاستقلال مضمون
او اسكن ثيا ويل ملك له بعد كيت سكة بعد الشريك في الملك اما الوقف او سكة
بالغلة بدون اذن الآخر وكان موقوفه للسكنى او للاستقلال فانه يجب الاجر
من مال التيمم سكة سكة من زجهافي ارضه لاجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كذا
وصايا الغنية لا تضرب الدار معدة لاجار ثمتها انما تضرب معدة اذا بناها لذلك او شترها
لو باعد الدار باع لا تضرب معدة في حق المشتري العاصب اذا اجرها منها فمضرب
وقف او تيمم او معدة في المشتري المستحق لاجر المثل ولا يلزم العاصب لاجر المثل

مكة

يرد ما قبض من السكنى بقا، ولعل عقدا سكن المثل من لو سكتا جوا سكتا جوا معلوم في كذا
سنتين ووقع اجرا لها ليس له الاستدلال او لا يوجب على الاصول يقضي عليه ذلك الا ان
سنة ككونه وقع ما ليس به جوا في سنة الا اذا وقع على وجه البينة ويستملك للموخر
الفضل ولو ارامه فوقعه قبل الاخر فخرج المشتري من التهمة ان كان ذلك اجرا للمثل
الى الوقف اجرا للعاصب وورد اجرتها الى المالك فليس له ان اخذ الاجرة اجرة الوقف
للعاصب فخرج بها فان ملكته قبل التوقيع ضمتها وان بعده الا اجر قيمه وكذا لو ارموا ان
الغاية فقتلوا لدمه فبما من ارضه ضمن نقصان محل محبته كذا العاصب فاضا لا يملك
كسر المورس لم يقطع الرجوع عشر في ثلث انسان وصنف في الطريق فخذ الا اؤام
غير ضرورة لا يجوز دخول بيت انسان الا باذن الا في الغزو كما في سنة المقتضى وفيما اذا حفظ
في بيت غيره وصاف او اعمل اخذه كما في الوقف فغيره فغيره فغيره فغيره فغيره فغيره
فان كان في ارض مملوكة للحا فملك الشئ عليه او اجره ولا تسببه والزرع فغيره
وان كان في ارض مباحة ضمن صاحبها فغيره فغيره من وقف فغيره وان كان في ارض
لا يملكه ان كان في الارض سنة لان محاف لا يدرى بما في ارض مملوكة كذا الوقف
النش في الواقعات محاسبية من الوقف وسنخى ان يكون الوقف من قبل السلطان
فيضمن قيمة محضه وسجل سكوته على الضمان في صورة الوقف عليه فمضرب
مملوكة فلما ملكه سخياري في مائة فله ضمن قيمه محضه **باب الصدقات والنفقات**
الا لثاني او حرز كذا في الارزيرة على هذا ما اتخذه حرقة لعتبار اسك حرام وسك

الملك ثبت الملك من اصله هو الاستيلاء على الباع وما على البيع والروية ونحوها
 وحلها في الملك الوارث فالاول شرط حلها الحيوان الملك فلو استولى عليه غيره
 الغارة لم يملكه ولا يحل للمفلس ما يجده بلا تعريف ولو ارسل انسان ملكه وقال من
 فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلهما صفة واحدة بعد معرفته فشرط ان الملكة كان الحيوان
 قشور الرمان ولو القى به في البرية فجاء رجل سلخا واخذ جلودها فلما اكلها اخذه فلو يورث
 ما زاد الوفاغ ان كان بماله قربة والاستيلاء قسمان حقيقى وحكى فالاول ان يوضع اليد
 بالتمسك فاذا نصب لشبك الصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للحيوان فاذا
 انقضت الصلابة ملكه ولو نصبها لفتقل بها فاخذه غيره فان الاول كونه
 مديده اخذه ملكه في اخذه من الثاني والثالثا ولو صفر في الصيد الزايب وغاب فقل
 منه لصدده فوقع الذبياني البير فمعه لفاوه وما تعقل اخذه فمعه ولو ان لم يثرها
 من انزالها من اجل الفخ والصيد او الكف من يد ارض الصيد فانه لا يكون لها صاحب
 ما القيلة بالمكين قربا من حيث لو لم يده لافده ولو وقع في حجره من انزاله
 غيره فمعه لافده ان ياتي حجره له اما الثاني في شرطه وجود الملك في الحيوان فلا يجوز
 خربة القابض ان يملكه لافده الملك لا يحل له من الحيوان ان كان البره نسبيا
 كان جيرا بطلت ملكه في ملكه فان كان صحيحا فلا وله الا انما استخذته وان
 في فيها ذرة ملكها حلالا وان وجد فيها نارا او دينا او صورا او هو لافده ان يثرها
 لقب بعد التعرف ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندا ارسلت السكة

ان يثر في ملكه من اصله هو الاستيلاء على الباع وما على البيع والروية ونحوها
 وحلها في الملك الوارث فالاول شرط حلها الحيوان الملك فلو استولى عليه غيره
 الغارة لم يملكه ولا يحل للمفلس ما يجده بلا تعريف ولو ارسل انسان ملكه وقال من
 فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلهما صفة واحدة بعد معرفته فشرط ان الملكة كان الحيوان
 قشور الرمان ولو القى به في البرية فجاء رجل سلخا واخذ جلودها فلما اكلها اخذه فلو يورث
 ما زاد الوفاغ ان كان بماله قربة والاستيلاء قسمان حقيقى وحكى فالاول ان يوضع اليد
 بالتمسك فاذا نصب لشبك الصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للحيوان فاذا
 انقضت الصلابة ملكه ولو نصبها لفتقل بها فاخذه غيره فان الاول كونه
 مديده اخذه ملكه في اخذه من الثاني والثالثا ولو صفر في الصيد الزايب وغاب فقل
 منه لصدده فوقع الذبياني البير فمعه لفاوه وما تعقل اخذه فمعه ولو ان لم يثرها
 من انزالها من اجل الفخ والصيد او الكف من يد ارض الصيد فانه لا يكون لها صاحب
 ما القيلة بالمكين قربا من حيث لو لم يده لافده ولو وقع في حجره من انزاله
 غيره فمعه لافده ان ياتي حجره له اما الثاني في شرطه وجود الملك في الحيوان فلا يجوز
 خربة القابض ان يملكه لافده الملك لا يحل له من الحيوان ان كان البره نسبيا
 كان جيرا بطلت ملكه في ملكه فان كان صحيحا فلا وله الا انما استخذته وان
 في فيها ذرة ملكها حلالا وان وجد فيها نارا او دينا او صورا او هو لافده ان يثرها
 لقب بعد التعرف ان كان محتاجا وكذا ان كان غنيا عندا ارسلت السكة

الفصل من التي كنية الامن مذبح قبل سيرة فجعل الملك من الامن كوال كافي مية المقف

فلا يجوز اعطاء الذلوف للدين ولا بيع العروض الغشوشة بلباس الا في شراء الكسرين
 وارسالهم في الثانية اعطاء الجمل سجور اعطاء الذلوف والسوق ودهان من افعال
 من شراء الاسير القوي في حق الباطل بمنزلة الاجتهاد في حق المجاهد كذا في قضاء
 الموت تعذر في الاموال مع العلم بها في حق الوارث فان مال مورثه حلال ولو
 علم بجهنمه من منجته وقيد في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل بخرجه
 الا اذا كان في علم وشرف كذا في مكشوف الظهيرة ويدخل السلطان العادل بالدار
 ذي الزحف بركة معارفه من لا يعقل ولو كانت زوجة الا اذا كان الزوج لا يعقل لم يكره
 معارفه كذا في نفقات الظهيرة بخلاف في الوعد حرام كذا في الضحية الذخيرة وفي القنية
 ان لا يترفع علمه بالانه لا يتم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معافا كذا في كفاية الزانية وفي
 الوفاء كما ذكره الزايعي استخدام التيمم بما اجرة حرام ولو اخرج وحمله الا لامله
 اذا ارسله المعلم لا حصا ذكره كذا في القنية ليس الحرة الفاضل حرام على الرجل الا

دفع قل اراد ان في الحدود من غاية البيان ولا يجوز ان يخرج عن الحد عند ما هو على
البايع فعلا حرم عليه فعله بولده الصغير ولا يجوز ان يسبقه فلو ان لا يلزم جوارا ان
سجناه او رجله ولا اجلاس الصغير انما يطاول استقبلا او استدرا بالخطوة بالاجنية حرم
للزوجة ما يوطئه بهت ودخلت فريته وفيها اذا كان محجرا او شيئا فيها اذا كان بينهما حال
بالحرم بانه الا لاخت من الرضا او الصورة ان يمين مات على الكفر ايسر لغة الا وادى
معلوم شئت ان الله احياها حتى استأنب كذا في مناقب المكون استمع القرآن الزين
كذا في مخطوطة ابن دحيان **قوله** ما قبل الزين من قبل البيع الا اني ارجع الماشع مما
في البيع المشع اجاز لا يشك اني شرع الا قطع لا يجوز ان البناء بعد ان الفرض فاذا جره المكون
والا جره الزين للزمن في الاجارة فارجع من الزين ولا يجوز الاجرة الزين
منه المستاجر على دين ربح والفسخ بايع الزين للزمن الماشع فالكلام المضمون بايع الزين
من زيد ثم باع من الزمن الفسخ الاول كره للزمن لا يفسخ بالزمن الا باذن الزين
واذا اذن له بائنه فلا يصح له الاجرة من على دين هو عود فخرج من بعض
الاجرة لا يبيع العاقبة الزين بعينه الزين المقبوض على يوم الزين اذا لم يبين المقتدر
مختص في الاصح الاصل في الزين بغيره الوارث او عوف الزين لا الزين
لقطع بل يخطه ان يكون كالك القول كشكوه مع اليقين في تعيين الزين
ما بين به اختلف الزمن والراهن فيما باع به العدل الزين فالقول للزمن وان
العدل الزين كالمختلف في قيمة الزين بعد ملكه ولو مات في يد العدل فالقول

للراهن

الراهن ولو كان رهنه بمثل العين فباعه العدل للزمن ان باع قبل من غيره وكذا الزين قال
للزمن بالسيطرة الى الرهن لا العدل ما جازت الكفاية جاز الزين بالاني ذلك البيع يجوز
بدون الزين ويجوز الكفاية باع الكفيل والراهن وفي الكفاية السلفه يجوز فخذ الكفيل
وجوز الشرط دون الزين ذكره في الفياض الكفاية **كتاب جنابيات** العاقل لا العقل
الا في مسئلة ما اذا عفا البعض الاوليا او صالحه فان اصاب الباقيين بخلاف الا في العاقل
في شرح المحرر الاوليا وعوضهم من العاقل بسبق حقه في القصاص والدية لا في
كفاية الدية الواجب لا يتقيد بوجوه الائمة المباح يتقيد به فلا ضمان لغيره يقطع
الى النفس وكذا اذا مات الموقوف او اوسى الفضل الى النفس ولم يجاوز لغيره
بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعة فترت ضمن الدية كما في مقتيد ضمن
زوجه فماتت ومنه المروني الطريق مقتيد بها ومن ضرب الاب ابنه او ابنا او ام
ومن الاول ضرب الاول او الوصي او العالم باذن الاب تعاقبات الا ضمان
التايب مقتيد لكونه سلبا وضرب التعليم لكونه واجبا ومقتيد في الضرب التعاقبات
ما جره فوجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا ادعى اربعة فاقضا
او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه باع الكوة الوصي اخذ موجب وهو المهر فلم يجز
وتماثني المبرزين الزناحيات على شخص واحد في النفس وقما دورها
شدا فلان الا اذا كان خطأ ولم يجملها رة فوجب دية واحدة وكذا الزناحي
سجبت للثبوت ابتداء ثم يتقل الى الواثت فلو قل العبد مولاه ولما بان فحقا

مسقط القصاص ولا يشترط العاقلة عند الامام وضع عضو الجرح وتقطع اليد من ليل القدر بال
 وهو مورد على فرائض الله تعالى فيه الزجران كالاموال الاعتباري ضمان النفس والحياة
 والعقد بحدابا بحداب في فرع الولو الجاني في الاجارة لو امره ان يفر بحداب عشرة السوط
 احد عشرة فوات دفع عنه ما نقصه العشرة وضمن بالقصة الاخر فضمنه بحداب عشرة السوط
 قيمة ذية القتل خطأ او شبهة على العاقلة الا اذا ثبت باقره اذ كان القتل في ذمة
 الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم ولا قصاص ولا ذية على قاتله بحداب القصاص
 العاقلة لا يسجور لانه لا يسجور في التحريك كذا في اجارة الولو الجاني على الكوفة المذكورة على
 اذ اقله الاخر دفعه عن نفسه بكل احد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا
 بالسكرت عند انقضاء الجاني وان لم يكن متحديا فيض من سجد او اطلق سجد في قفا
 والقصاص اذا ادق في حادثة فانه من حادثة لا اعتبار بجنا اهل الحادثة في
 الذمارة حفر في تراب في غير محرم الناس فاضمن ما وقع فيها قطع الحام لها من عيشة
 غير حادق فقيمة فعله نصف الدرهم بحداب الاصوليون ان الامام بشرط الاستيفاء
 كالحل ودرهم بحداب الفقهاء والفرق القصاص كالحل والفرق في خمس ذكرا في قفا
 ان الجرح ولو تدرأ به شبهات فعفو الولي القاتل افضل من القصاص وكذا فعفو
 وعفو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالمواريث او لا يبرأ
 بربي ولا يبرأ عن ظلم المواريث وحلله كذا قال الجرح في قفا فلان ثم مات لم يبرأ
 في حق فلان ولا يثبت المواريث ان فلانا آخر قتل سجد او ما اذا قال جرحه

ثم مات فموت ابنه ان فلانا آخر جرحه قبل كافي شرح المنظومة رجع عضو الجرح والول
 قبل موته لا انعقاد السبيل كافي في البرزخية الجرح وتدرأ به شبهات فلا تشبهت معناه
 في الترجمة فانه لا دخل في الجرح ومع ان فيه ما شبه به كافي شرح ادب القاص
وصايا لا يسجور للوصي بيع عقار السبي عن المشركين ومنه المتأخرون ايضا الا
 ثلاث كما ذكر في ربيع اربع اضعف قيمة وفيما اذا احتاج التيمم الى النفقة لا مال له
 وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاقه الا انه يردت اربعة قصاص الستة عشرة
 من المظنونة فيما اذا كان في الزكوة وصية رسالة لانفازا لما ائتمنه وفيما اذا كانت
 لا تزيد على مائة وفيما اذا كان فانوا او ادراس حيث عليه القصاص انتم والربعة
 ببيع سخاية فيما اذا كان العقار في يد تطلب وخاف الوصي عليه لجهته في
 الجمع وبيع القاص الى العاقر من عينه فان كان له ذكرا لا يسحب حتى يتحقق ذكرا
 ظهر بحداب استبدل به وان سلك منه الوارثة لا يرث حتى يظهر رجاءه من فيه
 الوصي من التيمم او شره له القدر في دفع القاص جازا مني واختلاف في نفس القاص
 القصاص انصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقبل درهم في العشرة
 وزيادة وثمانين وصا بسخاية وقسمه الوصي ما اراد كالميتة وبين الصغير يسجور
 كان فيما يقع ظاهر عند الامام خلافا للحد كذا في قسمه القيمة وفي جامع الفقهاء
 قضى وصية ذرية غير المرافضة فلما كبر التيمم كذا على ابيه ضمن وصية ما
 لو لم يجره بحداب الوارث الضمان وهو الدفع الى الاجنبى فلو لم يجره ثم اخرج

الفرقة الواحدة والقائه كونه في كانت الوضعية ما انتهى به يحصل التوفيق بين المرض في
مرض مبرور فما يتخذ من الثلث عند عدم الاجابة الا في تفرقة المنافع فانه قد سئل عن
كفائي دواء القناري والقناري وعطارد في التخلص من الجذام الكبريت الوضعية ما يتخذ من
الزيت في كتاب العصب بان المرض عارض اجنبية والنصوص عليه اذا اجاب قال
المثل فانه يتخذ من الجميع وقال الطبرسي ما خالف القواعد وليس كما قال فان الاعا
والاجابة بطلان بموتها فاعل الورثة بعد موت المالك في حياته لا ملك لها فافهم
ابرا الوضعية من كمال الشبهة ولم يجد عقده لم يفع الاصح ومنه ان في سائر الوضعية
عبد الشبهة ثم ابر من البديل لم يفع كما في اختياره المتولى على الوضعية كما هو في
الفصول من الاشياء من النافذ باطل في وقت وجب الا في الاثافي والاقارب بالنسبة
والكل في التلخيص واختلفوا في وضعية معتقل اللب ان كان في الجمع والقنوي على اختياره
واعتقل الى الموت والاعطال ليس للعاقبة عزل الوضعية العدل الكافي فان
كان جابر اثمًا كافي الحيط واصلوا في محموله الا كره على الصحة كما ذكره ابن شاذان
بجوابه بعد موت كافي جامع الفصولين واما عزل الثامن فواجب اذا العاير في
توكل كادها والعدل الكافي لا يمكن عزل نفسه وسجل في ثبوت بان محمولها سيجل
على ان يعزل نفسه من شاة الثاني ان يعزل دينا على الميت فيجوز للعاقبة فيجوز كذا
المرور للميت وفي اختياره العاقبة اذا ائتم الوضعية لا يخرج على قول الي واما فيهم الي
وقال ابو يوسف يخرج عليه القدر المعنوي في مرض الموت لمكان في زمن

فلا

فلا يخرج حده في وقت من لا خطأ اقلية فيمتان يسعي فيها واحدة لا عناق فيكون
وصية والا وحده للقاتل واخرى وهي الاكل من قنبر من ية القنبر لجانها كالكاتب
خطا واورشيد في زمن سعيه لم يقبل كافي ثبات وان الصنوي والمدر بعد موت
كالعقوبة من المرض في وقت من سعيه كان عليه الاقل وغدهما الي
عاقلة وهي من جناب المصحح وصرح ايضا في الكافي قبل الفقرة بان
في زمن سعيه كالكاتب غده وغدهما كان عليه الاقل وغدهما الي
لغيره فقل هذا المدر جلا خطا اعليه السعي في قنبر لوان القنبر غده كالكاتب وغده
عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدر ان يخرج نفسه من سعيها لان الصنوي
تخرج نفسه وغدهما لانه اذ كان لا يوافق وقد افقت بالعاقبة لا يعزل ميت
الا في ثلاث فيما اذا طهرت خيالة او تصرف بالاسجور والاحتياط او ادعى دينا على
ويخرجون اثمًا وكان في هذه يقول له اما ان ترى الميت او عزلتك ولا يصح
مع وجوده الا اذا غار خبيثة منقطعة او اقر له على الدين كانه الوضعية لا يمكن
ياقل من ثمن المثل الا في سائر ما اذا اوجه مسج حده من فلان فلم ير من الموت
المثل فلم يخط الوارث اذا اصدق بالثالث الموت به القنوي وبنك وجه
وبأخذ الوضعية الثالث مرة اخرى وصدق بكافي الغنية الوضعية بأكث الايام
كان وجه الميت او العاقبة منها كافي في اختياره اذا خط مال الصنوي باليد لم يضمن
الغنية للموت المطلق عزيم الشبهة من الحسن ان كان حده الا ان كان مبرور

مع الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جده ولم يكن له شئ من المال عند الموت
خلافا للاب يوسف **الرابع** لو مات الممتنع عن اب معتقه ابن معتقه فلاب لابن
الابن في رواية ولو كان مكان الاب جده فلكل الابن في الروايات كلها على قول الامام
لو ترك جده معتقه وانما قال ابو جعفر بن محمد لا يورث وقالوا لا يورثها ولو كان مكان جده
فالمرث كذا اتفاقا او اما السائل الميت فابو جعفر في الكتب لا يورثه لروايت الاقرباء
لا يورث الاب ويورث الجاهل في ظاهر الرواية وفي نسخة في النظر يخرج منه فطر ولد على ابيه
دون جده ولو امتنع الاب جده لا يورثه في مال اليدون والحد والصغير الصغير كما سلك
ابو جعفر **الثاني** لو مات وترك له اوصافا او اموالا فلاب لابن معتقه
الميت بخلاف الجاهل ولا يورث الا ان كان له صغيرا جده فابو جعفر في رواية
او على قول الامام يورث الجاهل ولو كان مكانه اب مختص اتفاقا ثم زدت اقرى وهو
مات ابو جعفر صارت له امواله لا يورثها من الاب لا لانه يتيم عنه في اشتراكه
رأيت اقرى في بعض نسخ نسخة لو مات وترك له اوصافا او اموالا لم يورثه من جده
الاب بالشفقة عليها اتفاقا على الامام والاشخاص على الحد انتهى ولو كان كالاب كانت
عليه لاشراكه الامم فيعتقه من ثمنه لانه العاقل من ذوالاقدام وليس كالاب فلا
في الاخراج مع العصباء ولا يملك الحر في مال الصغير ولو ادعى نسب ولو ادعى
ثبت لم يثبت بالاعتدال في مرقى الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما اذا قبل له
فانه لا يقبل كالاب كما ذكره الرافعي في الحد ادى من بنات بنات وصية الميت كالاب

في مرقى

في مسائل لا يجوز ان ترضعها فاما ما سيجوز تراخي الاب في رواية الثانية فيشترى ويبيع نفسه
بشرط من غير التيمم والاب ذاك بشرط ان لا يرضع الا لثلاثة اشهر ان يقنع ويمنع من مال
مختلف الوصف الا لثلاثة اشهر من مال يرضع منه لا يجزى له الوصف لثلاثة اشهر من مال
الاب من مال يرضع منه على يد غيره بخلاف الوصف الا لثلاثة اشهر من مال يرضع منه لا يجزى له
ياح او يشترى نفسه بشرط فلا يرضع من قوله لثلاثة اشهر لا يجزى له بخلاف الاب لانه
في الاخراج بخلاف الاب لانه لا يورثه بخلاف الاب لانه لا يورثه من مال يرضع منه
مختلف الاب العاشر لا يستحق بخلاف الاب الحادي عشر لا يرضع منه بخلاف الاب
لا يورث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة قال القتيبي فان العوة يرثها الجاهل بغير
كافي بنات البسوط ولا يملك الميت الا في مسألة ذكرنا في الصيد ولا يرضع الا
مسألة ما اذا حفر بئر القديس مات فخرج فيها انسان بعد مائة كان الميت على عاقلة
حفر بئر القديس فاعترف بولاه ثم مات بعد فخرج الانسان فيها فالدية على عاقلة الموت
كافي الجاهل لو مات الانسان في دار من مال وورثته في دار الحرب وقف بالرجوع
كما ذكره في رواية من يرضع من يرضع ولا بد ان يقولوا لا نعلم له رواية اخرى
منهم كقولنا لا يقبل كتاب ملكهم او ثبت انه كتاب كذا في مسائل فتح القدير
العامة في الطبقات في باب الصوفي احمد قال احمد في نسخة قال ابو العباس
رأيت بخط بعض شيوخنا في رجل جعل لاهل بيته دارا فبنيها على ان لا يورث
له لو مات الاب ميراث جابر واتفق به الفقهاء ابو جعفر محمد بن النعمان احمد

محمد بن شعيب السلمي وحكي ذلك صاحب الامار بن اسحاق والشيخ الطبري اتفق
 والشيخ لم يصرح ثم اتفق الثاني وهو من الفوائد من الاشياء والظاهر تركه الفقيه
 وهو من الجمع والفرق رحم الله تعالى مؤلفه وذكره صاحب التمهيد في التمهيد **الحكم**
 ما انعم الله به من وقايق حقائق وفهم حصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 وانه قد افاض الله علينا من الاشياء والظواهر وهو من الجمع والفرق في حيث
 احكام كثيرة ورأى في بعض الفقهاء ما هي احكام الناس في الجاهل والكله واحكام اصحاب
 والعبد والحر والامير والاهل واحكام الملوك في النوازل من كتاب البيع والاحكام
 الاربعة الاقتصار والاستناد والتبيين والاعقاب وحكم النذور ما يتعين وما لا يتعين
 جريان احكامها كان الاخرى ان حكم الله تعالى لا يعمد الى ما يقع على ذلك
 ان الناس يملك ما يملكه الاصيل ويان ما لا يقبل الاستفاضة في حقوق وما لا
 ويان ان الذي يملكه الجاهل في بعض دون بعض واحكام النذور احكام النذور
 ويان ما يغير في بعض دون لا يغير في بعض واحكام النذور احكام النذور
 واحكام النذور احكام النذور واحكام النذور احكام النذور واحكام النذور احكام النذور
 القول في الملك القول في الدين واحكام القول في ضمن المثل واجرة المثل
 مثل القول في الزهد والتطيق القول في السفر في احكام السجدة والحرم ولو
الجمعة احكام الناس وحكم النسيان في الحرية بانه عدم ذكر الاشياء وقف حاجته
 واختلاف في الفرق بين استود والنسيان والعبد انهما مترادفان في

العلماء

العلم اعلم انه سقط للاغم طلقا الحديث سحى ان النعالي وضع من امته سخطا في
 وما استكرهوا عليه قال الاصوليون ان من باب ترك تحقيقه بل لا يحل الكلام لا
 عين سخطا وواحد غير مرفوع في قوله حكما وهو من النعالي وهو لا غم في ذلك
 الف ادراكا ان مختلفا ان قصار الاغم بعد كونه محجرا واشتراكا فلا يعم اما عند ما
 المشرك لا يعمد له واما عند الاشفاق فلا ان الجاهل لا يعمد له فاذا ثبت الاخرى ان
 لم يثبت الاخرى في التفتيح وتامر في شروعا على المنار واما الحكم الديني فان
 في ترك ما هو لم يسقط بل يجب تركه ولا يحصل الثواب للترتب عليه او قل في
 فان اوجب غير ذلك كانت شبهة استقامت في صلاته او صوما او حججا او زكوة او كفارة او نكاحا
 قصاؤه ولا خلاف وكذا لو وقف خيرة فلما سجد القضاة اتفاقا ومنها من سخط خيرة
 ناسيا او نسي ركنا من اركان الصلوة او يتخذ سخطا في الاجرة ما في الامور في
 والصوم او نسي نية الصوم او تحلف في الصلوة ناسيا وما سقط حكمه في النسيان لو اكل
 ناسيا في الصوم او جامع لم يطل وكذا لو سلم ناسيا في الصلوة او راحية على رأسه
 والناسي والعامة في اليوم سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسيا ان
 وكذا في العتاق وكذا في محضرات الاحرام وقيل لا يملك في الحر وقال
 كان مع ذكره ولا داعي لاكمال الصلوة لم يسقط لتخصيصه بخلاف سلامته في الصلوة
 مع مع دأبى وادع كمال الصلوة سقط الاول لا وما ولي تركه الذي التزم به
 مسائل النسيان لو نسي الدين لا يلف حتى مات فان كان ضمن بيع او فسخ

لما خبره وان كان غصبا في اختياره كذا في تحانية ومنها لو علم المدون ان الوصية
لوصيه الكثرة لم يحد له في وصايا اخوانه المقتدين واما الجمل فحققة علم
عاشر شاذ فان قارن اشهاد النقيض في كتب وهو المراد بالشعور انش على خلاف
به والافسطة في جهل المراد اجماع الشعور واما على ما ذكره الامويون كافي
اربعة جمل باطل لا يصلح عندنا في الآخرة كجمل النكاح لضعفاته الله تعالى وحكام الآخرة
مما جعل له وجمل الباقي متى تضمن بالعدل اذا لم يجرى من جالف في جنسها
وكتاب السنة كالتقوى سبع امرات الاولاد والاشاء في الجمل في موضع الاجتهاد
في موضع الشبهة انه يصلح عندنا او شبهة كالنكاح اذا فطر من فطر انما فطره ومن
بجارية زوجة او والده على ثمن انما يتحل له وانما لث الجمل في الاحتجاب من سلم
وانه يكون عندنا او ينجح جمل الشصع وجمل الامامة بالاعتاق وجمل الكبر كجاء الي
وجمل الوكيل والادون بالاطلاق ونسده انتهى ومما فتر في بين العلم والجمل انما
ان لم نقل فلا وكذا وجهه حيث ان علم بحيث والا لا كذا في الكثرة وقالوا لا تعلم
ان لها خبايا والعق لا يبطل لكونها اولوم تعلم سيرة سيد السليخ اطلاقا وقالوا وسما
منهجه او فتر ما فترنا فخرنا ملكه ابد الكشف قبل ان يدرك اذا ادعاه الجمل في موضع
وقبل لاو العهد الاول وقالوا بعد الواسث والوصح والمثل في التناقض الجمل وكذا
انما قبلت الفلح ثم ادعت الثلث قبل التسع فاذا برزت سترت البديل الجمل
في محله ولو قبل الكتابه او ادعى البديل ثم ادعى الاعتاق قبل التسع وستره اذا

وقالوا

وقالوا اذا باع الوصيه اولاب ثم ادعى انه وقع بعين فامتنع وقال لم اعلم يقبل وقالوا
في باب الرضا ولا يضرنا انقص في الحرية والنسب الطلاق كما اوضحنا في الجمل
الشركات ان الجمل معبر عن دفع الف او مالا من على الكبره او جعلت ان الار
المفد كافي في المداينة اذا اتهم بكلمة الكفر جازا قال بعضهم لا يفر وعاشهم على انه يفر ولا
استحق في آخر التتمين الجمل ان ما فعله من الخطر سلال له فان كان مما يعلم من
التي موم ضرورة كفو والاولا في باب خيار الروية لو شترى مالا كان رآه ولم
فما خياره الا اذا كان لا يعلم انه رآه لعدم الرضا اية كذا في المداينة وقالوا في
مغضب الجمل كونه مال الغير يمنع الاثم لا الرضا ان وفي اقرار التتمه سلال على
احمد من جمل اقران عليه لعل ان حكمة من سلم عقدا بينهما ثم انه يبرء الكف قال
الفقهاء ومن العقل وقالوا هو فاسد فلا يجب على شئ والمقر معروف بالجمل على
اقراره تعالى لا يسقط عنه متى يدعى الجمل انتهى وقال قبله اذا اقر الطلاق
من صدق الفقه بالوقوع ثم تبين خطاه اذ اقر الاصل لم يقع ديانته ولا يصد من
ولو باع الوكيل قبل علمه بالوكالة لم يجر البيع ولو باع الوصيه قبل العلم بالايجار
ملك به ولم يعلم بموته ثم علم بكونه الوصيه لم يبرأ منه ولم يعلم بموته فقد علم بكونه
بيع الوارث انه لو زوج اياه ثم ان ميتا فقد ولو لم يعلم على انه ابن فان راجع
ان يفتره مما فتره بين العلم والجمل فاني وكذا في تحانية الوكيل بقضا الدين
الطالب بعد ما وصى الدين من المدون قالوا ان علم الوكيل بالروية ضمن

ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علمه لو كمل بطريق الفقه ان يدفع الى الطالب بعد
 رده لا يجوز ضمن ما دفعه والا لا يورثه بعد دفعه الموكل فعلى الموكل دفعه الى يوسف الفقيه
 العلم والجليل والذهب الضمان علقا كما المتقاضي من اذا اذن كل منهما لصاحبه
 المذكورة فادنى احدهما من نفسه ومن صاحبه ثم ادنى الثاني من نفسه ومن صاحبه
 فانه يضمن مطلقا والامور بقضا الدين اذا ادنى الامر شريف ثم خصه الامر بالدين
 ان لم يعلم بقضا الموكل قالوا هذا على قوله يضمن على كل حال انتهى ولو اوج
 التوقيت لم يعلم ما اوجه يعلم تصح اجازته كذا في وصايا سخاينة وفي وكالة النبية
 سبع خاتمة بما يندرج فيها بالف درهم ولم يعلم الموكل بما اوجه فقال الامر بركا
 فقال اجزى جاز السبع وكذا في السكاح وان قال تداجرت والركب لم يجوز انتهى
 ولو اوجه الجوز اذا عفا البعض الورثة عن القائل عدل ثم قلنا السابق ان علم ان عفو البعض
 اخصاص اخص منه والا فلا لان هذا مما يشكل على الناس انتهى في جامع الفصولين
 بعض دينه بقصد ابراء الطالب ولم يعلم بذلك في يده لم يضمن ولا دفع
 المذكور ولو كان سيج عليه فباعه بعد موته غير عالم برفض الثمن وبذلك في يده لم
 ولا ضمان على الموكل انتهى **احكام الاكرام** المذكورة في آخر السامعي مشهورة في
 تركها ما تصلا **احكام الصبيان** بعضهم ما دهم ان يعلن امر فاذا الفضل ذكر اخص
 جلا كما في آية الوارث الى السلوة فقام الى شجرة فثياب الى اربع وثلاثين رجل
 احد وخمسين فخرج الى اخر عمره هذا في البقرة وفي الشجر سبعة عظاما الى البلوغ ولو

انتهى الى ثنتين فكل الى خمسين فخرج دما في ايمان الزرية فلا تكليف على اليدين من الثياب
 حتى المذكورة عددا والاشياء من النسيات فلا حدة عليه لوقوع اسبابها والا فخصص عليه
 خطأ واما الايمان بالله تعالى في التحريم وكشفه فخر الاسلام من العبادات الاكابر
 فاشتبهت اصل وجوبه في القبيح بسبب جرح العالم لا الاداء فاذا اسلم ما قلنا ونوع
 فلا يجوز تجديده بالعاكف ليجل المذكورة بعد السبب وانما اشتمل الشبهة لعدم حكمه ولو اوج
 وضعا لان عدم الحرب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول وجب انتهى ولو اوج
 صلته النظمي ماله والاخيرة والعقد الوجوب فيلزم ما المولى وفيه جرح ولا تصديق
 من الجرح فيكون له وبيع ما الباقي ما تبقى حية والنقود على وجوب العشر والخراج في
 وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرباها كالبائع وعلى اطلاق قيادة ليعمل ما يفيده
 كلام في القسوة فاكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا دم عليه في الجوارح
 ولا ينقص طهارته الحقيقة من طهارة وان اطلت القسوة ونقص عبادة وان لم
 عليه وتخلو في قواربها والعمدة له والمعلم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته
 تصح المنة وتخلو في حقها في الزاوية والعمدة عزمها وتجب سجدة التلاوة على
 سماع من حية وقيل لا بد من عقل وحصل فبطلت الحجة بصلواته مع واحد الله
 للجنة فلا تصح ثلثه هو منهم وليس جرم من اهل الولايات فلا يلحق الاضاح ولا
 ولا التبادلة مطاوعا لا كس لوجوب اذن السلطان وحصل بالحق ما ذكره
 سلطنتها به قال في الزرية مات سلطان وانفق الرعية على سلطة على

ينبغي ان يفرض امور التقليد على الال وبعده السلطان هذا الال ان يقبض على الالين
لنفسه السلطان في الرسم هو الالين وفي حقيقة هو الالين لعدم صحة الالين
والجهد ممن لا ولا يدانته ويصلح وصيا وناظر او يقيم القاضى مكانه الالين
في نظره من وسيلان من الوصايف في الاسعاف وفي اللقطه ولا يصح خصوصه
الا ان يكون عادونا في الخصوصيه وهو كالبائع في نوافض الوضوء الا القوميه ويصح
مع الكرمه كما في الجمع لكن في سراج التواضع ان لا يستفي اذ ان الصبي العاقل في
الروايه وان كان البالغ افضل وعلى هذا الصبح لقريره في ذليقة الالين وان
في سلوة الفرضه فظاهر كلامهم ان لا يرد الحكم بصحة ما ان كانت اركانها
لا توصف بالوجوب في حقه وما ذوق الكفايه قبل سيقط بغيره فقالوا وقيل
وتصح الاجازة له وقيل قوله في الهداية والاذن ويصح من من المصحف
العبد المطلق والمستوفى عنها زوجها من الزوج الى انقضاء العدة ولا تقول
جوزها عليها على العهد ويصح اماه ولا يردى الا اذ ان وليه وثقب اذن
الطفل مكره في سائر الامور حتى انما كافي للقطه واذ اهدى للصبي
انه فليس هو الدين الاكل من غير حاجه كافي للقطه ويصح لو قيل اذا كان يعقل
ولفصده ولو يجوز او لا يجمع الحقوق التي يجمع ولا الموطر وكذا في دفع
والاعتبار لئلا لوكل ويعمل بقول التميز في المعاملات كبريه وسخر
بوطنه التحليل المطلق ثلثا اذا كان مرافقا تحرك الله وليست في

بالسلا

1414

بالسلا على السراج كالبائع والقاطه كالبائع ويصح رد سلا ولفصده
برودة ولا يقبل لو اردت بعد سلا وضوء او تباع وتحلل في سراج ان يعقل
ان يعلم ان الحل لا يحصل الا بما كذا في الكافي ولو كل الصبي بريرة او سخر
في النظر الى الاجنبه والحلوه بما يجوز في الاصول على النساء الى خمسة عشر سنة كافي
لبيع طلاق وحقه الاسلام في سائر ذكره في النوع الثاني من التواضع في الطلاق
على في الاقول كذا في الاصول فيضمن ما العاقل في سائر ذكره في النوع الثاني من التواضع في الطلاق
حرمه الصابرة بوطنه ان كان ممن يثني على النساء والا فلا يثبت الصبي بوطنه
وهي بنت تسع على التواضع ولا يدخل الصبي في العاقلة والعاقلة وان
فالمدة على عاقلة كافي الصبي ولا يخرجه عليه ولا يدخل في العوان سلا في كافي
ولا يزوج صبيان اهل الذمة بالتميز عن صبيان المسلمين كافي لائت على
في ثقل ولا يقبل ولا للولي اذا لم يعقل ولو قل مجاهد يقول الامام من قبل
فله سلبه فاذا قل الصبي سخر سلب بقوله يقول الربيعي ويحل فيه كل من سخر
سلا ووصا انتهى وفي الكثر ان العبد ممن يرضع زوايا قال ولو قال سلطان يصح
او ركت فصل بالانفس المجردة وفي الزاوية سلطان او الال اذا كان غير بالغ
يحتاج الى تقليد صبيده انتهى ولا شفعه بمينه ولو كان مائة فابع فوجد
لا يحلف حتى يدرك كافي العدة ولو ادعى على صبي مجر ولا يثبت له لا يحضره الى
القاضى لانه لو حلف فكل لا يقض عليه كذا في العدة وتعام التحريم عليه اذا

وتوقف عقوده الشدة بين النفع والضرر على اجابة وليد يصح فيه المنة ولا يتوقف
توالة ما يخص ضررا منه **قوله** واستوفى له بحر الا لو كان ذا ذنوب فانه باطل ولو
وصح له مطلقا وقدم العادى في قصور احكام العباد فمن اراد الاطلاع
كثرة ذنوبه حسن تقريرها واستيعابها وعلى النعم ان علينا فيما نفصله من افع
على ما ذكره العادى وقد ذكر العادى ما يكون به بالغا وما يتعلق به تركنا قصدا
في كتاب البحر وكما بان ان شاء الله تعالى كتاب الغزوات المنقطات والعبثية
بحر السمر بها يعرف به ولا يصح العيب بالعصب فلو غلبت شيئا فان غلبه لم ينع
اذ انقل الى سبعة او ثمان الواء والهاء **قوله** من من اخذ من انسان
من البلد لم يضر خساره الى ابيه **قوله** ما جيت باى سخاينة جعل غصب شيئا عرا
الصحة عن يده فان الغاصب يحبس حتى ياتي بحبي بالصحة او اعلم انه مات انتهى وقد
مضى اخذ به ضاه لم يعرف ما في سخاينة لانه ما غلبه لانه اخذ في راقى للفقير من
ومن محمد فيمن جدد بنت رجل او امراته واخرها من منزله قال احب اليه
بها ولعلم من رتبته انتهى ولو قطع طرفه لم تعلم صحة في حكمه من عدل لا ودية ولو
سكن الى من فضل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة العيب
بها على الدافع وكذا لو امر شيئا بقتل انسان فقتله ولو امر شيئا بالوقوع من غيره
ضمن دية ولو ارسل في حاجته فغلبت منه وكذا لو امره بصعود شجرة ليعض
فوقع وكذا لو امره بكس الخشب كذا في سخاينة وفيها الضابط ابن ابي سنان

من

100

من سطح او وقع في ما قال بعضهم لانه على الوالد ان ياتى من يحفظ نفسه وان كان لا
يعقل او كان اصغر سنا فالوكيلون على الوالد ان ياتى من كان العيب في حقه الكفارة
سخطه وقال بعضهم ليس على الوالد ان ياتى من الاستغفار وهو الصحيح الا ان يخط
فعليه الكفارة ولو حمل شيئا على دية وقال مسكيا على دية واقف وسقطت كان
عاقلة الذي حمل الدية مطلقا وان سبها العيب الدابة فادارت نسبها فقتلها على
عاقلة العيب الا ان يكون العيب لا يترك عليه فمدر ولو كان الرجل راكبا فقتل
سوء فقتل الدابة نسأ فان كان العيب لا يترك عليه فقتل الرجل فقط ولا
فعلى عاقلة التي ادركها من ماله صبي كوز من حوض ثم صدمه فمحل للحدان بشرط
بحر الولي البار للبحر والذهب لان السقيفة خروا لان السجدة للبول والفا
مستقبلا او مستديرا ولا ان يحجب يده او رجله باسحاء وفي المنقط روضة
وذبت ولا تدرى لا يجوز رجعا على الطلب انتهى **قوله** ان السكران هو كل من
لا يقرب الصلوة وانتم سكارى خاطبهم قتلهم ونسأهم حال سكرهم فان السكران
منه هو المكلف وان كان من سباح فلا فهو كالمعتق عليه الا تقع طلاقه واختلاف
فيما اذا سكر كذا او سخط اطلق وقد قد سفي الفوايد من هجوم كالعاصم الا في
الدية والاذا لم يلد ودخا لصد والاشياء على شربها دية ودوت على الشرب
ترتيب الصغير والصورة باقل من هو للثلث او اكثر فانه لا ينفذ انية الوكيل
صاحب اذا سكر فطلق لم يقع **قوله** ان الكليل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على كذا

النفوس بحسب الحكمة ورواؤه مرفوعا على مولاه بخلاف الخو لو زجره واذ لم يقدر على
الوصف الا بغيره على السيد ان بغيره بخلاف الخو لا يخرج الا بغيره مولاه
متعلق برؤى كالدن وبياع في نفقة زوجة ولا يحجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لهما
بالنوبة ولا التمسع للزوى والشهادة عليه الا بغيره سيده ولا يحجب في
وملكه الكفار بالاستيلاء ولا يصح تصديق العبد والامه على النكاح الا في
قبل الفسخ بخلاف الخو كافي في التامر خاتمة واعفا واكل ولو مطلقا بما يملكه العبد
وكذا وصية ومهنة ونفقة وتبرعة لا اهدا اليه من المادون والمجاهدين
والاذن في الغزل الى مولاه وهو الظاهر لغيره العتق والمجرب بالتفريق
مصرفا للصدقات الواجبة اذا كان مولاه فقرا او كان مكاتبه ولا يتحمل مولاه
الا وهم احصاء عن احوال ما دون فدية ولا ترجع الحقوق اليه ولو كسلا محجورا ولا
عليه ولا يدخل في القسامة ووطئ احدي الامرين بيان الحق المبرم بخلاف
احدي المراءين لا يكون بيان في الطلاق المبرم وانه عبده بالافدية لا بغيره
وامر به لا بغيره في حال غير مولاه موجب الضمان على الامر مطلقا بخلاف الخو
كان سلطانا ويضمن بالغصب بخلاف الخو لو مخر او لا يصح وقف وعقده موقوف
على احواله مولاه وتخرج الامتنع العدة ويحل سنو ما يفرح محرم والا حق في بيت المال
ولا يفرح بالتميز عن المولى ان عبده ذمي ولا يصح الوقف على عبده نفسه او
عبد غيره الا بالتدبير وام الولد ولم احكم التقاطه ويستلزم على المباح قرضي

ان يملك

ان يملك مولاه اخذ من قوله لوردة العاقا جعل المولاه ويغير مولاه على الصبي ولا يتجوز
ومن قوله على عبده بغيره من محال المولاه لم يفرح ولا يحول ولا يفرح الا بال
العلي العظيم اللهم افتح لنا من رحمتك والحنان شذا **احكام** المولى هو الصبي الذي
منها لا اجاد عليه ولا يحول ولا يفرح ولا يفرح وان وجد قائدا ولا يصح للشهادة مطلقا
العقود والقضاء والامانة العظمى والادنى في طينته انما الواجب للحكمه مكره اما ان
يكون اعلم القوم ولا يصح عتق من كفارة ولم احكم رجوعه بصدقه حضانه ورؤية
بشراة بالوصف ويستفي ان يكره رجوعه واما حضانه فان اسكنه حفظ المحضون كما
ابنه والامان لا يصلح نظرا ووصفيا والثانية في مخطوئتين وهبان والاولى في اوقاف
بها ان كافي الاسماء **احكام** لا يفرح قال في مستحقى الاحكام تثبت بطريق
الانقضاء كما اذا اثنى الطلاق او العتاق او الظاهر بغيره والانعقاد وهو انقلاب
عبده كما اذا اعلق الطلاق او العتاق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب باليسر بغير
والاستناد وهو ان ثبت في الحال ثم يستند وهو ان يبين ان يبين ولا
وذلك كالمضمونات تحل عند ادائها الضمان يستند الى وقف وجوده
كانا صيانة بحسب الذكوة عند تمام محول يستند الى وقف وجوده وكطهارة التجار
والشتم تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الاستند الى وقت المحدث ولو لم
يجوز المسح اهما واليهين وهوان يظهر في الحال ان الحكم كان تابا من قبل
ان يقطعه في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طلق وتبين في الغد وجوه فيها

يقع الطلاق في اليوم العاشر بعد العدة من وقتها اذا قال المراءى واخصت فان طلق
فرت الدعا يقضى بوجع الطلاق في اليوم العاشر من وقتها اذا قال المراءى واخصت فان طلق
ماضت والفرق بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يطلق عليه العمل في
الاستناد لا يمكن وفي الحقيقة يمكن الاطلاق عليه بشرط السجل فيعلم انه من الرحم وكذا
الحقيقة والاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في العام دون المثلث
التبيين يظهر اثره في الطلاق قبل فقدم فلان التبيين يطلق حتى يموت الطلاق
التبيين يشترط ان مات تمام الشرع فلو لم يستند الى قول الشرع فغير العدة اذ
وطئها في الشرع صار اجماعا لو كان الطلاق رجعا وجزم العدة لو كان بابا ويرد
بدل الفسخ اليها لو طأها في حلال ثم مات فلان ولو مات فلان بعده العدة بان
الوضع اذ لم يجز العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين انه
يعبر في الاستناد لا يعبر في التبيين وبهذا صحح ولو قال انت طالق قبل فقدم فلان
يقع مقهورا على العدم والاستناد انتهى والفرق بينهما في المصطفى وفذره الذي يبيح
الفرق على الاستناد ليس مسائل فلو لم يكن فيها كلام الفقه ما يتبين فيه ما يتبين
تبيين في المعاصات وفي تعيينه في العقد الفاسد وما يتبين في بعضه من بعضه لا
ما فيه من اصله يتبين فيه لا فيما انقض بعد صحته وتعيينه في المصطفى
ولم يزل المصنف في الدين الشك في غير ما يوصف بافض على تركه وفيما اذا تبين
القضاء فلو ادعى على آخره فلا واحد ثم اقره لم يكن اذ على حصة حتى فعل الذي سؤ

ما يقضى

ما يقضى اذ لم يما ولا يتبع في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فزواله وضو وكذا انما ذكره
لوصفها بامر لا يندأ ولا يتبع في المهر ولو كان قبل التليم واما بعده فاعامة كذا
في الامانات والعدة والصدقة والشكر والمضاربة والغصب وما في فصول العدا
في مروج الشرح جريان الدرهم مجرى الدين في ثمانية وفي كذا البناء اعلم ان عدم تعيين
والدائري في حق الاستحقاق لا غير فانها يتبعنا ان حب او قدر او وصفا بالانفاق في
الامام العباسي في شرح الجامع الصغير **لا يقبل الاستسقاط من يتخلف وما لا يقبله ريبان**
عقب فاعاد وروى في الوارث تركت حتى لم يطل فحقه اذ لا يكمل بالركب حتى
يطل حتى لو ان احد العاقين قال قبل الفسخ تركت حتى يطل فحقه وكذا لو قال
تركت حتى في حبس الزين يطل كذا في جامع الفصولين وفي فصول العدا وفي فصوله ان كل من
بالاستسقاط وهو الضمان في تحريمه من الشرع فاعطوا رجل ايسل كان اصحاب السبل
يعبر في ذلك في الثمن وان كان رضى اجراء الا دون الرقة لانه من الثمن وان
ادعى السبل بعد ذلك لرجل يسكنه داره فمات الموصى وراح الوارث الدار ورفع بالسبل
رجل البيع وطل سكه ولم ولم يرح صاحب الدار داره ولكن قال صاحب السبل
حق في السبل فان كان رضى اجراء الا دون الرقة لانه من الثمن وان
وان كان رقة السبل لا يطل اذ لا يكمل بالركب وكره في الكتاب اذا اوصى لرجل
المان ومات الموصى فراح الوارث الموصى لمن ثلث على السبل جاز الصلح
الشيخ الامام المعروف بخوارزمي انه ان حق الموصى لرجل الوارث قبل الفسخ

ان الموقف بعد الحكم لازم كما هو بديهي الحكم وهو شرط فلو لم يكن كذلك
 خرج به الطر كونه فحين سقطت فحينما شرط لمن الرابع لا احد فانه قال بعدم سقوط
 ان الشرط لا يصار الى ما لم يردم الموقف فكلما ان الشرط لا يملك اسقاط ما شرط
 فكلما الشرط لا يبدل عليه ايضا ما انقضاء من الضمان الكرماني من اسقاط رب السلم فحين
 شرط لمن تسليم السلم فحين مكان معين فانه قبل على ان الشرط اذا كان في حين
 فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **بيان ان الساقط لا يعود** فلا يعود بالترتيب بعد سقوطه
 الفوارق بخلاف ما اذا سقط بالنسبة الى فانه يعود بالنسبة لان النسبة ان كان لها
 لا سقط فحين ان باب نوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بوجوبها ولو وقع
 بالنسبة من غيره وفكر الثوب من لمسه وجفف الارض بالنسبة ثم اصابها ما لا تعود
 في الصحيح وكذا البيرة اذا غار ما زنا ثم عاد منه عدم صحة الاقالة لا قال في السلم
 ومن سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالشور الرجوع فهو من باب
 المانع لاس باب عود الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل المال
 من البيوع فحين قال يعود بخلافه الى انه مانع من نوال فعل المقتضى ومنه
 لا يعود نظر الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في الشرح والاصل ان المقتضى
 ان كان موجودا والحكم معدوم فهو من باب المانع وان عدم المقتضى
 الساقط وقد وقع حادثة القنوي ابراءه عما ثم اقر بوجبه بالمال ابراءه
 يعود بعد سقوطه **فاجبت** بان لا يعود لاني جامع القصور بين برهين

ابراهيم من جهة الدعوى ثم ادعى اللدغ ثانيا انه اقضى المال بعد ابراءه فلو قال
 اللدغ عليه ابراء في وقت ابراء ابراهيم قال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني
 ولو لم يقبله لصحح الدفع لاحتمال الرد والبراءة بطلب الرد فبقى المال عليه انتهى
 انما ثانيا من كتاب الاقرار لو قال لاصح لي عليك فاشهد لي عليك فقلت
 فقال نعم لاصح لك على ثم اشهد ان له عليه الف درهم واشهد بديهم
 كلفه ابطال لا يرد في ولا يصح التمسك وان يشهدوا عليه انتهى وقد فرغت
 قوله الساقط لا يعود قوله اذا حكم القاضي بوجوبه ان ابراهيم وجوده
 لغت او لثبته فان لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة **بيان ان دراهم الزينة**
في سائل ذكرتها في شرح الكرمي **بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض**
قال الروي الجب في اوقافه النائم كالمستيقظ في خمس وعشرين ساعة **الاول** اذا
 الصائم على القفا او فاه مفتوحة ففطره من ماء المطر في فيه صومه وكذا لو
 احد من الاني في فيه وبلغ ذلك جوف الثانية اذا اجاموا زوجها وهي نائمة
 صومها **الثانية** لو كان محترقا في صومها زوجها وهي نائمة ففطره **الثالثة**
 اذا نام نجا رجل ففطره **رسمه** وجب الجراء عليه **الرسم** الحرام اذا نام فانقلب على
 صيد ففطره وجب عليه الجراء **الرسم** اذا نام الحرام على غيره ودخل في جنات
 لذلك الحج الساجد الصبي المرحي اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فانه من
 الرسم يكون حراما كما اذا وقع عند البطان وهو قادر على ذكره **الثالثة**

الغالب الثاني على سماع ذكره في حق النكاح **القائمة** الابن اذا نام تحت صدره فوقع الاصل
من سماعه وهو لا يام فانت الابن جرم عن البراش على قول البعض وهو الصحيح **الباشرة** من
الناسم ووضوحه من صدره سقط على الجدار ومات لا يلزم الضمان **اللاذية عشر** جعل
وتم اجنب يام لا يصلح للخدمة **الثانية عشر** جعل يام في بيته فحاجت امرأة ركعت عنده
سأوى حتى للخدمة **الثالثة عشر** لو كانت امرأة ثمة في بيت ودخل عليها زوجها
عنده ما سأل حتى للخدمة **الرابعة عشر** امرأة نامت في موضع فالتفت من ثوبها
عز الرضاع **الخامسة عشر** التيمم اذا مررت وايت على ماء يمكن استعماله وهو عليها
منقضى يتيم **سادسة عشر** الصبي اذا نام وتكلم في حال النوم نفى صلوة **السابعة**
الصبي اذا نام وقراه في حاله فارتفع تلك القراءة في رواية **الثامنة عشر** اذا نكح
السجدة في نومه فسمع رجل نكح السجدة كما لو سمع من القبطان **التاسعة عشر** اذا
بذ النائم فاحرقه رجل بذالك كان شمس الاية ليقته بان لا تنجب عليه سجدة الملاءة
في بعض الاقوال وعلى هذا الوجه جعل غدا يام فانت فاحرقه على هذا **العشرون** جعل
حلف ان لا يتكلم فلا نجاة اسما الف الى المحلوف عليه ويؤايم وقال له قم فلم يستيقظ
قال بعضهم لا يجنب ولا يصح ان يجنب **الحادية عشر** جعل طلق امرأته طلاقا
فما لم يزل يستبأ بشبهة وهي تأتية صا راجعا **الثانية والعشرون** لو كان الزوج
فحاجت المرأة وقبله بشبهة بعينه راجعا عند ابى يوسف خلافا للحنف **الثالثة عشر**
اذا نام وجاءت امرأة ودخلت فوجها في فخذ وحلم الزوج فبعضها انتبت حرمه المصا

الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى يام وقبله بشبهة وانفق على ان ذلك
كان بشبهة انتبت حرمه الصابرة **الخامسة والعشرون** الصبي اذا نام في صلوة
سجد الغسل ولا يملك النسياء وكذلك اذا بقي بالجماع ما وليلة او يومين **السادسة**
الصلوة وثباتي دية انتهى **احكام المقعدة** احكام الصبي العاقل فتصح العبا
منه ولا تنجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض
من نزع اكثر احكام المجنون ذكرنا الاصوليون في بعض العوارض فليطرق من رايا
ان الاعتبار للنفى او للفظ وذكرناه في كتاب السبع من النوع الثاني **احكام**
الشكل ذكر النسبة في اكثر حقيقته وذكر من احكامه وقوف في الصف وحكمه **رأى**
وذكره لانا محمد احكامه في الاصل من كتاب المغنود وانا ذكرنا ذكره هناك
ينتم اذا مات ربيحي فريه واليدقة لا محوم وكيف يكون المرأة ولا يلبس حريرا
في حيرة واذا قبل رجل بشبهة حرم عليه حصوله وزوجه فان زوجته البهة رجلا
الجمانة الا فلا علم بذلك او المرأة فيبلغ فوصل اليها جازوا الا اجل كالعقيل
لباس المرأة في الاحرام ولا يصح الا بطناع ويقوم امام النساء خلف الرجال
وقف في صف النساء اعادنا وان في صف وقف الرجال لا يعيد ولا يعيد
من من بينه وبينه وخلفه بخلافه ويؤم في الجارة خلف الرجال **دراة**
خلفه بخلاف الرجال في القبر لو دفن الغرورة مع حاجبهما من الصغير
حد على فاذن ولا عليه بقدره المجنون ونقطع مده للسرقة ونقطع مده

فان وقع في صلوة كالمرأة ولا تقصص على قاطع يده ولو علم ان لو كان القاطع امرأة
ولا تقطع يده اذا قطع يده فخره عمدا او على عاقلة ارشها ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا
برجل ولا امرأة ولا اب او ثلثا الا بحجهم واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة بالف
كان غلاما ونجس ما فيه ان كان انثى فولدت حرة مشكلا لا لوم فيه موقوف في حجب
الى ان يثبت بين امره ولو قال المرأة ان كان اول ولد له غلام فانت طالق ان قال
لاست فانت حرة فولدت حرة مشكلا لا لوم فيه ولم يعمق ولا يسهل مع المقابلة وانما
لعل القيل لولا كسر او لم يرد العبد الاسلام ولا يخرج على راسه لو كان ذميا ولا يرد
سحق قول المولى كل عليل هو وكل امس حرة الا اذا قالها فعمق ولو قال الزوج
ملكك عبد فانت طالق فاشترى حرة لم يعلق وكذا لو قال ان ملكك امرء ولو قال امرأ
ملكك ولو قال المشرك انا ذكرا وانثى لم يقبل قوله واذا قيل خطا وجبت له الزنا
الباقى الى التبيين وكذا انما دون النفس ويخرج اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج
مشرك لم يجز حتى يتبين فلا يتوارثان الموت ولو شرب مشركا او ذكرا وشربوا انثى
وان كان يطلب ميراثا قضيت شهادته من ان يشهد بسلام والبطالت الاخرى
كانت امرأة تدعى انه زوجها او قفت الامر الى ان يثبت بين فان لم يثبت
شبهان ولا يطلب منه شيء الا قبل واحدة منها حتى يثبت بين وانما ميراثه والميراث
منه فقال فان مات الوءة فلم يرث انثى منه وعام فيه وحاصل ان كالا انثى في
جميع الاحكام الا في مسائل لا يمس حريرة ولا ذميا ولا فاضة ولا تزوج من رجل

بغف

بغف في صفات ولا يحد بغيره ولا يخلف امرأة ولا يقع عتق وطلاق مطلقا على
ولا دنيا انثى ولا يدخل تحت قول كل امرأة **الحكام** انثى تخالف الرجل في ان
عاشها انثى ولا اب حتى تاتى امارا هو مكره وكس خلق عليها لو ثبت ومنع من طلق
ونسبها لا يطور بالترك على قول من يدين بسباب البلوغ بالحيض والحمل وكذا
زنا وانما نسبها وبذنه كل عورة الا وسمها وكيفيةها وقدرها على العتق وقدرها على الكفر
وصورتها عورة في قول من يكره للمعام في قول من يقول الا ان يكون بريرة او غف
فاكره من مطلقا ولا يقع عليه احد اذ فيها ولا تجل بقراءتها ونقص في كراهية وجود
ولا يقع اصحابها في الركوع واذا اباها في صلوة تصفقت ولا تسبح وتكبر كما تخرج
الامام ومطهر ولا تصلي اما لا يزال ويكره حضور الجماعة وصلواتها في جنبها افضل او يفتى
على شاكلتها حتى يذهبها وتضع يديها في التسمية على ركبتيها وتبلغ رؤس اصحابها كسيرة
ولا حجة عليها الكون فتعقد بها ولا يعبد ولا يكبر شرين ولا اب الا الزوج او محرم
عليها الى الاباء بعدهما ولا ينجح جوار ولا تنزع الحجب ولا يكشف راسها ولا يمسح
البطن الا بخضرين ولا يخلف راسها وانما تقصر ولا تمل والتبا على طولها
البيت افضل ولا يخطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند العورات وتكون
ويهرأكب وتلبس في احوالها بخضرين وتترك طرف الصدرة بعد تحجف وتكون
طرف الذبابة بعد تحجف وتكفن في حجب الثوب ولا تؤم في سجدة ولو
سقط الغرض بصلواتها ولا تحمل المائدة وان كانت الميت انثى وتنبس لها

لغنى الثابت ولا يسم لها ما يخرج لها ان فالت ولا يقل المدة والمدة لا
تقبل شهادتها في الحدود والقصاص وتختلف في غيرها وبما لا يخفى عليها
سجلات الجبل الا الضرورة والتضييق بالذكر افضل منها وهي على النصف من الرجل
الارض وبشهادة والدته والديها القس او بعضا وفقه الغريب ولا ينبغي ان تولى
وان صح منها بغير الجهد والقصاص وبعضها ما قبل بالمهودون الرجل ويجز
على النكاح دون العبد في رواية للفقهاء عدم الفرق بينهما في الجور ونحو الامور اذا
سجلت العبد ولو كان زوجا حرا ونسبها محرم في الرضا وروى تقدم على الرضا
في خصامة والنفقة على الولد الصغير وفي النفوس زلفة الى سنة وفي الانظر في
ولو توفى جماع الرجال والموقف في الاجتماع الجارية عند الامام فجمعها
والرجل عند الامام وكذا في النكاح ويجز الدين بقطع ذبها او طلبة سجدة من الرجل
ولا نقصان بقطع طرفة سجدته ولا في اقله عليها ولا يدخل في العاقلة ولا يخرج
من الدين لو قلت سجدات سجدة الرجل فان العاقل كاحد منهم ويجز لها في الرحم ان
زنا بالبنين ويجزها في الرجل فاما ولا تنفي سبابة وينبغي جوعا ما بعد الحلة
لاحد ولا تخلف بحضور الدعوى اذا كانت مخدرة ولا للامهين بل بغيرها
او شئت اليها نامة بغيرها بخبرة شاهدين وقيل فوكيلها بغيرها بغيرها
كانت مخدرة افاقا ولا بد ان الشابة بسلام ونفوة ولا تخاف وتشتبه
بمخلوقة بالاجنبية ويكره الكلام سواها وتختلف في جواز كونها بيته وتختار

في المسألة

في المسألة جواز كونها بيته لا رسول لان الرسالة تنسب على الاشهاد وروى
على السجدة بخلاف النبوة والتمام فيها ولا تدخل في النساء في الغزوات والمطالبة
في الولد الجيد من الفسخة والحكام الذي يحكم حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادة
ولا يصح منه ولا يصح نهيهم ولا يصح رضونه وعمله ولو لم يمانع من حمله به ولا
على ترك العبادات على قول روى غم على تركها دنا اجماعا ولا يمنع من
السجدة الحرام ولا يصح منه ولا يسم لمن الغيبة وروى لان فاعل او دل على الاذن
بجذب الجور ولا يراق عليه بل يرد عليه اذا غضبت منه ويضمن سلفا الا ان يظن
المسلمين فلا ضمان في اراقته او يكون المثلف لها يري ذلك بخلاف المثلف
المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المثلف ذميا وينبغي ان يكون اظهاره ثوبا
سويا ولم اره الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والذهب يتوضون لهم لو تكلوا
او تبايعوا ذلك فم مسلموا في الكفر وقيل قول الكافر في الحلال والحرام والعقبة
بانه مسبو ولا يقبل قوله فيها وجوبه ان يقبل فيها ضمن للعاملات لا مقصور
مراده كما افصح في الثاني وبما افصح في السجدة عنها في الركب والمسلم فكون
كالاف ولا يلبسون الطيات والآراء ولا يلبس اهل العلم والشرف سجدة
دورهم علامة ولا سجدة في سجدة او كسيت في مهر وتختلف الرواية في سكتهم بين
في المهر والعقد الجوار في محلة خاصة وتختلف الشايخ بل يرمونهم بغيرهم جميعا
ان كفى واحدة والعقد انهم لا يكونون طلاقا ولا يلبسون الطيات وان كان الجوار

والبعض بما رواه حرب الكرماني في سائر عن احمد وسمعني قال حدثنا محمد بن يحيى
حدثنا ابن عمر بن اوفية عن يونس بن يزيد عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اكل من ثمره وهو رطب كان مسكاً فقد اعتقه باقوال العلماء فروى النسخ عن
وفاء وه الحاكم بن قتيبة كسحي بن راهب وعقبة الاسم فاذا اقرر المسح من
الانس بجهة فالتع من نخاع النخلة اوله وتدل عليه فورية السحرة
الساكنة وهو شامل لهما لكن روى ابو عثمان سويد بن العباس الرازي في كتابه
ولو سوت فقال حدثنا مقاتل بن عبد بن داود والريدي قال كتب قوم من
العين الى مالك بن نويرة عن نخاع النخلة وقالوا ان ههنا رجلاً خطب النصارى بترجم
يريد الخلال فقال ما لي بذلك يا ههنا في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأه
حامل قبل ان يمس من زوجها قالت من اخبرني فذكر الف في الاسلام فذكر ذلك
ومرنا لوطي النخلة في رجل سجد على الف قال فافض خان في قضاواه امرأه
معي حتى يا شيخ في النوم مراراً واحداً في نفسي اجد لوجاً معي نوحى لا يغسل
انتهى وقبده الكمال بما اذا لم تتزل اما اذا تزلت وجداً كانت احلاماً
للمعاذ الخبي ذكره عن صاحب الكام المرجان من اصحابنا مسد لا يجديت احمد
مسعود في قصة يحيى وفيها ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذكره شخصاً من منصف
بارسول الله صلى الله عليه وسلم ان تؤمننا في صلواتنا قال فصفها خلفه ثم صفاً ثم انصف
ذلك ما ذكره السبكي ان الخياط يحصل بالمالكة وخرج على ذلك لوصلي في صفاً

واقعة منقورة فمختلف انصلي بالمجاهد لم يثبت منها نسخة الصلوة حلف الخبي ذكره
في الكام المرجان ومنها اذا امر الخبي بن يحيى المصلي بعاكل كما يقال الانس منها
قتل الخبي بن يحيى كالتس قال الزبيدي قالوا ينبغي ان لا يقبل سجدة اليه صفاً التي
مسورة لانهما من الجبان لقولهم اقلوا اذا الطفيعين والابرة وياكم وسجدة
فانها من السجدة وقال الطحاوي لا بأس بقبول الكل لانه م عامه يوجب ان لا
يسودت منه ولا يظهور انفسهم فاذا اصابوا فقد تقضوا احدهم فلا حرج لهم
الا فادروا الاخذار فقال لها ارجعي باذن الله اخطي طريق المسلمين قال يا ليت
والا فادروا ان يكون خارج الصلوة انتهى وقد روى ابن ابي الدنيا ان حالته
في بيته ما حية فامرت بقبولها فقلت فابنت في تلك الليلة فقبل لها من الف درهمين
من النبي ثم ناسلت الى الحسين فابيع لها ربعون رايت فافهمه ورواه ابن
في مصنفه وفيها اصبح اربع عشرة الف درهم فوفت على السالكين
رواه يحيى ذكره صاحب الكام المرجان وذكر الاسدي انه لا شك في جواز رويته من
ما سمعوه من اهل العلم لانه لم يردوا اذا اجاز الشيخ من حصر دخل من كافي الطريقة
واما رواية الانس عنهم فالظاهر منها عدم حصول الشقة بعد التمسك منها
الاستبصار بزيادة يحيى وهو العظم كانت في الحديث ومنها ان رويته في حال
ومن حصوله صلى الله عليه وسلم انه روي ان ذابح يحيى انتهى وذكر الامام القزويني
صافته في فصل فراه الامام شيبان من احكام الجبان او لا وشيطان وبيان

والعلم على جاحدهم والكلهم زاهد الاولي الجمهور على انهم يكن من يجن في واما قوله
يا معشر يحيى والانس لم ياتكم رسول منكم فها وكونه على انهم صلحوا على اهل سموا الكمال
فانذروا قومهم لا عن الله ورسوله الضحك ودين حرم على ان كان منهم لم يتكلم به
وكان النبي بعث الى قومهم قال وليس من قومهم قال ولا شك انهم قدروا
انهم ما بهم انسابهم قال البعدي في نفسه الاحتفاء وفيه دليل على انهم كان
الى الانس ويحيى جميعا قال قتال لم يبعث قبله نبي الى الانس ويحيى في قوله العلماء
سلك من يحيى فقال قوم لا نواسهم الا انما هم من اهل داره واليه ذنبه لو خشيهم من
نوابهم ان يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا نوابا لاهل دارهم ومن اني الذي ذكره الله
آخرون يابون كما يعاقبون ويذبح قال مالك وابن ابي عمير الضحك انهم لم يكونوا
والذكر فيصيبون من نذره ما يصيبه نوابهم من نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز
موسى يحيى حول الجنة في روضه ما لم يبعثوا النبي ^{الثاني} فذهب الحارث المحاسب
ان يحيى الذين يضلون بجنة يكونون يوم القيامة نوابهم ولا يروا عكس ما كانوا عليه
في الدنيا الرابعة خرج ابن عبد السلام بان الملك في الجنة لا يرون النيران
قال لان الله تعالى قد لا تذكر الا بصدقه قد استثنى البشر في على علمه من في الملك
قال في الامام المرحبان وقد قضى هذا ان يحيى لا يرون لان الآية باقية على العموم
فيهم ايضا انتهى ويذهب الاسود في الاستدلال على عدم رؤية الملك
بالآية نظر لانها لا تدل على عدم رؤية المسلمين اصلا فلا استثناء قال العلقمي

لأنه

لأنه لا يخطبه ويستدل العزلة على امتناع الرواية وهو ضعيف في الذين لا ادرك
مطلقا الرواية والاشقي في الآية عاقل في الاوافق فلعنه من بعض الحالات ولا
الاشخاص فانه في قوة قولنا كل بصير يدرك مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى
الحرم المحرم عندنا من حرم نكاحه على التام بسبب اوصافه او رضاعه ولو
حرم فخرج بالاول ولد العمرة والحول وبالثاني امنت الزوجة وعندها رضاءها
اما الذي بهما وتبها واما الزاني ولبنه ونكاحه تحريم النكاح وجوز النظر والحق
الا المحرم من الرضاع فان الخلوة بها كرهت وكذا البصر والاشقة وحرمه النكاح على التام
مشركة المحرم فيها فان الملاحة تخل او الكذب نفسه او خروج من اهل البيت
والجوزية تخل بالاسلام او يتزوجها او تنكحها والطلاق ثلاثا بدخول الثاني او
ونكاحه الغير مطلقا او القضاء عدلها ومعددة الغير نقضها وكذا لا يفسد
المحرم في جوار النظر والخلوة والتزوج واما عدلها فكانا لا يفسد على العهد كونه في
الحرم في هذه الثلاثة والنساء الثقات لا يفسد مقام المحرم والزوج في السفر يخص
بالنسب بالحكم منها عطف على قريب ولو ملكه لا يفسد الاصل والفروع ومنها
نقطة الغير العاقل على فيه الفقه فلا بد من كونه حائرا من جهتها فان العلم
من الرضاع لا يفسد ولا يفسد بغير المحرم قريب ومنها انه لا يجوز الفروع
صغر ومحم لبيع او هبة الا في عشرة سال ذكرنا في خرم الكثرة فان فرق بين
ان الحوزة بالعدم من الرجوع في الوعد وتختص الاصول والفروع من بين ما

بالحكام ومنها انه لا يقطع احد بها سبقة قال لا يفرق منها الا يقطع ولا يشترط احد بها
لا يفرق منها حتى يتم برطوبة كل منهما على الآخر ولو لم يكن منها سبقة لم يكن كل منهما على الآخر
القطع ومنها لا يمتثلون في الوضوء للآثار وتختص الاصول بالحكام ومنها لا يجوز
اصل الحرفي الا في خاص من نقب وان خاف من غرضه في عليه والجاهة في غيره وله
فرع الحرفي كحرمه ومنها لا يفتل الاصل لغيره ولا يفتل الفرع باصله ومنها لا يفتل
نقد في فرع ويجوز الفرع نقد في اصل ومنها لا يجوز مزاولة الفرع الا باذن الاصل
ومنها لا يفتل الاصل ولا يجازيه بغيره في سبب والجداب الاربع عند عدم ولو
اعدم الاصلية بخلاف الفرع اذا اذن في الجارية اصله لا يفتل الاصل في
لا يجوز الجارية الا باذنهم بخلاف الاصل ولا يمتثلون في الجارية على اذن الفرع
الا باذنهم ان كان الطريق مخوفاً والامان لم يكن يلحق بذلك والا فلا
اصل لو سبق الصلوة وجبت اجابة الا ان يكون عالماً بكونه فيها ولم يحكم الاجابة
ومنه في الحاق **مسألة** كراهية يدون اذن من كراهية من البعيد ان يحتاج الى
خلوته **مسألة** من رخصت يدون الاصل في غير الظاهر وعدم الاختصاص بالاب فالام والاحكام
كذلك فلم ادره الا ان ومنها يتبع الفرع الاصل في الاسم وكذا سائر الجوز والغير
لابتفاق فيمن هو عليه **مسألة** لا يجب ان يبين الفرع والاجابة ولو وجد ذلك كذا
الاصول المذكورة وجوب الاعتناء وتختص الاب والجداب بالحكام ومنها لا
الاعتناء في سبب الاب فالمن ابته او اشترى وليس في غير ذلك فاعتن ان يفتل

فلا يرد له من طالع الصلوة الا في الظاهر والجداب والجداب والجداب والجداب

ومنها عدم خيار البائع في الترويج الاب والجداب والجداب والجداب والجداب
ثبت لكل من سوا كان حصته اوسن ذوى الارحام وكذا الصلوة في جوازها لا تختص
بما في المنطق من السكاح لوضرب العلم الولد باذن الاب فملك لم يعزم الا ان
عزب الا يغرب مثلاً ولو ضرب باذن الام عزم الدية اذا هو ملك والجداب لا يرد عند نقد
في شئ من غير سلة ذكرنا في الفوائد من كتاب الفرائض وذكر ما خلف فيه الجدا
الفاسد **مسألة** يترتب على النسب اثنتان عشر كما توزيت المال والولاء وعدم
الوصية عند المراجعة والحق بها الا في مرض الموت مثل الدية ولا ولاية للجداب
ولا ولاية في الميت والصلوة عليه ولا ولاية المال ولا ولاية بصفاته وطلب الجدا
الحكام في غير محققه تترتب عليها وجوب الغسل وتجويم الصلوة والسجدة والخضعة
وقراءة القرآن وحمل المصحف وحمل السجدة وكرامته الاكل
قبل الغسل وجوب نزول الخف والكفارة وجوب او يوفي اول سجدة
اقوه بخلاف خياره في الصوم وجوب قضاء النحر والكفارة وعدم
الاطلاع فيهما العاد وقوع التسليم في الشروط وفي الاعتكاف وفي الا
والجداب قبل الوقوف والوقوف في طواف الاكبر وجوب الغسل في فاسد ماء وقضاء ما ذكره
الدم والاطلاع خيار الشرط لمن لم يمسح في الروج بعد الاغتسال بعد الاطلاع
وقبل ان كانت بكراً او نقصاً او وجوب سائر الشل بالوطى الشبهة او سكاك
وثبت الرجوع به في العلق هو ان كان باذن سيده وتجويم الرجوع به

فيها عدم خيار البائع في الترويج الاب والجداب والجداب والجداب

المؤقتة في ان لا يهر ولم ابره الا ان **البيع** الذي لا يملك الجارية قبل التسلية
الشري ويهي في حقه منقول كذا لك **اذن** الراهن للمرهين في الوهي فوطي فلا يملك
ويستحق ان لا يهر ولم ابره الا ان **القائمة** الذي يحرم على الرجل وطى زوجته لها
الحبس فطاس في القصر الواجب وضيق وقت الصلوة والاعطاف والا حاتم
والطهار قبل التكويرة وعده وطى الشبهة واذ اصارت مفضاة اختلط قبل ما يورث
لا يملك لانهما حتى يتحقق وقوعه وفيما اذا كانت لا تستعمل الصغر ومرض او سجنه
لنساءها القبض على مره لم يملك كما وفي بعض كتب الشافعية انه سجن وطى من
عليها قصاص وليس با حبل فانه لم يملك بحيث حمل يمنع من سنها ما وجب عليها
او اوجم الوهي حرم دواعي الا في الحبس والنفاس والصوم لمن لم يفرم
الاعطاف والا حاتم طلقه واستبرأ والطهار العاشرة اذا اختلف الزوجان
في الوهي فالقول بالنافية الا في مسائل ادعى العيبين الاصابة وانكرت وقيل
مع جبه لان كانت كبره لا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التاجيل او
القائمة المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل نفقة قبل قوله بجمله لا بعد فغيرها
لو قالت طلقته بعد الدخول على كمال المهر وقال قبل ذلك نفقة فالقول كذا
عدة عليها ولقي المهر النفقة والسكنى العدة وفي حمل يترأ ويرجع سواء
الحال فلو جازت بولده لزم حمل شئت بغيره يرجع الى قوله ما في كميل المهر فان
يشهد الى تصديق كذا نفقة من كلامهم ولم ابره الا ان حريجا **الراية** عت

المطقة

المطقة ثلثان اثني دخل بها فالقول لها لئلا يطلق الا كمال المهر **الراية** عت
بعد وطى اليوم فما دعت عدسه وادعاه فالقول له لا تكاره وجود الشوط في
الكره وان اختلفا في وجود الشوط فالقول له **الحكام** **العقود** هي اقسام الا
اجانبين البيع والعرف والتميم والتولية والمراسحة والوصية والشركة
وجوز الا في مسئلتين ذكرناهما في الفوائد منها واليه بعد القبض ووجودها
من الموانع السجود والصدوق والخلع بعوض والى الحكم العالي عن الجبار
خبر البروخ والعنف والاول ان يقال ونكاح البالغ العاقل الحر ابره كذا
جانبين من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والابدية
والعرض والقضاء وسائر الولايات **الامانة** **الطه** وجانبين من احد الجانبين
الذين من جانب المرحوم ولا يرضى من جانب الراهن بعد القبض **الكسب** جازية من
لا يرضى من جانب السيد الكسب جازية من الطالب لا يرضى من الكفيل وعقد الا
جانبين من قبل الجاني لا يرضى من جانب المسلم **تنبيه** من الجانبين الجانيين قوله
فلا سلطان عليه ولو بلا ضجة كما في الخلاصة ولو لم يرضى واما الولائية على مال
بالوصية فان كان وصي الميت في لازمه بعد موت الموصي ولا يملك المقتضى
الاختصاص ويخرج ظاهره من جانب الموصي فلا يملك الموصي عز الغف **الافق** مسئلتين
بما في وصايا الفوائد وان كان وصي القاص فلا لان القاص حر كما في القصة
عزل الغف بجملة القاص وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد

تقسم في العقود البيع فانه موقوف فلازم وغير لازم فاسد وباطل وضبط الموقوف
 في سبعة اشياء خمسة عشر ودرت عليه ثمانية **باب الباطل** والعاسد عندنا في العبادات
 وفي النكاح كذلك كون ما لو انكاح الحارم فاسد عندنا بحقيقة فلا مدرك له عندنا
 في جميع الفصول بين النكاح الحارم قبل باطل وضبط الحد بثبوت الاشتباه وقيل فاسد
 وضبط الحد بثبوت العقد انتهى واما في البيع فتباينان فباطل لا يكون شرعا باطلا
 وفاسد ما كان مشروعا باطلا دون وضبط حكم الا انه لا يملك بالقبض حكمه الثاني
 بملكه واما في العارية فتباينان فالواجب الجواب في الباطل كما اذا استأجر بعد ملكه
 لم يلزمه شرط كسب حرة التملك في العارية واما في الرهن في جميع الفصول فاسد
 باطل وانما في باطل لا يتعلق به ضمان الا اجماع وبذلك يحبس للمدين في فاسده ودون
 الباطل لو رهن شيئا بغيره او رهنه واما في الصلح فقالوا ان العاسد الصلح على الكفاية
 فاسد وان صلح الباطل الصلح عن الكفاية والشفقة بخيار العتق وقسم المراه وخيار
 الصلح فغير باطل الصلح ورجع الدافع بما دفعه كذا في جميع الفصول واما في الكفاية فقالوا
 في جميع الفصول ان اذا ادى حكمه فانه فاسد وجب ما ادى والكفاية الامانة باطل
 لم ينضج الفرق بين العاسد والباطل في الرهن والكفاية بما ذكرنا فليس البيع الى الكسبية
 كذا يتفقوا فيها بين العاسد والباطل فيعتق باء العامين في فاسدها كالكفاية على ما ذكرنا
 ولا يعتق في باطلها كالكفاية على منتهى او دم كما ذكره الربيعي واما الشك في ظاهر كلامهم الفرق
 فالشك في السامح اقله وفي غيره اذا افترق شرط فاسده فانه الباطل والعاسد عندنا

سواد فان الا في الكفاية والجمع والعارية والوكالة والشك في الغرض وفي العبادات في
 النكاح ذكره الاسير في **احكام الفسخ** وحقيقة حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع ثم انقضت
 الفسخ لا بعد اشياء بخيار الشرط وخيار علم العقد الى ثلثه وخيار الرؤية وخيار
 الاحتياط وخيار الغبن وخيار الكسبية وخيار كشف الحال وخيار نكاح الوصف الموقوف
 بملك بعض البيع قبل القبض وبالا فانه الخالف وبذلك البيع وخيار التغير
 كالمصرية على احدى الرأيتين وخيار اختيار في المراسمة والتولية وهو البيع سائر
 او هو نافذه ثمانية عشر سببا وكلها باسرها العاقلة الا التحالف فانه لا يفسخ
 بفسخ التحالف وكلها استحياج الى الفسخ ولا يفسخ فيها بفسخ وقاضا في
 في قسم الفوائد ثمانية عشر بخلاف البيع اذا ساعده صاحبه عليه وهو
 بخلاف الموهبة الفسخ على رفع العقد من اصله وفيما يستقبل قال شيخنا
 ان يستقبل العقد كان لم يكن فيما يستقبل لا فيما سعه فانه في احكام في سعه
 المهدية وذكره الربيعي في ضمان خيار العيب **احكام الكتاب** ببيع البيع بها قال في
 والكتاب كالمطاب وكذا الارسال حتى ان يترجس لم يورث الكتاب واذا ارسل
 انتهى وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب اما بعد فقد اجبت جدي
 كذا فاما لم يورثه فانه قال قبلت في المجلس واما في الميسرة من صورة العقد
 بغير كذا مقال لغيره فليس له الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط
 وقيل بل يفرق بين الماهر والغايب فيجب من الماهر استينام ومن الغايب

انتم وجميع النسخ بهما في فتح القدير وصورته ان يكتب اليها بخطها او بالخط
احضرت الشهود وروايتهم وقالت زوجت نفسي عنه او تقول ان فلانا كتب
ناشدا الى زوجت نفسي من ان لا نقل بحجة مني زوجت نفسي من فلان لا نقل
سماح الشريطين شرط وبما علم الكتاب او التبرع عنه منها فادسماح الشريطين بخلاف
استغيا وسع الكتاب الخطيب ان يكتب زوجتي نفسي كاني رغبتي فيك وغوه ولو اوج
الى الشهود واما فقال هذا الكتاب الى فلانة ناشدا على هذا الكتاب لم يجز في قول
حتى تعلم الشهود ما فيه وجوزه بالوكوف مع من غير شرط اعلام الشهود بما فيه وجزه
العاقبة الى العاقبة والحق بهذا اذا كان لم يخط الزوج اما اذا كان لم يخط
زوجتي نفسي كاني ناشدا على هذا الكتاب لا ينال من طرقي العصف
وكا لا نقل من الكامل قال وفاليمة الخلاف فيما اذا اجد الزوج الكتاب بعد ما
عليه بن فرارة عليه وعلامهم بما فيه وقد رواه الكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل القدر
فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا قبل هذه الشهادة عند ما ولا
النسخ وعنده قبل ويقضي به اما الكتاب فصحح لا اشهاد بهذا الاشهاد
وهو ان يتكلم المرأة من اثبات الكتاب عند جحد الزوج الكتاب انتهى
الطلاق والعاقبة بهما فقال في الزاوية الكتاب والاخرس على ثلاثة اوجه
كتب على وجه الرسا لم يصدر احدنا وثبت في الكتاب باقراره او بالنية
وان قال لو اوبة بخطاب لم يصدق قضا وديانة وفي المتعني انه يدين

على اثباته بين عليه اربعة اشهاد كذا ان لو صحح والاول لو كتب على العوا والاول
لم يقع شيء وان لم يثبت ان كتب به او اتفق في طلق بعث اليها والاول كان
او اوصل اليك فانت كذا فام يوصل لا تطلق وان لم يثبت من الكتاب ذكر الطلاق
وذكر ما رواه بعث اليها في طلق او اوصل في طلق او اطلق كزوج من العلق
يقع والبقى ما سمع كتابه او رساله فان لم يثبت هذا القدر لا يقع وان محي الخطوط كلها
بعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس كتاب ولو جحد الزوج الكتاب بان
اليه عليه ان كتب بيده فرق بين ما في القضا انتهى وذكر الرعي من ما يثبت في الكتاب
على الرسم ان الاشهاد وعليه الاطلا على الغير يقوم مقام الشهود في القضية كسب
ثم قالت زوجها او اوصلي فقرأ الاطلاق ولم يقصد خطا بها انتهى وندس لم يثبت
كتبه انما اثم قال لا فرق ما في طلاق ما في طلاق ما في طلاق ما في طلاق
يقصد وان كانت بالشفقة والناس والمخط واولاها كالعامة اما الاقرب
انور الزاوية كتب كتابا في الزاوية بين يدي الشهود وهذا على اقسام **الاول** ان يكتب
يقول شيء وان لا يكون انور انما اتم الشهادته بانة او قال العاقبة النسخ في الشهاد
منه ما علمت هذا على الشهادته على انوره كالمو توكيد الكتاب وان اكد الكتاب شهد على
هذا ان كتب للعاقبة على وجه الرسا ان ما قل كذا يكون انور لان الكتاب بين
من الحاضر فيكون شكلا والعامة على خلاف لان الكتابة قد تكون للغيرية وفي
ينتهي ان يكون معنوا مصدر او ان لم يكن الى العاقبة **الثاني** ان يكتب في قوله

عند الشهود كعلم ان يشهدوا به وان لم يقبل الشهود على ثالث ان يقول
هذا عندهم غيره فيقول الكاتب يشهدوا على به **الرابع** ان يكتب عندهم
اشهدوا بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا ولا فلا وذكر القاضي ادعى عليه
خطا وقال ان خط اللق على عليه بهذا الال فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان
تضمن شاهدة ظاهرة والى على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في نسخ
لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانما حذرت لئلا يس على هذا المال وثمة لا يجب
الان يذكرا العامة والصرف وسما رتبتي وكتبت من القضاء من الفوائد
بذرة السمار والبياح والعرف فالحظ في حجة في كتاب ملك الكفار
منه توجد حري في دارنا فقال رسول الملك لم يصدق الا ان كان موثوقا كما في
يقول بما رواه اعتماد الرازي على ما في كتابه الشاهد على خطه والقاضي على علمه
التكليف غير جائز عند عدم الامام وحمزة ابو يوسف للروى والقاضي دون الشاهد
محمدا لكل ان يتحقق به وان لم يتذكره فمعه على الناس وفي خلافة قال شمس
اخبرني بنو ان يقبض يقول محمد ويذكر في الحساسات وفي اجابات الزارية
فصحاك كناية العبارة واشهدوا بالمعجز العبد لا تتخذ خلاف حكم الاقرار
واعتقدوا فيما لو اورد الزجركية الحكم بطلان القبول يقع وهو اقراره وقيل
يقع حتى يكتب ويبلغ وهو صحيح في زمانه كذا في القبيته وفيها عوده
لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق وفي المبتغي بالجمع من راي خطه
وسمه ان يشهدوا اذ كان في حمزة وبنا اخذت من رجوع الاعتماد على كتب

الصحيح

الصحيح قال في فتح القاريين القضاء وطريق نقل المصلحة في زمانه على الجهد واحد من اما ان
لا يشهد فيه الا بانه من كتابه عروف لما ولله الذي هو كاتب محمد بن حسن بن محمد بن
الشهود وانس ونقل الاسير على من ان يحاق الاخذ على الاجماع على الجواز النقل من
العقود ولا يشهد اتصال السند الى صنفهما انتهى ويجوز الاعتماد على خط المصلحة هذا
قولهم يجوز الاعتماد على اشارة الكاتب على ما رواه الدعوى من الكتاب وشهادة من
في يده فقال في تخاتيه لو ادعى من الكتاب سمع دعواه لا يجب الاعتدال على الدعوى لا
لا بد من الاشارة في موضوع وفي التمهيد سئل من وكيل عن جماعة بالدعوى لا شيا
بقوله لبعض الموكلين هل يسميها القاضي قال اذا انقضيا الوكيل من لسان المؤكل
دعواه والا لا انتهى وفي شهادات الزارية شهد احد ما من النسخة وقرا بسا
الشاهد الثاني منها وقرا الشاهد ايضا سورة طه انما لا يصح لانه لا يبين القاضي
الشاهد ذكر القاضي ادعى الملك من الكتاب تسخير اذ اشارة الى موضوع انتهى
في غير شهادة الكاتب فطلب القضاة ان يشهدوا بالمال ان يجيب هذا الحكم
القضاة وفي التمهيد سئل على بن احمد عن ابن هدا اذ كان اصف حله والله
حين ينظر في الحكم واذ لم ينظر فيه لا يقدر على قبول شهادته فقال اذ كان
يعتد بصحة من النظر لا يقبل واما اذ كان يستعين به نوع استعانة كفاية
من المصنف فلما سمع به انتهى واما الحولان الكتاب فذكر في كفاية الزارية
في فصل السفرة وفصل فيما انقضت احكاما لم يرد من داره واما الوصية بالمال

في شهادات المذنبين كونه حيا خيلا له او ارمال او وصيته ثم قال لا اؤثر شهادة على من غير ان
تسود ان يشهد مستحق في بخانته من شهادات جعل كتبك وصيته وقال
اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء المالكية لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه
بعضهم يحرم ان يشهدوا والصحيح انه لا يحرم ان يشهدوا باحدى
ثلاث ما ان يقرأ الكتاب عليهم وكتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقرأ
ثم يشهدوا على ما فيه وكتب هو بين يدي الشهود يعلم ما فيه ويقول هو يشهدوا على ما فيه
تتأثر فيها انتهى **احكام الاشارة** الاشارة من الاخرى معتبرة وقائمة مقام العادة في
كل شيء من جميع واجباته وهدى من يخرج وطلاق ومناق وبراءة وتزويج وقصاص
ولو حلف فأنفذ هذا ما خالف فيه القصاص كالحلود ومنا طلائت بالاشارة وما
في الهداية وقد اقتصرت الهداية وغيره على الاستثناء الحاد ووزر عليها اشادة
تقبل شهادته كما في التمييز ما يثبت في الدعوى ففي ايمان خزانة القضاة
الاخرى ان يقال له عليك حدة وشاة ان كان كذا فبشير نعم ولو حلف
اشارة او اقرار باله قاطع وظاهر قصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة
بالاشارة ولم ار الا ان فيها نقلا صحيحا وكتابه الاخرى كاشرته وتخلطوا في
عدم القدرة على الكفاية شرط العمل بالاشارة اولاً والمعمول لا لذكره في
ولا بد في اشارة الاخرى من ان تكون معروفة والا لم يعتبر وفي فتح
من الطلاق ولا ينبغي ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق الاشارة

بغيره

بتصويت من لان العادة منذ ان كانت بينا لما اجله الاخرى انتهى وكما ان
غير الاخرى فان كان محقق اللسان فغير اختلاف والفتوى على ان ذكر
الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه ومنهم من قدر الاصل
لبيته وهو ضعيف وان لم يكن محقق اللسان لم تعتبر اشتهار مطلقا الا في
الكفر والاسلام والنسب والافتناء كذا في كشف المحجوبي ويزيد اخذ من
بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث وامان الكافر اخذ من النسب لانه
يقض الدم ولذا ثبت بكتاب الاسام كذا في فتاواه او اخذ من الكتاب والطلاق
تغير اليهم كما قالوا انت طالق هكذا واثبات ثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال
طالق واثبات ثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم ار الا ان سكت
شبه اصابه ولم يفعل طالق ويزيد ايضا اشارة من المحرم الى صيد فقلل المحرم
المشهور وبنافذ لم ار الا ان **الاو** اشارة الاخرى بالبراءة ومنه جرت
ان يحرم عليه اخذ من قوله ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فعملوا
واراه **الثاني** علق الطلاق بمشيئة اقرض فاشارة بالمشيئة وبغنى الوقوع
الشرط الثالث وعلى بمشيئة جعل طلق فليس فاشارة بالمشيئة وبغنى الوقوع
فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واضحا بان يقولون اذا اجتمعت الاشارة
تقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المشيئة اذا كان من جنس الشارة
يتعلق العقد بالشارية لان المشيئة موجودة في الشارة اما الوصف فيجب

قبل الاستدراك بحجج لا ينفك المستوفى عند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستوفى قبل
الاستدراك وسبب المستوفى بحججها فدل على انه يملك نفس القرض وان كان
لا يدين كالمدين بحجج وسبب ما في الذم وان كان قاضي يد المستوفى وسبب المستوفى
القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى وليتأمل في مناسبة التحليل للحاكم **السابع**
القبض لثبت للمقبول ابتداء ثم منتقل الى الورثة في كسائر اموال فقضى منها ولو لم
وصاياه ولو لم يوصى بثلاث فالورثة وحدها القصاص يدل عليها فقوت كسائر امواله
لو انقلب بالاقتضاء ولو لم يوصى بثلاث فالورثة وحدها القصاص فيما
النفس وقوت على ذلك ولم يرد من قوله قال اقله فقله فقله لا قصاص ما انفك
الرواية من الامام غلاة ايضا لانها ثبتت للمقبول وقد اذن في فناء وهو احد
ويبقى بجحها لا ذكرنا ثم رأيت في الزاوية ان الاصح وجوبها فظهر ما رجحنا
والله اعلم بالصواب ولوجه المهور على مادت لم يردنا لم اراه الا ان يفتى في
المنع عليه ابتداء ان يكون الحكم محالاً اذا جاز على الراهن **الثامن** في بيع
الصحيح عتقنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وان لا يدخل في ملك
عليه ولو كان معينا انما يستوفى في وقت ملك الوارث قبله فافترق
جوة المورث وقبل ماله وقد ذكرنا مع فائدة الاختلاف في الفرائض من
والدين المستوفى للتركه يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من
الثامن والعشرين لو استوفى دين لا يملكها بآرث الا اذا ابراء الميت غيره

اداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اده من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع او
يجوز له دين على الميت فبشرطه دين فلا يملكها فلو ترك ابنه وقفا ودينه مستوفى
وارثه ثم اذن القرض في التجارة او كاشم البيع اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث الركن
بالدين وانما يبيع القاض والمدين المستوفى يمنع جواز الصلح والقبضه فان لم يكن
يسبق ان يصالح المدين لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو افسدوا ثم لم يردوا من محط الوارث
والوارث استغفار الركنه القضا والمدين ولو استوفى دينه لم يملكه الدين للوارث والا
مستوفى قبل سخط الدين وما يأخذ ميراثه ولو لا ما يأخذ دينه قال في آخر الزاوية يستوفى
الركن من الوارث اذ كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث
يطبق سخطا فمن الميت فهو قائم مقامه كانه في قبضه المبيع بعيب ويرد عليه ويعبر عنه
التي اشترها بالميت وبيع اثبات دين الميت عليه ويصرف وصية الميت بالبيع في تركه
وجوده واما ملك الموصى لغيره فلا ينفذ على بيعه ملك ابتداء فانفك الاحكام
في حقه لذكر الصدقات في شرح اربع القضا والخصاف وذكر في الشخصين
وزاد عليه انه يصح شراء ما مع الميت باقل مما كان قبل هذه الفتن بخلاف الوارث
ملك الصدقات بالعهدة فالوارث يملك قبل القبض وانما الكلام في تصنيف الزاوية
الاصول بالطلاق قبل المخرجين وقد ذكرنا فاصليها في شرح الكفر وقد بينا ان نصف يعود
ملك الزوج بالطلاق قبل المخرجين قبل القبض مطلقا ويعود مفضا او رضا وقفا
في الزاوية **الحادية عشر** في استوفى الملك يستوفى البيع الحار من خيار البض

الصدق بالدخول بالملكوته والوالت او وجوب العدة عليها من قبل النكاح كما اوضحناه
في الشرح والايضاح في اقسام كلامهم المذكور من الاستحلال في البيع الاس من نفق
بالملك وفي الصدق الاس من شرطه بالطلاق وسقوط البرة وتقبل من الزوج
الدخول ولا يترتب استقراره على القبول لانه لو ملك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين
والعين وجميع الدلول بعد ان يترتب استقراره الاس من السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع
عن البيع فانه لا يقبل بالانقطاع لغير الاعتياد منه واما الملك في الغصب والمستند
عنده الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غصب الغصب وضمن فيتم ملكه عند استئجار
الغصب وفادته تحل الملك له وجوب الكفيل في غرض البيع ولا يكون الولد له حتى
ان الملك ثبت للغاصب بالانقطاع بالقبول لا حكمنا بما بالغصب منصرفه والذ لا يملك
مختلف الفداوة المستقلة كما في الكشف من باب النسي وفي الحديث من انفق لوفيق الولد
على ابى المودع بلا ذمة واذن الغاصب ضمنه انما اذا ضمن لم يرجع عليها لانه ان
الضمان فطوره كان متبرعا وذكر الزاوي انه بالضمان يستند ملكه الى وقت التحول في عين
شبه ملكه فصار كما اذا فسخ دين المودع بها انتهى وفي شرح الزاوي ان الغاصب من اول
الغصب اصل الاول ان نزل بالمغصوب عن ملكه لا ملكه عند ادائه الضمان عند استئجار
مغصوبه من الملك والغاصب في غرضه من ان يفسد على الضمان الا اذا غلبت
حكم شرعي يمنعها من ان يجعل الغد الى مغصوبه من الحال في يستند في الكل لان
في حق الملك والغاصب يستند لا يكون الغصب بملكه وصناعته يستند في

الملك

الملك بل غرضه وجوب الضمان من وقت الغصب ولا يترتب ذلك في حق غيره الا اذا قبل
بالاستناد حكمه من ان الحكم من يترتب في حق الكل فيغير الاستناد في حق الكل ثم ذكر زوا
على هذا اصل **منا** الغاصب اذا ادوم العين ثم ملكه عند المودع ثم ضمن الملك الغاصب
موجع له على المودع لانه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وبنه اذا غصب حارسه فاد
فأقبلت ضمنه الملك فبها ملكها الغاصب فلو فسخها الغاصب صح ولو ضمنها المودع
لم يجر ولو كانت محرمان الغاصب غنفت عليه على المودع او ضمنها لان قرار الضمان على
الغاصب لان المودع وان حارسه ضمنه فلا يرجع على الغاصب وهو المودع
عاطلا فهو كوكيل الشراء ولو اضرار المودع ضمنه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب
بما ضمن وكذا اذا ضمنه غنيتها المودع جبرها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه الملك
ملكه لم يجر بحسب ملكه بالقيمة وان ذهبت غنيتها بعد الحبس لم ضمنه الا كوكيل
لان الضمان وصف وهو لا يباين شيئا ولكن تجبر الغاصب ان شاء فادوا في حصة
وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب احرارا او غنيتها فمروا بالرد فمروا
اعادها او دبرها فان ضمن الغاصب كان الملك له او اذا ضمن لم يجر او المودع ملك
الملك لهما لانها لا يترتب حرجان الرجوع على الغاصب فان اقرار الضمان عليه فكلما
ولو كان ملكا لم يترتب ضمنه سلمت الجارية لو وكذا اذا غصب الغاصب اذا ضمن ملكها
لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة وان ضمن الاول ملكها فتعق عليه
محرمة ولو كانت احبته فلا تملك الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيغير الثاني غنيتها

تلك النافع لو عرض في الجارة ملك النافع وانما لا يملك المستعير الجارة لانه ملك النفع لو عرض فلا يملك ان يملكها البعض ولانه لو ملك الجارة لملك النافع فانه ملك النفع لو عرض في ملكها نظير ما ملكه ولانه ملكها لزم احد الامرين ^{العارية} الغير جائزين او عدم لزوم الجارة وهذا ان جعل ملكا لئلا يملك الموقوف عليه والمستور ^{سواء} على الرجوع في ملك الموقوف عليه السكنى النفع كما يستعير وقبل انما يبيع والافاق وهو ضعيف بان لا الاعاذه وتامس في فتح القلدين الوقف واما الجارة ^{المقطعة} ما قطع الامام فانه العلامة فاسم بعينه قال ولا اثر لجواز اخراج الامام من النفع ^{شأن} الله كما لا اثر لجواز استرجاعه في شأنها ولا يكون ملك منقطع لاني معاملة مال فهو نظير لانه ملك منقطع لا قطع بمحاله استعداده لما اعتد له لا نظير المستعير لما قلنا واذا ما ^{المواهب} الموهوب اخرج الامام الارض عن المقتطع تنفس الجارة لانفعال الملك الى غيره كما لو انتقل الملك في النظام التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر ^{حارة} العبد الذي يصول على مؤننه مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال الجارة واجارة ام الولد استثنى وقد اختلفت رسالة الاقطاعات واخرى سميتها التحفة الموضحة في الاراضي المعربة وفيها في ب العلامة ^{فاسم} التخرج بان لا امام ان يخرج الاقطاع عن المقتطع ^{ان} وشا وهو محمول على ما ^{ان} اقطعوا ايضا عارة من بيت المال ما اذا اقطعوا مواصيا له ليس له اقباضه ^{لانه} سار ما لا لرفقة كما ذكره البوليوسف في كتاب الخراج ^{لانه} القول في الدين وعرف في الخراج

العلم

بانه عبارة عن مال حكمي تجارته في الدين سبيع او سعة بلاك او غيرهما وانما ^{تبع} لا يكون الا بطريق الصاحبة من غير ان يشترى ثوبا بعشرة دراهم ^{النسب} بملكه او حدث الشراء في ثمانية عشرة دراهم بملكه لا ببيع فاذا رفع المشتري عشرة ^{البيع} وجبت له في ثمانية البايع وبنا وقد وجب للبايع على المشتري عشرة عن الثوب ^{وجب} عشرة على البايع مثله بالعين ^{طريق} لا دفعه اليه فالتجارية كما انهم وتخرج على ان ^{لانه} الاصل انما هو المعاهدة ولو ابراه عنه بعد فضاء صحيح ورجع الدايون على الدايين ^{لانه} وقد ذكرناه في الدلائل من قسم القول بالدين باحكام ^{لانه} الكفاية اذ كان دين صحيحا وهو لا يقطع الا بالاداء او الابراء فلما تجوز ^{لاعيان} الكتابة لانه يقطع بدونهما بالتجيز ^{لانه} وجوز الزهري به فلا تجوز الكفاية والدين ^{لانه} بالامانة والمضمونة بغيره كالبيع واما المضمونة بنفسها كالمعصوب وبديل الصالح ^{لانه} وبديل الصالح عن دم العبد والبيع فاسد او اللقبوض على عدم الشراء ^{لانه} والدين بها لانها ملقحة بالدينون قال الاسودلي سوا الى سبكي في تكملة شرح المهذب ^{لانه} في حديث في الاحصار العربية وقف كتب شرط الوقف ان لا تعاد الا بدين ^{لانه} يخرج من مكان خبيثا بالابرهين او لا يخرج اصله الذي او قول في هذا من الزمان ^{لانه} بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا تعال لها عارية ايجابا بل القدر ^{لانه} كان من اهل الوقف استحق الانتفاع وبه عليها يد امانة فشرط اعتد الزمان ^{لانه} فاسد وان اعطاه كان مهنسا فاسدا ويكون في يده دون الكتب امانة لان

العقود في الضمان الصحيح واما هذا الذي لا يرد الشرع وان يرد
مدلوله لغة وان يكون تذكره فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يعلم مراودا
فيصح ان يقال بالبطالان في الشرط الذكره على المعنى الشرعي ويصح ان
بالصحة على اللفظ وهو الاخر فيصح للكتاب ما يمكن وج لا يجوز اوجها
وان قلنا بطلانه لم يجز اوجها باعتداله ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الوقف
الف والاستثناء فكان قال لا يجز مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط غير مخصص
لان اوجها مطلق ضمانا على ما يجب على ناظر الوقف ان يكون كل من يقصد الاستثناء
شك الكتبة مكتوبا في بعض الاعراف يقول لا يجز الاستثناء وهذا لا يسر
بطلانه وهو كما قلنا على قوله الابن في مدلول اللفظ فيصح ويكون المقصود
تجوز الوقف الاستثناء من يخرج بشرط ان يصح في خرائه الوقف ما يذكره
اعادة الموقوف وتذكر الحاذا بطلان فيصح ان يصح هذا ومنه اخره على غيره
الذي شرط الوقف يستنتج ولا يقول ان كل الذكره شقي رهن بل ان يأخذ
طالع الحاذا برد الكتاب بسبب عليه ان برده الضمان يرتفع ولا يجز ان يحل
الوقف الابن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الابن تتبرر بلا اللفظ على الوجه
وجيز بمجرد اوجها بالشرط الذكره ويصح بغيره لا تثبت له الحكام الابن
ليصح به ولا يدل الكتاب للموقوف اذا لفظ بغير توضيح صحة ولكن لا يستعين
المردون لوقايته ولا يصح على صاحب الوقف في التميز وقول الصحاب بالاصح الابن

شامل

شامل الكتبة الموقوفة والابن بالامانة ابطل فاذا اهلك لم يجز بشيء بخلاف ان الابن
فانه مضمون كالصحيح واما وجوب استباح شرط عمله على المعنى اللفظي غير يعمل
صحة الابن بشرط الصحة الابن من الاعيان والابن من دعواه الصحة فلو
ابن انك من دعوى هذا العين صح الابن فلما سمع دعواه بها بعده ولو قال
برئت من هذه الدعوى من دعوى هذه لم تصح دعواه وبنية ولو قال ابن
عن ابن دعوى صحة فيها فمن ابطل ولان يأخذ من ابن عن ضمان كذا في
وفي حكم الحاكم من الاقرار لا يحل في قلم ابن من العين والدين والكفالة والا
والحدود والنفقات استثنى وبه علم ابن من الاعيان في الابن العام كل
مدانيات الفقة افرق الزوجان وابن كل واحد منهما صاحب من جميع الد
وكان للزوج بشرط ارضيا واعيان قائم فالحصل والاعيان القائمة لا تد
في الابن من جميع الدعوى استثنى ويحل في الابن العام الشفعة وهو
قضاء للامانة ان لم يقصد كافي الولو لجنته وفي الحائنة الابن من العين
ابن من ضمانا وتعبر ما تد في يد العاصب وقال ذوق لا يصح الابن ويصح
كانت العين من ملك صحة الابن ابن من قضية التميز فقر له الابن من الاعيان
بكل بغضه انما لا يكون ملك بالابن والا لما لار عن بطلان الضمان صحة
على الامانة انما تد يقول الابن لا يصح باجل الاعيان لان الاصح شرع رفع
والعين حاصلة قوله الاولى ليس في الشرع وين لا يكون الاحلال الا

فان وقض اربعين مما اصله بدل تجارة وجب عليه درهم وبنينا في كتاب الذكوة من الحج
القول الديون ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع **الاول** ما في الطهارة يمنع الدين
شراء لقول الربيعي في اعراب النجس والبداءة بالشئ الفاضل عن حجارة **الثاني**
كذلك فما ينبغي ولم اراه **الثالث** الذكوة والمراد به فيها ما لم يطلب من العباد ولا يمنع
النذر والكفارات ودين ذكوة مانع **الرابع** الكفارة واختلف في وجوبها وخرج
بالمال كما في شرطها على المدين بحيث الامر **الخامس** صدقة العطر والفقير على غيره
فمنه دين العبد لا يمنع وجوب صدقة غيره ومنع وجوب ذكوة لو كان للتجارة
بنينا فيمن ذاك **الحل** **السادس** الحج بمنع اتفاق **السابع** نفقة القربى
منعها لان النفوس على عدم وجوبها الا بملك لضاف حرمان الصدقة **الثامن** ضمان
الاغنياء فلا يمنع لان الدين لا يمنع وبنينا **الخامس** الدين لا يمنع وجوبها **السادس**
ضحية بمنعها الصدقة العطر منه فاما انه لا يمنع ملك الوارث لكونه لم يكن مستحقا
فانما لو صدقة النبي من الربيعي وسبغ هذا الذكوة والوضع الى الدين ان الفضل ما بين
الدين وما اشبه اذا ملك المال في الذكوة لعدم وجوبها لا يتبع في ذمته ولو لم يكن
وغيره ما يطلب الشئ بخلاف ما اذا استملكه وصدقه العطر لا تسقط لعدم وجوبها
المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان محسرا وقت الوجوب ثم لم يجد ما رزقها
ولا يخرج من الصدوم وغيره فلا فرق فيه الغني والفقير كبراء الصلوات وذرية اهل
والطبيب لعدم كفارة العيدين وما يكون الصدوم شرطها بامارة كفارة العطر

في مضمان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والقرآن فيفوق غيرها
فالاختبار لا اعتبار وقت كفارة بالصدوم وكذا الفرق في فدية الشئ الغالي فلا
على الفقير فاذا السيرة لا يبرر الاخراج ما يقوم على الدين وما يبرر منه ما حقوق الله
كالذكوة وصدقة العطر فتسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت
بالكل فلا كلام ولا اقدم المتعلق بالعين على ما تعلق بالزمن واذا اوجبت حقوق الدنيا
فادت الفرائض وان اخرجها كالحج والذكوة والكفارات وان كانت في
بدن ما يدا به واذا اجتمعت الوصايا لا اقدم البعض على العتق الا العتق
والاستعانة بالتقديم والتأخير لم ينقض عليه وتماضي وصدا بالربيعي **فما**
مستد **الاجماع** من غير الدين ثلثة في السجدة وما ينقض ذم ما يكفي لاحد منهم
كان الامام لاحد منهم فهو اولى به وان كان لهم جميعا لا يعرف لاحد منهم وجوب
لكل وان كان الامام ساجدا كان ساجدا على اوله لان فدية ذمته دخل البيت
اصلي اما بالذكوة فيقتل الجنب ويتيمم المراه ويتيمم البيت ولو كان الامام بين
والاب اوله لان له حق ملك مال الابن ولو وجب فدية ما يكفي لاحد منهم
الرجل اوله لان البيت ليس من اهل قول البيت والمرأة لا تصلح لامانة
قال سواد هذا الجواب اما يستقيم على قول من يقول ان من بيت المثل فما
لنفسه لا ينفذ الملك وانصل به القبض كذا في تناوي فاضل خان وراوده
ان مثل البيت سنة ان وجوبها بخلاف مثل ساجد فانه في القرآن يرضى

ليحيى ما اذا كان مباحا ما اذا اوتى به لا يخرج الناس ولا يفي الا احدهم واما
 من بين جبانته وهو محاربت وجد ما يفي لاحدهما فانه يوجب في النجاسة كما
 فتح القدير من الاستحسان وعلى هذا لو كان شفع الثلاثة وجبته تقديم عليه ولم
 ادره اصبحت جبانته وسنة وقبته فليس بجبانته واما اذا اجمع كسوف وجبته كسوف
 وقت لم ادره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لا ينبغي فراجه
 بالاجتماع ولو اجمع عند الكسوف وجبته ينبغي تقديم جبانته وكذا لو اجمع
 وفرض ولم ينفذ فخرج وقت وينبغي ايضا تقديم خوف على الوتر والرويح واما الجمل
 اجتمع في المحيط واذا اجمع مدان وقدر على در احدهما درى وان كانا مختلفين
 اجمع حد الزنا والسرقة والشرب والعنف والفقى يبدى بالفقى فاما ابراهيم حد العذف
 برى الشا يبدى بالقطع وان شا ابدى اسجد الزنا وحد الزناب اخرا لثبوت الاجتهاد
 الصواب وان كان محصنا يبدى بالفقى ثم سجد العذف ثم بالرحم وبقى غير ما انتهى
 اجمع التعذر والحدود قدم التعذر على الحدود في الاستيفاء لخصه تعالى العبد كذا في الطهارة
 اذ الان ما اذا اجمع قبل القصاص والرذة وانما وينبغي تقديم القصاص فقلنا الحق
 وما اذا اجمع قبل الزنا والرذة وينبغي تقديم الرحم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما
 قدم قبل الرذة فانه ينوت الرحم واذا قدم قبل القصاص وهو القتل باليف حصل
 القصاص والرذة وان فاتت الرحم خرج بقرب من هذه السائل اجتماع الفضلة
 فنهى الصلوة اول الوقت بالنيهم واخرها بالوضوء فعندما يجب التأخير ان

لا

طبع من وجود الاءا واما ما تقدمه افضل ولم ادر لاحد انما يستقيم في اوله ويحيط
 فاذا وجدته آخرة نوضا، وحيطا ثانيا ولا يبعد القول بافضلية وقال الشافعية ان الزيادة
 في تحصيل الفضيلة **فنهى** لو صلى متعورا اصل في الوقت لم يستحب وان افرغ من الصلاة
 فالتأخير افضل **وهنا** لو كان لو سبغ الوضوء لغت الجبانة وانقص على مرة ادر
 فيسقى تعجيل الاقتصار لا در كذا **وهنا** على الرجلين افضل من السج على الخفين
 جوازها والا فهو افضل وكذا سجدة لا يراه **وهنا** السنة من الحوض افضل من الزهر
 سجدة من لا يراه **والا** **وهنا** لو خاف فوات ركعة لوشى الى الصف ففى
 الافضل ادر كفى الركوع وقول النووي في شرح المذهب لم ادره لاحد انما
 شينا **فنهى** لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى فاما ولم يحط في المسجد
 عليه ففي خلافة يخرج الى المسجد ويصلي فاحدا **وهنا** لو كان لو صلى فاحدا
 على سنة القراءة وان صلى فاما لا فاعده **وهنا** لو ضاق الوقت على من
 ادر الصلوة كركها وجوبا ولو ضاق الوقت لم يستحب من استجاب الدين بربن
 ثم الصلوة في السج **وهنا** تقديم الدين المتوفى الصحة وما كان سلوفا
 الدين المتوفى في المرض **وهنا** باب الامامة تقدم العلم ثم الاورع ثم الحسن
 الاصح وجها ثم الحسن خلفا ثم الحسن بوجه ثم من رجاه ثم لا تظن ثم
 المقدم على المسافر ثم لزم الاصل على المعقوف ثم النعيم من الحديث على المتخير
 وتماضى الشرح ويقترب من هذه المسائل بعض اتصال اللغة بغيرها

فالعالم بغير العبرة ولو لم يكن له علة ليقابل سبها وكذا أثرها **فأما** لا تقدر
 في الزجر على المحض لا يخرج ومنه سبق كما لا يعدم في الدعوى والافتاء والدرك
 مستودع في الحجج النوع بينهم انتهى القول في ثمن الشئ **وإما** الشئ وهو الشئ
 ما من الشئ فذكره في مواضع **سما** باب التيمم قال في الكركي لم يعط الأجر
 وله ثمن لا يتيمم ولا يتيمم وفيه في العبادات بمثل القيمة أقرب موضع يعرفه ما في
 وفيه الزئبق بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين أنه في وقت عزه أو في
 والظاهر الأول فإن الاعتبار للقيمة حال الغنم ويستعين أن لا يعثر من الشئ عند
 إلى سائر من وخوف الهلاك وربما فصل الشئ في غير موضع إذا ما على القدر
 فقيمتها أصلا **سما** باب الخشيش الشئ للزاد والماء القدر اللاتي به
 الرحلة كما في فتح القدير **سما** على قول محمد إذا خلف المتبايعان تحالفا
 وكان المبيع كالنكاح فإن البيع ينفسح على قيمة المالك وهل تعتبر قيمته يوم
 أو القبض أو قلها قال في **سما** إذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند
 رده كيف يرجع به قال فافهم خان وطريق معرفة النقصان أن يقوم صحيحا
 به ويقوم وبالعيب فإن كان ذلك العيب بنقص عشر القيمة كان حرجا
 عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبار يوم البيع أو يوم القبض وكذا لم يذكر الزئبق
 الهام وينبغي اعتبار يوم البيع **سما** المقبول على يوم الشهر المقبول
 الثمن إذا كان قتيما فالاعتبار بقيته يوم القبض أو يوم التلف قال

العجب

العجب إذا ملك العبرة قيمة يوم قبضتها **سما** المقصود الشئ إذا انقطع قال أبو
 يعتبر قيمة يوم خصومه وقال أبو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع **سما**
 بالغصب تعتبر قيمة يوم التلف والاختلاف فيه **سما** المقبول لغيره فاسد تعتبر
 القبض لأنه في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمة يوم التلف لأنه بغير عليه ذكره الزئبق في
 الفاسد **سما** العبد المجنس عليه تعتبر قيمة يوم حمله **سما** إذا ما فاعقد السيد
 العالم بها وقلنا الضمن الأقل من قيمة ومن الشئ بل تعتبر يوم حمله وقيمة يوم
سما الزئبق إذا ملك الأقل من قيمة ومن الدين فالعبرة بقيمة يوم الهلاك لقوم
 يده يد امانة في حقه كانت نفقة على الزئبق في حقه وكفيلة أذات كما ذكره الزئبق في
 لو أخذ من الأثر والعادس على الشئ ذلك وقد كان دفع اليد وبارسته الضيق عليه
 اختصا بعد ذلك في قيمة الأثر بل تعتبر قيمة يوم الأثر أو يوم خصومه قال في التتمه
 يوم الأثر قبل المالكين دفع اليد شيئا بالكان ياخذ منه على أن يدفع البشع بالجميع
 قال يعتبر وقت الأثر لأنه يوم حين ذكر الثمن انتهى **سما** ضمان منق العبد المالك
 اعتقه أحدهما وكان سررا أو ضمانا كان تضمنه فالمعبر القيمة يوم يوم الاعتاق
 اعتبره من أسرار أو الاعتاق فيه كما ذكره الزئبق **سما** قيمة ولو لم يرد الزئبق في حقه
 تعتبر يوم خصومه وأقر عليه حكا في النهاية ثم حكى عن الأسجاني أنه يعتبر يوم
 والظاهر أنه لا خلاف في اعتبار يوم خصومه ومن اعتبر يوم القضا **سما** فاما اعتبار
 على أن القضا لا يترافى حسنه ولو ذكر الزئبق أو الاعتبار يوم خصومه **سما**

حقيقه

يوم القضا ولم يرد من اعتبار يوم بضع **ومنها** ضمان الجنتين الا انه قالوا لو كان ذلك
عن الضمان بضع عشرة فمرة لو كان حيا وعشرة فمرة لو كان انا كذا في الكثر في بخانية
في القدر سواء وطاير كلهم اعتبار يوم الوضع **ومنها** قيمة الصيد المسلف في يوم
نفي الكثر في الثاني بتقويم عدلين في مقل او اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان
فتبناها يوم قتل كذا في المتلف **ومنها** قيمة اللقطة اذا صدق بها او انتفع بها بعد
ولم يجر ما كلفنا لمعتبر فتمت يوم الصدق لقولهم ان سبب الضمان نفقة مال
بغير اذنه ولم ارجح **ومنها** قيمة جارية الابن اذا احبها الاب وادعاه والظاهر
كلهم ان الاعتبار لقيمة قبل العلوق لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء
عند الاحكام **ومنها** قيمة الصداق اذا تنصفت بالطلاق قبل السيس وكان
لكا ولم ارجح **ومنها** ان يعتبر يوم القضا به او الرافض لما قد ناهى لا يجوز
ان ملك الزوج الا باحدهما اذا كان بعد القبض فتمت تسعة عشر موضعا فاعلمنا
في اوجه **المثل** تجب في مواضع احدى الاجارة في صور **ومنها** الفاسدة **ومنها**
للموارج بعد انقضاء الله ان وقعت اليوم والا فليكن كل شهر كذا او الا
ومنها لو قال المشتري العين للاجير لعل لا كنت ولم اعلم بالاجر بخلاف ما اذا
فان يوجب **ومنها** لو عمل رشيما ولم يستاجر وكان الصانع معروفا بملك
المثل على قول محمد وبه يفتي **ومنها** في غصب المتاع اذا كان الغصب
يتيم او وقف او معد للاستغلال على المقتبة به وليس من مالها اذا خالف

الى شرط بان حمل الكثرين المشروط فانه لا يجب اجراؤا ولو ان الضمان والاجر لا يجتمعان
ومنها اذا خسر المتاع فانه لا يرد له كان للعامل اجره **ومنها** اذا انقضت
الاجارة وفي الارض وزرع فانه يترك باجر المثل الى ان يستحصل **ومنها** اذا خسر
فللعامل اجره **ومنها** الا في سائر احواله في الفوائد **ومنها** عامل الذكوة يستحق اجرة
عليه بقدر ما يكفيه ويكفي احواله وقاله ان الماخوذ اجرة انه لو لم يعمل بان عمل
امره الى الامام فلا اجرة **ومنها** اذا شرط على الوقف او الم شترط له الوافق
عده حتى لو كان الوقف طاعة من غير الوقف عليهم فلا اجر فيها كذا في بخانية
اذا عين العاقبة لاجر فان لم يعين لم يوسع فيه سنة فلا في القبة **ومنها**
انه يستحق وان لم يشترط له العاقبة فلا يجمع لزم النظر والعامل عمل له العمل
الوجه او انصب العاقبة وعين لاجر القدر اجرة شرا جزاء ما وقع الميت فلا اجر
الصحيح كذا في القبة **ومنها** ان لم يسم بجره بعين فانه يستحق اجره **ومنها**
يستحق العاقبة على كفاية الماخوذ بالجلات اجرة شتر **تمت** **الاول** قوله في الشر
انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل معناه بالقضا او الرضا والا فلا اجر كذا في
اشا في اذا وجب اجر المثل وكان هناك شيء في عقد فاسد فان كان معلوما
عليه في قبض منه وان كان محجورا وجب بالمال المثل **الثاني** سبب اجر المثل
والدنا غير **الرابع** اذا وجب اجر المثل وكان متفادا منهم من يستحق
ينسب الى في الاجر يجب الوضوح لو كان اجر المثل ثمانية عشر غير بعضهم وعندنا

عشرة وعند البعض احد عشر وجب احد عشر مثلاً في التقرير لو اختلف الموقوفون في
 شئ من شئ عشرة اشان ان قيمة عشرة وشهد اشان ان قيمة اقل وجب احد
 ذكره الاقطع في باب **بشرط خامس** هو الشئ في الاعارة الفاسدة بطريق ان
 سببها او الكيل من القيمة قد سار باده اجرة الشئ في الفوائد **الكام في مزيل**
 في اجاره حديث بروجيت واشق وبيننا في شرح الكفر ما هو من غير وانما الحكم
 في المواضع التي يجب فيها في النكاح الصحيح عند عدم التسمية او تسمية بالصلح
 والخير والموثوق والقرآن وقد ندرج في النكاح اخرى وهو نكاح المهر ومجرب
 التسمية التي على شرط وفوت ما شرط لها من النكاح بشرط الدخول في الكيل الى الوفاء
 او اطلاقها قبل ما شرطه لا يتصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطى التسمية
 لم يعتبر الا كسابقا كما في امرائه اذا احلها فلا مفر عليه **ما يتبعه في المهر** ويجوز
وما لا يتبعه اما في النكاح الصحيح فمجرد الوصية تنفذ على عدد الوطى لا تعدد
 كما لا يتعدد الوطى في الاجارة ابنة اذا لم تجمل وكذا الوطى السيد كما تبين في النكاح
 ويتعدد الوطى الابن جارية ابنة او الزوج جارية امراة تدافع والدور الصدور
 وفي اجارة المشتري كونه عام في نكاحه على **الكثر** يجب مهران في امرائه
 تزوجها وهو موطى لها من الشئ بالاول والتمسح بالعدد ومهران ونصف فيما لو
 كلما تزوجتك فانت طالق فترهها في يوم واحد ثلاث مرارة ولو ادباني ووطى
 في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وبيننا في فتاوى فافهم **القول في الاطعمة**

التعليق

التعليق رابط حصول مضمون جملة يحصل مضمون اخرى وفسر الشرط في التسمية
 ان يكون حصول مضمون جملة يحصل مضمون جملة انتهى بشرط صحة التعليق كون
 معدوما على شرط الوجود والتعليق بكايين تجزئة المستحيل باطل ووجوده بالشرط
 كان الجزاء منفرقا ولا يتجزأ لعدم فاصل اجنبية بين الشرط والجزاء والشرط
 وفقد جزاءه صالح فلو انشغل على الاداة لا يتحقق ويختلف في تجزئة وتقدم الجزاء
 على اطلاقه كما بيناه في شرح **الكثر ما قبل التعليق** ولا يقبل التعليق التام كانه
 بالشرط باطل بالبيع والاشارة والاعارة والاستيجار والرهبة والصدقة والحكم
 والاقرار والابراء ونحو الكيل ومجرا الماذون والرجعة والحكيم والتسمية وكذا
 غير الراجح والوقوف في رواية والرهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط باطل
 الفاسد كطلاق وعنف وجوالة وكذا الوطى بالشرط ولا يبطل الرهن والاذان بالشرط
 الفاسد وتعليق البيع بالكمية ان باطل الا اذا قال بعثت ان رضى الى وقت كذا
 ويكفي على الصحيح ان كان ما يقصده الفاعل او ماله او جوى العوق به او ردا
 به او كان لا ينفقه فيه لاحدهما وقد ذكرنا في مدانيات الفوائد ما خرج عن قولهم
 تعليق الابراء بالشرط وفي البيع ثمة من شرطه تجزئة تعليقه فيها ومجمل بالبيع
 وبطل بفاسده ثلثة عشر البيع والقسم والاعارة والرجعة والصلح عن مال
 والمجر ونحو الكيل في رواية وبسباب الاعساف والمراحم والمعاذ والاعازر
 وفي رواية ما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والطلاق والرهن والعرض والرهبة

والصدقة والوصية والوصية والشركة والمصارفة والغصاة والامارة والكفارة والحرية
والاقله الغيب كرا مان العن ودمرة الولد والصلح عن الغصاة من جارية
وتخذه زنة ووديقه وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفال او حلال وتعلق
بعب وبيع شرط دخل فاض والتحليم عند محمد وتام في جامع القصور بين
فأما من ملك التخيير لا يملك التحليل الا اذا علقه بالملك او سببه **الثانية** العود
لنقل الاكل ملك الملك فهو حر بعد عتق صح بخلاف العتق وتام في جامع القصور
من باب البعدين في ملك العبد والكتاب **القول في احكام السفر** خمسة القصر والعقر
ثلاثة ايام لم يلبسها واما التقل على الدابة فحكم خارج المهر لا السفر وسقط سقوط
والعبد من والاصح وكبير الشرب واما صحة الجمعة فاحكام المهر من احكام
حرمة على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجودها شرط
في الحج عليها واختلفوا في وجوب بقعة عليها اذا امتنع المحرم الابراء والعلم كونه
عليها ثوبا على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الاباء بغير ثياب
تحرى الى دار السلام ومن احكامه منع الولادة الابرة في البوابة الا في الحج
استفاد عنه وتخرج على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان موعدا ويستحق
المهر احكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتخرج سفره رمضان المودع
سافر بها في الحجر وكذا الوصي وسبوان في تعبد الاحكام ومنها فيما اذا قضى
الجورح ومن ثمة سيجي سهم الفارس كافي في مخانته **القول في احكام الحرم**

ملك العن الا الملك بالطلاق ملك العن في غير ذلك

لا بد من

لا يدخل احد الامور وكلمه المجاورة ولا يقبل ولا يقطع من فعل خاضعة ونجاسة
وتجوز التفرغ لصدقه وسحب الجزاء بقتله وتجوز قطع شجرة وعلى خشبها
فهر ويسن الغسل لغزله ونضاعف فيه الصلوات وحسنه كناية لو اخرج
ولا يمكن فيه الدخول فيه ولا تمنع ولا في ان الكلي ويخص الهدايا وكلمه
حجامة تدبره وهو سائر اخره عندنا في القطة والدية على الغائل في خطا ولا في
عندنا فلا ثبت هذه الاحكام الا استثنان الغسل لا ينزلها وكراهية المجاورة
والدية سجانه اعلم **القول في احكام المسجد** من كثيرة جدا وقد ذكرنا احكام
الغسل في كتاب الصلوة في باب على حدة فمنها تجريم دخوله على النبي
والنفاء ولو على وجه العبور وادخال سبابته في خفاف الثوب وبيع
السب فيه ويجوز ان المنع لصلوة بهجانه وان لم يكن الميت فيه الا
مطر وسخوه وتختلف في علته فمنهم من علله بخوف الثوب ومنهم من لم يبين لها
الاولى من تنجيسه وعلى الثاني تنجيسه وبيع الاول العلامة فاسم ولم يعلم
منها نجاسته الميت لاجتماعهم على المارة بالغسل حيث كان سائما **ومنها**
فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب تخيسهم والافكاره
منع القاء القبلة قبلها فيه **ومنها** تجريم البذل فيه ولو في الماء واما القعدة
في ثأه فلم يره ويستثنى ان لا فرق **ومنها** منع اكله من اكله ولو في ثأه
كان مجتمعا جاز لا يفسد مسحه الرجل عليه والا **ومنها** حرمة البصاق فيه

التي تروق بمحضره من وفتوا تحت فان اضطر اليه وفتره وكبره المصنعة والفتور
فيرا لان يكون تحت موضع اعداء ذلك لا يصح فيه او في الماء وبكره مسح الرجل
من الطين على عموده والبراق على حيطانه ولا يحضر فيه مبرا او ترك العائنه ويكره
غرس الاشجار فيه بالمنفعة لعل التزو واليجوز استخرا طريق فيه للمدور والاعداء
الصناعه فيه من حياطة وكاتبه باجر وتعليم صبيان باجر لا يغيره الا لحفظ المسجد
روايه وبكره الجلوس فيه للصلاه يستحب له الصلاه فان كان ممن يكره دخوله
كالحائض كل يوم ويستحب عقد السكاج فيه وجلوس الفقهاء فيه وسجود الطويل فيه
كانحلى وبكره دخوله من الكلي دارس كبريه ومنع منه وكذا كل موضع فيه ولو لم يكن
البيع والشراء وكل عقد غير العتق لغير حاجه ان لم يحضر لسلطان والفقهاء
والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومكثف والكلام الباع في فتح القدير باكل
محذات كما تاكل النار تحطب ورفع الصوت بالذكر الا بالاعتقاده واخراج الرجز فيه
من الدبر ومخصوصه ويستحب كنه وتنظيفه وتطيبه وفرشه والقباده والفتور
على السيره في مناد دخوله وعكس عند خروجه ومن اعتاد المرور به ثم يغسل ويكره
مكان فيه صلوة ولا يتعين باللامه فلا يخرج غيره لو سبغ اليه ولا هبل المحل
الواحد مسجدين والاولى ان يكون الكل طائفة مؤمنين ولهم جبل المسجد
ولا تجوز اعاده او دانه مسجد اخر ولا يدخل المسجد المتاح الا للوقوف في
حائمه اعظم المساجد من المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس

ثم للجامع

ثم للجامع ثم مسجد الحلال ثم مسجد الشوارع ثم مسجد البيوت أحكام اليوم الجمعة
تختص بأحكام لزوم صلوة الجمعة واشتراط الجمعة لها وكونها ثلاثه روى الامام والخطبة
وكونها قبلها ثم اوقافه السور المخصوصه لها وتجرى من سورها بشرطه وتسنن
لها والطيب وليس الاحسن وتعليم الاطفال رسل الشروا لكن بعد افضل
في المسجد والكبير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب والابتن بالبر
وبكره اوقافه الصوم واوقافه القيام وقراءة الكوف فيه وتلقى كرامته الثالثة
الاستواء على قول ابى يوسف المصحح والعمود وهو خير امام الاسبوع ولهم عهد
ساعة اجابة ويجمع فيه الارواح وتزال فيه القبور ويؤمن الميت فيه من عذابه
ومن مات فيه او في ليلة امن من فتنه القبر وعذابه واليسجد فيه جنتهم وفيه
وفيه اخرج من الجنة وفيه تقدم الساعة وفيه يزور اهل الجنة بهم سجانه وتلاوته
اخر ما اوردناه من فن الحج والوقوف بكثرة دوره وتيسر بالفقيه جرد لسه المبرور
والحول والقوة ثم الان لشعرج محل الله وقوته في الحج والوقوف ما اشرقت فيه
والغسل يستحب بعد الوضوء عند اختلاف المجلس وبكره تجديد الغسل في
فيه الخف وتخرج داخل بين فيه الترتيب بخلاف الغسل تسنن المصنعة والا
فيه بخلاف الغسل فخر فيه مسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول ما اشرقت فيه
الخف وغسل الرجل ثياب السجود ون وارت في بعض كتب اشافعيه
الرجل المصنعة بخلاف يسجد مسح الخف المصنوب وسورة الرجل المصنوب

فتشترط قطع رطله فلا يكون منها يسير ثلث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل
 دون الخلق لا تستقصه جهاتية بخلاف المسح وهو افضل من المسح كما رآه **ما افرق**
 مسح الرأس ويكتفي بسنن آتجاب الرأس دون الخلق لو لم يمسح الرأس
 لم يكرهه والى لم يندب بركته ثلثه **ما افرق** فيه الوضوء والتميم كونه في الوضوء
 واليد من فقط ولا يجوز الا العذر ولا مسح به يكتفي ويقتصر الى النية ولا يسجد
 ولا ثلثه وليس في الغرض ويسجد في غير محدث الاصف والاكبر **ما افرق** فيه مسح
 الجبهة ومسح خلف الرأس شرطه على وضوءه واشترط غسل كمال الطهارة ومسح
 الغسل بخلاف مسح يكتفي بسنن تعميمها او اكثر ما بخلاف يكتفي بوضع الصلوة بدون
 رواية وهو للعذر بخلاف المسح على يكتفي ان لم يعلمها ولم يقدر على سجدة سجدة
 يرتفع اذا سقطت من غير برء فلا يجب اعادته بخلاف اذا سقط لا يترك الغسل
 سجدة يكتفي اذا كان على عضو جبره ان سقطت بعد برءه او اذا لم يعادها
 يترك احد سجدتين **ما افرق** فيه مسح الغفاس فلا يحض سجدة واحدة ولا في الغفاس
 واكثره عشرة واكثر الغفاس اربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون الغفاس
 لا يقطع التسليم في صوم الكفاية بخلاف الغفاس وتتفقه الحدة به دون الغفاس
 به الفصل بين طلاق السنة والبدنية بخلاف الغفاس فهي سنة فاني نهايت سن الا
 اربعة قصور **ما افرق** فيه الاذان والاقامة سجدة اخرى الصلوة من الاذان
 الاقامة يسير العمل فيه الا مسح فيها كونه اقامة المحدث لا اذانه **ما افرق** فيه سجدة

السجدة

السجدة والصلوة وسجدة ان وحده هو في آخر صلوة بعد السلام من فيها
 لا يكره سجدة لا يقوم به ويقوم بها يشهد له ولي لم يجزها الذكر المشروع
 سجدة الصلاة لا يشرع فيه **ما افرق** فيه سجدة الصلاة والشكر سجدة الشكر لا
 الصلوة سجدة فيها وانفقوا على وجوب سجدة الصلاة بخلاف سجدة الشكر فانها ما
 عند ابن خزيمة لا واجبة وهي من ما روي عنه انه لم يستشره في وجوبها
 فيها الامام والاموم نية الاتمام واجبة على الاموم دون الامام الا ان يصح
 خلفه او لحصول الفضيلة ولا تجزئ صلوة الامام اذا اطلعت صلوة الاموم بخلاف
 عكس اذا عجز الامام وخطا لم يصح اقتداءه بخلاف الامام اذا عجز
 وخطا **ما افرق** فيه الجمعة العبد الجمعة فرض والعبد واجبة وقتها وقت
 ودقة بعد طلوع الشمس الى الزوال واشترطها بخطبة وكونها قبلها سجدة فيها
 لا تعد في محل على قول يخرج بخلافه ويستحب في عيد النضر ان يطعم قبل خروجه
 الصلوة بخلافها **ما افرق** فيه غسل الميت والمحيي بسجدة البداءة بغسل وجه الميت بخلاف
 فانه يبدأ بالغسل بريد لا يفيض ولا يستشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل وجهه سجدة
 الحي اذا كان في ستمتع الماء ولا مسح راسه في وضوء الغسل بخلاف الحي في
ما افرق فيه الذكوة وحده في النظر بشرط في انصاب الذكوة التمدد ولو لم يمد
 انصابها ولا يسجد ونحوها في سجدة فيها ولا وقت لها وصلة في النظر وقت سجدة
 انما يخرجون اليوم الاول لا يجوز تعجيلها قبل ملك انصاب سجدة فيها بعد وجوبه

ما افرق فيه شيع والفرق ان يخلط بين العروة بعد الفرج منها ان لم يسبق اليها بخلاف مجرم
بالعروة وحدها من المباحات وما ابي بافها لهما ثم مجرم الجرح من الحرم بخلاف العارن فان
بهما معان المباحات ما افرق فيه الرب والاباء بشرط لهما القبول بخلاف الرجوع عليها
عدم لانها بخلاف مطلقا ما افرق فيه الاجارة والبيع السابق بفسده وبمجانها
فبها القدر فيها لا الا بحد من اربعة ونقص بالاعتذار بخلاف ونقص بعيب حاش
بخلاف ونقص بمرت بعدهما اذا اعتدوا النفس بخلافه واذ اهلك الثمن قبل قبضه
البيع واذ اهلك الاجرة العين قبل القبض ما افرق فيه الزوج والامانة لا في
والاحقر لحدود الاما بخلاف الزوجات ولا اعتد بغيرها بخلاف الزوج ما افرق فيه
ولا يسقط بالاشهر بخلاف الزوج ولا صدق لهما بخلاف الزوج ما افرق فيه
والقرير بغيرها مقدره بحالهما ونقصه بالافاء ونقصه بالانقطاع بغير الزمان
او الاصل بخلافه ونقصه بشرط نفقة اعباءه واما تدوير النفي بخلافه ونقصه
افرق فيه المرد والكاف الاصل الى الابد المرد ولو بغيره والاصح لكاه ولا تحل بغيره
ومر يوفى ملكه ونقصه بالانقضاء والبراءة ولا يحل عليه ولا يرث ولا يورث
يدفن في مقابر اهل مله ولا ينجس ولده فيها ما افرق فيه العتق والطلاق ونقصه
بالعاط العتق دون ملكه ومهر بعض المباحات الى الله لعله دون العتق ولو
معتقا في بعض التحويلات دون العتق ما افرق فيه العتق والوقف العتق
بمختلف الوفاء ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين ما افرق فيه العتق

الام

الولد ثلثه عشر كما في فرق الكسبي لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد لا
يجوز القضاء به فيها بخلافه وتعق من جميع المال وهو من الثلث وقسمها الثلث
لما كانت ثلثه وهو النصف في رواية والثلاثان في اخرى والبيع في اخرى وعليها العدة
اعتقت اوقات السيد لا على القدر ولو استولاهم ولا يشترك لا يملك لغيره ما افرق
بخلاف العدة وثبت نسب له بالاكوت دون العدة ولا نسق بين المولى له
ولا يصح تدبيره ولا يصح استيلاء العدة ولا يملك المولى بغيره ولو استولاه
ولده صح ولو صغيرا ولو جندا لا ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح
البائع قبل قبض المشتري بتكرار الخطا العتق بخلافه الصحيح ولو امره المشتري
عن فعله احتق على البائع بخلافه الصحيح ولو امره بطعن الخطه ففعل كان البائع
بخلافه الصحيح ولو ابراه من القصة بعد فسخ الفاسد ثم ملك للبيع فعلى
وفي الصحيح لا ضمان عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح ما افرق فيه الامانة
والقضاء يشترط في الامام ان يكون قريشيا بخلاف القاضي ولا يجوز نقده
عنه وامدوا بغيره القاضي ولو في موهو احد ولا يشترط في الامام بالفتى بخلاف
على قول ما افرق فيه القضاء بوجبة القاضي سماع الدعوى خصوصا بالحق
بحسب الوظيف او غير ذلك ولا يصح البيعة ولا خلاف في الشهادة في
بشرط العدة وفيما دون الرواية الا بشرط الذكورة في الرواية مطلقا وبشرط
الشهادة بالحد والقصاص بشرط صحة فيها دون الرواية لا قبل الشهادة لا

وغيره وبقية بخلاف الرواية العالم الحكم بعلم في الموضع والتعديل في الرواية فحقا
بخلاف القضاة بعدة فبقية بخلاف الموضع قبل الموضع من العالم بخلاف في
لا قبل الشهادة على الشهادة الا عند تعذر الاصل بخلاف الرواية اذا روي شيئا
ثم صح عنه لا يعمل بخلاف الموضع عن الشهادة قبل الحكم لا قبل الشهادة المحذرة
بعد التوبة في خلاف وتقبل رواية ما ما افرق في حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع
لا يلزم المشتري تسليم الثمن عطفاً على الرهن او كان عاتبا عن المهر ولحق الرهن
في حضارة لم يلزم حضارة اخذ الدين والمهرين اذا اعار الرهن من الرهن
حق في حبس قدره بخلاف المبيع اذا اعار المبيع او ودعه من المشتري سقط
فلا يكسره وهما في بيع السراج والواجب ان يقبل الثمن وسلم المبيع
ثم وجد فيه ذوقا او غيره مرددا ليس له استرداده في الرهن يستردده ولو
باذن المبيع بعد نقد الثمن وتعرف فيه بيع او هبة ثم وجد المبيع الثمن ذوقا
البطلان تعرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيبجا في بيع السراج وقا في
ما افرق في الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين صح ابراء الاول من الثمن
وضمن ولا يصح من الثاني صح من الاول قبول احواله لا من الثاني ومن
اخذ الرهن لا من الثاني وصح منها اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض
في ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل
بالدين لا الوكيل بالمبيع بدو المشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلم الوكيل

فرض

منه المبيع بغير بخلاف الوكيل بالقبض الثمن ولا يصح من الوكيل المشتري من الثمن
الوكيل بالمبيع بخلاف الوكيل بالقبض ما افرق في الكسح والرجوع لا يصح الا
بخلافه لا بد فيه من ضمان بخلافه لا بد فيه من ضمان بخلافه لا يصح الا عند رجوعه
والموضع يملك الموضع غير نفسه الموضع بعد القبض لا يشترط القبض في الوكالة
في الوصاية وتقبل الوكيل بما قبله الوكيل ولا يتقبل الوضحة ولا يصح الوكيل اوجه
على بخلاف الوضحة ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوضحة وان
بما الوضحة بخلاف الوكالة ويشترط في الوضحة الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا
الوكيل الا العقل واذا مات الوضحة قبل تمام المقصود نصب الوضحة بخلافه
لا ينصب غيره الا من سقوه والحفظ متى ان القاطع بعزل وصية الميت لمجانية او
الوكيل متى ان الوضحة اذا باع شيئا من الزكاة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت
سقط على السبب بخلاف الوكيل خلف على ان العلم ومنه في القينة ولو اوصى
بغيره فلا فضل للوضحة ان لا يجاوز الخ فان اعطى في كورة او في جاز على الاصح ولو
بالصدق على فقرا الحاج يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقرا ولو حصل فقال فقرا
هذه لسكوتهم بغير كذا في وصايا خواتم القديسين وفي خجانية ولو قال له على ان تصدق
على جنس فتصدق على غيره ولو قال ذلك لم ينف جاز ولو امر غيره بالصدق
لا يصدق ذلك ضمن الامور انتهى فبذلك اختلف في الوضحة الوكيل ولو استأجر
الوضحة لتقبل الوضحة كانت وصية بشرط العمل ومن في خجانية ولو استأجر الوكيل

الوكيل بان كان على علم صحيح والا لا يجتمعان في ان كلا منهما ادين بمقبول
مع البيان وبيع ابراء وهما مما رجب لغيرهما وبيعهما وان كانا صحيحا
ولا يصح ذلك منها فيما لم يوجب لغيرهما واعلم ان الوصية والوارث يشتركان في
عن الميت في الصرف والوارث اقوى للملكة العينية فلما وصى بعين عبد مملوك فملك
لا يملك الوارث اعتناء بخير او تعليقا وتبيرا وكسابة ولا يملك الموصي الا ان يوصي
في الشخص ولا يملك الوارث جميع الزكاة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في
الايمان والقائه وهي في مخالفة وجه القائه كوصي الميت وليفترق في ان الايمان
عمدة كالعاقبة ووصية كوصية الميت الحمد لله رب العالمين ولتختم هذه الفصول
من باب تفرقة زعمنا لم نذكر فيما سبق فائدة اذا اتى بالواجب فزاد
هل يقع الكل واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ القرآن كل في الصلوة وقع فرضا
طال الركوع وسجد فيها وقع فرضا وخلفوا فيما اذا مسح جميع راسه فقبل
الكل فرضا والعمدة وقوع الركوع فرضا والباقي سنة وخلفوا في تكرار الفعل فكل
الكل فرضا والعمدة ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم ار الا ان
افرح بغير احد من خمسة من الابل هل يقع فرضا ام خفة واما اذا نذر شيئا
بذنه ولعل فانه يفتي النية هل ينوي في الكل الوجوب او لا وفي الثواب هل يثاب
الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما اذا نذر في مسئلة الذكوة لو سمح الا ان
من العامل هل يجمع لغير الواجب او الكل ثم انهم قالوا في الاضحية كما ذكره

بين وبيان مضاف الى جملة هذه الفصول ان من ثبوت وقوع واحدة وفرضا والاخرى
تقطع وقبل الاخرى لم يثبت ولم يحكم ما اذا وقف لغيره من العبد والوجوب
على حالهما في نفقة الزوجة او كشف عورتها في جملة او يد على العبد المحتاج اليه بل
على الجميع او لا فائدة تعلم العالم يكون فرض عين وهو لغير ما يحتاج اليه
وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لينفع غيره وسد بابا وهو التجوزي الفقه وعلم القلب
وهو علم الفلسفة والشريعة والتنجيم والربط وعلوم الطب والعين والسحر
في الفلسفة النطق ومن هذا القسم علم سحر والموسيقى ومكرهات وهو كسائر
من الغرل والمطالعة وساجا كما شعنا بهم التي لا تسحق فيها وكذا السحاح بخلاف
الحسنة كائنتها في شرح الكرنفة وكذا الطلاق فكل وكذا القتل فائدة ذكر
في السابق عن الامام البخاري الرجل لا يجير محمدا كالملا الا ان يكتب اربعين
مثل اربع مع اربع فاذ انتمت لكلهما ثلث عليه وابتلى بارج فاذ اصر الكرم لله
في الدنيا بارج وثالث في الآخرة بارج اما الاولى فاحبار ربيع الرسول يوم
واخبار الصحابة ومقاصد دينهم والبايعين واهوالهم وسائر العلماء وقد ارجح
اربع اسماء رجالهم وكما هم واكتسبهم وارثتهم مثل اربع التوحيد وخطبة الله
مع الرسل والسجدة مع السورة والكبر مع الصلوات مع اربع المسند
سلات والوقوفات والمقطوعات في اربع في صفه في اذكر في شيا في
عند اربع عند شغل عند وفرة وفرة وغد غداه بارج بالحيال بالجار بالبلد

على اربع على الحجارة على الاخراف والجبل ورواها كشاف الى الوقت الذي كان
تعلقها الى الاوراق عن اربع عن من هو فوقه ورواه ورواه عن كتاب ابي
ان خطه لاربع لوجده الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتاب الله تعالى ورواه
بين طائفتين من اصحابه ذكره بعد موتهم لا تتم هذه الاشياء الا بارجع من كل
معرفة الكتاب واللغة والعرف والفرع اربع من غطاء الله تعالى بصحة العمل
ويحفظه فاذا تمت هذه الاشياء على اهل العلم والولد والوالد والوالد والوالد
شما لا اعتداه وطلانه الاصله ما وطعن الجبال وحسد العلماء فاذا اصر
تعلقنا في الدنيا بارجع بعد الفضايلة وبنية النفس هذه العلم وجودة الابد واما
الاخرة بارجع بالشفا من اراد من احواله ونظير العرش حيث لا اخل الاطلا
من الكثرة وجو البنية في اعلا عليين فان لطق احتمال هذه الشا في فعله
الذي يمكن تعلمه وهو في الدنيا ساكن لا يحتاج الى بعد اسفار وطى وبارود وكونه
ببارد وجميع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب الغفوة ورواه اقل من ثواب الجحود
ورواه انتهى فانه قال في آخر المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا
الفرع يجب علينا ان نجيب ان مذهبنا ثواب يحتمل خطأ ومذهب مخالفينا
يحتمل الصواب لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان الجحود يحتمل الصواب
سئلنا عن معتقدا ومعتقدا مضمونا في العقائد يجب علينا ان نقول يحتمل
عليه والباطل ما عليه خصوصنا بهذا النقل عن المشايخ فاعادة الفرد والاضا

معرفة العلوم جوابي الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى فليجوز الذين يحيا
عن امره اي كل امر الله تعالى ومن فوجوه الفقهاء لوراه لولد زيدا او ففعل على رده
لدا ولا ذكره وانما كان للكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فوجده على غا
ومن فوجده لوراه لوراه لان كان حمله ذكره فانت طلاق واحدة وان كان
انتهى فنتين فقلت ذكره وانتهى فالوا لا تطلق لان الحبل اسم للكل فالحبل يكون غلاما
جارية لم يوجد الشرط ذكره الربيع من باب التعليق وهو موافق للقاعدة فوجده
ولو قلنا بعدم العموم للزم وقوع الثلث وخرج عن القاعدة لو قال زيدا
او عبيدي وطلق واحدة وحق واحد والتعيين البنية فخصضا لا تطلق الكل
الجميع وفي الزيادة من الايمان ان فعلت كذا فامرا او تطلق ولد امرا وان قال كثر
واحدة والبيان البنية وكذا انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب
البيان على العرف كما لا يخفى فانه قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم
وما احرق وهو علم الخور والاصول وعلم لا نفع ولا احرق وهو البيان
وعلم نفع واحرق وهو علم الفقه والحديث فانه من الجوهره قال
ثلاث من الدماء استقرض الجزو الجلس على باب الحمام والنظر في
الحمام انتهى فانه من المستطرف ليس من في الحيوان من يدخل الحمام
كل صاحب الكفر وكثير من اهل البيت ورواه عن ربه ورواه
فانه من المؤمنين يعطيه غنة الله ونعيم الشك ورواه عن الحمام ورواه

فأشبه في الدعاء برفع الطاعون سئل عن من سئل عن من سئل عن من
تسجيات بالعاية فاجبت بان لم ادره حرجا ولكن صرح في الغاية وهو ان
بانه انزل بالمسلمين بانه لم يفت الامام في صلوة الفجر وهو قول الشافعي
وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروعة في الصلوة كلها
وفي فتح القدير ان مشروعة القنوت للنوازل مستمرة لم ينسخ وبه قال جماعة
اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابي جعفر عن النبي ما زال يفت حتى فارق
الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا من احكامها فلهذا فخره كغيره من ذلك
صلعم وقد فتى الصديق في محاربة الصحابة بسنة وعند محاربة اهل الكتاب
فتى عمر وكذا الك علي في محاربة معاوية ومعاوية في محاربة اهل القنوت غيرنا
في النوازل ثابت وهو الدعاء برفعها ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل
في الصلح النازل المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى وفي القاموس
الشدة انتهى وفي الصحاح النازل الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس
وقد ذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي فلا يفت في الفجر عند ما من غير ليلة
وقوت ليلة فلا بأس به كافي صلعم فانه فتى شبرا فلهذا يدعى على
وذكر ان ينبغي لمجان ثم ذكره كذا في اللغظة انتهى فان قلت هل له صلوة
كالخوف لافي منية البقية قبل الذكوة وفي سجود الطلوع في الفجر
الريح والظلمة والافراج وتقوم المرض يصعب وحده انتهى ولا شك ان

من قبل عدم المرض فتشبه كعتان فزاد في ذكر الزيل في خسوف القمر فيخرج كل ما
نفسه وكذا في الظلمة المائلة بالنهار والرياح الشديدة والزلزال والصواعق والعدو
والضوء المائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وتقوم الامراض والخوف الغالب
وتسجد ذلك من الافراج والاهمال لان كل ذلك من آيات الخوف انتهى فان
هل شيع الاجماع للدعاء برفعها يفعل الناس بالعاية بالجبل قلت وكيف
الفجر وقد قال في عزارة المغيبين والصلوة في خسوف القمر تودي فزاد في ذلك
الطلوع والرياح والافراج والاهمال بان يصلوا فزاد في ذلك ويدعوا وينفخون الى النوازل
ذلك انتهى فظاهره انهم يجتهدون بالدعاء والتضرع لانه اقرب الى الاجابة وان كان
الصلوة فزاد في المجتبه في خسوف القمر وقبل الجماعة جائزة عندنا لكننا
سنة انتهى وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في
سجود من الافراج كالرياح الشديدة والظلمة المائلة من العدو والامطار الدائمة
والافراج الغالبة وحكم حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد
لان يفتخ الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان عام اذا حزنه امره انتهى وذكر
شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة المائلة بالنهار
والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلزال وانشار الكواكب والضوء
بالليل وتقوم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهمال والافراج اذ
صلوا واحدا او تسجدوا وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى

صحا بالاجتماع والدعاء العموم الامراض قد صرح شارح البخاري وسلم يكون
على الطاعون كابن حجر بان العوا، اسم لكل مرض عام وان كل طاعون ويا
وليس كل داء طاعونا انتهى فصرح اصحابنا بالمرض العالم بمنزلة نصرهم بالو
وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع الدعاء برفعه لكن
فراوى ركعتين بنوى ركعتين رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء
برفعه بغيره واطال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام الغني في البخاري
من مات به ومن اقام في بلده صابرا محتسبا ومن فرغ في بلده فهو فيها
وخلاها وهذا لك علم ان اصحابنا لم يعلموا الكلام على الطاعون وقد اوصى
الكلام فيه الامام الشافعي فافق القضاة من حنفية كما ذكره شيخ الاسلام
في كتابه السمع يندل الماعون في فوائد فضل الطاعون وقد طالعوا في
الستة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المرحوم خلد من اخفى الشافعي
الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنه ما فتعبر به فانه من
كالمرضى وعند لا يكتب روايات والمرجح منها عندهم ان حكم حكمهم
بحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون
الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال لي جماعة من علماء ائمتهم انتهى
انما كانت قواعدنا انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو
الزوج وهو محصور وفي صف اتصال لا يكون في حكم المريض فلا يراى ان

لان الغالب السلامة بخلاف من بانه صلا او قدام لم يقبل بعود او برجم فانه في حكم
المرضى لان الغالب السلامة انتهى وخاتمة الامر في الطاعون ان يكون من نزل
كالواقفين في صف القتال فلما قال جماعة من علماءنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي
يكون الصحيح يعني قبل نزول بواحد اذا طلع واحد في مرض حقيقة وليس
فيه انما هو فيمن لم يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ
ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة بنيت من احد الاوجه في النوى عن
الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشرو
الدواء الخوف في ايام العوا من امور اوصى بها حذلق الاطباء مثل اخراج الرطوب
الفضلة وتقليل الغذاء وترك الرياض والكلث في الحمام وملازمة السكون والند
وان لا يكثرون اشتياق الدواء الذي يحفظ وصرح الرئيس ابو علي بن سينا بان
اول شئ يبدا به في علاج الطاعون الشيطان امكن فيسبل ما فيه ولا يترك
يحمل قنودا ستمه فان اصبحت الى مصرة بالحجة فليعمل بلطف وقال الصانع
بالقبض وبرود وبسفنجة مغموسة في خل وماء اودين ورو اودين فاما
اودين آسن ووجال بالاشفاح بالفضة بما يستعمل الوقت او يوجر ما يخرج
ثم يقبل على القلب باليخظ والنقوية بالبردات والسعطات ويجعل على
من اوديه اصحابا يحفظان اجبا بس قلت وقد اغفل الاطباء في هذا
قبله هذا التدبير نوع الخريط الشديدين فواظم على عدم التعرض لصا

ذكره الزبيدي ايضا ولم يرد حكم شهادة السفيه ولا شك ان كان صحيحا لما
 في الشرح فافس لا تقبل شهادته وان كان في بحر لقبل وان كان مغفلا لا
 شهادة لا كغيره بل الرد بالمغفل في الشهادة المغفل في البحر قال في نهجته من
 اشتد غفلة لا تقبل شهادته انتهى وفي الغزب جعل مغفل على اسم الفعول
 التغفيل وهو الذي لا يفقه انتهى وفي الصباح الغفل غيبة الشئ عن بال لا
 وعدم تذكره انتهى والظاهر ان المغفل في البحر في الشهادة وهو انه في بحر
 من لا يمتد الى التعرف الرابع وفي الشهادة من لا يذكر ما رآه او سمعه فلا
 له على ضبط المشهود به فانه لا تكمه الصلوة على ميت موضوع على ذلك ولا
 قولهم ان حكم الامام وهو كونه القواعد على الدكان لا مدخل بالشبهة باهل
 وهو مقفوق وهما والاصل عدم الكراهية وبما قيت فانه ذكر الا في من القضاء
 في شرح سلم الفرق بين علم القضاء وقفة القضاء فرق ما بين الاخص
 ثم فقه القضاء اعلم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالا
 الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن
 ان امير المؤمنين استنقذ اربعين الفرات في دخوله الحمام مع الجواريز وروى
 سائرهم وليس واقفا بالجواريز لانهم ملكه واجاب البرمجة بمنع ذاك وقا
 له ان جازله النظر اليه وحاز لسن النظر اليه لم يجز لمن نظر لبعضهم
 فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبر لمن فيما بينهم

البحر

هو محذور والفرق المذكور بين الفقيه والفقيه الفقيه هو العلم
 بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بملك الاحكام مع ترتيبها على النوازل والاول
 الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب قضا القروان ومحل تحصيل الفقه واصو
 فمهر فلما جلس الخصوم اليه وقض بينهم ودخل منزله فقبضها فقالت له زوجته ما
 فقال لها عني على علم القضاء فقالت لم ادري الفقيه عليك سعة اجعل الخصم
 سا لا قال فاعتبرت ذلك فسيل على انتهى فانه ذكره الامام في كتابه
 الشفيع عليه ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بالبحر في
 وان يكون له قوة بحيث لا يتولى امامته المردود وضرب الرقاب والضام
 من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالافاء ذكره انما هذا الحكم مطاعا وراعى من
 عن ملأه واما المختلف فيها فكونه قرشييا وياشييا ومعهودا وفضل اهل
 ذكره الا في من كتاب الامامة فانه كل ان غير الانبياء لم يكرهوا له العلم
 لان ارادته لما لا غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته لما لم يجر الصديق
 بقوله عمن من يرد الله بخير الفقيه في الدين كذا في اول شرح البرهنة للعراق فانه
 ولي السلطان مدرس الدين باهل لم نصح قوله لما قدرنا من ان فعله
 لصلته ولا مصلحة في تولي غير الاهل خصوصا انما تعلم من سلطان زماننا
 انما بولي الدين على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروط وقد قالوا في كتاب
 او ولي السلطان فاضيا عدلا فافسح العدل لانه لما اعتدوا الرضا

مشروقة وقد اتفقوا على ان الكمال عليه القوي فكذلك يقال ان السلطان
ابليس فاذ لم يكن موجودا لم يعجز عنه وخصه ان كان المقر من مدرس بل فان
لم يعجز عن البرزخ في السلطان اذا اعطى غير الحق فقد ظلم من بين
غير الحق وقد سألنا عن رسالة النبي يوسف الى هرون الرشيد ان الامام لم
يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيه فان ان
انما اخذوا وافق الشرع والافلا في حق مريد النعم لم يدرك ذلك من
لقد ريس لم يحل له مطالع العلوم ولا يفتي الفقهاء انما يكون معلوما لان مدرسهم
عن مدرس انتهى وهذا كله قطع النظر من شرط الوافق في المدرس اما ان علم شرط
للمقر متصف بالمصلحة فغيره وان كان اهلا للمدرس او حجب اتباع شرط وان كان
المدرس لا يفتي على من يصبر والذي يظهر انها بمنزلة منطق الكلام وهو مرسوم ومعرفة
وان يكون رسالته متفالا على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويجوز على اخلا
من الكتب وان يكون له قدرة على ان يبال ويحجب اذا سئل ويتوقف ذلك على
استفصال في النحو والعرف بحيث صار يعرف العاقل من المفعول الى غير ذلك وادراك
لا يحسن واذ لم يكن قادرا على معرفة فاعلم انه ثمة الاستجاب دعاؤهم جعل له
سبب يفتي فلا يطبقه ورجل اعطى بالاسقفية ورجل داس ولم يشهد كذا في
المحيط فاعلم كل انسان ان هذا العبد يوم القيمة لا يعلم فان الله لا يات
عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الغيرة منه وقال رقيب روي علما فكيف لياله

ذكره

ذكره في الغنوص من مدرسته بها صفة لا يصح فيها احد ولا مدرس وان
جالس فيها الحكم قبل له وضع فرائضها بالخط المحامد والسجل بالخط العام لان
بالجواز اخذ من قولهم لوصاق الطلي على المارة والمسجد واسع فلو ان
من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته وساعى في المسجد الخوف في القننة
ماز ولو كان يجيب ومن قولهم بان القضاء في حجاج اولي وقالوا للناظر
يوجز فاه للجار ليجز والمصلحة المسجد وله وضع الشرع لا جارة في قننة
هذه الصفة من الفناء وحفظ السجل من النفع العام فمجرد راجل بعض
رفعا للضرر العام وجوزوا اشتغال بالحبوب والاثاث والساع رفعا للضرر
وضع الفعل على رفته ومردوا بان القضاء بالجامع اولي من القضاء في بيته
القاضي نفع قننه من بيته اذ اجلس في القضاء وهو ما فيه السجل والمحامد
فجوزوا استفصال بعضه بها فاذا كثرت وتعد عملها كل يوم من بيت القاضي الى الجا
وعت الضرورة الى حفظها بما فاه من قولهم الاشبه انه يشبه المنصوص وان
والراجح دراية فيكون الفتوى عليه هكذا في قضاء البرزخ فاه اذ البطل الشئ بطل
صحة وهو من قولهم اذ البطل التضمن بالكل بطل التضمن قالوا الواجبه او
لضمن عقد فاسد الا بالبر كافي البرزخ وقالوا الناحي ضمن عقد فاسد
لا يتعبد البيع كافي بمخالصه وقالوا لعلك رعي بالف ففسد وجه القضاء
كافي خواتم القيين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بفساد فاه لوقال اقلني ففسد

بطلان فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في خبرنا كذا هو الموقوف عليه ولم يكن باخر اصبى لم يصح وان
قلت فان في العارة كما في خبرنا كذا هو الموقوف عليه فالقول لم يرجع على احد وكان متطوعا
الاجارة لم يصح لم يصح ما في ضمنه او قالوا الوجه الثاني في ملكه بغيره فقلت
الملك الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من الموقوف في القينة مستلزم يلزم فيها
الزيادة لا الاحتياط ولو قال لها ان ابراهيم في احد ركب محمد فزيدا فابراهيم فزيدا
هذه الصورة وقول **تجارت** اشترى جماعة مع او فاذ وقفة ضمنه الى وقف اخر
لما شرطوا **فالتب** بطلان شرط بطلان المتضمن وهو شرط انما يصح ووقفه
ما في ضمنه وقالوا لو اشترى بمائة مال لم يجر وكان ان لم يخلط انتهى **قلت** لان
لا بطل بطل ما في ضمنه من سقاط اليد ان لم يخلط بكون ان لغيره لو باع فوقفه
الوقف لم يصح ولا يقطع حرمه من اشترى على هذه وصرح عنها ما ذكره في الخبر
لو باع الثمار وجره الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فمقتضى العا
ان لا يظبط ثبوت الاذن ضمن الاجارة وما ذكره في المختار لو ابراهيم الموقوف
الكسبة فلم يقبل عتق وبقى البطل مع ان الابرار متضمن للعتق وقد بطل
بالرد ولم بطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفوع لوصول الشفوع بالكل
يصح لكن كان سقاطا الشفوع مع ان المتضمن للاستقاط صلح وقد بطل
بطل ما في ضمنه وقالوا لو اشترى بشفوع بطل لم يصح وسقطت قد بطل المتضمن
بطل المتضمن وقالوا لو قال العتق لامة او المجر للبحر اختار في ترك الشفوع

فما تميز

فما تميز لم يلزم المال وسقط خياره فقد بطل التمس المال لا ما في ضمنه قالوا الكفا
بالضمين بغير الشفوع على الصحيح فلا يجب المال وتسقط ما لم يقرب من هذه
قولهم المبنى على الفاسد فاسد وبنيته مناسبتا للدفع الصحيح للمعوى
صحيح على الفاسد وقيل لا لان البناء على الفاسد فاسد ذكره الزرقي في الدعوى
وبنت في الشرح فائدة صحة لعدولها في السئلة **الحجة** فائدة اذا اجمع
قدم حتى العبد لا احتياجه على حق له لعدولها فانه لا فيها اذا اجمع وفي ذلك
اصح الرافعة لعدولها ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينه والاربع ولذا يرد
وجه لا يصح ثم الغن الثالث من الاشياء والنظائر ثلثه الرابع من الافعال
الرجح **الرجح** اوله وآخره صلة والسلام على من كملت محاسنها
وقاها **ابعد** وهذا هو القن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الافعال
الصالح الغزفي كلامه اذا عني مراده والاسم الغزوي الجمع الافعال مثل طيب
واصل الغزوي الرابع بين العاصم والناسخا يسخر مستقيما الى سفل لم يعد
بمينة وشماله عروضا بعرضها فيجئ مكانه تنبلك الافعال انتهى وقد طالع في
الفقهاء والعدة فرائضها اشتغلا على كثير من ذلك ثم رأت قريبا الدخاير
الفاز مخفية شيخ الاسلام عبد الرحمن الشنخلة فانتخب منها اختصارا
لما فرغ على ضعيفا وكان طاهرا **طهارة** ما افضل المساء قتل ما نبع من اجل
اي حوض صغير لا يجلس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض الحمام او كان الفرق

اي حيوان اذا خرج من البيوت يخرج الجميع وان مات لا فقل الغارة ان كانت اربعة
 من الحرة ينزع كل واحد الا اى سبعة يخرج ولو واحد منها فقل سبعة فيها الولد
 من سبعة تحت موت خوفاة اى ما كثر لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل
 حوض اعلاضيق وسبعة عشر في عشرة اى ما اظهر سجود الوضوء به ولا يجوز شرب فقل
 مات فيه قطع سحري وقطعت **صلوة** اى تكبير لا يكون شرا عاب فيها فقل تكبير العترة
 العظيم اى سلك لا يستحب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غرت الشمس فيها
 طلعت اى مصل نفسه **صلوة** بقراءة القرآن فقل من سبعة المحدث فقرا ما في قراءة
 اى **صلوة** قراءة بعض السورة فيها افضل من سورة فقل الراوي لا يستحب الختم
 بوضان فاذا قرا بعض سورة كان افضل من قراءة سورة الاخلاص وكان
 يقال في غير هذا ايضا لان البعض اذا كان اكثر ايات كان افضل اى **صلوة** فقل
 واني **صلوة** صححت خطأ فقل جل ترك **صلوة** وصلى بعد عافا وذكر الغائبة
 قضا الغائبة فقلت الخمس وان صلى اث دسة قبل قضاها صححت الخمس
 كلام في شرح الكثرة اى **صلوة** فقلت اصلها المحدث فقل مصل الاربع اذا
 الى الخامسة قبل العقود فذكر التشديد فوضع جبرته فاحدث قبل الرفع تحت
 رفع قبل المحدث فذكر وصف الغريفة وفيه قال ابو يوسف فرة **صلوة** فقلت
 المحدث تعجبا من قول محمد بن ابي مصل قال نعم لم تقدر **صلوة** فقل من
 في كلامه اى مصل مترضى راي الام فقلت فقل المحدثي لا ممتنع اذا رآه

اما اى المراه تصلح لامانة الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة سجدت وتبعها من
 اى فليست سجدة اداء وما وسجود قضا او فقل الجوز اى رجل كثر اية سجدة في مجالس
 وكثرة الجوز عليه فقل اذا لما خارج **الصلوة** وسجد لها ثم اعادها في **الصلوة**
 اى ما زكوة وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب اذا
 الواهب فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب الضاب اى نصاب حرم فارغ عن
 ولا زكوة فيه فقل الموهوب قبل القبض او مال الضام اى رجل نيك وسجل له انظر فقل
 ملك نصاب سبعة للاث وى ما في درهم اى رجل ملك نصابا من النفل وحلته
 من درهمون لم يقبضها اى رجل يبيع له اخفا او اخرا من بعض دون بعض
 المريض اذا خان من درهمه سبعة حبات اعظم اى رجل يستحب اخفا او فقل
 من العظم لا يعلمون كسرة ما لى رجل غنى عند الامام فلا تحل فقير عند محمد فقل له
 عند دون من الرب خافا ولا يملك ايضا **العصر** اى رجل افطر لاجل ولا كفارة
 من رآه وعطره وروى العائشة ما روى ذلك ان تقول من كان في صحى صوم
 اى رجل نوى رمضان في وقت البتة ووقع نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع اى
 التماس رين غيرة وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق حبس اى ما لم افطر ولا
 عليه فقل من شرع فيه غنوا لكن شرع بنية القضا فبين ان لا قضا عليه
 رجل نوى الطلوع في وقته ولم يصب فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال وولاه
 اى فارى لا دم عليه فقل من احرم بها قبل وقته ثم اتى بها فلما في وقته

ليز لا استواض الخ فقل من كان غيبا وجب عليه غم استوكا أي فاقى جاوز اليقظة
لما اعرام ولادم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة او من جاوز اول المواقف **المدة**
أي اب زوج بنته من كفؤ ولم يقصد الا لام فقل الاب يسكن ان اذا فرجا با
من مهر مثلها أي المرأة اخذت ثلاثة مهر من ثلاثة اروج في يوم واحد فقل
ما لم يلقف ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت
فبات أي جل بات عن اربع نسوة واحدة منهن يطلب الميراث والمهر والثالث
لها ولا ميراث والثالث لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر
هو عبد زوج مولاه انه ثم اعقده ثم تزوج مرة وثلاث أي صغير توقف النكاح على اجازة
فقل المكاتب الصغير اذا تزوج مولاه أي اب زوج بنته فلم يررض الول فبطل العبد
جماع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغيرة والبيته أي عطفة ثلثا ما دخل بها الثلثا
نكاح فقل اذا كان العقد فاسدا أي محذرة استنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل
ففسلت ولقيت لمؤلا غسل **الطلاق** أي جل طلق ولم يقع فقل اذا قال عنت
خيارا كذا أي رجل قال كل امرأة اتزوجها حتى تقوم اسعة فني طالق فزوج
ولم يقع فقل اذا قصد ملك لسانه التي هو فيها وهذا اذا سكن أي جل لم
ارضعت احدها صبيا حوت الا في عليه وحده فقل جل زوج ابنة الصغير
فاعتقت فاخسارت نفسها فزوجت باقره زوجها فارضعت البنت الذي كان
فرزها بلين هذا الرجل حوت فرزها على زوجها لان صار ابنه من الرضاع وصار

مبذور

حليله اذ لا يجوز **العناق** أي عبد عتق لما اعتاق وصار مولاه ملكا فقل جل فقل
وارتاسع عبده بما امان والعبد سلم عتق واستولى على سيده ملكه وبما اوج
أي رجل صار مملوكا كالعبد وصار العبد حرا أي رويين مملوكين بولدهن ما ولد حرا فقل
العبد تزوج بالاذن امره ايده باذنه فالولد ملك للاب وهو لانه ابن ابنة أي جل
عبده وابوه وجازا فقل اذا اراد العبد بيع نفسه فسيده وباعه أي عبده عتق
على شرط ووجده ولم يعق فقل اذا قال له ان حلفت ركعتان ففعلت فمكركم ولو
ركعتين عتقه فاركعتا لا بد من حنم اخرى اليها لتكون حائزة أي جل ان يعق عبده
يعق فقل اذا اسنده الى حال صباه **الامان** قال لا امرأته ان خرجت من هذا
فانت طالق فاما بحيلة فقل يخرج لا يثبت لان الماء الذي كانت فيه زال بالجماع
جل ان لا امرأته كسب فقال ان حلفت فانت طالق وان قصعت فانت طالق
لم يخرج ما فيه فانت طالق فاخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه
او لم يقع فوضعت في الماء فغراب ما فيه امرأته تزوجت بالحر فقل لها زوجا ان
في هذه الشيا فانت فزوجها وابنت لبيها فاما اختلاص فقل ان يلبسها بمو سجا
فلا يثبت ان لم يطلق مع هذه المغترة فانت طالق وان وطئتك مولا فانت
ما اختلاص فقل ان يطاها بغرا ولا يثبت ما دامت المغترة باقية ومما صان
لا يطاها مولاك واراده فاما اختلاص فقل ان ينوي الوطئ برجله فيصديق ربانه له
نسوة ولو بان فقال ان لم يلبس كل واحدة تكون ثوبا منها في هذا الشهر

لو كان اذ كان قتل لم يفسد ثلثي ان سئل ان لو لم يفسد ثلثي
عشرة فلو قتل في ثلثي الاخرى بغيره هل يفسد ثلثي من المباح اليوم ان القضا
حتى انزلت فقد شيعوا ان لو طلق ما ربا كذا ولا ب كذا ما سئل ان قتل بطا و
مكتوف والصفحة من **الحمد** اي رجل سرق ما بين من جزر ولا قطع قتل اذا سرق
على دفعات كل مرة اقل من عشرة اي رجل سرق من مال ابنه و قطع قتل اذا كان
الرضا عن اي رجل قال ان شرب الخمر طبع في فم من ربا طاعا بالبنية و شق
سجد قتل اذا كانت رجلا و امرأتين **السيرة** اي رجل امن القاتل ولم يقتله
قتل حربي يطلب الامان لالف حمله ولم بعد نفسه اي مرتد لا يقبل قتل من سلاه
او في شيعته اي لا يجوز قتله ولا ان له قتل اذا كان فيهم من لا يعرف فلو خرج البعض
قتل الباقي اي ربيع يحكم الاسلام لا تبع قتل القبط في دار الاسلام **المفقور** اي
بعد ميتا و هو من سجد قتل **المفقور** **الوقف** اي شئ اذا فعل لبقية لا يجوز اذا
بعد قتل الوقف اذا قبضه الوقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز اي وقف
ان ان ثم مات فانفسخت قتل الوقف اذا اوجره ثم اذ مات فانه يعتبر ملكا له
و ينفسخ موته **البيع** اي بيع اذا عقده الاك لا يجوز واذا عقده من قاصدا
حانه قتل بيع المرقع بمائة بيرة لا يجوز ومن وصية جاز اي رجل باع امه و
سلاله قتل اذ ان لعبد ان يتزوج حرة فعمل فولدت ابنا و مات فورثها انها
الابن و ملك ابية بغيره فلو ملك المولى في بيع ابية و سنها المهر من ثمة ففعل جاز

كشعري انه لا تحل له قتل اذا كان معطوفا بغيره او بغيره او بغيره من الرضا
مطلقه بغيره اي جاز لا يجوز بعد الا من الشا فعية قتل ما حن ما بغيره قتل لم يفسد
اليوم و النصا من لانه اذا علمهم لا يشعرون و لم يفسد علامه بخلاف الشا فعية فانه
ظاهر فيجوز منهم بالاعلام **الحال** اي كخيل بالامر اذا ادى لم يفسد قتل عبد كمثل سيدة
قادي بعد **قضا** اي بيع يبيع القاتل عليه قتل بيع العبد السلم الكافر و المحض
لكافر اي قوم و جبت عليهم معين فلما حلف واحد سقطت عن الباقي قتل كل
دارا بربا في سنة نافذة و قد كان قتيلا في سنة غير نافذة في الجوارن ولا يفسد
نكحوا قتل لرفع الباب وان حلف واحد فلا يفسد على الباقي لان فائدة النكول
استع الحكم ببحلف البعض كما ذكره العواد من قاضي الى اللبث الشهاد
شهود شهود على شركين فقبلت على محمد ما دون الاخر قتل شهود نصارى شهود
على نصراني و مسلم يعنى بعد شك اي شهود و قبل شهادتهم ولا يعرفون بشيء
قتل في الشهادة على الشهادة اي شهادته الكتمان قتل اذا كان صحيح فليس
او كان القاص فاسحا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلم لم يقبل شهادته كما في
انصرانيا ان بعده فقبلت قتل انصراني مات لانه ان مسلما ان شهادته ان مات
انصرانيا ان مات مسلما و قبل انصرانيا **اللا** اي اقرار لا بد من تكرار قتل
بالا و الاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشيخ و الثاني من القوت
و الظاهر ان لا وجود لتلك الرواية **الصلح** اي صلح لو وقع فانه يبطل حتى

ويرد بغيره بدل اليه فقل الحق الصالح عن الشقة **المضاربة** اي مضارب يؤرمها الفقير
 عند فقل اذ لم يبق في يده من مالها شيء **الجنة** اي اب وجب لانه ورد الجميع
 كان الابن مملوكا لاجنين اي موهوب وجب رفع ثمنه الى الواسع فقل المسلم **الاجابة** حاق المستاجر من
 به رب السلم الى المسلم وجب عليه رد راس المال **الاجابة** حاق المستاجر من
 اذ لم يجر بين ما الخلية فقل ان يجعل للثمن الاول قليلا من الاجرة ويجعل لاجرة
 او يجر اي جل الذي رد بغيره فقل الذي عليه ثمنه القاق بالتسليم اليه فقل اذ لم
 لو ان المتروك رد بغيره على البيت دين لم يصح اقراره ولو صدق الثمن فقل
 دين البيت يرجع الذي على الثمن بقصد يقدم كذا في الاجارة والمضاربة والعاونة
العارضة اي مستعمل ملك النعم بعد الطلب فقل اذ اطلب السفينة في الجوار السيف
 بطلما اذ انظر بعد ما صار الضياع لا يا هذا لا يدري او فرس العاري في دار السحر
 الزين قبل قضاء الدين اي مودع ضمن بالهلاك فقل اذ اظهرت ستعة اي مودع لم
 ومضمون فقل اذ امره بدفعها الى بعض ورثة فدفعها اليه بعد موته **المكاتب** اي كتاب
 نفقها غير العاقدين فقل اذ كان المكاتب مدبونا فلهما نفقها اي مكاتب
 جاز بسوق فقل اذ كاتبه خرق في داره حرب او دبره ثم اقره الى دار الاسلام فقل
 بحرب تدبر فباشرها الولي **الاذن** اي عبد لا يثبت اذنه بالسكوت اذ اراد
 يسبح ويشترى فقل عبد العاق **الغصب** اي جمل استملك شيئا فزده شيئا فقل
 استملك احد موانع الباب او زوج خفي اي غاصب لا يبرأ بالرد على المكاتب

اذا كان المكاتب لا يفعل اي مودع لصين لما تعد فقل مودع الغاصب **الشفقة** اي شقة
 سلم له الشقة ولم تجل فقل هو الوكيل بالشر **القصص** اي شركاء فيما يملكون فقل
 ظهروا لم يقسم فقل السكة الغنية فقل ليس لهم ان يعصوا وان جعلوا على
الاضحية اي سلم على ربح وسخ ولم تجل فقل اذ لم يبرها التسخير على الله
 اي جل ربح شاة غيره تعديا ولم يقسم فقل شاة الاضحية في ايامها او قصدا
 شاة للذبح **الكرامة** اي انا ومن غير القدين يحرم سها فقل التخذين
 الاذني اي انا وساج الاستعمال بكرة الوضوء منه فقل ما حقه لنفسه اي مكان
 كره الصلوة فيه فقل ما عيه صلوة دون غيره اي ما سئل لا يجزئ الشرب منه فقل
 القبط فيه كوز من ما اي جبل مودع داره بغيره فقل اذ وقع
 في محله فقل لا اطفال باذن السلطان **الجماعات** اي حبان او امانات عليه
 فقل نصف الدية فاذا عاش فالدية فقل تخان اذ وقع حشفة البعث خطا
 ابيه اي جل قطع اذن الانسان وجب عليه حسابة ونيار وان قطع راسه
 فقل ونيار فقل اذ اخرج راس الولد فقل الانسان اذنه ولم يمت فعليه
 وان قطع راسه فقل العرة اي جل شقة في الانسان يجب بالثلاثة وثلاثه
 فقل **الان** ان الفرائض ما اول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سبعين
 كذا في المحيط اي جل قبل له اوص فقال بما اوصى انما يرثه خنك ومالك
 خنك وخنك وروجناك فقل صحيح تزوج بمجد في رجل مريض ام لم

عنده بغيره فقط **ان** **رس في النكاح** ادعت امرأة نكاحا فافكر ولا يمين ولا نكاح
 عند الامام عليه السلام لا يمكن التزوج ولا يورث بغيرها لانه يغير نكاح النكاح فالجمل ان
 النكاح ان يقول ان كنت امرأة في فانت طالق ثلثا ولو ادعى نكاحا فافكرت فافكر
 في دفع البعین عنها على قولها ان تزوج باخر وتختلف في صحة ادراكها نكاحا غابت
 في صحته الا بيمينين من مومنين للزوج الزمان كانت كبيرة فانه يوجب له كذا يذنبها على
 ان اكملت الاذن فانما صان من فصيح وان كانت صغيرة يجمل الزوج النكاح بذكر العلة
 الاب ان كان طلقا فصيح ويبرأ الزوج واذا اراد ان يزوجه عليه على ان يكون
 يزوجه على امرأته بيد المولى بطلاق المولى كلها ارادوا اذا صاف المرأة الاخراج من بلد
 تنزوجه على امرأته ان تزوجه اذا كان لها علم مهر شيئا او ثمن لا يبرأ
 يمين فاذا اراد اخرجها سحوا للقران فان حاق المقران حلف الزوج ان لا عليها
 باسرها بذكر المال شيئا فاذا حلف لا باسرها ثم والاولى ان يشتري شيئا ممن شئ
 يكون على قول الكل فان محمد اختلف في الاول اراد ان تزوجه وحاف من او
 تركه ان تزوجه من نفسه ثم يقول بحققة الشهور تزوجت المرأة التي حلفت امر
 الى بصدق كذا تزوجه بخصاص ان كان كفوا او ذكر خطبوا الى ان يخصصا في رجل
 في العلم بصحح الاقدار به ولو ادعت عليه مهر وكان قد دفعه الى ابوها وصاف في نكاح
 بذكر اصل النكاح وحازله حلف ان تزوجه على كذا فامد اليوم والا فاعلم
 حيث كان مخطوبا حلف لا يتزوج فالجمل ان تزوجه فصولا ويجوز بالفعل وكذا

نكاح

تفرقه ولو حلف لا يتزوج بغيره فافكرت واحدة الاب لم يحلف **الاب** في
الطلاق كتب الى امرأة كل امرأة الى خبرك وغيره طالق ثم لم يجر ذكره فانه لم يحلف
 بالكتاب لما لم يطلق فانه هذه حيلة جديدة وسجدة المظنة ثلثا ان يقول الجمل
 ان تزوجهك فافكرت طالق ثلثا او بانه ينعى بالجماع مرة فان خافت من
 بالجماع يقول ان تزوجهك واسمكك فوق ثلاثة ايام ولم اجامعك فيها يمين
 والاحسن ان تنزوجه على ان امرأته بيمين في الطلاق بشرط بذكرها بذكرها
 بدأ الخلل فقال تزوجهك على ان امرأتك بيمين فقلت لم يصير بيمين الا اذا قال على ان
 بيمينك بيمينك تزوجهك فقلت واذا كانت في حضور امرأته في الخليل يوجب لمن شئ
 بيمين بيمينها كاسرها بيمينها مثل ما تزوجهما فاذا دخل بها وبها وتقبض ففصح
 ثم تبعت به الى بلد رباح وقطر فيها بان العبد ليس بكفوة ويمكن حوله على رضا المولى
 او امها لاولى لها حلف لطلقتها اليوم ما يجمل ان يقول لرايت طالق ان شاء الله
 الف فم فعل حلف لا يطلقها ففعلوا اصح ودفعه لغيره لم يحلف لوقال كل امرأ
 ان تزوجهما فافكرت طالق فافكرت فاذا حكمنا فيها فافكرت بطلان البعین صح ولو قال ان
 البعین فافكرت طالق ثلثا فافكرت ان يقول لرايت طالق على الف درهم ولم يجر
 يقع وعليه الفتوى انك طلقا ما يجمل ان تدخل شيئا ثم يقال له الك امرأة
 هذا البت فيقول لا اعدى على فقال لكل امرأة لك فيه فوس بيمين
 فيشهدون عليه ان لم تطرح فذكر الضمير حلالا وتضمنوا حرام فمن طلق

ان يحلف في القدر ثم يطعن البعض فيحلف لا يخلو دار فلان فالجمله علم الرائي في رتبة
فقال ان اكثرها في حلقه وان طرحتها في طاق بالكل النصف ويطرح النصف
ياخذ ما ان من فيه غير مرة **الثامن في حلف** سئل ابو حنيفة عن رجل قال لا ارا
شيئا طلق فلما ان سألته ان يحلف ولم يحلفك وحلفك هي بالحق ان لم يخل
الليل وقال ابو حنيفة للمرأة سألته ان يحلف فحلف فقال له قبل خلعك على الف فقال
قولي لا اقبل فقال قولي قولي واذا هي في زوجك فاحلفي كل شيئا وحلفي اقرى
بجميع ما لك بها من شيء قبل ان ينفك اليوم ثم يسره ولعله **الساكن في الامان** لا يتزوج بالزوج
ما رجا ولو في مراء اما سلفه ابو بكر لا يخرج عبده من بيته ثم رآه فاحلف ان
من فقد فبزه رجا ثم يسره رجا لا يطلقها بخاري يخرج منها ثم يطلقها او لو كان يطلقها
حلف لا يزوجهما بعد من قال ان تزوجهما في طلق فبزه رجا الاول ان يطلقها
غيره ليعين حلفه امراته بان كل حاجته يشترها في حرة فقال الخمر او يا حاجته بعينها
شبه ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته ولو قال كل امرأة تزوجهما عليك يا ويا
زنتك صحت عرض على حرة بمينا فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالها ومهرها صحيح
حائنه وعلى هذا وقع من السائق في الحكم ان يشهد بقول الزوج فلعنوا
فيقول نعم فصيح على الصحيح ان فعلت كذا فعبدى قريبه يبيعه ثم يشهد
يسره الحول في صحة مدبره يعق بموت سيده ان يقول اذا امت واستغنى
فانت قرأت تنقض البيع فاذا اضمار ثم ادعى به فاحلف ان يحلف المدعي عليه

مطابق

غيره انما اذما فخرنا حلف لا يشتره باخي عشر درهم او يشتره باحد عشر درهم او غير
الدرهم لا يبيح الشوب من فلان لثمن ادا فاحلف بيمين الشوب من او او يبيعه
او يبيعه البعض وبسب البعض او لو كل يبيعه من او يبيعه فضولي منه ويحلف بيمين الشوب
باخره او يبيعه او يشتره من او او يشتره بالاسم ما لم يشتره بالاسم الصغير عبده
اخذوه منقرا ياخذ الا درهم حلف لياخذ من فلان حقه او ليقضه ثم اراد ان
منه ياخذ من وكيل المحلوف عليه او من وكيله او حوله وقبل يحلف ان اكلت من
مدقه وتغذي في عبده واطبخ حتى يصير لكاكاه كل لاياء كل طعاما لفلان يبيعه او يبيعه
ان صحت فكذا ان نزلت كذا بيمينه او بيمينه عليه ما لا ينقضه او بيمينه
البين اذا انقضت عدتها او تساهل كل زوجا منته بيمينه ان يخرجها في الكسب ليا
كان صا فالتساخر به ليعمل حلف ان يطلق حرة فاحلف ان يسره اقرى اسمها على
النفقة ثم يقول طلق امراتي فلانة او بالجديدة او كمنبت ان لا يخرجها من بيتها
فمن ليس لسانه يقول لا والاساق ليك من اسمه فيعلم الى الهراق ولا يبيح
لا يبيعه او يشهد عليه نقل الامتعة يبيعه **العشرة في الاعاق** ولو ابيح بيمينه لثمنه
تدبر العبد وكنت له ان لو كلاً من يفعل ذلك يحلف واحدة مبيحة في عتق
في المرض بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البذل منه فان لم يكن للعبد
رفع المولى ليقبضه منه بخبره الشهود ويحلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض
ولم يشهد حتى مرض فاذا اقر بعشر من الثلث فاحلف ان يقر بالعبد لرجل لم

ويعتقد ان اراد ان يطا جارية ولا يتبع جريا لو دلت برهها لانه الصغير ثم تزوجها
فاداد ولدت فالاولا واهرا ولا تكون ام ولدا **حادي عشر في الوقف والصدقة**
اراد الوقف في مرض ثم وفاق عدم اجازة الورثة اقرانها وقف رجل وان لم يسم
مستوليها وفي اي يد اراد وقف داره وفاق صحيحا القفا فيجعلها صدقة موقوفة على
وليها الى المتولى ثم يتنازعون فيحكم القاضي بالبرهان او يقول ان فاضيا حكم
فيهم وان البطل فاضل كان صدقة الثاني عشر في **الشركة** في جوازها بالعرف
كل نصف سائر نصف سائر ثم يعقدون وهي موقوفة **الثالث عشر في المورار** ارادت
من الزوج على انها ان خلصت من الولادة لعور والمهر على ما سيجيء ان يبيعها بشئ
مقدار المهر فاداد ولدت تملك المهر فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد رى الزوج طارا
وبن واراد السفر على ان مات بغير المهر او لا فمهر على ما يفعل ذلك قال
ان لم يبين صدق تلك اليوم فانت طالق فاحسب ان تشرى منه ثوبا مملوكا
ثم تزده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حث **الرابع عشر في البيع والشراء** اراد
على ان اشترى سلعة والاراد الثمن فاحسب ان يقر المشتري ان البائع باعها وهي
يدعاه لم يقر بالقبض ولم يكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان للمشتري حسن البيع
على تسليمها كذا ذكره في بعضها فغاير عليه تعليم الكذب وكذا كعب على الاما
الا عظيم في قوله اذا باع سبيل وخاف المشتري من البائع ان يدعى حبلا في
قال وسجل ان باع البائع ان يقر بان سجيل من عبده او من فلان حتى لو

لم تسجد

لم تسجد **واجب** منها ان يمس امره بالكذب وانما الحق ان لو فعل كذا لكان حكمه كذا اراد
شرا بئس وخاف ان يكون البائع قد باع ما اراد المشتري ان يشتري البائع
ضعف الثمن ويكون حلالا لا حلالا ان يبيع للضعف الثمن ثوبا كما يرد بها مثلا ثم
الدار بما يرد بها ويدفع الثوب لولا ما اذا استخف جميع بالاثمن ولو اراد
شرا بئس من كل عيب وخاف من خافي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من
الحيلة يبيع بانه يعتقد المشتري ان يقول ان اشتريتها في غرة فاداد اشتريتها
اراد المشتري ان يتخذ راد بعد موتى فكون مبرة اراد شراء انا ذهب الف ورس
الا نصف بقدره ما عزم ثم يفسد منه ثم ينفقه فلا تعد بالفرق بعد ذلك لم يرد
الغرض الا ببيع فاحسب ان تشرى منه شيئا قليلا بعد راده من الرشح ثم يتنقص
اراد البائع ان لا يخاصه المشتري بعيب باعوه البائع ليعول ان حاصفك في عيب
صدقه وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري اذا اشتى فاحسب ان المشتري بانه
البائع **خامس عشر** في عيب في عدم رزومه ان تزوجها البائع او لا فمن ليس تحت غرة
يبعها ويغضها ثم يطلقها قبل الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح ان
المشتري قبل القبض كذا كعب ثم يغضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها فاحسب ان
بدها كلمات وانما قلنا كلمات في اللبا لغرض على المجلس او تزوجها المشتري قبل
ثم يشتريها ويغضها واخلعوا في كراهية سجدة لاسقاط **سادس عشر في الكفا**
احسب في الابراء المديون ابراء باطلا او تعجيل كذا كعب او صلح كذا كعب ان يقر الله

بالدين لعل نفي بروتية مدان السعد عارية ويؤكل يقضه ثم يذهب الى العاقبة وهو
المعقول ان كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا او كذا فيقول بذلك فيقول المعقول ان
منع هذا المعقول لئلا ياتي ان يجلد في حده واجر عليه في ذلك فيجوز للقاضي عليه
من قبضه ما فعل ذلك ثم امره واجل اذ صالح كان باطلا وانما اجتمع الى حجر العاقبة
لان المقرب الذي ملك القبض فلا تعذر سجنه فانه يغفل عنه ثم قال الخصم ان
يقال ان وجهه في حده فعل الدين كان باسم المال لئلا يجره ويأجله واسباه فانه
فان يرى الحجر سائر سجن في حده الدين بغير الطالب اما الاقرار كما سبق او سجنه او ان
يجل من الطالب شيئا مما على فلان او ينصحه على المطلوب بعدة فيكون الدين
لغيره اذا اراد المدلول التنازل وخاف الدين ان يجعل يكون وكذا في الشيء فلم
تعتبر بعد العقد فالحل ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا
اراد احد الشرطين في دين او ليجل يعقبه والى الاقر لم يسجد الا برضا فالحل ان
ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا او اراد المدلول التنازل
وخاف ان يكون الطالب اقر بالدين لغوه وخرج نفسه من قبضه فالحل ان
الطالب لا يطلب ما يدركه من ذلك من قبله من اقره فانه قد قبله وتلك
وحده بطل بالتنازل الذي اخذ فيه من حقه سجنه من ذلك او يدركه
ما اذا اراد ان يجره ثم لم يجره اقر بالمال قبل التنازل واخذ المال منه كان
الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اقبل وحده اخرى ان يقر الطالب

بنا

بنا ربح معين ثم يقر لطلبه بعد يوم بمثل الدين لطلبه مؤجلا فاذا خاف كل من
صاحبه صخر الشهور وقالوا لا تشبهوا علينا الا بعد قارة الكسابين فاذا اقر
احدا وامتنع الاقر لا تشبهوا على المعقول فانه لا تشبهوا ان يشبهوا ان
لا المقر لا تشبهوا حوايه ان محله فيما اذ لم يقبل المقر لا تشبهوا على المقر اذ اقر
لا لا يشبهوا شرادة سجن في ما جعل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح انفا
على الاصح ان يقر الوارث بان ضمن ما على التبت في حوته مؤجلا الى كذا ويصدق عليه
كان مؤجلا عليها وبغير الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا فحق الدين بغير
الوارث بالبيع لفقها الدين وهذا على ما هو الرواية من الدين اذا حل بموت
لا محل على كذا **باب في عشرين الاجابات** اشراط المرتبة على المستاجر لغيره
ان يقر ان قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يجره المورع لغيره بالبيان
وكذا بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم يقبل منه الا بسجده ولو اشبهه
ان قوله مقبول بما يجزم يقبل اليها وسجده ان يجعل المستاجر قدر المرتبة يدفعه
ثم المورع يدفعه الى المستاجر وبما مره بالانفاق في المرتبة يقبل بالبيان او يسجله
في يد المورع ولو استاجر مائة مائة مائة واذن لرب العالمين بالبناء فبما من
حاز واذن النقص البناء يستوجب عليه قدر ما التقى فليقتضيان وتيراد ان الفضل
كان والبناء والمورع ولو امره بالبناء فقط فبني خلفه قبل الماجر وقبل المستاجر
في جوار اجارة الارض المشغولة بالزراعة يبيع الزرع من المستاجر او لا

فلا يسل بالعارية ويطلب بالاجارة لكن يخرج عن الضمان ما دام مستقلا فاذا اضر
 عادله سجل في اثبات اليمين عند القاض في غيبة اليمين ان يدعيه الانسان
 باليمين عند وليه فيقضي القاض باليمين ودمه مخصوصه الوصايا لا تقبل
 منوع ومكان وزمان فاذا خصص نداء بمجر وعمره بالشام وادار ان يفر
 فالجهد ان يشترط لكل ان يوكل ويحل برأيه ويشترط له الا يفر ويجعل في ان
 النوع خال لنفسه من شاء ان يشترط الموصى وقت الاصله سجل في ان القاض
 يفرل وصي الميت ان يدعى ديناً على الميت فيخرج القاض ان لم يبرأ منه
 ثم الغن الخامس ثلوه الغن السادس من الاشياء والنظاير من الفروق
 السدس الرهن **الرهن** وسلام على عباده الذي اصطفى **الرهن** هو الغن
 من الاشياء والنظاير وهو من الفروق ذكرت منها من كل باب وجعلها من
 الامام الكراسي السبع بتلخيص المصنوع **كتاب المصلحة** وفيها بعض مسائل الظهار
 المعقود اذا سقطت في البئر لا تجزأها، وفيها سبب والفرق ان البعثة
 حادثة تمنع من التخييع والذكر الك الحذف وفي المصلحة هذا القياس لا يجب
 ان يوضع امرأته المرفقة سبباً في عبده وامر والفرق ان العبد ملك فيجب عليه
 الامانة لا يخرج ماء البئر بالقاء ويخرج في ثوبها والفرق ان الدم يخرج من
 قنطرة الكل لولا نظر المصلحة الى المصنف وقرا من ردت الا ان خرج امرأته
 بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيها الثاني قال الامام بعد شهر كنت محباً

فلا عارة عليهم ولو قال صليت لما وضوء اوفى ثوب محبس اعدوا مكان متفاداً في
 ان احضاره الاول مشكور بعدد الثاني محتمل ان يثبت له ثوبه مستقلاً لا يقطعها
 لا يقطعها وبأثم والفرق ان الثاني لا صلاحاً الا الاول سورة العارة منسج لا يدر
 للضرورة وجعل شيئا في دار سبب مع زيار في حجرة مصحف يعطى عليه وفي دار الاسلام
 لا لانه في دار سبب قد لا يسجد امامه الا به سجدة في دار الاسلام **كتاب النكاح** في
 عن نصب ليدرك نصاب وقيل يجوز ولا يجوز فيجعل العشرة بعد الزرع قبل النكاح
 انه فيها فيجعل بعد وجود السبب وفيه قبل الوكيل يدفع مالاً وفيه القارة وفيه ما أتت
 والفرق ان تبني الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المصداقة في اداءها
 يجوز اداها في اداء الصدقة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العروقة في اداءها
 اذا اشك في اداها في الوقت يشرى بغيرها ليجعل على كعك التجارة لا ذكوة فيه ولا
 سبباً وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمصلحة في المحظوظين
 والمحرر والعاملون للعصا والشب والفرق للديار كالزحفان والعصفور والكر
 للحيوان لا السمسم والفرق ظاهر **كتاب الصوم** قد صوم يومين في يوم لا يفرق
 ولو نذر محظونين في سنة لزمناه والفرق ان كان محظونين فيها بنفسه وبالنايت
 راق في رمضان من الملح قليلاً كغيره وكثيراً الا ان قليلاً ارفع وكثيره مضر
 وكفر ابتلاء سمسة من خارج لاننا نلش بالمضغ دون الاستلح **كتاب الحج**
 لور من الجمرة بالبع جازاً الجواهر لا لان في الاول استحسان وبالاستيطان وبالنايت

بمنزله لو دل المحرم على قتل صديقه بغير آية ولو دل على قتل مسلم لا والفرق الاول محصورا
عزيمه الثاني محصور على حال ولو غلط في وقت الوقف لا اعاده وفي الصوم والطلاق
اعادوا والفرق ان مذكر في الحج مستعذر وفي غيره مستعذر انفق العبد بعد حج
ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد السب في حق الفقير دون العبد والعبد
والزمن والمراة بلا محرم كالفقير كتاب النكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق
والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح في حق الله تعالى لان يحمل ويحوز من غير
تختلف الملك لانفق العبد بلا قبض صدق اقباض قبل الدخول وهي بكرة بالغة لا قبض
الزوج لها ولو قبض لها كان لها الكسوة والفرق انما ينبغي من قبض صدق اقباض
ولا تملكها في المهر لم يمس اسراءه بشهوة حرم احوالها وفروعها ان لم يمس
انزل لان الاول دافع الجماع فاقبض حاتم بخلاف الثاني في مس الدبر بوجوه
لاجماع لان الاول دافع الى الولد لا الثاني في تزوج امرته على الكل ولو تكرر
النكاح والشرط ولو شتر بها كذا الكسوة لان الثاني ينفذ الشرط الاول
الطلاق قال است اراي وقع النوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال الاول
الانشاء وفي الثاني تمسك للاسباب سجيل وطى الطلقة جميعا لا السبع بها والفرق ان
حجب بخلاف الساقه تقبل بين الزوج المحدث من بين السبع منها ولها النكاح
قيام النكاح بخلافه لعدم صدق النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق
دخلت الدار عشرة اذ دخلت لا يقع شيء حتى يدخل عشرة ولو قال انت طالق

دخلت

دخلت الدار ثلثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق
ولصلح للدخول بخلافه في الثاني لو كل عمل وكيفية الطلاق ولو تكررها بطلان
تملك لها نفع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المبيع
مستلصا بالبيع والتدبير والاعارة والاقالة والفرق ان تلك معلقة بالاعطاء لما
الثاني كتاب العاق لو اضاها الى فخر عتيق لاني ذكره لان الاول يعتبر عن
الثاني ولو قال عتقتك على واجب العتيق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول
بدون الثاني ولو قال كل عبد اشترته فهو حر فاشترته فاسد انتم صحيحا لا عتيق
انكاح نطق لا غلال البين في الاول الفاسد بخلاف الثاني اعق احد عدي
اعين هذا العتيق الاخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاول فانه لا يتبعين الاخر لان
واجب فيها مكان تعيينا فاما من الفتن السبع محكمات بسبب الله الحي
وصلا على عباده الذين اصطفى **فصل** في هذا هو الفتن السبع من الاشياء
تأمر ومن محكمات والمراسلات قد كنت طالعت فيه او اخرجت كتابها
من قبل المذكور في مرار ومطبوعات عليه الفادر اخفرت في هذا الكتاب منها
عائبا على ما اشتمل على احكام لما جلس ابو يوسف للتدريس من غير اعلام
حينئذ فادخل اليه ابو حنيفة رجلا فسلم عن سائل فنهى **الاول** قصدا
شرب دواء به مضمون على سبب الاجرام لا ما عاب ابو يوسف لستحق الاجرة
لرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال الرجل ان كانت

والله وبها فاستمع فقال السائل وقيل راسه وقال اشهد انك للعالم وعادته
 وفي آخر القنوي الطوسي سئل الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل عن اخوانه
 البار ولا رجوا بجهنم فان الله تبارك وتعالى عبادته بالبار يقولون الله فاقولوا
 الله اعدت للكافرين ومن قبل لم يحلف مما هو فلك الله تبارك وتعالى لا اخاف روي
 كبريتي وفي سائر الكتب الكبريتي قناده الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سئل
 عن الحق فقال الامام ما تقول في امرأة المعقود فقال قول عمر بن الخطاب اربع
 ثم بعد عدة الوفاة وتزوج بها ثلث قال فان جازا بزوجها الاول وكان
 واما في وقال الثاني تزوجت ذلك زوجا ابها من تعصب قناده وقال
 سئل قال الامام عن جامع عماد شيع الامش وعز الما لصلوة العز
 حماد بالشيخ الاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الما والاشي
 ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول سنة خالف فيها اسناده وكان الامام
 حارة لولا غلام اصاب منها دون الفرج فحلت فقال اهلها كيف ملكو
 كبر فقال بل ربا احد نشق قالوا نعم فقال تعصب الغلام منها ثم تزوجها سنة
 زال عذر نسائها وقت العلام اليه فيطلب الكساح وفي الامام الى سباني فلما
 مع اصحابه اذا هو بامر الى السلي رابا على نخله فساير فرغ من سنة اخيه
 فقال الامام احسن فخط ابن الى السلي في قنوه فوجد قصبة فيها شهادته
 لشهادته تلك القضية فلما اشهد اسقط شهادته وقال قلت للفتيات

احسن فقال كنت ذاك حين كان احسن كثر لغتين قال حين كان
 قال اردت بذلك احسن بالسكرت فامض شهادته **ك** البوصلة في الحجة
 وفيه العلماء والاشراف البين والنبات فانهما يخرج جميع المال لهم ونسب
 مالك وتنفع عليهم فان الولد غطيا منك ولا شيع ابن لدر ابن في دار
 ولا تنزوح الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها والطلب العلم
 ثم اجمع المال من اللال ثم تنزوح فانك ان طلبت المال في وقت التعاضد
 من طلب العلم ودعاك المال اي شرا بجماري والعلم ان تشتغل بالزنا
 قبل تحصيل العلم فضع ذلك ويجمع عليك الولد ويكثر عليك فضع
 القيام بمصالحهم وترك العلم وتشتغل بالعلم في غفوان شبابك ووقت
 قلبك وخطرك ثم تشتغل بالمال ليجمع عندك فان كثرة الولد والعلم
 يشوش البال فاذا اجتمعت المال تنزوح وعليك بقوى الله تبارك وتعالى
 والصحة لجميع نخاصته والعامة ولا تنسق بالناس ووقفتك ووقرتهم
 معاشرتهم الا بعد ان يعاينوك وقابل معاشرتهم بذكر السائل فان ان كان
 من اهل اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهل احبك واما ان تعلم العادة
 الدين في الكلام فانهم قد يلقونك فيشتغلون ومن جارك فيفتنك
 السائل فلا تنسب الا من سواد الا قسم البقرة فانه يوش عليك حوائجها
 وان بلغت عشرين سنين لم يتركب ولا قوة فلا تفرغ عن العلم فانك اذا

او صاين وحدث لم يناد به

عندك كنت معشيتك فمنا و قبل على متفقك كالك اتخذت كل واحد منهم انما و
 لشريعتهم بشتي العلم من فاشك من العادة السوء فلا تشاركه فانه يذهب
 و يستحسن من احد عندك كرسى و يبعاه فاه فاه العادة اذا لم يروى و انك لا تقبل عليه
 مما يفعلون اعتقدوا فيك قلنا الغيبة و اعتقدوا ان عليك لا ينفك الا بما
 يجعل الذي هم فيه و اذا خلت طيرة فيها اهل العالم فلا تتخذ لنفسك بل كون
 من اهلوا يعلمون انك لا تقصد جواهرهم و لا يخرجون عليك باجمعهم و يطعنون
 فيك و العادة يخرجون عليك و ينظرون اليك باعينهم فيصير طعنوا عندهم
 و ان استغفرك في السائل فلا تشاركهم في المناظرة و اللطافات و لا تترك
 شيئا الا عن دليل واضح و لا تطعن في اسانديهم فانهم يطعنون فيك و كون
 على حذر و كون الذي ترك كما انت ارق غلاتيك و لا تصطحب امر العام الا بعد
 نعم انما بوليك ذلك الاعداد و انك ان تكلم في مجلس النظر على
 فاذ لك يورث بخل في الاحاطة و الكل في اللسان و انك ان تكلم الضحك فانه
 يمتد القلب و لا تمشي الا على طمانينة و لا تكن بخل في الامور و من دعاك من
 فلا تخرج فان البراءة ما هي من خلف و اذا سكنت فلا تشر صباحك و لا
 صوتك و اتخذ لنفسك السكون و قلل حركاته كيدا يخفق عند الناس بآ
 و ان ذكر الله له فيما بين الناس ليعلموا انك منكم و اتخذ لنفسك ورا
 الصلوة قراء فيها القرآن و تذكر الله لولا و شكره على ما و دلك من

و ان كان سلطانا و ارضه فاشك في

من النعم و اتخذ لنفسك ايا ما ملو و دة من كل شر تصوم فيها بقدرتك
 بك و راقب نفسك و حافظ على غير شتيع من دنياك و آخرتك بعينك و لا
 نفسك و لا تبع بل اتخذ لك مصليا يقوم باشتااك و قعد عليه في السرك
 تطعنون اليك دنياك و ان ما انت فيه فان الله تعالى سالكك عن جميع ذلك
 نشر الغلمان للردان و لا تظهر من نفسك القرب الى السلطان و ان
 فانه ترفع اليك فان قت اناك و ان لم تقيم عليك و لا تتبع الناس في خطا
 بل في صوابهم و اذا عرفت اننا بالشر فلا نذكره بل اطلب من خبره فاذا ذكره
 باب الدين ناك في خوف في دينه و انك فاذا ذكره الناس كيدا يتبعوه و لا تترك
 اذكر و العاجر بما فيه حتى يحذره الناس و ان كان زاحا و منزه الذي و ان
 في الدين فاذا ذكر ذلك و لا تنال من جاهد فان الله تعالى معيك و انك و ان
 فاذا فعلت ذلك مرة ما يوك و لم يجازر احد على اظهار الدين في الدين و اذا
 من سلطانك مالا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يد اقوى
 اتولى لانا مطيع لك في الذي انت فيه سلطان و مسقط على غيري اني اذكر من
 مالا يوافق العام فاذا فعلت مع السلطان مرة كذاك اذا و اطبت عليه
 لعلمهم يتبعونك فيكون قبح الدين فاذا فعل مرة او مرتين يعرف منك المجد
 الدين و الخوض في الامر المعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فاوخل عليه و
 في دارة و الفصح في الدين و اظهرو ان كان مستبدعا و ان كان سلطانا

از قدر قبله میگردم که باقی در وقت ظهور
 در این است
 بر حقیقت و در ظاهر و الا شرف
 در زیر این است
 از این نظر

ما سحرگر من کتاب الله و رسوله و صلوات الله علیهم فان قبل منک و الا شرف و قد
 نزع صاحبها انبیه من احسن تعلقات الشاه و فرقت کل نیت الی غیر روحها و خل
 بها فاقه سفیان بفضله علی کل منها المور و ترجع کل الی روحها **فصل** الامام
 علی بن ابی طالب فانی بها فقال یجب کل منها ان یتوکل علی صاحب عنده قال نعم فقال
 منها طلق الی عند احبک ففعل ثم امجدید السکاة فقام سحر فقبل بین غنیه
 الخطیب الزهری ان کلب الروم ارسل الی الخلیفه فاجاب علی یدرسوله و انزل
 العلماء عن ثلث مسائل فان اجابوا بآیه الهم لکال وان لم یجیبوا اطلب من السماء
 فقال العلماء فلم یأت احد بما فیه و کان الامام اذا ذاک حاضر اصحابه مع ایه فای
 فی جواب الرومی فلم یأذن له فقام و سبأ ذن من الخلیفه فاذن له و کان
 علی بن النضر فقال له سبأ ان قال نعم قال انزل مکاتک الارض و مکاتک المسمر
 الرومی و صعدا بر حقیقه فقال سئل فقال ای شئ کان قبل الله قال بل هو
 قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول لیس قبله شئ قال اذا لم یکن قبله
 المجازی اللفظی شئ فکیف یكون قبل الواحد تحقیقی فقال الرومی فی ای جهة وجه
 قال اذا و قدت لیس فی الی ای وجه توره قال ذاک نور لیس فی جهة وجه
 فقال اذا کان النور المجازی المستغایر الی الی لا وجه له الی جهة فنور خالق کل
 و الارض الباقی الدائم المخفض کیف له جهة قال الرومی بماذا یشتغل الی
 اذا کان علی النور مشبه مشکک انزل له و اذا کان علی الارض موحدا شئ رفعه

یوم هو فی شأن ان ترک المال و عاد الی الروم **احصای الامام** الی الله فی طریقه احب
 فبوم اعزایا قریه ما فاهم بعد الاحبت و راهم فاشتره ما ثم قال کیف نیت
 فقال ارید فی وضعه بین یدیه فاکل ما اراد و غطی بطلب الله فلم یعط حتى یشتري
 بحسب دلمهم و **وصیه الامام الاعظم الی یوسف** بعد ان ظهر له الرشد و کون
 و الاقبال علی الناس فقال یوسف یوسف و عظم نزله و یاک و الکذب بین
 علی کل وقت فلم یدرک لجاهه علیه فانک اذا کثرت الیه الاطلاط و تهاون بک
 شکرک عنده فکان من کما کثرت من النار شتیغ و شبا عذر و لا تدن منها فان
 لا یری لاحد ما یری لنفسه و یاک و کثرة الکلام بین یدیه فانه باخه علیک ما قلتم
 من اخیر بین کما شئت ان اعلم منک و ان یخطبک فضعوا عین قمر و لکنس اذا
 تعرف فربک و قد یزک و لا یزک علیه و عنده من اهل العلم من لا تعرف فانک ان
 ادون حاله لانه لعلک شرفه علی فیکر و ان کنت اعلم من لعلک خطه عن خطه
 من عین السلطان و اذا عرض علیک شئ من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم
 و یرجع مذمبک فی العلم و القضا یا کمالا استخارج الی الکتاب مذمب غیرک و الکتاب
 و لا تصل الی اولیا السلطان و ما شئت بل تقرب الی فقط و ساعد من حاجتک
 محبک و ما یبک با قیاد و لا یستخیر من یدی العامة الا بما شئت عنه و یاک و
 فی العامة و التجار الا بما یرجع الی العام کمالا یوقف علی حبک و یزکک فی المال
 بسبب اللفظ یک و یقف علی سبک الی احد الرشد و منهم لا یفکک و لا یستخیر

بين يدى العامة ولا تكسر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم ففتة
 ولا يابأس ان تكلم الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمشى بقارعة الطريق مع
 العامة فانك ان قد منهم اوردى ذالك لعلمك وان اخرتهم اوردى بك
 ان اسن منك فان التبع صلم قال من لم يرحم الصغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
 فقل على قوارع الطريق فاذا دعاك ذالك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الا
 والساجد ولا تنزب من الثياب ولا من ايدى السقا بين ولا تقعد على سحر
 لمس الديباج والحلى والفروع الا برسم فان ذالك يفض الى الرخوة ولا تكسر
 في جكس امرائك في العواش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذالك ولا تكسر
 وسجدا لم لا تقربها لانك اذا لمك ولا تكلم بامرئ الغريبين يد بها ولا يجرى
 تنبسط اليك في كلامك وتلك اذا تكلمت عن غيرك تكلمت عن الرجال الا
 تنزوح المرأة كان لها بل اواب اوام او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يكون
 احد من اقاربك فان المرأة اذا كانت ذامال يدعى البوفا ان جميع ما امره الله
 في دينها ولا تدخل بيت اسيرا ما قدمت وياك ان ترضى ان تزف في بيت البوفا
 يأخذون اموالك ويجهلون فيها غاية الطمع وياك ان تنزوح ذلت اليك
 فاسئلى الله فقل ان يحفظك منه واذكر الموت واستغفر لاسناد ومن اخذت منهم
 وادوم على السلاوة واكثر من زيادة العبور والشافع والمواضع المباركة واقبل
 العامة ما جردون عليك من رديهم في البيت صلتهم وفي روي الصالحين في المس

وياك ان تنزوح بذات البين والبيت
 فانها تدفع جميع الى الله ودينه
 لعله كن له جنى ودينه

والمعابر



والمعابر ولا يجالس احد من اهل الاموال الا على الدعوة الى الدين ولا تكسر
 والشتم واني اذن الموزن فتاب لوصول المسجد كما تقدم عليك العامة ولا
 وياك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فامره عليه فانه امانة ولا تقدر
 ومن هشتنك في شئ فاش عليه بما تعلم انه يفرى الى الله لعله واقبل ويسته
 فانها تنفع بها اولاك واخر اك ان شاء الله لعله وياك والبغض والمراءاة
 خما عا ولا كذا با ولا صاحب سما يطيل احفظ مروتك في الامور كلها واليسين
 البيض في الاحوال كلها واظهره القلب مظهر من لفك فله محوس والرخوة في
 واظهر من لفك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكس ذاهت فان من
 همته ضعف منزلة واذا امشيت في الطريق فلا تنفقت بمينا ولا شملا لابل وادوم
 الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تنفقت تقاوم الناس في اجرة الحمام ولا
 بل ارجح على ما يعطى العامة لتظهر مروتك بغير فقهك ولا تلم الا مستغفرا
 ولا سائر الصناعات بل اتخذ لفك شقة تفعل ذالك ولا تأكل من الحبات
 ولا تنزل الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم
 ما عند الرخصين واول امورك غيرك لم يكنك الاقبال على العلم فذالك الخط
 وياك ان تكلم المجانين وان لا يعرف المناظرة والجد من اهل العلم
 فقلوا في الحياه ويستغفرون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون
 ولا يبالون منك وان عرفت على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع

عليهم السلام فذكر لنا الحق بك منكم اذ كنت غفولاً مستغفلاً عنهم عليهم السلام
 عالم فغيره منكم على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام في وقت الظهيرة او الغداة ولا
 الى النظارات ولا تستخرج طالم السلالمين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئاً من
 على قولك بالحق فانهم اذا فعلوا ما لا يحل وانتم عندهم ربما لم تعلموا من غيرهم
 ان ذلك من لسوئك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واماك والغضب في مجلس
 ولا انقص على العامة فان القاض لا بد له ان يكذب واذا اوردت سخاذاً
 مجلس لاحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر نفسك وذكر فقه ما علمه
 كلياته من الناس بحضورك فخطبوا انهم على منقذ من العلم وليس اهل على ذلك
 وان كان نصح للفقهي فاذا ذكر منه ذاك والافلا ولا تعد له درس بين
 بل انزل عنده من اصحابك ليجرك كلفيت كلامه وكلمته علمه ولا تحقر مجالس الذكر
 فخذ مجلس عظميها بك وتتركك لرب وجه اهل محلتك وعامتك الذين تعهد
 من اصحابك وفوقه امر المناجاة الى خطيب ما حبتك وكذا صلوة سجدة واثنتين
 ولا تنسى من صالح دعاك واقبل هذه الموعظة مني وانما اوصيك بالعلم
 وصلى على المسلمين انتهى وفي آخره تقيح المحبوبي قال الحاكم الجليل نظرت في
 مائة جزء مثل الامالي ولنا ابن سماعه حتى انقشت كتاب التقصي ويا
 حين اسلي بحجة القتل عبر من جهة الاثر كذا هذا من اثر الدنيا على الآخرة
 والعالم من رضى علمه وترك صحفه عليه ان يرضى بما يرضوه وقيل كان



انه المارأي في كتب محمد كرات وقطولات حسنها وحذف مكرها فولي محمد في
 مقامه وقال لم فعلت هذا بكتبه فقال لان في الفقهاء كالي فحذف المكرر
 ذكرت المقر شبراً فغضب فقال قطعك الله كما قطعت كتب ما تبلى بالانراك
 جلوه على رأس شجرين ولقطع لصفين تحت الالهله وهذا آخر ما اوردا
 كتاب الاشياء والنظائر في الفقه على منسوب الامام الاعظم الى حنيفه النخا
 لغت الله لعله عنه وارضاه لجامع الفنون السبعة الى وعدنا في خطبة
 في نوعه بحيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا وكان الفراع من بائنه

في السبع والعشرين من جمادى الاخرة سنة تسع
 ورسيني وتسع اية وكان مدة تأليفه سنة
 وشهرين من تحلل ايام نوحك محمد
 والحمد لله على التمام وعلى نصيحتي
 الصلوة على السلام وصحبه
 البررة اللهم رب العالمين
 يا حي يا قيوم
 يوم القيام
 وكتبه

كاتب الحروف منقطع ابو الحسن

15112

Handwritten text in Arabic script, appearing as a list or series of entries, mostly illegible due to fading.

Handwritten text on the right edge of the page, possibly a marginal note or page number.

